

الفقيه

آية الله العظمى
الشيخ محمد حسين الكاظمي
رحمه الله

كتاب
التكليف والإشكال

٩٩

دار الشؤون
والتحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٩٩
١٤	اشاره
١٤	اشاره
١٧	المقدمه
١٨	((الولايه لله عزوجل))
١٨	((١: الولايه التكوينيّه))
١٨	اشاره
١٨	((أقسام ولايه الله سبحانه))
١٨	((ولايه الخلق))
٢٠	((الماده ليست أزيه))
٢٠	((ولايه الإبقاء))
٢٠	((ولايه الإنماء))
٢١	((ولايه الجزاء))
٢١	((٢: الولايه التشريعيّه))
٢١	اشاره
٢٣	((إبرادان وجوابهما))
٢٤	الولايه للمعصوم عليه السلام
٢٤	((الولايه التكوينيّه للمعصوم عليه السلام))
٢٤	((بين المعجزه والكرامه))
٢٥	((الولايه التشريعيّه للمعصوم عليه السلام))
٢٤	((خصوصيه عدد الأنبياء والأئمه))
٢٧	((طيب جوهر المعصوم))
٢٩	((إشكال وجواب))

- ٣٠ ((لماذا خلق الشقى))
- ٣٣ ((ولايه على الآخرين))
- ٣٤ ((ولايه الفقيه))
- ٣٤ اشاره
- ٣٤ ((دليل الكتاب))
- ٣٥ ((دليل السنه))
- ٤٠ ((دليل الإجماع))
- ٤٣ ((دليل العقل))
- ٤٥ ((أنواع الحكم عند الناس))
- ٤٥ اشاره
- ٤٥ ((الحكومته الإسلاميه))
- ٤٨ ((الخلافة والأماره))
- ٥٠ ((كيفية الحكم فى الإسلام))
- ٥٠ ((الحكم حكم الله))
- ٥١ ((كفاءه الحاكم))
- ٥٢ ((التشريع لله عزوجل))
- ٥٥ ((شروط رضا الناس فى الحاكم غير المعصوم))
- ٥٥ ((الفقيه الجامع للشرائط وشورى الفقهاء))
- ٥٦ ((الشروط الشرعيه واختيار الناس))
- ٦٥ ((الحكم الإسلامى وما يسمى به))
- ٦٥ اشاره
- ٦٥ ((حق التصويت حتى للأطفال))
- ٦٧ ((إذا اختلف الناس فى الرئيس المنتخب))
- ٦٨ ((دليل حجبه الأكثرية فى الانتخابات))
- ٦٩ ((كيفية انتخاب رئيس الدوله))
- ٧٠ ((إشكالات وأجوبه))

٧٤ ((ضوابط تصرفات الرئيس))
٧٤ اشاره
٧٧ ((رئيس الدولة والاستشاره))
٧٨ ((استحباب التصدى لمن هو جامع للشرائط))
٨٣ ((رئاسه الفقيه الجامع للشرائط))
٨٣ اشاره
٨٤ ((تزامم الفقيهين))
٨٦ ((باب الاجتهاد مفتوح))
٨٨ ((معنى الاجتهاد))
٩٠ ((دور المؤسسات فى الدوله الإسلاميه))
٩٤ ((العامل والفلاح فى الإسلام))
٩٤ اشاره
٩٧ ((لا للاشتراكيه))
٩٧ ((الإصلاح الزراعى المزعوم))
٩٨ ((العامل لا يشارك صاحب المال))
٩٨ ((إشكالان والجواب عليهما))
١٠١ ((إثراء المجتمع))
١٠٣ ((النقابات والجمعيات التحسينيه))
١٠٣ اشاره
١٠٣ ((الاهتمام بالقرويين والضعفاء))
١٠٧ ((مكانه الرجل والمرأه فى الدوله الإسلاميه))
١١٠ ((البيعه ليست شرطا))
١١٠ اشاره
١١٠ ((السلطات فى الإسلام))
١١٢ ((وزاره الإرشاد والدعوه الإيمانيه))
١١٣ ((بين الدوله والفقهاء والأخصائيين الزمنيين))

- ١١٤ ((الدوله الواحده أم عدّه دول))
- ١١٧ ((الدوله الإسلاميه والاهتمام بالاقتصاد))
- ١١٧ اشاره
- ١١٧ ((مقومات الاقتصاد الإسلامى))
- ١٢١ ((الدوله والأخوه الإسلاميه))
- ١٢١ ((التطبيق التدريجى للإسلام))
- ١٢٢ ((الدوله الإسلاميه وتوفير النعم))
- ١٢٥ ((الدوله والعقوبات الإسلاميه))
- ١٢٥ ((لا عقاب على القوانين المجعوله))
- ١٢٥ ((قله الجرائم))
- ١٢٦ ((تنظيف الأجواء))
- ١٢٦ ((تأمين الحاجات البشريه))
- ١٢٧ ((لا سجون فى الإسلام))
- ١٢٨ ((صعوبه توفر شروط العقوبات))
- ١٢٩ ((وهل يترك المجرم))
- ١٢٩ ((جب الإسلام والإيمان وقيام الدوله))
- ١٣١ ((حكومات تدعى الإسلام))
- ١٣٢ ((ردع المنكر مطلقاً))
- ١٣٢ ((الغرامات الماليه))
- ١٣٣ ((شروط تحديد بعض الصلاحيات))
- ١٣٣ ((وجوب اتباع الحاكم))
- ١٣٤ ((غرامات رادعه))
- ١٣٥ ((أدله جواز الغرامات))
- ١٣٩ ((شروط الحاكم الإسلامى))
- ١٤١ ((الطوائف فى الحكومه الإسلاميه))
- ١٤١ اشاره

- ١٤٣ ((الفروق اللغويه والعريقيه))
- ١٤٤ ((لا للقوميه والشيوعيه))
- ١٤٤ اشاره
- ١٤٥ ((أخطاء الشيوعيه))
- ١٤٥ ((مقومات تقويه الإسلام))
- ١٤٧ ((لا رخصه للأحزاب الإلحاديه))
- ١٤٩ ((الإسلام دين السلام))
- ١٤٩ اشاره
- ١٥٠ ((من أخطاء الخلافه المغتصبه))
- ١٥١ ((الدوله الإسلاميه والبناء على السلم))
- ١٥٢ ((إيقاف الحروب والثورات وسباق السلاح))
- ١٥٦ ((خطوات الإصلاح فى الدوله الإسلاميه))
- ١٥٩ ((إنقاذ المسلمين المظلومين فى العالم))
- ١٥٩ اشاره
- ١٦٠ ((من مقومات الإنقاذ))
- ١٦٤ ((الثقافه الفكرية الإسلاميه))
- ١٦٤ اشاره
- ١٦٥ ((الاستفاده من الإنجازات البشريه))
- ١٦٧ ((النظام الاقتصادى الإسلامى))
- ١٦٧ اشاره
- ١٦٨ ((استثمار الموارد الطبيعیه والعامه))
- ١٦٩ ((النظام الاقتصادى فى الإسلام))
- ١٧٠ ((النظافه الاقتصاديه))
- ١٧١ ((العمل فى دوائر الحكومات الكافره))
- ١٧١ ((تطبيق قانون الكفار عليهم))
- ١٧٣ ((الكفار وقانون الإسلام))

- ١٧٤ ----- ((الكفار والقانون الثالث))
- ١٧٤ ----- ((الكفار وترك التحاكم فيهم))
- ١٧٤ ----- ((المسلم وقانون الكفار))
- ١٧٥ ----- ((حكومه المخالفين والولايه عنهم))
- ١٧٦ ----- ((لا فرق بين حكومات المخالفين))
- ١٧٧ ----- ((أدله جواز الدخول في حكوماتهم))
- ١٨٠ ----- ((الولايه عن المؤلف الجائر))
- ١٨٢ ----- ((حرمة تصرف الحكومات الجائره))
- ١٨٦ ----- ((إسقاط الطواغيت))
- ١٨٦ ----- اشاره
- ١٨٦ ----- ((عدم إعانه الظلمه))
- ١٩٠ ----- ((وجوب إسقاط الظلمه))
- ١٩٢ ----- ((الطرق السلميه فى تغيير الطغاه))
- ١٩٣ ----- ((إسقاط الجائرين وحكم القتل من الطرفين))
- ١٩٤ ----- ((اتهم الظلمه والجائرين))
- ١٩٤ ----- ((مقومات إسقاط الطغاه))
- ١٩٧ ----- ((رضا الناس شرط فى الحاكم))
- ١٩٧ ----- اشاره
- ١٩٨ ----- ((فروق السلطه الشرعيه والاستبداديه))
- ٢٠٠ ----- ((الاستبداد والجهل))
- ٢٠٤ ----- ((من أمثله التغيير))
- ٢٠٦ ----- ((اعتراف ومعاهدات دوليه))
- ٢٠٦ ----- ((الاعتراف بسائر الدول))
- ٢٠٦ ----- ((الحلف مع الكفار))
- ٢٠٧ ----- ((استرداد الأراضى الإسلاميه))
- ٢٠٧ ----- ((حرمة أنواع الاستعمار))

- ٢٠٨ ((لا للحدود بين الدول الإسلاميه))
- ٢٠٨ ((الثائرون وحرية المطالبه بالحقوق))
- ٢١٠ ((الحركه الإسلاميه والتواضع))
- ٢١٤ ((من اهتمامات الدوله الإسلاميه))
- ٢١٤ ((الأخوه الإسلاميه))
- ٢١٤ ((المساواه))
- ٢١٤ ((العلم والعمل))
- ٢١٤ ((الحریات))
- ٢١٨ ((العدل والإحسان))
- ٢١٨ ((السلام والسلام))
- ٢١٩ ((إنقاذ المستضعفين))
- ٢١٩ ((العلم والأخلاق))
- ٢١٩ ((التعاون))
- ٢٢١ ((اليسر))
- ٢٢١ ((النظام والنظافه))
- ٢٢١ ((الفقهاهه والاجتهاد))
- ٢٢٣ ((نفجير الطاقات))
- ٢٢٣ ((تعمير الأرض))
- ٢٢٣ ((استيعاب الحياه والمعنويات))
- ٢٢٥ ((التطور والتقدم))
- ٢٢٧ ((الإيمان والاطمينان))
- ٢٢٧ ((الثقه وحسن الظن))
- ٢٢٧ ((أصاله الصحه))
- ٢٢٧ ((أصاله البراءه))
- ٢٣٠ ((حرمة التعذيب))
- ٢٣١ ((التدرج والهدوء فى تطبيق الإسلام))

- ٢٣١ اشارة
- ٢٣١ ((الحفظ عن الانهيار))
- ٢٣٢ ((الجيش الشعبي))
- ٢٣٢ ((المحاكم الشعبيه))
- ٢٣٣ ((الإبطال التدريجي))
- ٢٣٣ ((ضوابط الحدود))
- ٢٣٣ ((لا للاختلاط المحرم))
- ٢٣٣ ((المرأه وحقوقها))
- ٢٣٤ ((حقوق العامل والفلاح))
- ٢٣٤ ((العفو التدريجي))
- ٢٣٤ ((العقوبات وعدم التسرع فيها))
- ٢٣٥ ((مؤسسات الدوله الإسلاميه))
- ٢٣٨ ((العفو عن المجرمين أو الحكم عليهم))
- ٢٣٨ اشارة
- ٢٣٩ ((أموال الطغاه))
- ٢٤٢ ((المعرفه أولاً ثم الإنهاض))
- ٢٤٢ اشارة
- ٢٤٢ ((وحدته القانون وأسبابها))
- ٢٤٣ ((القانون والمبادئ الساميه))
- ٢٤٤ ((الشورى والحكم المطلق))
- ٢٤٤ ((ما حدث فى الزعامات الإسلاميه))
- ٢٤٤ ((من مآسى الاستبداد))
- ٢٤٧ ((موجز أعمال زعماء الإسلام))
- ٢٤٧ اشارة
- ٢٤٧ ((دور الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله))
- ٢٤٩ ((دور أمير المؤمنين عليه السلام))

٢٥١ ((دور فاطمه الزهراء عليها السلام))
٢٥١ ((دور الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام))
٢٥١ ((هل هناك فرق بين السبطين عليهما السلام))
٢٥٣ ((لماذا حارب الإمام الحسن عليه السلام))
٢٥٦ ((التغلب على معاوية))
٢٥٩ ((الإمام الحسن عليه السلام والتضحية))
٢٦١ ((ما استفاد من نهضة الإمام الحسن عليه السلام))
٢٦٢ ((دور سائر الأئمة عليهم السلام))
٢٦٣ ((أسس الحضارة الإسلاميه))
٢٦٣ ((ما قام به الأئمة عليهم السلام))
٢٦٨ ((مقاومه الحكومات الجائره))
٢٦٨ اشاره
٢٦٨ ((المقاومه الإيجابيه))
٢٧٠ ((فذلكه))
٢٧١ ((نماذج من مباشره الصلحاء للحكم))
٢٧٣ ((حروب الرده ومآسى صلاح الدين))
٢٧٤ ((المقاومه السلبيه))
٢٧٦ فصل
٢٨٤ فصل
٢٩٨ فصل
٣٠٧ فصل
٣١٣ خطبه للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بصفين
٣١٧ ((عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشر))
٣٣١ المحتويات
٣٤٧ تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ _ ١٩٨٩ م

مُنقَّحه ومصحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٢

الفقه

موسوعه استدلالیه فی الفقه الإسلامی

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظلّه

کتاب

الحکم فی الإسلام

دار العلوم

بیروت لبنان

ص: ۳

((المقدمه))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد هذا كتاب (الفقه: فى شؤون الحكم فى الإسلام) كتبه تبصره لمن أراد الطلاع على بعض هذا الشأن.

والله المسؤول أن يوفقنى للصواب، ويجعله مقدمه لحكم الإسلام فى البلاد، وأن يتقبله بقبول حسن، وهو المستعان.

ص: ٤

((الولاية لله عزوجل))

((١: الولاية التكوينية))

إشارة

((الولاية لله عزوجل))

((١: الولاية التكوينية))

(مسألة ١): الولاية كلها لله سبحانه، وهي تستعمل تارة بمعنى التكوين، وأخرى بمعنى التشريع، والكلام الآن في القسم الأول، وهي الولاية التكوينية.

ويدل على أنها لله سبحانه ضروره العقول، فإنه لا شك عند أى عاقل أن للكون إلهاً عالماً قديراً، هو الذى أوجده، لاستحاله المصنوع بدون صانع يصنعه.

أما دلالة الكتاب والسنة والإجماع على هذه الولاية، فهي غنية عن الذكر، كما أنها مؤكده لحكم العقل والفطره والضروره.

ومن فذلكه القول أن يقال: إن أهم الواجبات على المتدينين القيام بحمله واسعه النطاق لإسقاط الإلحاد وعباده الأوثان التى عمنا فى هذا الزمان، فقد انضوت تحت لواء الإلحاد أكثر من ألف مليون إنسان فى حكومات شيوعيه تضطهد الشعوب باسم الإلحاد، كما أن لبقايا عباده الأوثان فى الهند وغيرها الشىء الكثير، ولو قامت حملة إيمانيه منظمه فى صفه عالميه أمكن إسقاط هذين الأمرين الذين لا أساس لهما إطلاقاً، وما ذلك على الله بعزيز.

((أقسام ولاية الله سبحانه))

((ولاية الخلق))

((أقسام ولاية الله سبحانه))

وكيف كان فالولاية التى هى لله سبحانه على أربعة أقسام:

((ولاية الخلق))

الأول: ولاية الخلق، أى إنه هو الخالق لكل شىء، ونسبه الخلق إلى غيره مجاز، كما فى قوله (عليه السلام) حسب ما حكاه القرآن: (أَنى أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) (١)، وذلك أن الإنسان لا يأتى منه إلا الحركة فقط، أما المادة وإفاضه الصورة فهما منه سبحانه حتى أن صورته الدار ليست من البناء وإنما منه سبحانه،

يفيضا على المادة، إذا تحركت عضلات البناء بهذه الكيفية الخاصه من الحركة، كما ثبت ذلك فى علمى الفلسفه والكلام.
ولعل معنى قوله سبحانه: (وَاللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (١) هو هذا، وإن كانت الآيه فسرت بالأصنام، لكنها من باب المصدق.

((الماده ليست أزلية))

((الماده ليست أزلية))

وتوهم وجود المادة الأزلية، وإنما الله سبحانه يشكلها بأشكال ويصورها بصور، كما زعمه بعض الفلاسفه، لأنهم لم يتمكنوا أن يتصوروا خلق وإيجاد المادة من العدم، توهم فاسد، ذكر فساده فى علم الكلام، وأنه لا يعقل وجود أزلى إلا الله سبحانه.

ومثل خلق المادة خلق الصور الذهنيه بالنسبه لنا، منتهى الأمر أن الله قوى القدره فيخلق المادة والصوره، والإنسان ضعيف القدره ولذا يخلق الصوره الذهنيه فحسب، وكما أن إيجاد الصوره الذهنيه وإبقاؤها وإفناءها كلها بيد الإنسان، فإنه يوجد ما دام يرهاها تبقى، ثم إذا صرف النظر عنها تفتى، كذلك المادة، فإن الله يوجد ما دام يرهاها تبقى، وإذا صرف النظر عنها يفتى.

((ولايه الإبقاء))

((ولايه الإبقاء))

الثانى: ولايه الإبقاء، لأنه كما تقدم فى الأمر الأول بقاء الأشياء برعايه الله، وقيمومته على كل شىء، فبمجرد أن ينقطع عنها لطفه وإبقاؤه تفتى، كما فى الصوره الذهنيه، ويشير إلى ذلك الشاعر الفارسى: (اگر نازى کند درهم فرو ریزند قالبها).

((ولايه الإنماء))

((ولايه الإنماء))

الثالث: ولايه الإنماء، فهو سبحانه رب العالمين (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ) (٢)، فكل شىء ينمو بإرادته ورعايته، ومن الواضح أن الإنماء غير الإيجاد والإبقاء، والإنماء نوع من التحويل من حال إلى حال، سواء كان إلى الأفضل أو إلى الأدون، أو إلى حاله أخرى مساويه للحاله الأولى.

ص: ٦

١- سورة الصافات: الآيه ٩٦

٢- سورة الانعام: الآيه ١٨

((ولاية الجزاء))

الرابع: ولاية الجزاء، وقد اختلفوا في أن الجزاء هل هو نوع من الأثمار حتى أن الكذب في الآخره تكون عقرباً، وكلمه التسييح تكون شجره، كما قال سبحانه: (إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (١).

وفي الحديث: «إن الله يربى صدقه أحدكم حتى تكون كجبل أحد» (٢).

فحال الجزاء سواء في الدنيا أو الآخره، حال البيضه التي تكون دجاجه، وحال النواه التي تكون شجره.

أو أن الجزاء خلق المناسب والمتشابه، مثل ضرب الأب ولده إذا أساء.

والذى يظهر من مجموع الآيات والروايات الأول، ولا ينافى ذلك قوله (صلى الله عليه وآله): «إن من قال: لا إله إلا الله غرست له شجره في الجنة» (٣)، إذا النواه يغرسها الملائكه، كما ورد في خير المعراج أنه (صلى الله عليه وآله) رأى الملائكه يبنون (٤).

أما الإشكال بأنه كيف يمكن أن يكون الجزاء المادى نفس العمل المعنوى، فالكلام والنظر مثلا معنويان، مردود بأن الكلام طاقه حولت من الأكل، وكذلك النظر، والطاقه ماده خفيفه تتحول إلى ماده ثقله.

ثم لا يخفى أن الثالث غير الرابع، بل حالهما حال جعل النواه شجره، ثم إعطاء الشجره البرتقال، هذا كله بعض الكلام في الولاية التكوينية لله سبحانه.

((٢: الولاية التشريعيه))

إشاره

أما القسم الثانى: من قسمى الولاية، وهى الولاية التشريعيه، فلا شك أنها لله سبحانه، وذلك بعد بيان مقدمتين:

ص:٧

١- سورة الطور: الآيه ١٦

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٢٦٥ الباب ٧ ح ٧

٣- الكافي: ج ٢ ص ٣٧٥ باب من قال لا إله إلا الله ح ٢

٤- بحار الأنوار: ج ١٨ ص ٢٩٢

الأولى: إن الله سبحانه له أحكام.

الثانية: إنه لا يحق لغيره أن يحكم على خلاف أحكامه سبحانه.

أما الأولى: فلوضوح أن الله حكيم، والحكيم لا بد وأن يكون له غرض في عمله، وإلا لكان عمله عبثاً، وذلك خلاف فرض أنه تعالى حكيم.

وهنا إيرادان:

الأول: إن أفعال الله لا تعلل بالأغراض، إذ الغرض مكمل لمن له الغرض، والله كامل فلا غرض له.

وفيه: إن الغرض على قسمين: الغرض المكمل لصاحب الغرض، والغرض المكمل لغيره، والله له غرض يكمل غيره الذى هو الإنسان ونحوه، فـ (فعل الله لا- يعلل بالغرض) إن أريد من الغرض المكمل لنفسه، فذلك مسلم، لكن ليس المقصود من غرض الحكيم هذا النوع من الغرض، وإن أريد الغرض المكمل لغيره، فـ (فعل الله لا يعلل بالغرض) غير صحيح، بل فعله يعلل بهكذا غرض.

الثانى: نسلم أن الله سبحانه غرضاً فى الخلق، لكن من أين أن غرضه الأحكام.

وفيه: إن ذلك مبين فى الكتاب والسنة.

قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (١).

وفى الحديث القدسى: «كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لكى أعرف». والمراد بـ (أحببت) كون حب معرفته لأجل الإنسان، إذ الحديث ساكت عن هذا، القائل (لماذا أحببت) والجواب: (لفائده الخلق)، وإنما كان

ص: ٨

الجواب ذلك بقرينه أنه سبحانه غنى مطلق، وغناه يقتضى أن يكون غنياً حتى عن المعرفة.

أما المقدمة الثانية: التي هي غير الله لا- يحق له أن يحكم على خلاف حكم الله، فلوضوح أنه تصرف فى حق الغير، وهو قبيح عقلاً، ممنوع شرعاً.

قال سبحانه: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (١).

وفى آيه ثانيه: (هُمُ الظَّالِمُونَ) (٢).

وفى آيه ثالثه: (هُمُ الْكَافِرُونَ) (٣).

فهو خروج عن الجاده، وظلم للنفس، وسقوط، فإن الفسق معناه الخروج، والظلم وضع الشىء فى غير موضعه، والكفر السقوط، كما أن السياره تنحرف عن الجاده أولاً، ثم تأخذ بالتعثر فى الطريق الوعره، ثم تسقط فى الهاويه، إذاً فالأصل عدم جواز التصرف فى ملك الله إلا بإذنه.

أما قولهم بأصالة الأباحه والحل، فهو أصل مستفاد من الشرع، وكلامنا الآن فى الأصل الأولى قبل ورود الشرع.

((إيرادان وجوابهما))

((إيرادان وجوابهما))

وربما يتوهم أمران:

الأول: جواز التصرف فى ملك الله، لأنه غنى مطلق، والغنى لا ينقصه التصرف.

الثانى: إن الله ليس محتاجاً إلى أعمالنا، فلا يصح أن يأمرنا بما لا يعود إليه بفائده، فإنه أشبه بالعبث.

ويرد على الأول: إن العقل يحكم بقبح التصرف فى ملك الغير، وإن لم يضره ذلك التصرف شيئاً.

وعلى الثانى: لا شك بأنه ليس محتاجاً إلى أعمالنا، إلا أنا محتاجون إلى

ص: ٩

١- سورة المائدة: الآية ٤٧

٢- سورة المائدة: الآية ٤٤

٣- سورة المائدة: الآية ٤٥

أعمالنا، لأنها تكملنا، فعدم أمره سبحانه والحال هذه يكون ظلماً، ولذا قال العلماء: اللطف واجب على الله تعالى، وهذا هو معنى (كتب على نفسه الرحمه) أى إنها فريضه عقليه عليه تعالى، لأن تركه قبيح، والقبيح لا يرتكبه سبحانه.

هذا تمام الكلام فى الولايتين التكوينيه والتشريعيه لله سبحانه.

الولاية للمعصوم عليه السلام

((الولاية التكوينية للمعصوم عليه السلام))

((بين المعجزه والكرامه))

((الولاية التكوينية للمعصوم عليه السلام))

ثم إن الله سبحانه جعل شيئاً من الولاية التكوينية للأنبياء والأئمة (عليهم السلام)، وأحياناً للصالحين أيضاً، وهى فى الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) بمعنيين:

الأول: إنه سبحانه يجرى على أيديهم التصرف فى الكون تحدياً لمن أنكر ارتباطهم بالسماء، أو كرامه لهم، مثل المعجزات والكرامات المذكوره فى القرآن الحكيم والسنة المطهره، والمتواتره من الأخبار والتواريخ.

((بين المعجزه والكرامه))

وقلنا إن الكرامه قد تكون للصالحين، كما يدل عليه ما ورد فى القرآن الحكيم بشأن مريم (عليها السلام)، حيث كلمها الملائكه [\(١\)](#)، وقد اصطلح المتكلمون على تسميه خوارق الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) بالمعجزات، لصدورها فى كثير من الأحيان لتعجيز المنكر، وعلى تسميه خوارق الأولياء بالكرامات، لأنها تدل على كرامتهم على الله سبحانه.

بل قال بعضهم: إن الكون كله مخلوق بأمر الله سبحانه لأوليائه بالخلق، كما ورد فى الخطبه القاصعه: «نحن صنائع ربنا، والناس بعد صنائع لنا» [\(٢\)](#)، فكما أن عزرائيل (عليه السلام) يميت بأمر الله تعالى، ولذا قد نسبة سبحانه إليه وإلى أعوانه فى قوله: (تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا) [\(٣\)](#)، كما نسب إلى نفسه عز وجل بقوله: (الله يتوفى الأنفس) [\(٤\)](#)، كذلك أوليائه يخلقون ويرزقون، كما قال فى عيسى (عليه

ص: ١٠

١- سوره مريم: الآيه ٢٤

٢- نهج البلاغه: الكتاب ٢٨

٣- سوره الأنعام: الآيه ٦١

٤- سوره الزمر: الآيه ٣٩

السلام: (أخلق لكم من الطين كهيئة الطير)، وقال سبحانه: (وأحيى الموتى)، (وَأَبْرِيءَ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ) (١)، ولهذا المبحث تفصيل طويل مذكور في كتب الكلام والفلسفه.

الثانى: إنه سبحانه جعل النبى والإمام (عليهما السلام) مرتباً بالكون، بحيث إنه لولاهما لانهدم الكون، ولذا ورد فى الحديث: «لولا الحجة لساخت الأرض بأهلها» (٢)، فبركاتهم رزقت الورى، وببمنهم ثبتت الأرض والسماء.

فكما أن للجاذبيه مكانه فى الكون حتى أنه لو ذهبت الجاذبيه انهدم الكون، وكما أن للنار والماء والتراب والهواء مكانه فى الكون بحيث لو ذهب أحدها انهدم الكون (٣) وماتت الحياه والأحياء، وكما أن للروح مكانه فى البدن بحيث لو خرج انهدم البدن، كذلك للنبي والإمام (عليهما السلام).

وكما أنا لا نعرف حقيقه الجاذبيه ولا حقيقه كيفيه الربط بينها وبين استقامه الكون، كذلك لا نعرف حقيقه مدخله الإمام (عليه السلام) وكيفيه ارتباط الرسول (صلى الله عليه وآله)، ولذا ورد: إن الإمام الحسين (عليه السلام) لما استشهاد اضطربت الكون، كما أن القلب إذا خلع تضطرب اليد والرجل وسائر أجزاء البدن، هذا كله فى الولاية التكوينية للنبي والإمام (عليهما السلام).

أما

((الولاية التشريعية للمعصوم عليه السلام))

((الولاية التشريعية للمعصوم عليه السلام)) الولاية التشريعية لهم، فالتشريع بمعنى جعلهم القانون من أنفسهم (٤) ليس لهم إطلافاً، (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) (٥)، وإنما للنبي والإمام (عليهما السلام) البيان (٦) والتذكير، (فَذَكِّرْ

ص: ١١

١- سورة آل عمران: الآية ٤٩

٢- الكافي: ج ١ ص ١٧٩ باب أن الأرض لا تخلو... ح ١٠

٣- أنظر البحار: ج ٢٣ ص ٥ و ص ٦

٤- أى استقلالاً، بدون إذن البارى عزوجل وجعل ذلك لهم

٥- ومنه بيان الحكم وجعله بأمر البارى عزوجل، فالتذكير لما بينه، والبيان لما لم يذكره

٦- سورة يوسف: الآية ٤٠

إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ (١١))، وقال سبحانه: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا عَنْهُ الْوَتِينَ) (٢)).

أما ما ورد من «إن الله أدب نبيه بآدابه ففوض إليه دينه» (٣))، فالمراد أنه بعد التخرج عن مدرسه الله سبحانه، وكونه مؤهلاً لتحمل هذه المسألة، بُعث رسولاً، كما المهندس بعد صلاحيته يفوض إليه البناء، والطبيب بعد تخرجه يفوض إليه أمر المرضى، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ولذا ورد في بعض الأحاديث أنه يقال لهم (عليهم السلام): (هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْتَنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ) (٤))، فلهم العطاء والمنع حسب ما يرون صلاحاً في حال تطبيقهم التشريع الإلهي على الخارج.

ويدل على ما ذكرناه قوله سبحانه: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) (٥)).

((خصوصيه عدد الأنبياء والأئمه))

((خصوصيه عدد الأنبياء والأئمه))

وفي المقام سؤال عن خصوصيه العدد للأنبياء (عليهم السلام) في (١٢٤) ألف، وللأئمه (عليهم السلام) في (١٢).

وينقض هذا السؤال بأنه مهما كان العدد لكان للتساؤل محل، كما إذا كان عدد الأئمه عشره مثلاً، كما ينقض أيضاً بالسؤال لماذا بعث النبي الفلاني في زمان كذا وبلد كذا ومن عشيره كذا، إلى آخر الأسئلة.

كما يحل الإشكال بأنه إذا كان الكلي ذا صلاح لم يكن ترجيح فرد على فرد بحاجة إلى عله أخرى، كما إذا كان أكل الإنسان لشبعه مطلوباً لم يهتم أن يكون هذا الخبز أو ذاك الخبز، وإنما الكلي ذو صلاح، فالفرد من باب أنه أحد الأفراد، بالإضافة إلى أن الحكيم لا بد وأن رأى في ذلك صلاحاً، وإذا علم الإنسان حكمه شخص لم يكن يهتم

ص: ١٢

١- سورة الغاشية: الآية ٢١

٢- سورة الحاقة: الآية ٤٤ و٤٥ و٤٦

٣- البحار: ج ١٧ ص ٤، والكافي: ج ١ ص ٢٦٧ ب ٥٢ ح ٦

٤- سورة ص: الآية ٣٩.

٥- سورة النجم: الآية ٣

أن يعرف وجه الحكمة أو لا يعرف، والكلام فى المقام طويل نكتفى منه بهذا القدر.

((طيب جوهر المعصوم))

ومن نافله القول الكلام حول أن النبى والإمام (عليهما السلام) لم يصلا إلى النبوه والإمامه بالعمل فحسب ((١))، وإنما لطيب جوهرهما، ويدل على ذلك الأدله الأربعة:

فمثلاً من الكتاب، قوله تعالى: (وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا) ((٢)).

وقوله: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) ((٣)).

وقوله سبحانه: (كَيْفَ نُنَكِّمُ مِنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، قَالَ إِنِّي عَبِيدُ اللَّهِ أَتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا، وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ) ((٤)).

إلى غيرها.

ومن السنه متواتر الروايات:

مثل قوله (صلى الله عليه وآله): «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين» ((٥)).

وما دل على الأنبياء اختارهم الله سبحانه قبل خلق الخلق.

وقوله (عليه السلام): «خلقكم الله أنواراً فجعلكم بعرشه محققين حتى من علينا بكم» ((٦)).

إلى غير ذلك.

ومن الإجماع: إنه لا شك فى كون المسأله من الإجماعيات القطعيه، بل من أبده الضروريات.

وكذلك دل العقل على ذلك، إذا ما لاحظ حالاتهم من أول الولاده، بل قبل الولاده، فقد كانت فاطمه (عليها السلام) تكلم أمها وهى فى الرحم ((٧))،

ص: ١٣

١- العمل هنا أعم من القول والفعل وما أشبه، كما هو أعم مما فى هذه الدنيا وسائر العوالم التى قبلها وبعدها

٢- سوره مريم: الآيه ١٢

٣- سوره الأحزاب: الآيه ٣٣

٤- سوره مريم: الآيه ٢٩ _ ٣٣

٥- الغوالى: ج ٤ ص ١٢١ ح ٢٠٠

٦- مفاتيح الجنان: الزياره الجامعه

٧- كما فى البحار: ج ٤٣ ص ٢

إلى غيرها مما دل عليه متواتر الروايات، فإن فاطمه ومريم (عليهما السلام) من جملة المعصومين كما هو واضح.

((إشكال وجواب))

وربما يستشكل بأنه كيف خلقهم الله سبحانه كذلك، وخلق غيرهم لا كذلك، وأليس ذلك محاباه وخلاف العدل.

لكن هذا الإشكال واه إلى أبعد حد:

للقض أولاً: بكل المخلوقات الأخر، فمن الماء مالح وعذب، ومن الأرض أرض طيبة وأرض خبيثة، إلى غيرهما من الأمثلة التي لا تعد، وفي نفس الإنسان نرى إنساناً أذكى من إنسان، وإنساناً أجمل من إنسان، وإنساناً فى طبعه الكرم والشجاعة وغيرهما من الصفات الحسنه التي ليست فى نفس إنسان آخر، ثم قد فضل الإنسان على الحيوان، والحيوان على النبات، والنبات على الجماد، إلى غير ذلك.

وثانياً: بالحل بأن تطلب الممكنات لإفاضه الوجود عليها، وكون الله كريماً مطلقاً يقتضى خلق كل ممكن لا محذور فى خلقه، والممكنات الطيبة والمتوسطه والخبيثه كلها كذلك، فإذا لم يخلقها الله سبحانه كان خلاف الحكمة، ثم إن جمال الوجود يقتضى تنوعه، ومن التنوع خلق الأقسام الثلاثة بمختلف صورها، حتى أن فى كل صنف أيضاً مراتب، كما قال سبحانه: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) (١).

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الناس معادن كمعادن الذهب والفضه» (٢).

وليس خلق الفاضل والأفضل خلاف العدل بالنسبه إلى المفضول، إذ خلاف العدل أن لا يعطى المستحق حقه، لا أن يعطى غير من يستحق شيئاً من

ص: ١٤

١- سورة البقره: الآيه ٢٥٣

٢- نهج الفصاحه: ص ٦٣٥ ح ٣١٥٢

باب الفضل، فإذا استأجر الإنسان عاملين أجر كل منهما دينار، ثم أعطى أحدهما ديناراً ونصفاً، والآخر ديناراً، لم يكن ظلم من أعطاه الدينار، وإنما تفضل على الآخر بنصف دينار، وفي الآية الكريمه (لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) (١).

فتحقق من ذلك كله أن النبي والإمام (عليهما السلام) هما أطيب جوهراً، وأن ذلك من الحكمة لا من خلاف الحكمة، بل عدم خلقها والحال هذه كان من خلاف الحكمة.

أما احتمال أن تفضيل الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) كان لأجل نطقهم وانقيادهم في عالم الذر قبل غيرهم، أو لأجل أن الله علم أنهم يطيعون في عالم الدنيا أفضل من غيرهم فأعطاهم أفضل من غيرهم.

فيرد عليه أولاً: بأن ذلك لا يرفع الإشكال، فلماذا خلق الجن والملائكة والبهائم كذلك، فهل كان لهم عالم ذر، وهل أن الإنسان في ذلك العالم أفضل من غيرهم، وهل أن الله علم بإطاعه الإنسان في عالم التكليف أفضل من غيره فخلقه إنساناً.

وثانياً: إنه إذا لم يرجع الأمر إلى تنوع الخلق، لأنه مقتضى الحكمة والجود، يأتي الإشكال في أن الجواد لم يعط كل ممكن حقه وذلك خلاف الحكمة.

((لماذا خلق الشقى))

((لماذا خلق الشقى))

بقي شيء، وهو أن يقال: دع أن خلق الطيب والأطيب ليس من خلاف الحكمة، ولا أن تفاوتهما في الآثار والجزاء ليس من خلاف الحكمة، لكن أليس خلق الشقى خلاف الحكمة، لأنه يعاني من شقائه ولو لم يخلق كان أفضل.

أقول: لا إشكال في أن الإنسان ليس بمجبور في عمله، والشقى إن أريد به

ص: ١٥

من فيه عله تامه للشقاء، ففيه: إنا لا نسلم وجود العله التامه، وإنما مقتضيات، لضروره العقل بأن فرعون مثلاً لم يكن مجبوراً في ما أتى به، ولو كان الطبع عله تامه لكان فرعون مجبوراً، وكان حاله في ما أتى به حال النار في إعطائها الحراره، وحال الثلج في إعطائه البروده، ولذا حملت أخبار الطينه على المقتضى لا العله التامه، لوجود القرائن الداخليه والخارجيه، التي منها ضروره عدم كون الأشقياء مجبورين، على عدم العليه.

أما الاستدال للجبر بقوله تعالى: (وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ) (١١)، وبقوله: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ) (٢)، إلى غيرهما.

ففيه: إن المراد تركهم حتى يضلوا، كما يقال أفسد الوالد ولده إذا تركه، فيما لو عصى الولد والده حتى استحق الترك، بالنسبه إلى الوالد الحكيم، كما أن اللام للعاقبه لا للعله، كما في قوله تعالى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (٣)، ويدل عليه قوله تعالى: (وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ) (٤)، أى للرحم، ولذا قال المتكلمون: إن الأقسام الممكنه في باب التكوين والتشريع خمس: الخير المحض، والشر المحض، وما تساوى خيره وشره، وما كان خيره أكثر، وما كان شره أكثر. والذي يكونه سبحانه أو يشرعه قسمان فقط: ما كان خيراً محضاً، وما كان خيره أكثر، وأما البقيه فخلقه وتشريعه خلاف الحكمه، جل عن ذلك علواً كبيراً، وهذه مباحث الكلام ولذا لم نطرد حولها، وقد ذكرت في المقام استطراداً.

وكيف فإن أريد بالطينه

ص: ١٦

١- سورة النساء: الآيه ٨٨

٢- سورة الأعراف: الآيه ١٧٩

٣- سورة القصص: الآيه ٨

٤- سورة هود: الآيه ١١٩

العله فهو مما دل العقل والنقل بخلافه، وإن أريد به من فيه المقتضى فذلك مسلم ومشاهد، فحال من فيه مقتضى السعاده ومقتضى الشقاء سواء من جهة الجوهر أو من جهة الزمان والمكان والمؤثرات الخارجيه، حال من فيه مقتضى الكرم والبخل، أو الشجاعه والجبن، إلى غيرها من الصفات، لكن خلقه من فيه وجود المقتضى ليس إساءه بالنسبه إليه، بل خلقه إحسان إليه، وإنما هو يسيء بنفسه إلى نفسه.

وقوله سبحانه: (قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا) (١٧)، ليس دليلاً على كون الشقاء عله تامه، لوضوح أنه لا يأتي بعمل إلا مختاراً، فهو مثل أن يقال: غلب على زيد طبعه الكريم أو طبعه اللئيم، يراد به أنه انساق وراء ذلك باختياره.

لا يقال: إنه بالآخره إيلام بالنسبه إلى الشقى، فعدم خلقه كان أولى.

لأنه يقال: الإيلام بقدر العمل لا يبرر عدم الخلق، ولذا نرى العقلاء يختارون الإيلام بركوب الأهوال وإعطاء التضحيات لأجل أمورهم، وإن لم تعد إليهم، كالطبيعى الذى يضحى بنفسه لأجل أمته مع أنه لا ينتفع بهم بعد أن مات.

وكيف كان فالولاية التى كان الكلام فيها، هى لله أولاً وللرسول (صلى الله عليه وآله) ثانياً، وللإمام ثالثاً، ولكل منهم ولاية التكوين وولاية التشريع، لكن الولاية بالنسبه إليه تعالى ذاتيه، وبالنسبه إلى أوليائه عرضيه مستنده إليه تعالى، كما أن المراد

ص: ١٧

بالتشريع فيهم بيان شرع الله تعالى لا تشريع الحكم على حد تشريع الله تعالى.

((ولايه على الآخريين))

((ولايه على الآخريين))

وهناك ولايه ثالثه للنبي والإمام (عليهما السلام)، وهو تصرفهم في الأموال والأنفس، فتكون لهم الحكومه على الناس، وهذا ما لا إشكال فيه ولا خلاف، ويدل عليه الأدله الأربعة، بل هو من الضروريات، كما لا يخفى.

ص: ١٨

(مسأله ۲): بعد الإمام (عليه السلام) يأتي دور الفقيه الجامع للشرائط في الولاية، والضروره قامت على ولايته في الجملة في أمور الحسبه التي يؤتى بها قربه إلى الله سبحانه، ولذا سميت بالحسبه، من الاحتساب له سبحانه رجاء ثوابه.

وإنما الكلام في ولايته العامه في باب التنفيذ كولاية الإمام (عليه السلام)، حتى يكون الأصل العموم إلا ما خرج، أو أن الفقيه لا ولاية عامه له إلا ما دل الدليل على حقه في التولى.

والظاهر الأول، وقد ذكرنا طرفاً من الأدله فيه في كتاب (الفقه) باب التقليد من (شرح العروه)، ولا بأس هنا بالإشاره الإجماليه إلى ذلك، فإن الذي يدل ((1)) على الولاية العامه للفقيه الأدله الأربعة:

((دليل الكتاب))

((دليل الكتاب))

أما الكتاب: فقوله سبحانه: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) ((2))، إذ من المعلوم أنه لولا الحاكم المطاع ذو النفوذ لزم فساد الأرض فساداً كلياً أو في الجملة، بضميمه أنه لا حق لغير الفقيه التولى زمان وجود الفقيه بالضروره والإجماع.

وقوله: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ) ((3)) الآية، ووجه الاستدلال بها كآليه السابقه.

بل ربما يستدل بقوله تعالى: (إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) ((4))، بضميمه أن لازم من يريد عدم الظلم أن ينصب من يدفع الظلم.

وقوله تعالى: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ((5))، بضميمه أن ظاهرها الخليفه

ص: ١٩

١- أو يستدل به

٢- سورة البقره: الآية ٢٥١

٣- سورة الحج: الآية ٤٠

٤- سورة ص: الآية ٢٤

٥- سورة البقره: الآية ٣٠

دائماً لا في وقت دون وقت، ولأن الخليفة غير المزاول لا يسمى خليفه فعليه(١)، وإن كان خليفه شأنه، فتأمل.

ويقوله: (يا داؤد إنا جعلناك خليفه في الأرض)(٢)، وقوله: (إنا أنزلنا عليك الكتاب بالحق فاحكم بين الناس بما أراك الله)(٣)، بضميمه أن آيات القرآن كالشمس تجرى في كل زمان _ كما ورد بهذا المضمون حديث عنهم (عليهم السلام) _ فاللازم انطباق الخلافه على إنسان يزاول الحكم، وليس غير الفقيه بالإجماع(٤).

بل يدل عليه قوله تعالى: (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)(٥)، فإن إطلاقه يشمل القضاء والحكم، وهذه الآيه تدل بالتلازم على وجود الحاكم.

كما أن قوله سبحانه في صدر الآيه: (أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) تدل بالتلازم على وجود الأمانه والأمناء، وقد ورد في الحديث(٦): (أن تؤدوا) متعلق بالأئمه، وأن (إذا حكمتم) متعلق بالأمراء، وأن (أطيعوا) خطاب عام لجميع المسلمين. لكن في دلاله بعض هذه الآيات ولو بالضمائم المذكوره نظر، وإن كان في المجموع كفايه.

((دليل السنه))

وأما السنه: فهي روايات كثيره، كمقبوله عمر بن حنظله، عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال: «ينظرون من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد

ص: ٢٠

١- أي خليفه قام بفعليه المزواله، بمعنى من يزاول

٢- سوره ص: الآيه ٢٦

٣- سوره النساء: الآيه ١٠٥

٤- أي غير الفقيه لا حق له شرعاً في الولاية ومزاولتها إجماعاً

٥- سوره النساء: الآيه ٥٨

٦- تفسير البرهان: ج ١ ص ٣٨٠ ح ١٣

علينا كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله»(١).

وعن أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألت وقلت: من أعامل وعمن آخذ وقول من أقبل، قال (عليه السلام): «العمري ثقتي، فما أدى إليك عنى فعنى يؤدي، وما قال لك عنى فعنى يقول، فاسمع له وأطع فإنه الثقة المأمون»، قال: وسألت أبا محمد (عليه السلام) عن مثل ذلك فقال: «العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عنى فعنى يؤديان، وما قال لك عنى يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان»(٢).

وعن أبي خديجه، قال: بعثنى أبو عبد الله (عليه السلام) إلى أصحابنا، فقال: «قل لهم: إياكم إذا وقعت بينكم خصومه، أو تدارى فى شىء من الأخذ والعطاء أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفساق، اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنى قد جعلته عليكم قاضياً، وإياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى السلطان الجائر»(٣).

وهذه الروايه تدل على الشورى فى الحكم فى الجملة كما سيأتى.

وعن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لى كتاباً، قد سألت فيه عن مسائل أشكلت على، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان (عليه السلام): «أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك» إلى أن قال

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٨ الباب ١١ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٩ الباب ١١ ح ٤

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠٠ الباب ١١ ح ٦

(عليه السلام): «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله» (١).

وكالمروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «اللهم ارحم خلفائي»، قيل: يا رسول الله ومن خلفائك، قال: «الذين يأتون من بعدى ويروون حديثي وسنتي» (٢).

ومثل ما ورد في صحيحه القداح، عن الصادق (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث، فإنه بعد أن لا يشمل (إرث المال) مطلق شامل لإرث العلم والمنصب: «إن العلماء ورثة الأنبياء» (٣).

وما ورد من أن: «علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل» (٤).

وما ورد من أن: «علماء أمتي كسائر الأنبياء قبلي» (٥).

وما في الفقه الرضوي: «منزله الفقيه في هذا الوقت كمنزله الأنبياء في بني إسرائيل» (٦).

وما ورد من قوله (عليه السلام): «العلماء حكام على الناس» (٧).

وما ورد في روايه الإمام الحسين (عليه السلام): «مجارى الأمور والأحكام على أيدي العلماء» (٨).

ص: ٢٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ ح ٩

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠٠ الباب ١١ ح ٧

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٣ الباب ٨ ح ٢

٤- المستدرک: ج ٣ ص ١٨٩ الباب ١١ ح ٣٠

٥- عوائد الأيام: ص ٥٣٢، رواه جامع الأخبار على ما في بعض نسخه

٦- فقه الرضا: ص ٣٣٨ الباب ٨٩

٧- المستدرک: ج ٣ ص ١٨٩ الباب ١١ ح ٣٣

٨- تحف العقول: ص ١٦٩

وفى كتاب الحسين (عليه السلام) إلى أهل الكوفة: «والله ما الإمام إلا القائم بالقسط، الحاكم بالكتاب، الحابس نفسه على ذات الله تعالى» (١).

وفى حديث، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) إنه قال لولده محمد: «تفقه فى الدين، فإن الفقهاء ورثه الأنبياء» (٢).

وفى روايه الكراچكى، قال على (عليه السلام): «الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك» (٣).

وعنه (عليه السلام) قال: «كل حاكم يحكم بغير قولنا أهل البيت فهو طاغوت» (٤) الحديث.

وما رواه العليل، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام)، فى حديث قال فيه: «فإن قال فلم وجب عليهم معرفه الرسل والإقرار بهم والإذعان لهم بالطاعة، قيل له: لأنه لما لم يكن فى خلقهم وقولهم ما يكملون به مصالحهم، وكان الصانع متعالياً عن أن يرى، وكان ضعفهم وعجزهم عن إدراكه ظاهراً لم يكن بدا بينه وبينهم معصوم يؤدي إليهم أمره ونهييه وأدبه، ويوقفهم على ما يكون فيه إحراز منافعهم ودفع مضارهم، إذ لم يكن فى خلقهم ما يعرفون، وما يحتاجون إليه من منافعهم ومضارهم، فلو لم يجب عليهم معرفته وطاعته لم يكن فى مجيء الرسل منفعه ولا سد حاجه ولكان إثباته عبثاً بغير منفعه ولا صلاح، وليس هذا من صفه الحكيم الذى أتقن كل شىء، فإن قال: فلم جعل أولى الأمر وأمر بطاعتهم،

ص: ٢٣

١- البحار: ج ٤٤ ص ٣٣٤ الباب ٣٧

٢- البحار: ج ١ ص ٢١٦ الباب ٦ ح ٣٢

٣- المستدرک: ج ٣ ص ١٨٨ الباب ١١ ح ١٧

٤- المستدرک: ج ٣ ص ١٧٣ الباب ٤ ح ٧

فقل: لعل كثيره، منها: إن الخلق لما وقفوا على محدود وأمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أميناً يمنعهم عن التعدى والدخول فى ما حظر عليهم، لأنه إن لم يكن ذلك كذلك لكان أحد لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره، فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد ويقوم فيهم الحدود والأحكام، ومنها: إنا لا نجد فرقه من الفرق ولا- مله من الملل عاشوا وبقوا إلا بقيم ورئيس لما لا بد لهم من أمر الدين والدنيا، فلم يجز فى حكمه الحكيم أن يترك الخلق مما يعلم أنه لا بد لهم ولا- قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوهم ويقسمون به فيئهم ويقوم لهم جمعهم وجماعتهم ويمتنع ظالمهم من مظلومهم، ومنها: إنه لو لم يجعل لهم إماماً قيماً أميناً حافظاً مستودعاً لدرست المله وذهب الدين وغيرت السنه والأحكام ولزاد فيه المبتدعون ونقص منه الملحدون وشبهوا ذلك على المسلمين، لأننا قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم واختلاف أهوائهم وتششت أنحائهم، فلو لم يجعل لهم قيماً حافظاً لما جاء به الرسول (صلى الله عليه وآله) لفسدوا على نحو ما بينا، وغيرت الشرائع والسنن والأحكام والإيمان، وفى ذلك فساد الخلق أجمعين»(١).

وفى المروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «لا بد من أمير بر أو فاجر، يعمل فى إمرته المؤمن ويتمتع فيها الكافر ويقاتل بها العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح به ويستراح من فاجر»(٢).

أقول: حيث إن الفاجر غير مأذون عن الله فالبر هو المأذون، وليس فى زمان الغيبه إلا الفقيه الجامع للشرائط.

ص: ٢٤

١- علل الشرائع: ص ٢٥٢ الباب ١٨٢ ح ٩

٢- نهج البلاغه: الخطبه رقم ٤٠

وفى روايه، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «ما زالت الأرض إلاّ- ولله فيها الحجه، يعرف الحلال والحرام، ويدعو إلى سبيل الله»^(١).

وحيث إن فى زمان غيبه الإمام (عليه السلام) ليس يوجد حجه معصوم يدعو، فلا بد وأن يكون الفقيه.

ومثله المروى عن إكمال الدين، عنه (عليه السلام)، قال: «إنه تبارك وتعالى لم يدع الأرض إلاّ- وفيها عالم يعلم الزيادة والنقصان، ولولا ذلك لالتبست على المؤمنين أمورهم»^(٢).

إلى غيرها من الروايات التى دلالتها كسندها لا بأس بهما، وإمكان المناقشه فى بعضها لا يضر، وقد ذكرنا جملة من المناقشات وأجوبتها فى شرح العروه.

((دليل الإجماع))

وأما الإجماع: فقد استدل به للولاية العامه، فقد نقل الإجماع على ذلك.

فعن المحقق الكركى إنه قال: اتفق أصحابنا على أن الفقيه العادل الجامع لشرائط الفتوى المعبر عنه بالمجتهد فى الأحكام الشرعيه نائب عن قبل أئمه الهدى (عليهم السلام) فى حال الغيبه فى جميع ما للنيابه فيه مدخل، وربما استثنى بعض الأصحاب القتل والحدود.

أقول: لعل مقصوده ببعض الأصحاب ابنى زهره وإدريس، كما حكى عنهما.

كما حكى الإجماع عن الشيخ (ملا كتاب)، وعن البلغه أن حكاية الإجماع على ذلك فوق حد الإحصاء.

وعن العوائد: إنه نص عليه كثير من الأصحاب بحيث يظهر منهم كونه من

ص: ٢٥

١- الكافى: ج ١ ص ١٣٦ ح ٣

٢- إكمال الدين: ص ٢٠٣ ح ١١

المسلمات، بل لعله الظاهر من المستند في بحث القضاء حيث ادعى الإجماع على وجوبه، وعلمه بتوقف نظام نوع الإنسان عليه.

أقول: ويؤيد ذلك مؤيدان:

الأول: إن جمهوره كبيره من العلماء كانوا يتصرفون في شؤون الدوله والسياسه العامه، أمثال كاشف الغطاء الكبير، حيث أجاز للملك القاجارى (فتح على شاه) أن يزاول أعمال الدوله بالنيابه عنه، ووجه الإسلام الشفتى، والسيد المجاهد، والسيد المجدد، والشيخ ميرزا محمد تقى الشيرازى، والسيد محمد كاظم صاحب العروه حيث أفتى بإخراج العثمانيين، والآخوند صاحب الكفايه، والسيد الحبوبى (رحمهم الله).

أما مزاوله الكركى والمجلسى والبهاى والمير الداماد وغيرهم للحكم فى أيام الصفويين فغنى عن الكلام، إلى غيرهم من العلماء الكبار مما لا يخفى على من راجع أحوالهم (قدس الله أسرارهم)، بل لم نجد عالماً تسنى له ذلك فلم يقدم عليه، بل فى كثير من القرى والأرياف فى إيران والهند وباكستان وأفغان والعراق ولبنان وغيرها يحكم العلماء ووكلاؤهم.

الثانى: إنه يستفاد اتفاق الفقهاء على ثبوت الولاية للفقير فى مواضع كثيره من الفقه، ويعللون الحكم بالولاية، كما لا يخفى على من راجع الفقه.

مثل قولهم: بوجوب دفع الزكاه إلى الفقيه ابتداءً أو بعد طلبه.

وقولهم: بوجوب دفع ما بقى من الزكاه فى يد ابن السبيل بعد وصوله إلى بلده إلى الفقيه.

ومثل وجوب دفع الخمس بإجازة الفقيه، أو إلى نفس الفقيه.

ومثل أن الفقيه مكلف بصرف الخمس والزكاه فى مواضعهما المقرره.

وقولهم: بوجوب استيجار الأرض المفتوحة عنوه من الفقيه.

وقولهم: لا يجوز الجهاد ولا الدفاع إلا بإذن الفقيه.

وقولهم: بولايته على ميراث من لا وارث له.

وقولهم: بأنه ولي الصغير في زواجه.

وقولهم: في توقف إخراج الودعي الحقوق على إذنه.

وقولهم: بطلاق المرأة التي غاب زوجها، وجبره طلاق من لا يعاشر زوجته بالحسنى.

وقولهم: بولايته في إجراء الحدود.

وقولهم: بولايته في أداء دين الممتنع من ماله.

وقولهم: إنه المرجع في الهلال، وفي القضاء بكل شؤونه.

وقولهم: بأنه يقبض الوقف على الجهات العامة.

وقولهم: بتوقف التقاص من مال الغائب على إذنه، وكذلك إذا امتنع الحاضر.

وقولهم: بجواز إجازته لبيع الوقف، حيث يجوز بيعه.

وقولهم: بأنه يقبض الحق عن كل ممتنع لقبض حقه، مثلما إذا امتنع الدائن عن قبض الدين، أو امتنع المشتري من قبض الثمن، أو البائع من قبض الثمن، إلى غير ذلك.

وقولهم: بأنه الذي يحجر على المفلس والسفيه والمجنون.

وقولهم: بأنه يضم إلى الوصي الخائن أو العاجز من يشرف عليه.

وقولهم: بأنه يعزل الخائن إذا لم ينفع الضم.

وقولهم: بأنه يقيم الوصي لمن مات وصيه أو انعزل، وأنه يقيم الوصي والولي لمن لا وصي له ولا ولي له إذا احتاج إلى ذلك.

وقولهم: بأنه يضرب أجل العينين، وأنه يبعث الحكيمين من أهل الزوجين، وأنه يجبر الممتنع على أداء النفقه لزوجته، أو سائر واجبي النفقه، وأنه يجبر المظاهر على أحد الأمرين.

إلى غيرها من الموارد الكثيره جداً، بل إننا لم نجد مصنفاً في الفقه إلا وفيه كثره من هذه المسائل، كما لم نجد فقيهاً في التاريخ ولا فقيهاً معاصراً إلا كان يزاول هذه الأعمال حتى إذا كان من أشد المحتاطين، بل قد رأينا جملة منهم يرون أنفسهم من أولى الأمر الذي قال الله عنهم: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (١)، بمقتضى أن ظاهر الآية وجود ولي الأمر الظاهر في كل زمان، وليس ذلك في زمان الغيبه إلا الفقيه الجامع للشرائط، ولذا يسمون بنائب الإمام (عليه السلام).

أما ما ورد في تفسيرها بأن المراد الأئمه (عليهم السلام) (٢)، فهو من باب المصداق الأول، كما هو الظاهر من غالب تفسير الآيات المطلقة بمورد خاص.

((دليل العقل))

((دليل العقل))

وأما العقل: فمن وجهين:

الأول: إنه من القبيح أن يترك الحكيم أمته بدون قائد ينظم أمورهم ويصلح فاسدهم ويرشد ضالهم ويقيم أودهم، ويأخذ من غنيهم لفقيرهم، ويحارب أعداءهم ويسالم أولياءهم، ويرفع عوزهم، سواء كان الترك يسبب الفوضى والهرج والمرج، أو يؤول إلى استبداد الظالمين وسيطره الطغاه والمفسدين، وهذا هو المشاهد في من ترك داره وعائلته، فكيف بمن ترك بلده، حتى ينتهي إلى من يترك كل البشر.

لا يقال: لا يقبح ذلك بعد أن عين الله الإمام (عليه السلام) وقتله الناس أو سبوا اختفاءه.

ص: ٢٨

١- سورة النساء: الآية ٥٩

٢- تفسير العياشي: ج ١ ص ٢٥٢ ح ١٧٣

لأنه يقال: بالنسبة إلى المسيبين لا- يقبح، أما بالنسبة إلى غيرهم فهو قبيح، كما إذا عين الأب خلفاً له على عائلته إنساناً فقتله أحدهم، فإن ترك الأب إنساناً آخر بالنسبة إلى بقيه الأفراد قبيح.

ولا ينقض ذلك بأنه لم يخلف الله إماماً آخر مع أنه البديل من الإمام المقتول أو الغائب، فحال عدم الإخلاف للفقهاء حال عدم الإخلاف للإمام.

لأنه يقال: النقص غير وارد، لأن الإمام الخلف أيضاً كان يقتل أو يشرد، لما جبل عليه المتكبرون من عدم تمكنهم رؤيه الإنسان المتصل بالسماة المتصرف فى الكون، بخلاف من ليس كذلك وإنما يدير شؤونهم، ولذا كان الناس يحسدون الأنبياء والأئمة بما لا يحسدون مثله الفقهاء والرؤساء.

الثانى: إن عله بعث الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) موجوده فى نصب الرئيس، فإنهم ذكروا أن النصب واجب على الله لحفظ البلاد ونظم أمور المعاش والمعاد.

قال السيد الطباطبائى فى (النجم الثاقب):

نصب الإمام حافظ الزمام

لطف من الله على الأنام

فإنه مقرب للطاعة

وقائد الناس إلى الإطاعة

فكما وجب النصب عقلاً بالنسبة إلى النبى والإمام (عليهما السلام)، وجب النصب عقلاً بالنسبة إلى القائم مقامهما، ويؤيد العقل أن النبى والإمام (عليهما السلام) ينصبان الوكلاء والنواب فى مختلف البلاد عند وجودهما، مع أن الأمر حال الوجود أهون من حال الغيبة، لإمكان الوصول إليهم (عليهم السلام) حال الحضور، بخلاف حال الغيبة، ومع أن أمر بعض البلاد أهون من أمر كل البلاد، فالنصب لكل البلاد فى حال عدم إمكان الوصول للغيبة أولى.

((أنواع الحكم عند الناس))

إشاره

((أنواع الحكم عند الناس)) (مسأله ٣): الحكم عند الناس على أنواع:

١: الملكيه المطلقه الوراثيه.

٢: والملكيه المطلقه الانتخاباتيه، بحيث إذا مات الملك لا يرثه وارثه ليكون ملكاً، بل ينتخب الشعب ملكاً آخر، بخلاف القسم الأول حيث يكون ابنه أو ابن عمه أو ما أشبه ملكاً مكانه.

٣: والحكومه الأشرافيه، بأن تحكم الأشراف البلاد، كما كان كذلك حكم مكه قبل فتح الإسلام لها.

٤: الحكومه الانتخاباتيه من أهل الحل والعقد، كما نرى مثل ذلك الآن بالنسبه إلى (البابا) المسيحيين، حيث إنه إذا عزل البابا أو مات يجتمع أهل الحل والعقد عندهم لينتخبوا مكانه شخصاً آخر، وعلى الشعب السمع والإطاعه بعد ذلك، لأنهم هم الذين قرروا هذه الكيفيه فى الحكم.

٥: الحكومه الانتخاباتيه الشعبيه، بأن يكون الشعب هو المنتخب لرئيسه.

هذه أقسام الحكم.

أما الحكومه الانقلابيه التى تعارف فى هذا الزمان بمساعدته المستعمرين، فهى حكومه دكتاتوريه من النوع الثانى غالباً فلا تكون قسماً جديداً.

((الحكومه الإسلاميه))

((الحكومه الإسلاميه))

أما الحكومه الإسلاميه فالكلام فيها فى أمرين:

الأول: كيف حكم الرسول (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه بالحق (عليهم السلام) أو الباطل.

الثانى: ماذا يستفاد من الأدله.

أما الأول: فمن الواضح أن الرسول (صلى الله عليه وآله) جاء إلى الحكم بواسطه أعوان جمعهم حول نفسه بأخلاقه الكريمه، وبانجذامهم إلى الإسلام

بسبب ما رأوا فيه من الصلاح والفائده ولمسوا فيه من الحق والحقيقه، ولما هاجمهم الكفار حاربوهم وانتصروا عليهم وأخذوا يوسعون رقعته سلطانهم جراً لاعتداء المعتدى، فلم تكن حرب من حروب الرسول (صلى الله عليه وآله) حرب ابتداء، وإن كانت حرب الابتداء صحيحه لأمرين (فى سبيل الله) و(فى سبيل إنقاذ المستضعفين) كما قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (١).

لكن الرسول (صلى الله عليه وآله) بحكمته الفائقة المستقاه من إرشاد الله سبحانه كان يعلم أنه لا يحتاج إلى الهجوم حتى تشوه سمعه الإسلام بأنه دين السيف، ويلتبس على الناس العوام أمره، ويكون سبباً لتغيير الناس، بل كان يعلم أن الزمان كفيل بطغيان الكفار وهجومهم عليهم، مما يعطى الرسول (صلى الله عليه وآله) عند الناس تبرير فتح بلادهم، وكان كما رأى الرسول (صلى الله عليه وآله) فكانت كل حروب الرسول (صلى الله عليه وآله) دفاعيه حتى استولى على ما استولى عليه من البلاد والعباد فى أنظف حروب عرفها العالم قبله وبعده.

ولو أن المسلمين اتخذوا هذه الخطوه الحكيمه فى حروبهم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)، لما تمكن الأعداء أن يتهموا الإسلام إلى اليوم بأنه دين السيف، ولم يقف ذلك سداً دون تقدم المسلمين، ولذا اعترف الكاتب المشهور (العلائلى) بأن عمر أخطأ فى أسلوب حروبه.

هذا ولكن مع ذلك جاء غير واحد من المنصفين ليبرؤوا الإسلام عن كونه فتح البلاد بالسيف، ومنهم الرجل الفاضل المسيحى فى كتابه (الدعوه الإسلاميه)، ونحن لسنا الآن بصدد تفصيل الكلام فى ذلك.

لا يقال: إذا كان عمر قد أخطأ فى أسلوب حروبه، فلماذا ساعده الإمام (عليه السلام) فى توجيهه.

ص: ٣١

لأنه يقال: إنما فعل الإمام (عليه السلام) ذلك تقليلاً للمشكلة، فإن الخطأ لو كان اثنين في سلوك الخليفة صار بسبب توجيه الإمام خطأ واحداً مثلاً، فهو (عليه السلام) كما وجهه في الأمور القضائية والأحكام الشرعية وحل المشاكل السياسيّة، كذلك وجهه في الأمور العسكريّة والفتوحات والحروب.

وكيف كان، فنوع من توسعه الرسول (صلى الله عليه وآله) لأراضى الإسلام كان بالحرب، ونوع كان بالسلم بعد نقض المعاهدة كفتح مكة، ونوع كان بطلب أهلها كما في المدينة المنورة، وفي الأراضى التي جاء أهلها ودخلوا في الإسلام طوعاً، ونوع كان لتسليم أهلها للرسول (صلى الله عليه وآله) ومصالحتهم له بدون حرب، كفدك والعوالي، وهكذا أرسى الرسول (صلى الله عليه وآله) حكمه الإسلام، فإذا أخذ بلدًا بالسلم أو بالحرب جعل له والياً إما من نفس الجماعه، وإما أحداً من المسلمين وأرسل إليهم إن أسلموا من يعلمهم الكتاب والسنة.

هذا بالنسبة إلى حكم الرسول (صلى الله عليه وآله)، أما بالنسبة إلى حكم من بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) فهناك تفصيل بين عقيدة المسلمين في من هو الحاكم، وكيفيه وصوله إلى الحكم، وبين عملهم خارجاً، وبين الأمرين عموم من وجه، فقد يكون الحاكم هو الذى يعتقد أن يكون حاكماً ويكون وصوله إلى الحكم بالطرق المشروعه لديهم، وقد يفترقان. بالنسبة إلى العقيدة وبالنسبة إلى ما وقع خارجاً يمكن تفصيل الكلام هكذا:

أهل السنه يعتقدون على الأغلب أن من جاء إلى الحكم بأيه كيفيه كانت، كان هو من (أولى الأمر) الذين عناهم الله تعالى بوله: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (١١)، وهذا وإن لم يكن اعتقاد كل أهل السنه، إلا أنه اعتقاد رائج

ص: ٣٢

فيهم، وقد رووا لتأييد ذلك روايات مذكوره في مصادرهم مما ليس يهمننا الآن نقلها.

والشيعة يعتقدون أن النبي (صلى الله عليه وآله) من بعده عيّن خلفاء الأئمة الاثنى عشر، وهم: علي، والحسن، والحسين، وعلي، ومحمد، وجعفر، وموسى، وعلي، ومحمد، وعلي، والحسن، والمهدي (عليهم السلام)، وذلك التعيين كان بأمر الله تعالى، فهم أيضاً بالنص.

والأئمة (عليهم السلام) عينوا الفقيه لأمر الدين نائباً عنهم، بقولهم (عليهم السلام): «مجارى الأمور بيد العلماء بالله، الأئمة على حلاله وحرامه»^(١).

و«أما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»^(٢).

و«أما الحوادث الواقعة، فأرجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجتى عليكم وأنا حجه الله»^(٣).

هذا كله بالنسبه إلى نظره السنه والشيعة إلى الحكومه الإسلاميه الشرعيه.

((الخلافة والأماره))

أما الخلافة والأماره والسلطه التى حدثت فى البلاد الإسلاميه:

فإن أبابكر: انتخب بمبايعه جماعه من المسلمين كانوا فى المدينه^(٤).

وعمر: عين بأمر خاص من أبى بكر.

وعثمان: انتخب بموافقه أربعه من أهل الشورى الذين عينهم عمر.

وعلى (عليه السلام): انتخب بمبايعه جماعه من أهل المدينه ومصر والكوفه من الثائرين على عثمان^(٥).

ص: ٣٣

١- تحف العقول: الآيه ١٦٩

٢- البحار: ج ٢ ص ٨٨ الباب ١٤ ح ١٢

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠١ الباب ١١ ح ٩

٤- وكانت هذه البيعه مؤامره من أصحاب السقيفه ولم تكن شرعيه، فإنها خالفت النص الصريح لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فى على (عليه السلام)، وقد أكرهوا المسلمين على تلك البيعه السقيفيه، وهجموا على دار فاطمه (عليها السلام) بحجه عدم بيعتهم

٥- وكان الإمام على (عليه السلام) هو الذى عينه رسول الله (صلى الله عليه وآله) خليفة من بعده، وكانت بيعته شرعيه دون غيره ممن سبقه

ومعاويه: أمره السيف، وسائر بنى أميه ورثوا الأمر حتى عمر بن عبد العزيز.

والسفاح أمره أبو مسلم الخراساني، وسائر بنى العباس ورثوا الأمر.

والفاطميون والعثمانيون والصفويون والبويهيون والزيديون وغيرهم وغيرهم، قام أمرهم بالثوره أولاً، والوراثه ثانياً.

وإني لا أريد القدح في جميع هؤلاء الخلفاء والأمراء، فبعضهم كان جديراً بالحكم(١).

ثم إن في المقام أمراً يحسن الإشاره إليه، وهو أن بعض علماء السنه المعاصرين زعم أن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان حكمه اضطرارياً، حيث إنه لم يكن هناك من يسد فراغ الحكم، وإلا- فليس شأن الرسول (صلى الله عليه وآله) إلا- ما حدده القرآن الحكيم بقوله: (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ) (٢).

وهذا النوع من الفكر نشأ من الفكره الغربيه من (فصل الدين من السياسه) التابعه لزعمهم (دع ما لله لله، وما لقيصر لقيصر).

وكيف كان منشأ هذه الفكره، فإنها غلط كبير، فإن الرسول (صلى الله عليه وآله) زاول الحكم، كما زاول التنظيم والتشريع وغير ذلك، وفي القرآن الحكيم آيات كثيره تبين حكم الأنبياء (عليهم السلام) وحكم الرسول (صلى الله عليه وآله): (وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ) (٣)، و(لتحكم بين الناس بما أراك الله) (٤).

ثم هل الحكم إلا:

١: تجهيز الجيوش وما يتبعه من حفظ البلاد.

٢: وجمع المال و صرفه في المصالح.

ص: ٣٤

١- كالصفويين والبويهيين ومن أشبه

٢- سوره الجمعه: الآية ٢

٣- سوره المائده: الآية ٤٩

٤- سوره النساء: الآية ١٠٥

٣: وفصل الخصومات.

٤: وتقديم الأمة والبلاد إلى الأمام.

والكل كان يزاولها الرسول (صلى الله عليه وآله)، وفي الكل وردت آيات من القرآن الحكيم، كما وردت السنه المطهره المتواتره، ومن أصلح من الرسول (صلى الله عليه وآله) وخلفائه الطيبين (عليهم السلام) من مزاوله الحكم ونشر العدل. هذا كله فى الأمر الأول.

((كيفيه الحكم فى الإسلام))

((كيفيه الحكم فى الإسلام))

أما الأمر الثانى: وهو ماذا يستفاد من الأدله فى كيفيه الحكم، فنقول:

قامت الأدله الأربعة على أمرين:

((الحكم حكم الله))

((الحكم حكم الله))

الأول: أن يكون الحكم حكم الله سبحانه.

وقد اشتهر بين بعض من لا خبره له أن حكم الله متطور، يقصدون بذلك إمكان تغييره حسب الزمان والمكان، وهذا غير صحيح إجماعاً وضرورة، إذ معنى ذلك عدم بقاء الحكم، وكل مسلم يعلم بالضروره أنه لا يمكن تغيير حكم الله بأى اسم كان.

بالإضافه إلى قوله (صلى الله عليه وآله): «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة»^(١)، والمراد بالحلال ما يقابل الحرام من الأحكام الثلاثه: المندوب والمكروه والمباح، لأن كلها حلال مع ترجيح فى الفعل أو الترك، أو بدون ترجيح الذى هو المباح، فالحرام شامل للواجب الحرام تركه، والمحرم الحرام فعله، ويشمل الحلال الثلاثه الأخر.

ثم لنرى هل التطور فى العقيدته، وهذا ما لا يعقل، فالتوحيد والعدل والنبوه والإمامه والمعاد هي هي، لا يعقل تغيير الأربعة الأول، والمعاد لا يمكن تغييره، فإن الله سبحانه لا يخلف الميعاد.

أو فى الفضيلته، وهل يعقل أن يتبدل الصدق

ص: ٣٥

رذيله، والكذب فضيله، أو الكرم رذيله، والبخل فضيله، إلى آخر القائمه.

أو فى الحرام والحلال، فإنهما وضعاً حسب النفع والضرر(١)، فالخمر ضاره والماء نافع مهما تبدلت الزمان والأمكنه.

أو فى المعاملات والعبادات والأحوال الشخصيه والحدود وغيرها، الكل وضعت حسب حكمه دقيقه يصل العقل إلى بعضها مما لا مجال فى المقام إلى شرحه، وقد ذكرنا جانباً منها فى كتاب (عبادات الإسلام) وغيره.

نعم لا- إشكال فى تغيير بعض الأحكام لظروف استثنائيه، مثل حليه الخمر للمضطرب، أو حرمة بعض المباحات لمن يضره ذلك كالمريض، ومثل حرمة الصدق الضار، وجواز الكذب لدى الاضطرار، لكن التطور المزعوم شىء، والحالات الاستثنائيه شىء آخر.

نعم يدخل التطور فى مصاديق القواعد العامه، فإذا تبدل مصداق بمصداق، أو دخل فى الوجود مصداق لم يكن سابقاً شملته القاعده العامه، مثلاً الصحافه لم تكن فى زمن النبى (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليهم السلام) ثم حدثت، فالحريه الإسلاميه المبينه بقاعده «الناس مسلطون على أنفسهم»(٢) تشملها، وكذلك القبله الذريه لم تكن فى زمانهم (عليهم السلام)، فلما تطورت السلاح إليها شملته آيه: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)(٣)، إلى غيرهما من الأمثله.

((كفاءه الحاكم))

ثم اللازم أن يكون الحاكم الأعلى كفوئاً لإداره البلاد، وهذا غير المرجع للتقليد الذى لا يشترط أن يكون كفوئاً، ويدل على عدم اشتراط الكفاءه الدينويه فى مرجع التقليد الأصل، ولذا لم يذكره الفقهاء فى شرائط المقلد، هذا إذا

ص: ٣٦

١- أى المصالح والمفاسد الواقعيه

٢- البحار: ج ٢ ص ٢٧٢

٣- سوره الأنفال: الآيه ٦٠

كان لمجرد أخذ الفتوى لا الإدارة مما يزاولها فقهاؤنا في أغلب الأعصار والأمصار، أما إذا أراد الإدارة فاللزام الكفاءة أيضاً.

وكيف كان، فيدل على لزوم الكفاءة في رئيس الدولة أمران:

الأول: انصراف الأدلة عن غير الكفوء، كما قالوا بانصراف الأدلة عن القاضى والشاهد والفقير والراوى الذى غلب عليه النسيان والسهو ونحو ذلك.

الثانى: إنه يوجب إضرار المسلمين، و«لا ضرر ولا ضرار»^(١).

((التشريع لله عزوجل))

ثم إن الكتاب والسنة والإجماع بل الضرورة، دلت على لزوم كون الحكم حكم الله، وكلها من الوضوح بحيث يستغنى عن الذكر.

وقد أشكل بعض المتجددين على لزوم مطابقتها حكم الرئيس الأعلى للأحكام الإسلامية، بل جعلوا له الحق في تشريع القانون بأمور:

الأول: ما ينقل عن بعض الكتاب من أن دين الإسلام متطور، والتطور يجوز جعل القانون مع الاحتفاظ بروح الشريعة، مثلاً الربا كان حراماً لأنه كان ضاراً، أما حيث رفع ضرره وتوقف الاقتصاد عليه حل، والبنات كانت تبلغ وعمرها عشر سنوات حين كان الناس بدائيون، أما حيث تحضر الناس فبلوغها يكون في السادسة عشرة، وإنما جاز أربع نساء لكثرة النساء أما حيث دلت الاحصاءات على التساوى تقريباً فلا يجوز إلا امرأه واحده، ولحم الخنزير كان محرماً لشموله على الديدان، أما إذا عقم حل وهكذا، فاللزام ملاحظه روح الدين لا شكلياته، فالدين مثاله مثال الطين الذى يبقى طيناً وإن تبدل أشكاله من لبنه إلى كوز إلى كاس إلى كوب، إلى غيرها.

الثانى: ما نسب إلى القاديانى، من أن فيض الله عام فى النبات والحيوان

ص: ٣٧

والإنسان والجماد، فلماذا لا- يكون فيضه عاماً في النبوه، فكما أن سائر الموجودات مستمره من أول الخلقه إلى انقراض العالم فلتكن النبوه كذلك، فرسول الإسلام (صلى الله عليه وآله) خاتم النبيين أى زينتهم، لا أنه لا نبى بعده، وكل عبقرى يأتى بعده هو نبى أيضاً وله التشريع، وإن كان مسلماً معترفاً برسالة نبى الإسلام.

الثالث: ما ذكره بعض الكتاب الذين نسبوا أنفسهم إلى الإسلام من أن محمداً (صلى الله عليه وآله) خاتم لا نبى بعده، إلا أنه خاتم أى لا يأتى بعده نبى، لا أنه لا يأتى العقل بقانون أفضل من قانونه وأكثر انطباقاً على الزمان، فلا يحتاج البشر إلى رسول من بعده، بمعنى أنه كمل العقل بتفجير الرسول (صلى الله عليه وآله) إياه، وبهدى العقل يتمكن الإنسان أن يسير فى الحياه ويضع القوانين الملائمه لكل زمان ومكان، وإن كان خلافاً للقوانين التى وضعها الرسول (صلى الله عليه وآله)، لأنها كانت لزمانه ومكانه (صلى الله عليه وآله) فقط.

أقول: هذه الإشكالات كلها خلاف ضروره المسلمين، بالإضافة إلى ما يرد على كل واحد واحد منها:

أما أن المعيار روح الدين لا شكله فهو باطل، فإن الأدله المتواتره دلت على أن حكم الله لا يتغير، وأن «حلال محمد (صلى الله عليه وآله) حلال إلى يوم القيامه، وحرام محمد حرام إلى يوم القيامه»، ولو قيل بالروح وعدم أهميه الشكل لكان بالإمكان تغيير كل حكم.

هذا بالإضافة إلى أن الأمثله كلها غير صحيحه، فالربا ضار إلى الأبد، وقد ثبت فى العلم الحديث ضرره الآن على الفقراء، كما كان ضاراً من قبل، وسيبقى ضاراً إلى الأبد، والبنت تبلغ الآن كما كانت تبلغ قبل ذلك، ولذا تظهر مواهبها عند الرشد، كما قال تعالى: (فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) (١)، والنساء كثيرات إلى اليوم

ص: ٣٨

لأنهن أطول أعماراً وأكثر أفراداً، ولأن الرجل تحصده الحرب ونحوها، ولحم الخنزير قذر في نفسه وإن عقت المكروبات التي فيه، وكل هذه الأمور المذكورة في كتب مفصله ليس الآن محل ذكرها.

وأما الإشكال الثاني، فيرد عليه:

أولاً: بالنقص بالحيوانات التي اندثرت، والنباتات التي هي كانت ثم بادت، والإنسان (النسناس) الذي باد، وماذا يقول في الجماد (النفط) بعد نضوبه، وكذا سائر المعادن.

وبالنقص بانتهاء العالم، وبالنقص بأن الله كان ولم يكن فيض إذ العالم حادث، وبالنقص بأنه لماذا لم يكن بين نوح وإبراهيم، وبين إبراهيم وموسى، وبين موسى وعيسى، وبين عيسى ومحمد (صلوات الله عليهم) أنبياء من طرازهم.

وبالحل ثانياً: بأن الفيض بحاجة إلى المقتضى وعدم المانع، ومن أين لفيض النبوه مقتضى وليس له مانع، بل الأدلة الدالة على أنه لا نبي بعده (صلى الله عليه وآله) دليل على أحد الأمرين، من عدم المقتضى ووجود المانع.

وأما الإشكال الثالث فيرد عليه، إن الأدلة دلت على دوام حكم الإسلام، وأنه يقود الإنسان خطوه خطوه إلى الاستقامه ومصالحه، إلا أن النبي (صلى الله عليه وآله) فجر الطاقه، والطاقه الإنسانيه تكون هاديه له في طريقه الطويل.

وكيف كان، فهذه شبهات في قبال البديهه، وقد قامت الضروره على خلافها.

هذا تمام الكلام في دلاله الكتاب والسنة والإجماع على لزوم العمل بحكم الله، وأن الحاكم الإسلامى لا يحق له أن يعمل بغير حكم الله حتى فى أصغر الأشياء.

ففى صحيح أبى بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من حكم فى درهمين بغير ما أنزل الله عزوجل فهو كافر بالله العظيم»^(١).

إلى غيرها

ص: ٣٩

من الروايات، والمراد إذا أنكر حكم الله فهو منكر للضروري، أو المراد الكفر العملي، ففي جملة من الأحاديث، بل بعض الآيات إطلاق الكفر وإرادته الكفر العملي.

أما العقل فهو يدل على ذلك، بضميمه أن الله سبحانه أعلم بمصالح العباد، وحكمه خال عن الأهواء والميول، فهو أحق الأحكام لمصالح البشر وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

((شرط رضا الناس في الحاكم غير المعصوم))

الثاني: أن يكون الحاكم يرضى الناس بعد توفره للشروط المقررة في الشريعة من الفقاهاه والعدالة وغيرهما.

قال (عليه السلام): «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»^(١١)، والتقليد ليس في الأمور الفرديه والعائليه فقط، بل عام لكل الأمور الشامله للسياسه والاقتصاد وغيرهما.

ومن نافله القول أن نقول: إن الصفات الأربع المذكوره في الروايه تشير إلى صفتي النفس، وصفتي العمل، من ناحيتي السلب والإيجاب، فصيانته النفس حفظها بالملكات الفاضله، ومخالفه الهوى طرد الرذائل عنها، وحفظ الدين عدم الانسياق وراء المحرمات، وإطاعه أمر المولى الإتيان بالواجبات.

((الفقيه الجامع للشرائط وشورى الفقهاء))

((الفقيه الجامع للشرائط وشورى الفقهاء))

وكيف كان، فاللازم أن يكون الحاكم فقيهاً جامعاً للشرائط، لأنه هو الذي عينه الرسول والإمام (عليهما السلام) للحكم في زمان الغيبه، وإن كان يصح إيكاله لإنسان لائق بالقيام بالتنفيذ، كما عين كاشف الغطاء (رحمه الله) فتح على شاه، مما هو مذكور في كتابه كشف الغطاء.

فإذا اتحد الفقيه الجامع للشرائط كان هو الحاكم

ص: ٤٠

دون غيره، لكنه فرض نادر جداً.

وإن تعدد فالأمة مخيره في جعل الكل شركاء في الحكم، أو انتخاب أيهم لتولى منصب الحكم، فحال الحكم حال التقليد، حيث يتخير العامى في تقليد جميعهم أو أيهم شاء، كما ذكرناه في كتاب التقليد في شرح العروه.

((الشروط الشرعيه واختيار الناس))

((الشروط الشرعيه واختيار الناس))

والدليل على أن ذلك ((١)) بيد الأمة:

الأول: الأصل، حيث إن الشارع لم يعين أحدهم، فالأصل يقتضى إباحه اختيار أى منهم، فـ «كل شىء مطلق حتى يرد فيه نهى» ((٢)).

ويؤيده إنه الأقرب إلى الحريه الممنوحه للمسلم، حسب قوله: (يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) ((٣)). وربما يستأنس له بما نشاهده فى سائر الأحكام، فالإنسان مخير فى تقليد أى مرجع، ومراجعته أى قاض إسلامى، والصلاه خلف أى إمام عادل، إلى غير ذلك.

الثانى: قوله سبحانه: (أَمْرُهُمْ سُورَى) ((٤))، بتقريب أنه لما كان نصب الحاكم واجباً لتوقف إداره البلاد عليه، وكون عدمه يوجب الهرج والمرج واختلال النظام الذى هو من أشد المحرمات فى الإسلام، ولم يعين طريق خاص لنصبه، كان اللازم أن يكون من طريق الشورى.

ثم للأمة أن تعين الحاكم الأعلى بالأصوات كما سيأتى تفصيله، أو أن تعين أهل الحل والعقد الذين يعينون هم الحاكم الأعلى، وبذلك يدفع إشكال ربما يتوهم، وهو أن الانتخابات لم تكن معروفه فى الطريقه الإسلاميه، فكيف تقولون به.

إذ يرد عليه أولاً: إن (طريقه أهل الحل والعقد) كانت معروفه، وهى نوع

ص: ٤١

١- أى تعيين أحد الفقهاء أو أكثر من واحد للحكومته وإداره البلاد والعباد فى زمن الغيبه

٢- الغوالى: ج ٣ ص ١٦٦ ح ٦٠، وص ٤٦٢ ح ١

٣- سوره الاعراف: الآيه ١٥٧

٤- سوره الشورى: الآيه ٣٨

من الانتخابات، وتبدل المصداق حسب رضى الناس فى إطار الحكم الإسلامى غير ضائر.

وثانياً: لا يضر عدم معرفيه هذه الطريقه بعد أن دل عليه الدليل، وكم له فى التاريخ الإسلامى من نظير، ويكفى أن نذكر أن البئر إلى زمان المحقق كانت محكومته بالنجاسه لدى ملاقاته النجس، ثم قال الفقهاء بطهارتها، وأى مانع من أن تكون كنوز الأحكام ككنوز الكون، فكما لا يمر يوم إلا ويظهر جديد من كنوز الكون، لا يمر يوم إلا ويظهر جديد من كنوز الأحكام.

وثالثاً: قد كانت الشورى فى الجملة ((١))، كما يدل عليه قول على (عليه السلام): (فيا لله وللشورى) ((٢))، ومن المعروف أن العمرين وعثمان، وعلى (عليه السلام) جاءوا إلى الحكم بالشورى، ولو كانت شورى ناقصه ((٣))، بل أخذ البيعه لبعض الخلفاء كان بمنزله الشورى، وإلا لم تكن حاجه إلى أخذ البيعه، وليس القصد تصحيح هذه الشوريات، وإنما القصد وجود الشىء الناقص.

ورابعاً: إن مجيء غالب الخلفاء والأمراء كان إما بالسيف وإما بالوراثه، وكلاهما لا يقرره الإسلام، كيف ولا شك أن شرط الفقاهه والعداله من شروط الحاكم، وأولئك لم يكن يتوفر فيهم أى شرط منهما، فلا بد وأن يكون للإسلام طريق آخر، وليس ذاك إلا الشورى مع ملاحظه الشروط المقرره فى الحاكم.

وقد تقدم أنه إذا رضيت الأمة بشكل الشورى من أهل الحل والعقد كفى، وإن لم ترض فاللزام الشورى حسب نظرهم ((٤)).

الثالث: من الأدله على أن التعيين بيد الامه، روايه أبى خديجه المتقدمه، حيث

ص: ٤٢

١- وإن كانت باطله فى بعض مصاديقها وهى التى كانت فى قبال النص، فإن الشورى لا تصح فى تعيين خليفه رسول الله (صلى الله عليه وآله) والإمام من بعده، ولا تجوز فى انتخاب الحاكم المعصوم (عليه السلام)، بل الشورى فى انتخاب الفقيه الحاكم فى زمن الغيبه

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٣. وهذا القول دليل على أنهم كانوا يدعون الشورى لتصحيح تقمصهم للخلافه، وإن كانت هذه الشورى باطله كما لا يخفى

٣- بل باطله حيث خالفت النص الصريح لرسول الله (صلى الله عليه وآله) فى الإمام على (عليه السلام)

٤- هذا كله فى غير المعصوم عليه السلام، كانتخاب فقيه او عده فقهاء للحكم، اما المعصوم عليه السلام فهو المنتخب من قبل الله عزوجل بالتعيين

قال: «اجعلوا بينكم رجلاً»^(١)، ودلالته على كون الاختيار بيد الأمة ظاهره.

الرابع: أن التصرف في شؤون الأمة من حقهم، بعد تساوى الفقهاء، إذ الإمام لا يعين إلا الفقيه، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لدى تعدد الفقهاء، فاللازم أن يكون الذى ينتخبونه بعد أن لم يختاروا كلهم.

إذ الطرق ثلاثه:

إما حكم الكل بالاشتراك، وذلك غير لازم، إذ لا دليل عليه.

وإما حكم أحدهم، حسب اختيار الفقهاء بأنفسهم، وذلك غير لازم قبوله على الأمة، لأنه خلاف حرمتهم.

وإما حكم من ينتخبونه، وهذا متعين، جمعاً بين دليل الحريه ودليل تعيين الإمام الفقيه للحكم.

أما احتمال القرعه ففيه: إنه ليس مشكلاً حتى يلجأ إليها، كما لا يقال بذلك فيما إذا تعدد المجتهد.

ثم إذا اختارت الأمة للحكم مجلساً فيه فقهاء متعددون، فلأمة أن تشترط عليهم الأخذ برأى أكثرهم، أو رأى بعضهم المعين لدى الاختلاف، أو تاره هذا وتاره ذاك، أو أن يجعلوا مرجعاً آخر عند اختلافهم، وذلك لإطلاق الأدله بعد أن لم يمكن هناك معين لإحد الآراء لدى الاختلاف.

الخامس: مقبوله عمر بن حنظله، فقد جعل (عليه السلام) تعيين الحاكم بيد المتخاصمين، قال (عليه السلام): «ينظران من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر فى حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنى قد جعلته عليكم حاكماً»^(٢).

السادس: ما رواه فى (نهج البلاغه) من كتاب له (عليه السلام) إلى معاويه^(٣): «إنه بايعنى القوم الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار

ص: ٤٣

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠٠ الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٩٨ الباب ١١ ح ١

٣- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٦

ولا- للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل رسموه إماماً كان ذلك لله رضاءً، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعه ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى» إلى آخر كلامه (عليه السلام).

وإنما جعل (عليه السلام) الشورى فى المهاجرين والأنصار فقط، لأن المسلمين ذلك اليوم كانوا راضين بفعلهم، وقد ذكرنا أن من حق الأمة أن تجعل الأمر إلى أهل الحل والعقد(١).

السابع: قول أمير المؤمنين (عليه السلام) كما فى بعض شروح (نهج البلاغه) يخاطب الخليفة قبله:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم

فكيف بهذا والمشيرون غيب

وإن كنت بالقربى حجبت خصيمهم

فغيرك أولى بالنبي وأقرب(٢)

دل على أن رئاسه الأمة لا- تكون إلا- بأحد أمرين: (قربى الرسول): أى الإمام المعين من قبله (صلى الله عليه وآله) أو (شورى المسلمين)(٣).

الثامن: التعليل فى قوله (عليه السلام): «إن المجمع عليه لا ريب فيه»(٤)، فإنه شامل لكل شىء إلا إذا كان اجتهاداً فى مقابل النص.

التاسع: ربما استدلل لذلك بمفهوم آيه النبأ: (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحُّوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)(٥)، فإن تعليل عدم جواز الانسياق وراء خبر الفاسق بإصابه القوم بجهاله، يعطى أن الانسياق وراء شىء لا يعد فى العرف جهاله لا بأس به، ومن المعلوم أن الانسياق وراء رأى الأكثرية فى تعيين

ص: ٤٤

١- الشورى هنا من باب التماشى مع الخصم، وإلا فتعيين الإمام عليه السلام كان بالنص

٢- نهج البلاغه: الحكمه رقم ١٩٠

٣- تعيين خليفه النبى (صلى الله عليه وآله) يكون بالنص حصراً، أما الشورى فتتزيلى أى حتى على ما تزعمون، لا حق لكم فى الخلافه

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٧٥ الباب ٩ ح ١

٥- سوره الحجرات: الآيه ٦

الفقيه الجامع للشرائط ليس من العمل بجهاله عرفاً.

لكن ربما يورد عليه: ما أورد على الاستفادة من الآية لحججه الشهره الفتوائيه.

ويجاب عنه: بالفرق بأن العمل بالشهره الفتوائيه ينافى العمل بالكتاب والسنه، لأن ما دل على العمل بهما رادع عن العمل بغيرهما، بخلاف جعل الفقيه حاكماً، فإن ذلك موافق للكتاب والسنه.

العاشر: ما تقدم من روايه الحسين (عليه السلام)^(١)، من أن الإمام هو الحاكم بالكتاب، فإذا اختارت الأمة مثل هذا الشخص كان حرياً بإداره الأمة وحكومتهم.

وقد تقدم وجه الاستدلال بمثل ذلك للمطلب، في الأول من الأدله وهو الأصل.

الحادى عشر: ما فى كتاب للإمام الحسن (عليه السلام) وجهه إلى معاويه قبل نشوب الحرب بينهما: «إن علياً (عليه السلام) لما مضى لسبيله (رحمه الله عليه) يوم قبض، ويوم من الله عليه بالإسلام، ويوم يبعث حياً، ولأنى المسلمون الأمر من بعده»، إلى أن قال (عليه السلام): «وادخل فيما دخل فيه الناس»^(٢).

وفى كلام آخر للإمام (عليه السلام)، حين قال له معاويه: «أما إنك تحدث نفسك بالخلافه»، قال (عليه السلام): «أما الخلافه فلمن عمل بكتاب الله وسنه نبيه، وليست الخلافه لمن خالف كتاب الله وعطل السنه».

ذكرهما الأخ فى كلمه الإمام الحسن (عليه السلام)^(٣).

الثانى عشر: إنه لو كان القاضى برضا المتخاصمين، وهو تصرف فى بعض

ص: ٤٥

١- تحف العقول: ص ١٦٩

٢- البحار: ج ٤٤ ص ٤٠ الباب ١٩ ح ١

٣- كلمه الإمام الحسن (عليه السلام): ص ١٦٣ الوفاء بيروت، عن مقتل الخوارزمي: ج ١ ص ١٢٥

شؤونهما، كان الوالى الذى يتصرف فى كل شؤونهما أولى بأن يكون برضاهم، أما كون القاضى برضاهم فبالنص والفتوى فيما إذا كان هناك قضاء متعددون.

وأما الأوليه فهو واضح عند ملاحظه العرف النسبه بين الأمرين، ولو أشكل فى الأولويه فلا إشكال فى صلوح ذلك أن يكون مؤيداً.

الثالث عشر: إن النبى (صلى الله عليه وآله) كان يأخذ بالمشوره فى بعض الأمور، كما فى غزوه بدر وغزوه الأحزاب وغيرهما، وإذا كان النبى (صلى الله عليه وآله) على عظمته يأخذ بالشورى حسب ما أمره الله سبحانه (وشاورهم فى الأمر) (١) فى الأمور التى كانت أقل خطراً من الولايه، كان لزوم الأخذ بالشورى لغير النبى (صلى الله عليه وآله) الذين هم دونه فى العقل والدرايه، فى الأمر الأهم الذى هو الولايه بطريق أولى، فإننا مأمورون بالاقتداء به (صلى الله عليه وآله)، حيث قال سبحانه: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) (٢)، ولو نوقش فى الأولويه فلا إشكال فى كون ذلك من المؤيدات.

الرابع عشر: إنه لا إشكال فى أن كل نظام كان أقرب إلى طاعه الله، وأبعد عن سيطره الظالمين، وأنفع للمسلمين، فهو واجب لا يجوز التنازل منه إلى نظام ليس كذلك، ولا شك أن نظام الشورى فيه هذه الخواص، إذ ليس فى قبال الشورى إلا الديكتاتوريه، والمجتهد العادل وإن لم يكن مغيراً لأحكام الله بلا شك لفرض أنه يفهم الأحكام وأنه عادل لا يغير حكم الله، إلا أنه لا شك فى كونه بشراً يخطئ ويصيب فى تنفيذ الأحكام ومن يختاره من المنفذين، فربما كانت

ص: ٤٤

١- سورة آل عمران: الآيه ١٥٩

٢- سورة الأحزاب: الآيه ٢١

المصلحة الصلح مع الأعداء وهو يحارب، أو بالعكس، وربما كانت المصلحة اتخاذ فلان مستشاراً لا فلان، فيتخذ مستشاره من لا صلاحية له، ولا يؤمن المجتمع من هذه الأخطاء إلا بالانتخاب، حيث تكون صلاحيات المجتهد حينئذ محدوده بزمان خاص، وحيث يجد له الرقيب يهتم أكثر فأكثر، كما أن مستشاريه يهتمون في الضبط أكثر فأكثر، وبذلك يكون الحكم مأموناً عن الانحراف الكثير، وهذا الدليل صغرى وكبرى ضرورى لكل مطلع على الموازين الإسلاميه، وعلى ما يراه الإنسان فى الخارج من الواقع المعاصر لدى المجتهدين العدول.

الخامس عشر: ما رواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «من حكم بين اثنتين فأخطأ فى درهمين كفر»، قال الله عزوجل: (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (١)، فقال رجل من أصحابه: يا بن رسول الله إنه ربما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعه فى شىء فيتراضيان برجل منا، قال: «هذا ليس من ذاك، الذى يجبر الناس على حكمه بالسيف والسوط» (٢).

ودلالته على اشتراط الناس بالوالى ظاهره من الأولويه، ومن أن ذيله شامل للوالى، فإن المفهوم منه أنه لو كان برضى الناس بدون الإيجاب كان جائزاً.

السادس عشر: عن الدعائم، عنه (عليه السلام) أيضاً، إنه قال يوماً لأصحابه: «إياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فاجعلوه بينكم فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه» (٣).

ووجه دلالاته ظاهر مما تقدم.

ص: ٤٧

١- سورة المائدة: الآية ٤٤

٢- المستدرک: ج ٣ ص ١٧٤ الباب ٥ ح ٣

٣- المستدرک: ج ٣ ص ١٧٢ الباب ١ ح ٤

السابع عشر: عن الدعائم، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «ولايه أهل العدل الذين أمر الله بولايتهم وتوليتهم وقبولها والعمل لهم، فرض من الله وطاعتهم واجبه، ولا يحل لمن أمره بالعمل لهم أن يتخلف عن أمرهم» (١).

الثامن عشر: ما رواه الصدوق، عن سفيان بن خالد، قال قال: أبو عبد الله (عليه السلام): «يا سفيان إياك والرئاسة، فما طلبها أحد إلا -هلك»، فقلت له: جعلت فداك هلكننا إذاً، ليس أحد منا إلا وهو يحب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه، فقال: «ليس حيث تذهب إليه، إنما ذلك أن تنصب رجلاً دون الحجة فتصدقه في كل ما يقول وتدعوا الناس إلى قوله» (٢).

فإن المفهوم منه جواز نصب الحجة كالعالم الجامع للشرائط.

التاسع عشر: ما روى عن علي (عليه السلام) إنه خطب بالكوفة، فقال في خطبته: بأن مثل معاوية لا يجوز أن يكون أميناً على الدماء والأحكام والفروج والمغانم والصدقة، المتهم في نفسه ودينه، المجرب بالخيانة للأمانه، الناقض للسنه، المستأصل للذمه، التارك للكتاب، اللعين ابن اللعين، لعنه رسول الله (صلى الله عليه وآله) في عشره مواطن، ولعن أباه وأخاه، ولا ينبغي أن يكون على المسلمين الحريص فيكون في أموالهم نهمه، ولا الجاهل فيملكهم بجهله» (٣) الخبر.

فإن الظاهر منه جواز جعل ذى الصفات المذكوره أميناً أى حاكماً.

ومن المعلوم أن الناس هم الذين يجعلون أمانتهم عند الأمناء، إلى غير

ص: ٤٨

١- المستدرک: ج ٣ ص ١٧٢ الباب ١ ح ٥

٢- المستدرک: ج ٣ ص ١٨٧ الباب ١٠ ح ٧

٣- المستدرک: ج ٣ ص ١٧٤ الباب ٥ ح ١٤

ذلك، ويؤيده أن المعروف لدى المسلمين كان هو رضى الأمه بالحاكم الأعلى، فقد روى ابن الأثير فى الكامل بما نصه (١):

ولما بلغ أهل الكوفه موت معاويه وامتناع الحسين (عليه السلام) وابن عمر وابن الزبير عن البيعه، أرجفوا بيزيد واجتمعت الشيعة فى منزل سليمان بن صرد الخزاعى، فذكروا مسير الحسين (عليه السلام) إلى مكه وكتبوا إليه عن نفر منهم سليمان بن صرد الخزاعى، والمسيب بن نجبه، ورفاعه بن شداد، وحبيب بن مظاهر وغيرهم:

(بسم الله الرحمن الرحيم، سلام عليك، فإننا نحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو، أما بعد فالحمد لله الذى قصم عدوك الجبار العنيد، الذى انتزى على هذه الأمه فابتزها أمرها، وغصبها فيئها، وتأمر عليها بغير رضى منها) إلخ.

فإن ظاهره أن لزوم اختيار الأمه كان شيئاً مركزاً فى أذهانهم (٢).

ويدل عليه أيضاً جواب الحسين (عليه السلام) لهم، كما فى الكتاب المذكور.

وفيه: «فإن كتب إلى» _ أى مسلم بن عقيل (عليه السلام) _ «أنه قد اجتمع رأى ملئكم وذوى الحجى منكم على مثل ما قدمت به رسلكم أقدم إليكم» (٣)، إلخ.

ص: ٤٩

١- الكامل فى التاريخ: ج ٤ ص ٢٠

٢- أى لولا التعيين بالنص من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا بد من رضا الناس بالحاكم مضافاً إلى الشروط الشرعيه

٣- الكامل فى التاريخ: ج ٤ ص ٢١

((الحكم الإسلامى وما يسمى به))

إشاره

((الحكم الإسلامى وما يسمى به))

(مسأله ٤): تحقق أن الحكم الذى يدل عليه الدليل هو أسلوب الشورى(١)، ولذا فمن الجائز أن تشقق ماده منه لاسم الدوله كأن يقال: (الاستشاريه الإسلاميه).

كما جاز أن تسمى (بالدوله ..) و(الحكومه ..) و(الخلافه ..) و(الجمهوريه ..) و(الإماره ..) و(الجماهيريه ..) و(المملكه ..) و(البلده ..) و(الرئاسه ..) وغيرها، لأنه لا مشاحه فى الاصطلاح، وإنما المهم المسمى والمحتوى.

وقد ورد بعض من هذه الأسماء فى الآيات والروايات:

قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَكُمْ تَالُوتَ مَلِكًا)(٢).

وقال: (يا داوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ)(٣).

وقال (صلى الله عليه وآله): «اللهم ارحم خلفائى»(٤).

إلى غيرها من الآيات والروايات، كما أنه ليس المهم أيضاً أن يسمى (رئيس الدوله الإسلاميه) بأى اسم كان، مثل: (رئيس المسلمين) و(أمير المسلمين) و(إمام ..)، وفى الآيات والروايات إطلاق جمله من العبارات على الرئيس.

نعم لا يصح تسميته (أمير المؤمنين) لما ورد من النهى عن ذلك لغير على (عليه السلام)(٥).

((حق التصويت حتى للأطفال))

((حق التصويت حتى للأطفال))

ثم إنه لا شك فى أن كل بالغ عاقل له انتخاب الرئيس، لإطلاق الأدله، كما أن الظاهر لدى أنه يحق لغير البالغ والعاقل أن يكون له صوت بواسطه وليه لشمول الإطلاق له.

لا يقال: إن كان ذلك حقاً وجب، وإلا لم يجز، أما الأول: فلقاعدته «لايتوى»(٦)، وأما الثانى: فلأنه يكون حينئذ تصرفاً فى حق الكبار.

لأنه يقال: الحق موضوع عرفى إن وضع ثبت أحكامه، وإن لم يوضع لم يثبت أحكامه، فإن الحكم تابع للموضوع.

ومنه يعرف الحق بالنسبه إلى المجنون أيضاً.

-
- ١- فى غير المعصوم عليه السلام، أما بالنسبه إليه فهو المعين من قبل الله وبنص من رسول الله (صلى الله عليه وآله)
 - ٢- سورة البقره: الآيه ٢٤٧
 - ٣- سورة ص: الآيه ٢٦
 - ٤- الوسائل: ج ١٨ ص ٦٦ الباب ٨ ح ٥٣
 - ٥- كما فى بحار الأنوار: ج ٢٤ ص ٢١١ و ص ٣١٥
 - ٦- فقه الرضا: ص ٣٠٨ الباب ٥٥

والمرأه كالرجل فى حق الانتخاب، كما أن لها حق انتخاب مرجع التقليد والقاضى وإمام الجماعه وغير ذلك.

نعم لاحق لها فى أن تكون رئيسه الدوله، لما ذكرناه فى (كتاب التقليد) من (شرح العروه) من الأدله الشرعيه، ولوضوح أن المرأه عاطفيه، ومثلها لا- تصلح للأمور العقلانيه، كما أن الرجل عقلانى ومثله لا يصلح للأمور العاطفيه، وقد أثبتت التجارب عدم استعداد المرأه بنفسها لخوض هذا الميدان، ففى البلدان التى تزعم أنها ساوت بين الرجل والمرأه لم تصل المرأه إلى هذا المنصب إلا نادراً ندره تلحقه بالمعدوم، مع أن التجارب دلت على أن وقت تسنمها هذا المنصب اضطرت البلاد ووقعت فيها المشاكل، كما فى زمان (انديرا غاندى) فى الهند وغيرها.

أما مده بقاء الرئيس فى منصبه وسائر الخصوصيات، فترجع إلى رضايه الأمه.

كما أن الرئيس يعزل بمجرد خروجه عن الأهليه، كما ذكروه فى باب التقليد، وكذلك بانتهاء مدته لفقده حينئذ شرط رضايه الأمه.

((إذا اختلف الناس فى الرئيس المنتخب))

((إذا اختلف الناس فى الرئيس المنتخب))

ولو اختلف الأمه فى الرئيس، بأن انتخب جماعه هذا وانتخب آخرون غيره، فإن كانا متساويين اشتركا فى الحكم مع رضا الأمه بالاشتراك، أو أخرج الرئيس بالقرعه لأنها لكل أمر مشكل [\(١\)](#)، إذا لم ترض الأمه بالاشتراك.

وفى حاله الاشتراك واختلافهما [\(٢\)](#)، يكون المرجع

ص: ٥١

١- الغوالى: ج ٢ ص ١١٢ ح ٣٠٨

٢- أى لو اشترك الرئيسان فى إداره الحكم واختلفا فى موضوع

القرعه، أو مرجع آخر، إن رضى الأمة بالمرجع الآخر لدى اختلافهما.

((دليل حجه الأكتريه فى الانتخابات))

((دليل حجه الأكتريه فى الانتخابات))

اما إذا حدث فى الانتخاب أكتريه وأقليه، فالرئيس هو منتخب الأكتريه، ويدل عليه أمور:

الأول: إنه ظاهر قوله تعالى: (أَمْزُهُمْ سُورَى) ((١))، و(وَشَاوِرُهُمْ فِى الْأَمْرِ) ((٢))، إذ الغالب الذى يندر خلافه أن لا- ينتهى الشورى إلى إجماع الكل، بل الغالب انتهاء الأمر إلى رأيين أو آراء، ويكون الغلبه لرأى الأكتريه.

الثانى: ما تقدم من كتاب الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى معاويه، مع وضوح أنه لم يبايعه كل المسلمين ولا كل أهل الحل والعقد، مع أن ظاهر الكتاب كفايه هذا القدر فى التعيين ولم يكن ذلك إلا الأكتريه ((٣)).

الثالث: شعر الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): (فإن كنت بالشورى) ((٤))، ووجه الاستدلال به ما تقدم فى الأمر الأول (أمرهم شورى) ((٥)).

الرابع: التعليل فى قوله (عليه السلام): «فإن المجمع عليه لا- ريب فيه» ((٦))، بعد كون المراد به الشهره التى هى عبارته عن الأكتريه، بقرينه قوله (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك».

الخامس: ما تقدم من مفهوم آيه النبأ ((٧))، فإن الانسياق وراء الأ-كثريه ليس جهاله، حتى الجهاله العرفيه التى تحدث من الانسياق وراء غير الأكتريه.

ص: ٥٢

١- سورة الشورى: الآيه ٣٨

٢- سورة آل عمران: الآيه ١٥٩

٣- سبق أن الأكتريه حجه فى تعيين غير المعصوم، أما المعصوم عليه السلام فهو المعين من عند الله عزوجل

٤- نهج البلاغه: الحكمه رقم ١٩٠

٥- سورة الشورى: الآيه ٣٨

٦- الوسائل: ج ١٨ ص ٧٥ الباب ٩ ح ١

٧- فى عموم التعليل

السادس: ما تقدم من قول الإمام الحسن (عليه السلام): (ولأنى المسلمون) (١١)، فإن المراد به الأكثرية المطلقة، أو الأكثرية من أهل الحل والعقد، وعلى كلا التقديرين لم يكن كل المسلمين مما يدل على كفايه الأكثرية (١٢).

السابع: ما تقدم من الأولوية التي ذكرناها فى الدليل الثانى عشر، لبيان أن الوالى (٣) يكون برأى الناس ورضاهم.

الثامن: ما تقدم فى الدليل الثالث عشر من أدله اشتراط رضايه الناس فى اختيار الفقيه رئيساً للدولة.

إلى غيرها مما ظهر فيما تقدم من الأدله، فى المسأله الثانیه مما لاجاه إلى تفصيله.

((كيفيه انتخاب رئيس الدوله))

((كيفيه انتخاب رئيس الدوله))

ثم إن انتخاب رئيس الدوله يمكن بصورتين:

الأولى: أن تنتخب الأمه رئيس الدوله مباشره، فيقوم المرشح ونوابه بحملات انتخابيه، بشرط أن يكون المرشح لائقاً لهذا المنصب، لكونه جامعاً للشروط الشرعيه، وبشرط أن تكون الحملات من نوابه حملات نظيفه طبق أوامر الله سبحانه وديساتيره.

الثانيه: أن تنتخب الأمه النواب مع تخويلهم أن ينتخبوا هم الرئيس، فتكون هذه صوره أخرى عن انتخاب أهل الحل والعقد.

ثم إنه إذا اختلفت الأمه والبرلمان حول الرئيس، فأراد أحدهم هذا، وأراد الآخر ذاك، كان المرجع رأى الأمه، لأن النواب وكلاء عنهم، ولا رأى للوكيل مع مخالفه الأصيل، أما الخصوصيات الأخر فالمرجع فيها رأى الأمه فى إطار رضى الله سبحانه.

ص: ٥٣

١- البحار: ج ٤٤ ص ٤٠ الباب ١٩ ح ١

٢- هذا بالإضافة إلى كون الإمام (عليه السلام) معيناً من قبل الله عزوجل، واحتجاج الإمام نوع مماشاه مع الخصم ثم الرد عليه

٣- هذا فى غير المعصوم، أما المعصوم فهو معين من قبل الله عزوجل كما سبق

((إشكالات وأجوبه))

((إشكالات وأجوبه))

وهنا إشكالات:

الأول: إن الله في القرآن الحكيم ذم الأكثرية، قال: (وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ لِيُضِلُّوكُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) (١)، إلى غيرها من الآيات.

الثاني: إن في إعطاء حق التصويت للأمة يلزم تساوى العالم والجاهل، بل على ما ذكرتم من حق التصويت لغير البالغ يلزم تساوى البالغ وغير البالغ، كما يلزم تساوى العادل والفاسق، ومن الواضح لدى العقل والعقلاء أنه لا يستوى العالم والجاهل، قال تعالى: (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٢).

ثم إن المرأة نصف الرجل في الأحكام، كالإرث والديات ونحوها، فكيف تجعلونها كالرجل في الحق، مع أن الله تعالى قال: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ)، وقال: (وللرجال عليهن درجة) (٣).

الثالث: إن الأ-كثريه قد تكون أقلية في الواقع، كما إذا كانت هناك ثلاث تكتلات اختارت خمس وثلاثون من تكتل زيدا، وثلاث وثلاثون عمروا، واثنان وثلاثون بكرا، كان معنى بترجيح الأكثرية أن رأى خمس وستين لا يؤخذ به لأجل رأى خمس وثلاثين.

الرابع: لو فرض الأ-كثريه المطلقة في جانب، فلماذا تسحق رأى الأقلية، وقد ورد في الحديث: «لا يتوى حق امرئ مسلم» (٤)، وفي حديث آخر مذكور في باب نكاح الأولياء: «ولا تبطل حقوق المسلمين في ما بينهم» (٥).

ص: ٥٤

١- سورة الأنعام: الآية ١١٦

٢- سورة الزمر: الآية ٩

٣- سورة النساء: الآية ٣٣

٤- فقه الرضا: ص ٣٠٨ الباب ٥٥

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٤٧ الباب ٦ ح ٩

لكن هذه الإشكالات كلها غير وارده.

إذ يرد على الأول: إن الله لم يذم الأ-كثريه مطلقاً، بل ذمهم في زمان كون الأ-كثريه منحرفه عن سبيل الله، ولذا لم يكن الأمر كذلك فيما إذا كان هناك أكثرية نسبيه، كما في (سبيل المؤمنين) إذا كانوا ذهبوا إلى شيء، أو كان أكثرية مطلقه إذا كان أهل الأرض مؤمنين، كما في زمان الإمام المهدي (عليه السلام)، وكما في زمان نوح (عليه السلام) بعد نجاته من السفينه، حيث لم يبق في الأرض إلا المؤمنون.

ومنه يعلم الجواب عن سائر الآيات، مثل: (وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ) (١١).

بالإضافه إلى أنه يمكن أن يقال: إن المراد الشكر الكامل، إلى غيرها مما لا يخفى.

ويرد على الثاني: إن هناك حقوقاً مشتركة، وحقوقاً خاصه بكل من الأقسام المذكوره، كالعالم والجاهل إلى آخر ما ذكر في الإشكال، والحقوق المشتركه لا تفاوت فيها، والانتخاب من هذه الحقوق.

أما أن الحقوق المشتركه لا تفاوت فيها فواضح، ولذا نرى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يقسم الغنائم بين الشجاع وغير الشجاع، والعالم وغير العالم، والعاقل والفاسق، على نهج واحد، وكذا فعله على (عليه السلام)، بل هو الحكم الإسلامى العام، ولهذا السبب نرى أيضاً أن الحكم فى الموارث والديات والنكاح والطلاق وكثير من الأحكام كذلك، فإن العالم يرث كمثل الفاسق، وإن العادل القاتل يقتل كما يقتل الفاسق قصاصاً، وحقوق الزوجين لا فرق فى أصولها بين الشريف والوضيع، إلى غير ذلك.

وأما أن الانتخابات من قبيل المذكورات، فلوضوح أن الرئيس يدير شؤون

ص: ٥٥

الأمة، فلكل الحق في اختيار رئيسه، كما له الحق في اختيار مقلده وإمام جماعته وقاضيه، ولعل وجه عدم التفاوت في الأمور المذكوره أنه لا- ميزان معين للتفاوت، مثلاً- إذا لوحظ ميزان العلم فأى قدر من العلم يوجب التميز، وأى علم هو الميزان، وهل للذكاء مدخل إذا صار العلم في طرف والذكاء في جانب، وهل للمكانه الاجتماعيه مدخل إذا كان العلم في جانب والمكانه المسيبه لقوه المكانه وثقلها في الترجيح لنفع المنتخب في جانب آخر، إلى غير ذلك.

ثم إن كون المرأه نصف الرجل في بعض الأمور لا يلزم أن يكون نصفها في بعض، ولعل الشارع جعلها نصفاً في مثل الميراث والقتل إنما كان لحكمه خارجيه، مثل أن المرأه واجب النفقه للرجل، أما وبنثاً وزوجاً، فهي تأخذ بالنتيجه من مال الرجل فيكون لها الميراث مثل ما للرجل في أخير المرحله، وفي باب القتل لأن الرجل أكثر فائده للحياه، إذ يقوم هو بدور أهم في البناء والعمران، ولذا نرى أغلبيه المكتشفين والمخترعين وقواد الجيوش من الرجال، لخشونه طبعهم ولعقلانيتهم، إلى غير ذلك من العلل المذكوره في محالها.

وإن شئت قلت: الأصل في الرجال والنساء التساوى إلا- ما خرج، وليس ما نحن فيه مما خرج، ولذا نرى تساويهما في العقائد والعبادات والمعاملات والفضائل والمحرمات والرذائل وغير ذلك.

ويرد على الثالث، أولاً: إن صيروره الأكثريه أقلية نادره، والأحكام الاجتماعيه مبنيه على غير النواذر، ولذا إذا قالوا إن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) كانوا خير أمه، أو المدينه الفلانيه جميله، أو أن الطائفه الفلانيه كرماء، أو أن القبيله الفلانيه شجاعان، أريد بكل ذلك الأكثريه منهم لا الكل.

وثانياً: إن الأكتريه تتراوح، فقد تكون لها أكثرية، وقد تكون لذكاك، كما نشاهد فى الأحزاب الغربيه، ويكون الرئيس تاره من هؤلاء وتاره من هؤلاء.

وثالثاً: إن الأقلية تشترك فى التعارف فى الحكم، فإن لم يكن منهم رئيس كان منهم وزير، كما هو المشاهد فى الحكومات الديمقراطيه.

ورابعاً: إن الأقلية هى التى رضيت بهذا النظام حسب الفرض، وإلا- فإن لم ترض جاز أن يوافق الجميع على مشاركته رؤساء الأقلية والأكتريه فى الحكم، وتكون القرعه فاصلاً فى مورد الخلاف.

وخامساً: إن تقديم الأكتريه هو من مستلزمات المشوره المقرره فى الكتاب والسنة والإجماع والعقل، كما عرفت جملة منها فى ما تقدم.

ويرد على الرابع: ما ظهر فى جواب الثالث من أنه لا- إبطال لحق الأقلية، وإن بطل فلأنه من باب دوران الأمر بين الأهم والمهم، والأهم مقدم على المهم دائماً.

((ضوابط تصرفات الرئيس)) (مسألة ٥): الظاهر أنه يشترط في تصرفات رئيس الدولة الإسلامية أن تكون تابعة للمصلحة، فلا يصح التصرف الذي ليس بمصلحة، وإن لم يكن مفسده، ويدل عليه الأدلة الأربعة:

الأول: الكتاب الحكيم، قال سبحانه: (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (١١)، فإنه يفهم منه بالأولى عدم جواز التصرف في أمور الأمة بدون الصلاح، لأنه لا شك في كونه أهم من مال اليتيم.

هذا بالإضافة إلى أن الفقيه بتصرفاته يتصرف في أموال الأيتام وأنفسهم، ولا يجوز التصرف في أموالهم إلا بالتي هي أحسن، فكيف بالتصرف في أنفسهم.

بل يمكن أن يستدل لذلك بقوله سبحانه: (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا) (٢)، بضميمه استصحاب الشرائع السابقة، وأن الأخذ بالأحسن لا يراد به ما ليس بمفسده، بل ما كان صلاحاً.

الثاني: السنة المطهرة، مثل: «لا يتوى حق امرئ مسلم» (٣)، و«لا تبطل حقوق المسلمين فيما بينهم» (٤)، فإن عدم ملاحظته المصلحة إبطال لحق المسلمين، مثلاً إذا كان قيمة الطائرات في الأسواق مليون دينار، وأمكنه أن يشتريها بمليون إلا خمسين ألفاً فلم يفعل ذلك، فإنه يصدق عرفاً أنه أبطل حق المسلمين، بالإضافة إلى أنه كثيراً ما يصدق عليه أنه أضرهم فلا يجوز لدليل «لا ضرر» ونحوه، وفي الحديث المتقدم عن الإمام الرضا (عليه السلام) إلماع إلى ذلك.

ص: ٥٨

١- سورة الأنعام: الآية ١٥٢

٢- سورة الأعراف: الآية ١٤٥

٣- فقه الرضا: ص ٣٠٨

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٤٧ الباب ٦ ح ٩

الثالث: الإجماع، الذى ادعاه بعضهم فى شرحه للعره فى باب التقليد فى مسأله ولايه الفقيه.

الرابع: العقل، فإن جعل الولايه إنما هو باعتبار المحافظه على مصلحه المسلمين، فعدم رعايتها والتقول إلى عدم المفسده خلاف الحكمه المجعول لأجلها الولايه، وبذلك يظهر أن قول بعضهم بكفايه عدم المفسده للأصل محل منع.

ثم اللازم على الرئيس مراعاة الاحتياط بكل حزم ورؤيه، فإن منصبه أخطر من منصب القاضى، وقد ورد فيه روايات شديده.

فعن النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «من جعل قاضياً ذبح بغير سكين»^(١).

وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) فى روايه إسحاق بن عمار: «يا شريح قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبى أو وصى نبى أو شقى»^(٢).

أقول: المراد بوصى النبى أعم من كل مأذون كما لا يخفى.

وفى روايه البرقى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «القضاء أربعة، ثلاثه فى النار، وواحد فى الجنة، رجل قضى بجور وهو يعلم فهو فى النار، ورجل قضى بجور وهو لا يعلم إنه قضى بجور فهو فى النار، ورجل قضى بحق وهو لا يعلم فهو فى النار، ورجل قضى بحق وهو يعلم فهو فى الجنة»^(٣).

وروايه الصدوق فى الفقيه: «من حكم فى درهمين بغير ما أنزل الله عزوجل فقد كفر بالله»^(٤).

ص: ٥٩

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٨ الباب ٣ ح ٨

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٦ الباب ٣ ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١١ الباب ٤ ح ٦

٤- الفقيه: ج ٣ ص ٣ الباب ٢ ح ١

وفى روايه أخرى: «من حكم فى درهمين فأخطأ كفر»^(١).

وفى روايه ثالثة: «إذا كان الحاكم يقول لمن عن يمينه ولمن عن يساره ما ترى ما تقول، فعلى ذلك لعنه الله والملائكه والناس أجمعين»^(٢).

وفى صحيحه أبى بصير: «من حكم فى درهمين بغير ما أنزل الله فهو كافر بالله العظيم»^(٣).

وفى روايه أنس، عن النبى (صلى الله عليه وآله): «لسان القاضى بين جمرتين من النار حتى يقضى بين الناس، فإما فى الجنة وإما فى النار»^(٤).

وفى روايه سعيد، قال أبو عبد الله (عليه السلام) لابن أبى ليلى القاضى: «ما تقول إذا جىء بأرض من فضه وسما من فضه ثم أخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيدك فأوقفك بين يدي ربك، فقال: يا رب إن هذا قضى بغير ما قضيت»^(٥).

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

وقد ورد فى خصوص الحكم ما رواه الدعائم، عن على (عليه السلام) إنه قال: «كل حاكم يحكم بغير قولنا أهل البيت فهو طاغوت. وقرأ: (يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ)»^(٦)^(٧).

ص: ٦٠

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٨ الباب ٥ ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٥٨ الباب ٤ ح ١

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٨ الباب ٥ ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ١٦٦ الباب ١٢ ح ٢

٥- الوسائل: ج ١٨ ص ٨ الباب ٤ ح ٩

٦- سورة النساء: الآية ٦٠

٧- المستدرک: ج ٣ ص ١٧٣ الباب ٤ ح ٧

ثم إن المراد بالكفر فى بعض الروايات السابقه الكفر العملى لا الكفر العقيدى، كما ورد أن تارك الحج كافر (١)، وأن النمام كافر (٢).

أو المراد التشبيه من جهه التخويف والمبالغه، لضروره أن المعصيه بغير إنكار الضرورى ليست سبباً للكفر.

(رئيس الدوله والاستشاره)

كما أن اللازم على رئيس الدوله الإسلاميه الاستشاره، كما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يستشير أصحابه مع وفور رأيه وعصمته ورجحان عقله، وأن يأخذ حسب الظاهر بأرائهم، وإن كان يطابق رأيه فى الواقع آراءهم، فإن ذلك تسليماً واستماله، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يفعل ذلك لهذين الأمرين، وإلا لم يكن محتاجاً لأرائهم كما هو واضح.

وأن يتصف بالصفات التى تقدمت فى الثامن عشر من المسأله الثالثه، أى أن ينتخب المسلمون من له تلك الصفات.

وأن يذاكر العلماء دائماً، ففى نهج البلاغه فيما كتب (عليه السلام) إلى قثم بن العباس: «واجلس لهم العصرين فأفت المستفتى، وعلم الجاهل، وذاكر العالم» (٣). ودعوى السيد الرضى مع نسبه (نهج البلاغه) إلى الإمام (عليه السلام) يكفى فى حجيه سنده، فحاله حال (من لا يحضره الفقيه).

ص: ٦١

١- كما فى البحار: ج ٧٤ ص ٤٩

٢- مكارم الأخلاق: ص ٤٣٥

٣- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٦٧

((استحباب التصدى لمن هو جامع للشرائط))

((استحباب التصدى لمن هو جامع للشرائط))

(مسألة ٦): الظاهر استحباب السعى من العالم الجامع للشرائط لنيل منصب الرئاسة في الدولة الإسلامية بقصد إقامة الأحكام إذا كان يرى نفسه أكفاً من غيره، أو أراد طلب الثواب، قال سبحانه في ذلك: (فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ) (١).

أما إباء علي (عليه السلام) عن تقلد الحكم بعد عثمان، فقد كان لأجل إتمام الحجج على الذين يشقون العصا بعد البيعه، كما أتم عليهم بذلك الحجج بعد ذلك، وقد أشار (عليه السلام) إلى شيء من ذلك في الخطبة الششقيه، قال (عليه السلام): «لولا حضور الحاضر وقيام الحجج بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظه ظالم ولا شغب مظلوم لألنيت حبلها على غاربها» (٢).

مما يدل على وجوب القيام بالأمر مع الممكنة، فإن كان واحداً وجب عليه عيناً، وإن كان متعدداً وجب عليه كفايه، فإن في ذلك أسوه بالأنبياء والأئمة (عليهم السلام) حيث طلبوا الحكم، بالإضافة إلى أنه مقدمه إقامة الدين ونشر العلم وقطع دابر الظلمه، قال تعالى: (أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ) (٣).

كما أن إظهار الإمام الحسين (عليه السلام) أن أصحابه في حل من بيعته (٤)، كان لأجل أنه أراد هدم صروح الأمويين ومن على شاكلتهم بسبب المظلومية، كما فعل ذلك بالفعل، ولذا وقف إلى اليوم (عليه السلام) خطأ في قبال الحكام الجائرين، وهذه الغايه لا تتأتى إلا بما يكون في غايه المظلومية، ومراده (عليه السلام) بحل البيعه، البيعه التي بايعوه بها، لا البيعه التي في أعناقهم من الله سبحانه، حيث إنه إمام مفترض، كما أن إرساله الرسل إلى أهل البصره وأهل الكوفه يستنجدهم

ص: ٦٢

١- سورة المطففين: الآية ٢٦

٢- نهج البلاغه: الخطبه رقم ٣

٣- سورة الشورى: الآية ١٣

٤- مقتل الحسين للمقرم: ص ٨٦، في الرخصه في المفارقه

لنصرته كان لأجل إتمام الحججه، ومزیداً فى إظهار المظلومیه، كما یقال إنه استنجد فلم ینصره أحد، ولا تنافى المظلومیه مع تلك الحروب المریره التى خاضها هو (علیه السلام) وأصحابه (علیهم السلام)، وذلك لأن یعطى طلاب الحق درساً فى الثبات وإیقاع أكبر الهزائهم بأصحاب الباطل وإن علموا أن المصیر الموت.

ومنہ تعلم محرر الهند غاندى حیث قال: تعلمت من الحسین (علیه السلام) أن أكون مظلوماً فأنتصر.

أما الإمام الصادق (علیه السلام) فإنما لم یقبل الرئاسة حیث عرضها علیه أبو مسلم الخراسانى فلأنه كان أمامه خياران، إما أن یقبل ویقع آله بید أبى مسلم وأتباعه، حیث إنه بحکم كونه ثائراً كان بیده القوه، وكان معنی ذلك أن یكون الإمام ستاراً لهوى أبى مسلم وجماعته لا- أن یكون بیده الحکم والسلطه، أو یقبل الحکم ویكون دیکتاتوراً یزیح أبى مسلم بالقوه، كما فعله المنصور حیث قتل أبا مسلم، ویوجب ذلك تحطيم معنویات الإمام وإخراجه عن كونه أسوه صالحه للمستقبل، وهذا كان أسوأ.

والإمام الرضا (علیه السلام) لم یقبل ولا یه العهد إلاً بالقوه، لأنه كان یعلم كذب المأمون، وإنما قبل أخيراً لا لخوفه من الموت من أجل تهديد المأمون، بل لإرادته إسقاط شرعیه حکم المأمون، حیث إن ولى العهد إذا لم یتدخل فى أى شأن من شؤون الدوله كان ذلك وصمه عار على جبین الدوله، ودلاله على عدم اعترافه بالشرعیه، وبذلك هدم الإمام أسس دوله المأمون.

وهنا سؤال یفرض نفسه، وهو أنه ألم یکن بإمكان الأئمه الطاهرین (علیهم السلام) أن یجمعوا أصحابهم وینظموهم ویثوروا ویأخذوا الحکم.

والجواب: إنه كان بإمكانهم ذلك، إلا أن ذلك كان يسبب لهم ثلاثة أمور كلها خلاف المصلحة.

الأول: عدم إمكانهم تنقيف الأمة بالثقافة الفقهية الإسلامية، لأن لوازم الحكم من الحرب والسلم، وتقسيم المال والإدارة وغيرها لا يدع لهم مجالاً للتثقيف، ولذا نرى أن الرسول والإمام (عليهما السلام) حيث كانا مشغولين بذلك لم يتمكنوا من نشر جميع الأحكام بالقدر الكافي، ولم ينشر من آثارهما الفقهية إلا القليل، مع أن وضع القانون من أهم الأمور.

الثاني: إن توسعه البلاد الإسلامية ودخول الثقافات الأصولية الغربية والشرقية كفلسفة الرومان والفرس في أذهان المسلمين كان من أخطر ما يكون على مباني الإسلام وعقائدها التي هي سبب سعادة البشر، وهذا كان بحاجة إلى أكبر قدر من العمل والجهد والتثقيف لتقوية مباني الإسلام، مما كان لابد من أحد أمرين: إما الحكم، وإما بيان أسس الإسلام، وكان الثاني أرجح لامتداد ذلك طول الأجيال، ولذا اختار الله للأئمة (عليهم السلام) أن يقوموا بهذا الدور.

ولا يقال: كيف فهم الأصول سبب سعادته.

لأنه يقال: أما السعادة الآخرة فواضح، وأما سعادته الدنيا فمثلاً عقيدته التوحيد أصل لتساوى الناس أمام الله سبحانه، لأن كلهم عبيده، فلا يكون هناك تفاضل إلا بالتقوى، ومعنى ذلك أن الميزان هو الكفاءات، إذ التقوى تفجير لكل كفاءات الإنسان من صدق وأمانه ووفاء وتعاون وغيرها، وجعل الكفاءات ميزان الإنسان هو إسعاد بشرية كلهم.

ثم إن الأئمة (عليهم السلام) في نفس الوقت الذي كانوا يشرحون القوانين الإسلامية في أساس فقهيه وكانوا يهيئون مقدمات إسعاد البشر إلى الأبد

كانوا يعملون الأعمال السياسيه بواسطه اولادهم وتلاميذهم، ولذا قامت الثورات الشيعيه فى طول البلاد وعرضها ابتداءً من ثوره المختار، ثم ثوره طباطبا ووصولهم للحكم فى العراق قبل سنه المائتين من الهجره، ثم الداعى الكبير فى إيران، وقبله الأدارسه فى المغرب، إلى غيرها من الثورات التى وصلت إلى الحكم، مع الغض عن مثل ثوره زيد وعيسى ويحيى وغيرهم، وبذلك جمع الأئمه (عليهم السلام) بين السياسه وبين التثقيف الفقهي وبين إرساء دعائم الأصول الإسلاميه التى هى أسباب سعادته البشر، وإذا كانوا يأخذون بزمام الحكم فاتهم الأمران الأولان، ولهذه الأمور تفاصيل تاريخيه لنا بصددنا الآن.

وكيف كان، فالمستحب للإنسان الجامع للشرائط السعى لنيل الرئاسة إذا رأى نفسه أكفأ، أو أراد الثواب والأجر، أما إذا رأى توقف تطبيق الإسلام على رئاسته فذلك من أوجب الواجبات عليه، والأدله الأربعة على كلا الأمرين موجوده، ولا بأس بالتبرك بذكر واحد من الروايات فى هذا الباب.

فقد روى تحف العقول، عن الحسين بن على (عليه السلام)، ويروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «اعتبروا أيها الناس بما وعظ الله به أولياءه» إلى أن قال: «وأنتم أعظم الناس مصيبه لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسعون ذلك، بأن مجارى الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله، الأمانة على حلاله وحرامه، فأنتم المسلوبون تلك المنزله، وما سلبتم ذلك إلا بتفرقكم عن الحق واختلافكم فى السنه بعد البيئه الواضحه، ولو صبرتم على الأذى وتحملتكم المؤنه فى ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد، وعنكم تصدر، وإليكم ترجع» الخبر (١١).

ص: ٦٥

بل الظاهر أن ذنب العصاة يكون على من يقدر ثم لا يقدم، فقد روى المفيد (رحمه الله) عن الحرث بن المغيرة، قال: لقيني أبو عبد الله (عليه السلام) في بعض طرق المدينة قبلاً، فقال: «يا حرث»، قلت: نعم، فقال: «لأحملن ذنوب سفهائكم على حلمائكم»، قلت: ولم جعلت فداك، قال: «ما يمنعكم إذا بلغكم عن الرجل منكم ما تكرهون ما يدخل علينا منه العيب عند الناس والأذى أن تأتوه وتعظوه وتقولون له قولاً بليغاً»، قلت: إذا لا يقبل منا ولا يطيعنا، قال (عليه السلام): «إإذاً فاهجره واجتنبوا مجالسه» (١).

ص: ٦٦

١- البحار: ج ٢ ص ٢٢ الباب ٨ ح ٦٣

((رئاسه الفقيه الجامع للشرائط))

(مسأله ۷): الرئاسه للفقيه الجامع للشرائط واجب كفايى إذا كان هناك أفراد متعددون صالحون لسد هذا المنصب، وإذا لم يكن إلا شخص واحد فرضاً وجب عليه عيناً بلا إشكال، وذلك للأدله العامه التى تقدمت بعضها.

كما أن الناس يجب عليهم تعيين الواحد عيناً، وتعيين أحدهم إذا كانوا متعددين كفايياً.

ويجب على الناس معاداه أئمه الجور والتنقيض منهم والاستمرار فى ذلك حتى سقوطهم، ورجوع الأمر إلى من عينه الله سبحانه، كل ذلك للأدله العامه فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والأدله الخاصه الداله على وجوب كلمه الحق عند السلطان الجائر، وفعل الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) مع الطغاه والظلمه.

فقد روى الشيخ المفيد فى قصه إخراج أبى ذر (رحمه الله) من الشام، قال: إن الناس خرجوا معه إلى دير المران فودعهم ووصاهم، إلى أن قال: (أيها الناس اجمعوا مع صلاتكم وصومكم غضباً لله عزوجل إذا عصى فى الأرض، ولا ترضوا أئمتكم بسخط الله، وإن أحدثوا ما لا تعرفون فجانبوهم وأزروا عليهم وإن عذبتهم وحرمتهم وسيرتم حتى يرضى الله عزوجل، فإن الله أعلى وأجل لا ينبغي أن يسخط برضا المخلوقين) الخبر (١).

ولا يخفى أن ذلك إنما هو إذا لم يكن هناك أمر أهم يقتضى المراوده وتقبل الوظيفه، كما ذكره الفقهاء فى باب معونه الظالم، ولذا قبل يوسف (عليه السلام) وزاره ملك مصر، وكان فى بلاط فرعون عمران أبو موسى الكليم (عليه السلام)، ومؤمن آل فرعون، وكان أبوذر (رحمه الله) يحارب فى جيش معاويه مع الروم، وسلمان وحذيفه وعمار وأضرابهم فى أمارتى البصره والمدائن.

ص: ٦٧

وقد ورد في الأحاديث جهاد الحسن (عليه السلام) في فتح إيران، وجهاد الحسين (عليه السلام) في فتح إفريقيا، إلى غير ذلك.

وكان من هذا الباب ما أظهره الإمام الحسن (عليه السلام) من الصلح مع معاوية، مع أنه كان في الحقيقة لأجل تربيته المجاهدين الذين يفجرونها ثوره عارمه بقيادة الإمام الحسين (عليه السلام) لا في وجه يزيد وبنى أميه فحسب، بل في وجه كل ظالم إلى يوم القيامة، ولذا تمكنت هذه الثورة أن تقلع جذور تلك الاستبدادات والاستهتارات بحقوق الناس من قطع الرؤوس والطواف بها وإحراق البيوت وما أشبهه، ولذا لا تجد في عالمنا اليوم من هذه الأمور أثراً، وسوف تستمر ثوره الإمامين (عليهما السلام) التربويه والمواجهيه حتى يأتى يوم لا- تجد لظلم الحاكم على المحكوم أثراً في كل الكره الأرضيه بإذن الله تعالى، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في كتيب صغير بعنوان: (ثوره الإمام الحسن عليه السلام).

((تراحم الفقيهن))

((تراحم الفقيهن))

ثم إنه لا إشكال في جواز تراحم فقيهن أو أكثر لنيل مرتبه الرئاسه للدوله الإسلاميه، للأصل بعد عدم الدليل على عدم جواز ذلك، وما دل على أنه إذا حكم بحكمهم (عليهم السلام) لا يجوز رده لا يشمل نيل الرئاسه، فحال ذلك حال تشاح إمامين على إمامه الجماعه.

كما أنه لا- دليل على لزوم تعيين الناس لأحدهما، بل ظاهر أدله جواز إرادته أحد الخصمين قاضياً والآخر قاضياً آخر، جواز ذلك بالفحوى.

نعم إذا أشغل المنصب أحدهم (١) لم يجز لفقيه آخر مزاحمته ونقض حكمه، كما أفتى بذلك غير واحد، لأنه بإنصابه يكون من أولى الأمر، فيشملة دليل (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (٢)، ولما تقدم في كتاب الإمام

ص: ٦٨

١- وكان جامعاً للشروط، ومنها رضا الناس وانتخابه مضافاً إلى رضا الله عزوجل

٢- سورة النساء: الآية ٥٩

أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى معاويه، ولأنه يوجب النزاع والخصام الذي لا يرضى به الشارع قطعاً، وقد قال سبحانه: (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا) (١)، وذلك شامل للفساد الموجب من معارضه ولي الأمر (٢).

ص: ٦٩

١- سورة البقره: الآيه ٢٠٥

٢- بالمعنى الأعم

((باب الاجتهاد مفتوح)) (مسألة ٨): باب الاجتهاد مفتوح في وجه الفقيه، إذ ليس معناه إلا- فهم الحكم من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وكل هذه المصادر موجودة، وما دل على الرجوع إلى الكتاب والسنة والإجماع والعقل لم يكن خاصاً بزمان دون زمان، بل مقتضى أبعده الدين، كقوله تعالى: (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (١)، وكقوله (عليه السلام): «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة» (٢)، وغيرهما أبعده الاجتهاد.

قال سبحانه: (وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ) (٣).

وقال (صلى الله عليه وآله): «إني مخلف فيكم ما إن تمسكنم بهما لن تضلوا من بعدى أبداً، كتاب الله، وعترتي» (٤).

والمراد بالعترة قولهم وفعلهم وتقريرهم (عليهم السلام)، كما أن العترة شاملة للرسول (صلى الله عليه وآله) إما بالأولوية وإما بتقريب أن الإطلاق يشملهم، مثل: (آل إبراهيم) و(آل عمران) و(آل لوط) و(آل فرعون) المستعملات في القرآن الحكيم حيث تشمل (إبراهيم) و(عمران) و(لوط) و(فرعون)، فلا يشكل أن الرسول (صلى الله عليه وآله) خلف أحاديثه فلماذا لم يذكرها في هذا الحديث.

أما من رواه (كتاب الله وسنتي) (٥)، فالمراد بالسنة أعم من العترة، لأنهم (عليهم

ص: ٧٠

١- سورة الاحزاب: الآية ٤٠

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٤ الباب ١٢ ح ٤٧

٣- سورة القمر: الآية ١٧

٤- الوسائل: ج ١٨ ص ١٩ الباب ٥ ح ٩

٥- لو فرض صحه الروايه

السلام) كالرسول (صلى الله عليه وآله) قولاً- وفعلاً وتقريراً، بل هم امتداد له، كما أن باقى الأئمة (عليهم السلام) امتداد لعلی (عليه السلام) فى آیه الولاية، فلا يقال (إنما) حصر فلا يشمل سائر الأئمة (عليهم السلام)، هذا بالنسبة لإطلاق أدله الرجوع إلى الكتاب والسنة.

وأما إطلاق أدله الرجوع إلى الإجماع والعقل، فإن قوله (عليه السلام): «فإن المجمع عليه لا ريب فيه»^(١)، وقوله (عليه السلام): «إن لله حجتين»^(٢)، فإنهما مطلقان شاملان لكل زمان ومكان، هذا بالإضافة إلى ضروره عدم غلق باب الاجتهاد عندنا.

أما العامة الذين غلقوا باب الاجتهاد فكان له سببان:

الأول: إنهم رأوا الفساد الناشى من انفتاح باب الاجتهاد، حيث إن كل إنسان فعل محرماً قطعاً وقال: إنه اجتهاده، وإن (المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد)^(٣)، فمعاويه حارب علياً (عليه السلام) لأنه مجتهد!، ويزيد قتل الحسين (عليه السلام) لأنه مجتهد!، والمأمون علق رأس أخاه على باب داره لأنه مجتهد، والمتوكل كان يشرب الخمر لأنه مجتهد، وهكذا.

وإلى هذا أشار السيد محمد باقر الطباطبائي (رحمه الله) فى قصيدته:

حتى رأيتم بلغ السيل الزبى

جعلتم التقليد فيه مذهبا

الثانى: إن الحكام أرادوا أن يفعلوا كل شىء ولا- يكون لهم معارض من العلماء، إذ لو كانت السلطه فقط بيد الحكام وكان الاجتهاد وفهم الأحكام بيد العلماء كان العلماء يعارضون الحكام فى مناكيرهم.

أما إذا انسد باب الاجتهاد، وكان العالم ناقلاً عن الأئمة الأربعة، وهم لم

ص: ٧١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٧٥ الباب ٩ ح ١

٢- تحف العقول: ص ٢٨٨

٣- مسند أحمد بن حنبل: ج ٤ ص ١٩٨، وكما فى الغوالى: ج ٤ ص ٦٣ ح ١٦

يقولوا في هذا الفرع المحرم الذي يريد السلطان ارتكابه، أو الفرع الواجب الذي يريد السلطان اجتنابه شيئاً، فلا يحق للعالم أن يقول بأنه حرام فلماذا يرتكب، أو واجب فلماذا يترك، وبذلك يستريح الحاكم من مزاحمه العالم له.

ولكن لا يخفى بطلان كلا مستندى غلق باب الاجتهاد.

إذ يرد على الأول: إنه لا يحق لأحد أن يجتهد في قبال النص، وقول إن معاويه وأضرابه كانوا مجتهدين، لم يكن إلا تبريراً تافهاً لجرائمهم ومنكراتهم، ولذا لم يقبله عقلاء المسلمين من أول يوم.

ويرد على الثاني: إن السلطان إذا أراد ارتكاب المنكر لم يفرق أن قال بذلك أئمة المذاهب أم لا، فالعالم الورع عليه أن ينهى وإن لم يجد هذا المصداق في كلام أحد من أئمة المذاهب، وغير الورع لا يهتم عصيان السلطان وإن وجدته في كلمات الأئمة كلهم.

وعلى أي حال، فباب الاجتهاد مفتوح، وغلقه سبب جمود أهل السنه، كما أن جعلهم الأئمة الأربعة دون سائر المجتهدين كان عملاً سياسياً تحول فيما بعد إلى مسلك ديني لهم، ثم جاء دور الوضاعين ليختلقوا الأساطير حول الأربعة، كما يظهر ذلك من مطالعه كتاب (الغدِير) وغيره.

((معنى الاجتهاد))

((معنى الاجتهاد))

وكيف كان، فالاجتهاد إنما هو في تطبيق الأصول على الفروع، كما قال الإمام الرضا (عليه السلام): «علينا الأصول وعليكم الفروع»^(١).

ومنه فهم (الأهم والمهم) في صورته تعارض واجبين أو حرامين أو واجب وحرام، ولذا أفتى الفقهاء بجواز قتل المسلم الذي تترس به الكفار إذا توقف الفتح

ص: ٧٢

على قتله، كفهم موارد سائر القواعد العامه، كقاعده «لا يتوى حق امرئ مسلم»^(١)، وقاعده «لا ضرر ولا ضرار»^(٢)، وقاعده «الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»^(٣)، وقاعده «ما لا يدرك كله لا يترك كله»^(٤)، وقاعده «الضرورات تقدر بقدرها»^(٥)، وقاعده «من ملك شيئاً ملك الإقرار به»^(٦)، وقاعده «لا حرج»، وقاعده «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوه»^(٧)، وقاعده (الشورى)^(٨)، وغيرها، مما يحتاج إليه الفقيه خصوصاً إذا كان رئيس الدوله.

ص: ٧٣

- ١- فقه الرضا: ص ٣٠٨
- ٢- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٠ ح ٩٣
- ٣- البحار: ج ٢ ص ٢٧٢
- ٤- الغوالى: ج ٤ ص ٥٨ ح ٢٠٧
- ٥- انظر كشف الخفاء: ج ٢ ص ٣٥ رقم ١٦٤٠
- ٦- مفتاح الكرامه: ج ٩ ص ٢٢٥
- ٧- سوره الأنفال: الآيه ١٦٠
- ٨- المستفاده من الآيه ١٥٩ من سوره آل عمران، والآيه ٣٨ من سوره الشورى

((دور المؤسسات في الدولة الإسلامية))

((دور المؤسسات في الدولة الإسلامية))

(مسألة ٩): المجتمع الإسلامي يجب أن ينقلب إلى ألوف المؤسسات، حتى يصبح دوله عصره آمنه من التزعزع والانهيار والانهزام أمام الأعداء.

ولنفرض أولاً أن يكون هناك تكتلان أو ثلاث مثلاً، لهما فروع في كل القرى والأرياف بل المدن الكبار، يبدى الناس نشاطهم من خلال هذه التكتلات، وفي الحديث الشريف: «يد الله مع الجماعة»^(١).

والتكتل لأجل البناء والمنافسة في الخير وتقوية الإسلام وبلاده ليس تفرقاً كي يقال: إنه مشمول لقوله سبحانه: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)^(٢)، ولقوله سبحانه: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)^(٣)، وذلك لأن المراد بالتفرق المنهى عنه ما كان من عداً وبغضاء وتفاخر وما أشبهه، أما لأجل التنافس في الخير وإيجاد الحماس للتقدم فذلك محبوب، قال سبحانه: (وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ)^(٤)، والسبق والرمايه والمصارعه، كما روى من إعزاء الرسول (صلى الله عليه وآله) للحسن والحسين (عليهما السلام) للمصارعه بينهما^(٥)، إنما جعلت لتلك الغايه، وإن كان في ذلك إيجاد تكتلين أو أكثر، وقد كان التكتل منذ زمان الرسول (صلى الله عليه وآله) بين القبائل من ناحيه، وبين الأوس والخزرج من ناحيه ثانيه، وبين المهاجرين والأنصار من جهه ثالثه، وقد كان الرسول (صلى الله عليه وآله) أقرها حيث كان يجعل لكل قبيله رئيساً ولواءً.

ص: ٧٤

١- نهج الفصاحه: ص ٦٤٦ ح ٣٢١١

٢- سوره البقره: الآيه ١٠٣

٣- سوره الأنفال: الآيه ٤٦

٤- سوره المطففين: الآيه ٢٦

٥- كما في البحار: ج ٤٣ ص ٢٦٢ ح ٧

نعم يجب أن تكون التكتلات للتعارف لا للتناكر، قال سبحانه: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١).

وحيث إن الزمان الحاضر لا يمكن فيه التكتل القبلي، لأن الثقافة والآله الحديثه ونوعيه الحياه لا تنحصر في قبيله دون قبيله، بل حسب المهن والثقافات وما أشبهه، فالكتله أصبحت تحت وحدات عصرية، مثلاً- وحده المحامين، ووحده المعلمين، وكتله الفلاحين، وكتله العمال، إلى غير ذلك، فإذا انحسرت البلاد تحت كتلتين كبيرتين مثلاً لإبداء نشاطات السياسه، تنقسم كل كتله إلى فروع وكتل صغيره لاحتواء مختلف نشاطات البناء والتقويه والتقدم، ولا بأس أن نتعلم من الحضاره المعاصره أسباب قوتها لنأخذ بها.

ففي الحديث: «أعقل الناس من جمع عقل الناس إلى عقله» (٢).

وفي حديث آخر: «الحكمه ضاله المؤمن يأخذها أين وجدها» (٣).

وفي حديث ثالث: «الحكمه كالجوهر يؤخذ ولو من فم الكلب» (٤).

وقد قال على (عليه السلام): «الله.. ونظم أمركم» (٥).

والحزب المحظور في الإسلام هو الحزب الذي ينتهي إلى برلمان يكون بيده التشريع والتنفيذ، أما الحزب بمعنى الكتله وإن انتهى إلى برلمان بيده التنفيذ والتطبيق للقواعد

ص: ٧٥

١- سورة الحجرات: الآية ١٣

٢- انظر روضه الواعظين: ج ١ ص ٨

٣- نهج البلاغه: الحكمه رقم ٨٠

٤- انظر تنبيه الخواطر: ج ١ ص ٨١

٥- نهج البلاغه: الوصيه رقم ٤٧

الإسلاميه على متطلبات الأمه، فذلك داخل في (حزب الله).

ولا فرق بين أن تكون المؤسسات مرتبطه بالتكتل الكبير أم لا، وإن كان الأفضل الارتباط.

والأفراد المثقفه المجربه في هذه التكتلات هي التي تصلح أن تقفز إلى الإمام لأجل إداره البلاد، سواء في مجلس الوزراء، أو في مجلس الأمه، أو في المجلس البلدى، أو في السفارات، أو في الإدارات، أو في المؤسسات الحكوميه، أو الشعبيه، أو في غير ذلك.

وفى الحقيقه فالتكتلات والمؤسسات ليست إلاّ مدارس التجربه الحيويه، لتصفيل المواهب وظهور الكفاءات وتبيين المعادن المختزنه فى كل إنسان.

فقد قال الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله): «الناس معادن كمعادن الذهب والفضه»^(١).

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى فلسفه بعثه الأنبياء: «وليشيروا لهم دفائن العقول»^(٢).

ثم إن الحريات الإسلاميه توفر لكل فرد ولكل كتله كل أسباب نجاحها وتقدمها، فكل من يريد مقراً لكتلته أعطى أرضاً أو بنايه وتسهيلات، وكل من يريد جريده، أو مطبعه، أو مجله، أو دار إذاعه، أو دار تلفزيون، أو يريد فتح مدرسه أو ناد، أو بناء مسجد أو حسينيه أو مكتبه، أو غير ذلك، توفر له الدوله والأمه كل عون وخدمه وإمكانيه، وفى مثل هذا الجو تظهر المواهب وتخدم الكل ويكون التنافس الحر فى التقدم والتقديم.

ص: ٧٦

١- الكافى: ج ٨ ص ١٧٧ ح ١٩٧

٢- نهج البلاغه: الخطبه رقم ١

ولافرق فى المؤسسات التى ذكرناها بين خارج بلاد الإسلام أو داخلها، ولذا كان من الضرورى أن يكون من مهمه السفارات الإسلاميه فتح الطريق أمام الإسلام بكل إمكانياتها.

ومن المعلوم أنه إذا تبدلت البلاد إلى المؤسسات وحرص الناس على أعمال طاقاتهم وتفجير إمكانياتهم، وكانت كل أقسام الحريات متوفره لهم، قفز بلد الإسلام فى أقل مده ممكنه إلى أعلى مراتب الاجتماع الإنسانى، وظهر ثانياً مصداق «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(١)، كما يظهر مصداق قوله سبحانه: (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)^(٢).

ص: ٧٧

١- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٦ ح ١١٨

٢- سورة آل عمران: الآيه ١٣٩

((العامل والفلاح في الإسلام))

(مسألة ١٠): للعامل والفلاح أهميه خاصه في الشريعه الإسلاميه، فقد ندب الإسلام إلى طلب الرزق بالعمل، وجعل له أجراً كبيراً، وقرر له حقوقاً وواجبات، وإذا لم يكفه ما حصل وجب على الوالى إعطاؤه كفايته من مسكن ومأكل وسائر الحوائج حتى يغنيه الله من فضله.

قال تعالى: (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمخروم) (١).

وعن أبي حمزه، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من طلب الدنيا استعفافاً عن الناس وسعيّاً على أهله وتعطفاً على جاره، لقي الله عزوجل يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليله البدر» (٢).

وعن أيوب، قال: كنا جلوساً عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ أقبل علاء بن كامل، فجلس قدام أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: ادع الله أن يرزقني في دعه، قال (عليه السلام): «لا أدعو لك، اطلب كما أمرك الله عزوجل» (٣).

وعن موسى بن بكير، قال: قال لى أبو الحسن موسى (عليه السلام): «من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله» (٤).

وفى مرفوعه الكوفى، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «العباده سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال» (٥).

وعن كليب، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ادع الله لى فى الرزق فقد

ص: ٧٨

١- سورة الذاريات: الآية ١٩

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١١ الباب ٤ ح ٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٠ الباب ٤ ح ٣

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١١ الباب ٤ ح ٤

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١١ الباب ٤ ح ٦

الثالث على أمورى، فأجابنى مسرعاً: «لا، أخرج فاطلب»^(١).

وعن خالد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «اقرأوا من لقيتم من أصحابكم السلام، وقلوا لهم: إن فلان بن فلان يقرؤوكم السلام وقلوا لهم عليكم بتقوى الله، وما ينال به ما عند الله، إنى والله ما آمركم إلا بما نأمر به أنفسنا، فعليكم بالجد والاجتهاد، وإذا صليتم الصبح فانصرفتم فبكروا فى طلب الرزق واطلبوا الحلال، فإن الله سيرزقكم ويعينكم عليه»^(٢).

وعن العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أيعجز أحدكم أن يكون مثل النملة، فإن النملة تجر إلى حجرها»^(٣).

وعن الصدوق، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يخرج فى الهاجرة فى الحاجه قد كفيها، يريد أن يراه الله يتعب فى طلب الحلال، قال: وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن الله يحب المحترف الأمين»^(٤).

وعن إسماعيل، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من بات كالأمن طلب الحلال بات مغفوراً له»^(٥).

وعن عمر، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل قال لأقعدن لأقعدن فى بيتى ولأصليين ولأصومن ولأعبدن ربى، فأما رزقى فسيأتينى، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «هذا أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم»^(٦).

ص: ٧٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١١ الباب ٤ ح ٧

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢ الباب ٤ ح ٨

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢ الباب ٤ ح ٩

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣ الباب ٤ ح ١٣

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣ الباب ٤ ح ١٦

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤ الباب ٥ ح ٢

وعن خنيس، قال: سأل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل وأنا عنده، فقيل: أصابته الحاجة، قال (عليه السلام): «فما يصنع اليوم»، قيل: في البيت يعبد ربه، قال (عليه السلام): «فمن أين قوته»، قيل: من عند بعض إخوانه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «والله للذي يقوته أشد عباده منه»^(١).

وعن الواسطي، قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن الفلاحين، فقال: «هم الزارعون كنوز الله في أرضه، وما في الأعمال شيء أحب إلى الله من الزراعة، وما بعث الله نبياً إلا زارعاً، إلا إدريس فإنه كان خياطاً»^(٢).

وعن ابن علوان، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: من وجد ماءً وتراباً ثم افتقر فأبعده الله»^(٣).

وعن أبي حمزه، قال: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) يعمل في أرض له قد استنقعت قدماه في العرق، فقلت: جعلت فداك أين الرجال، فقال: «يا على قد عمل باليد من هو خير مني ومن أبي في أرضه»، فقلت: ومن هو، فقال: رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام)، وآبائي (عليهم السلام) كلهم كانوا قد عملوا بأيديهم، وهو من عمل النبيين والمرسلين والأوصياء والصالحين»^(٤).

وعن الشيباني، قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) ويده مسحاه وعليه إزار غليظ يعمل في حائط له، والعرق يتصاب عن ظهره، فقلت: جعلت فداك أعطني أكفك، فقال لي: «إني أحب أن يتأذى الرجل بحر الشمس في طلب المعيشة»^(٥).

ص: ٨٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤ الباب ٥ ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٥ الباب ١٠ ح ٣

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤ الباب ٩ ح ١٣

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣ الباب ٩ ح ٦

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٣ الباب ٩ ح ٧

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

فعلى الدوله الإسلاميه والأمه المسلمه الاهتمام بالعامل والفلاح، ونذكر ذلك فى ضمن أمور:

((لا للاشتراكيه))

((لا للاشتراكيه))

الأول: لا اشتراكيه فى الإسلام بالمعنى المستورد، بل الإسلام قرر الملكيه الفرديه بكل ما فى الكلمه من معنى، لكن حدد ذلك بأمر:

ألف: أن لا يكتسب المال من غير حله، كالخمر والقمار والأشياء الضاره.

ب: أن لا ينفق المال فى غير حله، كالمحرمات، ومنه الإسراف والتبذير.

ج: أن يعطى حق الله من خمس وزكاه وندور وكفارات.

د: أن يعطى المال لأجل الضروريات الإسلاميه إذا توقف عليه «بأن لم يكن للدوله مورد آخر، ومن ذلك شؤون الدفاع والجهاد، قال سبحانه: (جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) (١)».

ه: نذب الإسلام إلى الوقوف والصدقات والخيرات والمبرات، كما نذب أن لا يربح المؤمن من المؤمن إلا بقدر.

((الإصلاح الزراعى المزعوم))

((الإصلاح الزراعى المزعوم))

الثانى: لا إفساد زراعى فى الإسلام، مما سماه الشرق والغرب بالإصلاح الزراعى كذباً وزوراً، فلا يأخذ الإسلام أرض المالكين _ التى انتقلت إليهم بالطرق المشروعه _ ليوزعها على الفلاحين.

بل الإسلام يوزع الأراضى البائره _ وما أكثرها _ على الفلاحين، ويساعدهم بالبذر والتراكتور وسائر اللوازم، فى شكل قروض إن لم يكن لبيت المال مال، وفى مشكل منحاح إن كان فى بيت المال إمكانيه، تصلح كل الأرضين وتزرع، وبذلك يكثر الزرع والضرع.

ص: ٨١

((العامل لا يشارك صاحب المال))

((العامل لا يشارك صاحب المال))

الثالث: لا- اشتراكه للعامل مع صاحب المعمل ورب العمل، فلا يشارك العامل مع رب العمل في معمله، كما لا يشارك الفلاح مع مالك الأرض في أرضه، بل لكل من الجانبين الحرية في أن يتعاقد مع الآخر، فإذا ظلم أحدهما الآخر تدخلت الدولة لإنقاذ المظلوم ومعاقبه الظالم.

نعم الدولة يجب عليها أن تقوم بسد حاجات كل عامل وفلاح إذا كان لهما نقص، بإعطائهما من بيت المال ما يسد به نقصهم، كما تساعد العامل والفلاح لأجل تدرجهما إلى حياه أفضل.

((إشكالان والجواب عليهما))

((إشكالان والجواب عليهما))

وهنا إشكالان:

ألف: إن المالك يسرق عمل الفلاح والعامل، لأنهما يجتهدان وتكون النتيجة في كيس مالك الأرض ورب المعمل، ولذا فمن حقهما أن يشتركا معه في الأرض وفي المعمل.

ب: أليس نظام الأجير هو نظام العبيد لكن بصوره أكثر رقياً، فكل من المجتمع الرأسمالي والشيوعي يستعبد الناس، فإن التجار وأصحاب الأراضي والمعامل يستعبدون الناس في المجتمع الرأسمالي، بينما الدولة تستعبد الناس في المجتمع الشيوعي، وفي المجتمع الاشتراكي يستعبد كلا الطرفين الناس، ولذا إذا أردنا أن نخرج عن هذا الاستعباد كان اللازم أن تقوم الدولة بمراقبه العمل حتى يكون الوارد لكل العاملين، كل بحسب عمله، فلا تكون سرقة في البين.

والجواب عن الإشكالين:

إن الإسلام يقرر (الرأسمالية الاشتراكية) في الجملة، فمجتمعه ليس رأسمالياً ولا شيوعياً ولا اشتراكياً، لأنه كما تقدم يقرر الملكية الفردية في حال تقريره في نفس الوقت الخمس والزكاه وما إليها، فلا يجعل الملك للدولة وحدها كالشيوعيين، ولا للأفراد وحدهم كالرأسماليين، ولا يشارك بين العامل

والفلاح وبين رب العمل كالأشراكيين، بل يدع التجار وما إليهم يعملون ويستثمرون كيف ماشاؤوا، كما أنه مكلف لعدم بطاله العمال ويسد كل حاجاتهم لدى البطالة، وبما نقص من حاجاتهم لدى عملهم ونقص أجورهم عن حاجياتهم.

أما (الزيادة) التي تذهب في كيس التاجر والتي سميتها سرقة، فهي أنه لا بد من أن تكون هناك تجمع زياده، وذهاب الزيادة إلى كيس التاجر أحسن أقسام تجمع الزيادة.

أما المقدمة الأولى: فإن شؤون الدوله من الحرب ومساعدته الآخرين: كمساعدته دوله لدوله فقيره، وعمران البلاد بفتح المدارس والمستشفيات وتبليط الطرق وما أشبه ذلك وغيرها وغيرها، كلها بحاجه إلى تجمع رأس المال، وإلا فمن أين يمكن القيام بهذه الإنفاقات، التي هي في مصلحة الناس كل الناس، ولتجمع رأس المال صورتان:

الأولى: أن يتجمع في يد الدوله، كما في الدوله الشيوعيه، وفيه ضرران:

الأول: دكتاتوريه الدوله في هذه الحاله، إذ الناس لا يرضون بإعطاء واردهم لها إلا بالقهر والسجن والإعدام ومصادره كافه الحريات، وبالأخره إرجاع الإنسان دابه مقهوره أو آله في معمل، كما نشاهد ذلك في كافه الدول الشيوعيه.

الثاني: قله الإنتاج، لأن الإنسان الذي يشتغل ويعلم أنه لا يملك شيئاً لا شوق له في الإنتاج، وهذا هو سر ما نراه من تأخر الدول الشيوعيه عن الدول الرأسماليه على طول الخط، وسيبقى الشيوعى محتاجاً إلى الرأسمالى إلى يوم القيامه، لو فرض بقائهما.

الثانيه: أن يتجمع في يد التجار ليكون التاجر مخزناً مؤقتاً للأمم، حيث إن الدوله تأخذ من التاجر ما يكفى لإداره شؤون الفرد والاجتماع، الخمس

والزكاه وما أشبههما، وتدع الباقي في المخزن ليوم الحاجة، ويكون هذا المخزن مؤقتاً إلى حين موت التاجر حيث تملك الدولة (١) أمواله إذا لم يكن له وارث، فإن إرث من لا- وارث له يكون سهم الإمام، أو يفتت رأس المال بين الورثة إذا كان للتاجر وارث كما هو الغالب.

ثم الإنسان التاجر في جمعه المال كالإنسان الذكي في جمعه العلم، فهل يصح أن يقال: الذكي سرق علوم الآخرين، إن ذكاء التاجر وتعبه هو الذي جعله أكثر مالاً من غيره، مع وجود تكافؤ الفرص لكل حسب الفرض، كما أن ذكاء العالم الفائق وتعبه هو الذي جعله متفوقاً، مع وجود تكافؤ الفرص لكل حسب الفرض.

وكذلك مثل التاجر مثل صاحب السلطه (٢)، فهل يقال: إنه سرق قوى الآخرين، لأن قوته من تجميع طاقاتهم، كلا، بل ذكاء صاحب السلطه وتعبه هو الذي سبب تجميع طاقات الناس عنده.

وهذا الجمع (للمال وللعلم وللقوه) عند أفراد يرجع بالنتيجه إلى خير كل فرد، بحيث لو لا هذا الجمع عاش الكل ومنهم الفلاح والعامل في عوز أشد ونقص أكثر، ولا يمكن هذا التجميع إذا جعلنا الدوله تراقب العاملين ليكون لكل حسب عمله كما تقدم في الإشكال الثاني، إذ تتبدد الثروه ولا يكون لها مخزن يمكن للدوله أن تأخذها لتصرفها في حاجيات المجتمع (٣).

بالإضافه إلى أن السرقة المزعومه موجوده حتى في فرض رقابه الدوله ليكون لكل حسب عمله، ويظهر ذلك بهذا المثال، فنفرض أن ثلاثه أشخاص يعيشون في صحراء ويزرع أحدهم بما ينتج مائه دينار في آخر السنه، والثاني بما ينتج مائتي دينار، والثالث بما ينتج ثلاثمائه دينار حسب كفاءاتهم الذهنيه والبدنيه، والدوله تريد شق طريق لهم ليسهل ذهابهم ومجيئهم، وكان يكلف

ص: ٨٤

١- أي الدوله الشرعيه التي تدار بإشراف المعصوم عليه السلام، أو الفقيه الجامع للشرائط، أو شورى الفقهاء

٢- أي من وصل للسلطه بالشروط المقرره ومنها رضا الناس

٣- ضمن الأطر المشروعه

ثلاثمائة دينار، فهل يأخذ الدوله منهم بالتفاوت أى خمسين ومائه ومائه خمسين، ومعنى ذلك أن كل واحد من الأولين استفاد من الطريق بأكثر مما أعطى، والثالث استفاد من الطريق بأقل مما أعطى، أى سرق الأولان من جهد الثالث، أو يأخذ منهم بالتساوى، أى من كل مائه، ومعنى ذلك إفلاس الأول ونقص الثانى.

فتحصل فى جواب (السرقه) أنه ليس بسرقة، بل هو جمع مخزون للحاجه الاجتماعيه، كجمع العلم وكجمع القوه، ولو فرضنا أنه سرقة فهو سرقة لا بد منها لإداره الاجتماع، وهو أفضل من بقيه أقسام السرقة: (سرقة الدوله فى الشيوعيه) و(سرقة الدوله والفرد فى الاشتراكيه) و(سرقة الفرد فى: من كل عمله وله ربحه).

((إثراء المجتمع))

ثم من الممكن تقليل ثروه المخزون عند التجار، وتوزيع أكبر قدر ممكن من المال بين العامل والفلاح وذلك بأمرين:

الأول: إعطاء الفرص الكافيه لكل الناس حتى يستمدوا من مواهبهم ويصرفوا كل طاقاتهم، وبذلك لا يكون الأثرياء عدده معدوده، بل يكونون أكبر قدر ممكن، وذلك بإطلاق كافه الحريات.

وما تشاهده الآن من الثروه الفاحشه فى البلاد الرأسماليه إنما هو وليد عوامل متعدده.

من جملتها: وجود القوانين الجائره الكابته للحريات.

ومن جملتها: الغش والربا والاحتكار والتلاعب بالأسواق.

فمثلاً: القانون لا يسمح بفتح أكثر من جمعيه فى منطقته، ولذا يثرون المشرفون على الجمعيه فقط، بينما لو أطلقت الحريه، (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم) (١)،

ص: ٨٥

لفتح أناس آخرون جمعيه أخرى، ولم تنحصر الثروه فى الأولين فقط.

ومثلاً: الحكومه لا- تقوم بالحاجات الضروريه للمجتمع، كالسكنى لكل فرد، لعدم قانون (بيت المال) المساعد للفقير، ولعدم قانون (الأرض لله ولمن عمرها)، وهذان القانونان كفيلاً ببناء السكنى لكل فرد، فيضطر الفقير إلى إيجار دار الغنى أو القرض منه بالربا ليبنى داراً، وفى كلتا الحالتين يزداد الفقير فقراً، ويزداد الثرى ثرواً.

الثانى: جعل العامل والفلاح نفسه فى منافسه عمليه حره، بسبب النقابات وما أشبهه، انطلاقاً من (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم)، وحيث يكثر الطلب ويقل العرض يرتفع السعر، فيكون العامل والفلاح قد وجد كلما يريد، لكن فى الدول الرأسماليه تقف القوانين أمام هذا الشىء، وقد ظهر بما ذكرناه أن كلاً من الأنظمه المتصوره من (رأسماليه) و(شيوعيه) و(اشتراكيه) و(من كل عمله وله ربحه) إما سرقة مفضوحه كما فى الأنظمه الثلاثه الأول، ففى الرأسماليه يسرق الفرد، وفى الشيوعيه تسرق الدوله، وفى الاشتراكيه يسرق كلاهما، وإما بلاهه عن حاجيات الفرد والمجتمع كما فى النظام الرابع، وإنما النظام الإسلامى فى الاقتصاد هو وحده يقدر على معالجه الأمر معالجه لا- تكون سرقة ولا بلاهه، ولا تتعطل حوائج الفرد ولا المجتمع، وهذا بحث طويل اكتفينا منه بهذا القدر.

((النقابات والجمعيات التحسينيه))

(مسأله ١١): من الضروري إيجاد النقابات والتكتلات والهيئات والجمعيات لتحسين أوضاع الناس، وتقديم البلاد إلى الأمام، فإن «يد الله مع الجماعة» (١)، و«المسلمون كالبدن الواحد إذا اشتكى عضو اشتكت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى» (٢).

ومن الأکید تشكيل هذه الأمور ليكون لكل إنسان (عمل) و(زوجه) و(دار) و(أثاث) و(سياره)، وأن يتمكن من (تعليم أولاده) و(دواء مرضاه) و(ضمان أوقات بطالته) لعدم العمل أو للمرض والهزم وما أشبهه (وسائر ما يحتاج إليه) كسفر التنزه وما أشبهه، وأن يتمكن من (تنميه مواهبه وتفجير طاقاته) ليعيش حراً كريماً موفور الحاجات، كما أراد الإسلام.

قال سبحانه: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (٣)، وهذا لا يمكن إلاّ بجعل الناس كتلاً وجمعيات ونقابات حره متنافسه.

وهذا غير التيار السياسى الحر الذى يجب أن يسود كل البلاد لأجل الانتخابات.

((الاهتمام بالقرويين والضعفاء))

((الاهتمام بالقرويين والضعفاء))

واللازم الاهتمام الكافى بالقرى والأرياف وأصحاب البساتين والخيم وما أشبهه، فإن هؤلاء قد ظلموا فى العصر الحديث أكبر قدر من الظلم، وتأخروا تأخراً مريعاً، مع أنهم المعدن الصافى ومحل نبت الرجال الشهم الأصفياء الشجعان، فاللازم الاهتمام المضاعف بشأنهم، اهتمام لإيصالهم حد المدينة، واهتمام كما يهتم للمدينه.

ولا- يكون ذلك إلاّ- بتنظيم حملته كبيره من تكوين الجمعيات، لأجل ايجاد المدارس والمستشفيات والأطباء والقضاء والماء والكهرباء والتلفون والبريد لهم، بالإضافة إلى تعمير القرية تعميراً كتعمير المدينه، وجعل

ص: ٨٧

١- نهج الفصاحه: ص ٦٤٦ ح ٣٢١١

٢- نهج الفصاحه: ص ٥٦١ ح ٢٧١٢

٣- سوره الإسراء: الآيه ٧٠

المساجد والحسينيات والمغتسلات والمكتبات فيها، وتبليط طرقهم سواء لإيصال بعضهم إلى بعض، أو لإيصالهم إلى المدينة، والعناية ببساتينهم وشق الأنهر والترع لأجلهم، وضرب الآبار الارتوازية لأجل إروائهم، والاعتناء بشأن عالمهم لئلا تخلوا القرية من القدر الكافي من المرشدين وأئمة الجماعه، وتنظيم الأسره فيهم بما يسبب زواج فتيانهم وفتياتهم عند البلوغ والرشد الشرعيين، وبهذه الأمور وغيرها وهي كثيره، تكون السطوح بين المدينه والقرية متساويه، ويكثر المثقفون وتكثر الضرع والزرع، ولا ينسحب أهالى القرى إلى المدن حتى تهدم القرى، وتحرم الناس من بركاتها، ولا تسبب إزعاج المدن بما لا طاقه لها به.

هذا من ناحيه تكوين الجمعيات والهيئات والنقابات لإصلاح القرى والأرياف، حكوميه وشعبيه.

ومن ناحيه ثانيه يلزم أن يكون فى الحكومه المركزيه جهاز خاص مكون من لجنه أو لجان من كل الوزارات، لأجل الاستطلاع العام والإشراف العام على خريطه القرى واحتياجاتها وإمكانياتها، لتوزيع الأمور الممكنه على تلك القرى، مثلا توزيع المعامل، والمستشفيات المناسبه كمستشفى المجذومين، والجامعات المناسبه على القرى المناسبه، ليتبادل النفع بين القرى والمدن والحكومه المركزيه وحكومات القرى والأرياف.

كما أن من الضرورى دمج ما أمكن من القرى بعضها فى بعض، لتقوى كل قريه بالقرية الأخرى أكثر فأكثر، فإن الاجتماع قوه، و(يد الله مع الجماعه).

ويجب أن لا تنهك المدينه القرية باستدرارها، فقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه كان يأمر بتوزيع زكاه كل قريه فى أهلها ومصالحها، فإن زاد شىء أرسل إلى النبى (صلى الله عليه وآله).

وكذا من الضروري جعل اللجنة في الحكومة المركزيه، طرق المواصلات بحيث تمر على القرى النائيه كمرورها على القرى القريه، مع ملاحظه أن لا- يخل ذلك براحه المسافرين وأشغالهم، ولعل هذا هو مقصود القرآن الحكيم فى قصه (سبأ)(١١)، حيث يقول: (جتان عن يمين وشمال.. وجعلنا بينهم وبين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالى وأياما آمنين)(٢).

فإن تكوين القرى بين القرى المتباعده بما يربطها بشبكه مواصلات يجعل تلك القرى مأهوله بالسكان وموفوره بالحوائج، كما يجعلها فى متناول الأيدى، فيخرجها من العزله والوحشه والانعطاع، فتكون مصايف ومشاتي للمدن مما يحشرها ضمن الاجتماع المدنى العام ويخرجها عن كونها مصداقاً للآيه الكريمه: (الأغراب أشد كُفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حُدودَ ما أنزل الله على رُسُولِهِ)(٣).

ومن الضروري أيضاً أن تكون للقرى نواب خاصون فى البرلمان يدافعون عن حقوقهم، ويهتمون بشؤونهم، فإن النائب عن البلد والقريه معاً لا ينفع القريه لأنه ينجذب إلى البلد بحكم كون البلد أقوى مركزاً له فى الدوائر الانتخابيه، وبحكم كونه أكثر مثقفيناً مما يريد إرضائهم لتحصيل المكانه والشهره، فاللازم أن تنظم الدوائر الانتخاباتيه بحيث تكون للقرى نواب خاصون. وكذلك من الضروري أن تخصص للقرى قسط عادل من الإذاعه والتلفزيون والمسارح والأفلام والصحف وما إليها.

ثم إن ما ذكرناه فى هذه المسأله بين واجب ومستحب، لشمول إطلاقات الأدله من قبيل:

«لا يتوى حق امرئ مسلم»(٤)،

ص: ٨٩

١- انظر مجمع البيان: المجلد ٥ ج ٢٢ ص ١٩٨، تفسير الآيات

٢- سوره سبأ: الآيه ١٥ _ ١٨

٣- سوره التوبه: الآيه ٩٧

٤- فقه الرضا: ص ٣٠٨

و: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(١)،

و: «الناس سواسيه كأسنان المشط»^(٢)،

و: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»^(٣)،

و: «رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ»^(٤).

وغير ذلك.

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٧٦ الباب ١ ح ١١

٢- نهج الفصاحة: ص ٦٣٥ ح ٣١٤٩

٣- سورة الأنفال: الآية ٦٠

٤- سورة الفتح: الآية ٢٩

((مكانه الرجل والمرأه فى الدوله الإسلاميه))

((مكانه الرجل والمرأه فى الدوله الإسلاميه))

(مسأله ١٢): لكل من الرجل والمرأه فى الدوله الإسلاميه مكانه الطبيعى، وذلك نابع عن ملاحظه الإسلام لأمرين:

الأول: إنها إنسانه كالرجل، فلها حقوق وواجبات، كما أن له حقوقاً وواجبات.

الثانى: إنها جعلت عاطفيه أكثر من كونها عقلائيته، لاستلزام الحمل والرضاع وما أشبه من إداره الزوج جنساً وغير ذلك لأن يكون جانب العاطفه فيها أكثر، كما أنه جعل عقلائياً أكثر من كونه عاطفياً، لاستلزام إداره البيت والقيام بالأعمال الخشنه كالحروب وما أشبه لذلك.

وبهذه المناسبه المزدوجه تاره يحكم الإسلام بتساويهما فى غالب الأحكام كالعقائد والعبادات والمعاملات وغيرها، فكما يجب عليه الصلاه والصوم والخمس والزكاه والحج والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ويحق له البيع والشراء والإجاره والرهن والمضاربه والمساقاه وغير ذلك، كذلك يجب عليها كل ذلك، ويحق لها كل ذلك.

نعم الصلاه والصيام ساقطان عنها حال العاده الشهرية، للزوم إخلائها إلى الراحة، كما أن الإسلام تاره أخرى يحكم باختلافهما فى الشهاده والميراث والنكاح والطلاق والإماره ونحوها، فشهادتها غالباً نصف شهاده الرجل، لأنها عاطفيه كما ذكرنا، والشهاده تحتاج إلى العقلانيه، والميراث يأخذ الرجل ضعفها غالباً، لأنها كل على الرجل غالباً، بنتاً وزوجهً وأمماً، فهى تستهلك قسماً كبيراً من إرث الرجل أيضاً، ربما يتعدى الربع عن إرثه وربما يساوى وربما يقل.

لا يقال: لكن ربما تنفصل المرأه عن الرجل فلا ينفق عليها.

لأنه يقال: الفصل غير مناسب للموازين، حيث إن معنى ذلك إيقاعها فى العنت والإرهاق بسبب العمل وحرمانها من الجو العاطفى والأسرى، ولذا كان تشريع الإسلام حكيماً

حيث قرر الأمرين بقاء الجو الأسرى، وعدم ايقاعها في العنت من ناحيه، وتقرير وجوب نفقتها وجعل إرثها النصف غالباً من ناحيه ثانيه.

والنكاح يحق للرجل اتخاذ أربع نساء مع العدالة المفروضه عليه، وإمكانيه إدارتهن جنسياً ورضاها الكامل بذلك، بينما لا يحق للمرأة أن تأخذ أكثر من رجل، وذلك لأنه إذا تمكن الرجل من القيام بشؤونها، ورضيا بالزواج في الأكثر من الواحده، فلماذا يمنعان عن ذلك، خصوصاً والمرأه غالباً ذات فائض للحروب، ولأنها ترمّل كثيراً ولا يرغب من يريد امرأه واحده فقط بالزواج منها، ثم أليست هذه المرأه الثانيه والثالثه والرابعه خليه، وأليس معنى ذلك أن الرجل إذا لم يتزوجها تبقى على الأكثر بدون زوج، فأيهما خير أن تكون ثانيه ونحوها، أو تبقى تعاني الألم النفسى والانفراط العائلى والأسرى

أما المرأه فإنما لا يحق لها أن تتزوج بزوجين في حاله واحده، لأن ذلك يفسد الأنساب وما يتبع ذلك من أنواع المفسد، ولذا إذا لم يكن هذا الشىء جاز لها أن تتزوج في اليوم بزويد ثم تطلق بدون ملامسه وتتزوج بعد ذلك مباشره بزوج ثان، وكذا في باب المتعه، وهكذا في باب اليائسه وإن كان مع الملامسه.

والطلاق جعل ابتداءً بيد الرجل، لأنه كما تقدم عقلانى فهو أبعد من هدم العائله سريعاً، لكن للمرأة أن تشتتر عند النكاح أنها وكيله عن الزوج في طلاق نفسها، أو أن أباهها وما أشبهه وكيل عنه، إذا شاءا طلقا عند إساءه السلوك أو عدم الإنفاق أو ما أشبهه، كما أن للمرأة الحق في مراجعه الحاكم وجبر الرجل على الطلاق إذا لم يكن إمساك بمعروف، كما قال سبحانه: (فإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) (١).

ص: ٩٢

والإماره العامه لاتحق للمرأه من جهه ما تقدم من كونها عاطفيه، بينما الإمارة بحاجه إلى عقلانيه كبيره.

أما سائر الأعمال، كأن تكون مدرسه وطيبه وسائقه ورئيسه قسم وعامله ومديره معمل وغير ذلك، مع احتفاظها على شؤونها، فكلها جائزه.

والحجاب ليس معناه إلا حفظ شعرها وجسدها عن الأنظار، لئلا يسبب ذلك الطمع والانزلاق والانهيال للإسره، كما هو المشاهد في البلاد التي حللوا كل ذلك، حيث انتشر الفساد والفوضى.

فللمرأه في الإسلام حريه مسؤوله لا حريه فوضويه، ويكفي في الحجاب لباس الحشمه، ولا يلزم العباءه السوداء.

وهناك في العقوبات يختلف الرجل والمرأه في بعض الأمور انسياقاً وراء الحكمه التي ذكرناها سابقاً، وغيرها من الحكم المعقوله.

قال سبحانه: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ) (١).

وقال سبحانه: (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً) (٢).

إلى سائر الآيات.

ص: ٩٣

١- سورة البقره: الآيه ٢٢٨

٢- سورة النحل: الآيه ٩٧

((البيعه ليست شرطا))

(مسألة ١٣): لا تشترط البيعه (١) في تولي الرئيس إداره البلاد، لعدم الدليل على وجوبه.

وفعل الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) لا يدل على الوجوب، وإن جاز ذلك بل استحباب للقدوه، قال سبحانه: (وَلَكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) (٢).

ولا يصح إخلاف الرئيس السابق للرئيس اللاحق إلا إذا رضى به المسلمون، لما تقدم من أن النصب حق للمسلمين في إطار الشرائط المقرره في الإسلام، ومن الإخلاف ولايه العهد، أما كون ذلك إرثاً كما هو الحال في بعض الرؤساء فذلك ما لم يعرفه الإسلام ولا يقر به، حتى أنه إذا كان الخلف جامعاً لكل الشرائط كان للمسلمين قبوله أو رفضه.

((السلطات في الإسلام))

((السلطات في الإسلام))

ثم السلطات الموجوده في الإسلام ثلاثه، يضاف إليها سلطه رابعه.

الأول: سلطه التشريع، وليس المراد بالتشريع سن القانون، فقد عرفت أنه حق الله سبحانه وحده، حتى أن الرسول والإمام (عليهما السلام) ناقلان فقط، الرسول (صلى الله عليه وآله) ينقل عن الله، والإمام (عليه السلام) ينقل عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، بل المراد بالتشريع أمران:

ألف: ما يفعله المجتهدون من رد الفروع إلى الأصول واستنباط الأحكام من الأدله الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

ب: ما يفعله مجلس الأمة من النظر في مصالح المسلمين والأمر بها في إطار اجتهاد المجتهدين.

ويصح أن يكون النائب هو مجتهداً، كما يصح أن يكون المجتهد نائباً، وسيأتي الكلام حول ربط الأمور الثلاثه (الدوله) و(المجتهد) و(المثقفين الزميين) بعضهم ببعض.

الثاني: سلطه التنفيذ، أي الوزراء الذين ينفذون آراء مجلس الأمة، ويطبونها

١- أي مضافاً إلى تعيين الله في المعصوم عليه السلام، واختيار الناس في غير المعصوم، لا حاجه بعد ذلك إلى البيعه

٢- سورة الأحزاب: الآية ٢١

على المجتمع.

وإنما فككنا بين السلطتين مع أن التفكيك لا يلزم شرعاً، إذ من الممكن أن يكون النائب وزيراً وبالعكس، لأن مهام كل سلطه كثيره، ولا يتمكن إنسان واحد أو فته أن يجمع بينهما عاده، ولو فرض الجمع لزم النقص وسرى الخبال إلى كلتا المهمتين.

ثم إنه لا- يحق لإحدى السلطتين أن تتدخل فى شؤون السلطه الأخرى، لأنه إذا تدخلت لزم خطر أن يستغل المنفذ السلطه التشريعيه لفائدته.

ويدل على الانفكاك الذى ذكرناه ما تقدم فى الدليل الثالث عشر من المسأله الثالثه من كون هذا الأسلوب أقرب إلى طاعه الله وأبعد عن سيطره الظالمين وأنفع للمسلمين.

الثالث: سلطه القضاء، ويلزم أن تكون مستقلة لكثره مهامها مما لا تجتمع مع السلطتين السابقتين، ولثلا تستغل إحدى السلطات السلطه الأخرى فى نفعها الشخصى.

إن قلت: ألا يكفى العداله المشروطه فى هذه السلطات فى كونها سداً أمام استغلال الإنسان سلطته لنفع نفسه.

قلت: أولاً: لا إشكال فى لزوم عداله رئيس الدوله _ أى الفقيه _ وكذلك لا إشكال فى لزوم عداله القاضى، أما لزوم عداله المشرع [\(١\)](#) والمنفذ فهو محل نظر، لاحتمال كفايه الوثاقه، كما هو ظاهر من قوله (عليه السلام): «إن كان مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس» [\(٢\)](#)، فإن قرينه الحكم والموضوع تدل على كفايه الثقه، وإن كان اشتراط العداله أحوط أو أقرب، لما تقدم من أنه أقرب إلى طاعه الله وأبعد عن سيطره الظالمين وأنفع للمسلمين.

ص: ٩٥

١- الوسائل: ١٢ ص ٢٧٠ الباب ١٦ عقد البيع وشروطه ح ٢

٢- بالمعنى الذى سبق

وثانياً: مهما كان الإنسان عادلاً فإن غير المعصوم محل الاشتباه والسهو والنسيان والانزلاق، كما هو المشاهد في بعض العدول، وكثيراً ما يتمكن أصدقاء العادل وأقرباؤه أن يزينوا له خلاف الواقع فيراه مشروعاً، بينما هو غير مشروع.

أما السلطه الرابعه، فهى سلطه الإعلام والمطبوعات، فاللازم أن تكون هى مستقلة أيضاً، كما يلزم أن تكون فى غايه النزاهه، لئلا تلبس الحق بالباطل، وتهتك الاعراض بغير سبب، وتدعو لأجل المال، إلى ما ليس بصحيح، وأحياناً يضر المجتمع.

((وزاره الإرشاد والدعوه الإيمانيه))

((وزاره الإرشاد والدعوه الإيمانيه))

ثم إنه يجب أن تضاف إلى الوزارات المتعارفه فى الدوله وزاره الإرشاد، لأجل تبليغ الإسلام فى الداخل والخارج، وليكون له فرع للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

قال تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (١)، فإن الآيه وإن كان لا يبعد أن يراد بها كل المسلمين، وتكون (من) نشويه بقريته (هم المفلحون) إذ معناه أن ما عداهم ليس مفلحاً، إلا أن القدر المتيقن منها لزوم وجود فئه هذا شأنهم.

ثم إن من أهم الوزارات وزاره الدعوه والإرشاد، فيلزم أن يكون لها فروع بعدد البلاد الإسلاميه وغير الإسلاميه، ويلزم أن يكون لها من الرصيد والأعوان ما يقوم بأربع مهمات رئيسيه.

الأولى: مهمه مكافحه الإلحاد التى انتشرت فى العالم بشكل مدهش.

الثانيه: مهمه مكافحه عباده غير الله، سواء كان بشراً كالمسيح (عليه السلام)، أو حجراً كالأصنام التى تعبد إلى الآن فى قطاعات واسعه من العالم، كالهند

ص: ٩٤

والهند الصينيه، واليابان والصين وغيرها.

الثالثه: مهمه مكافحه الصهيونيه التي لها في قرننا الحاضر صوله وجوله.

الرابعه: مكافحه الأديان المزيفه والمحرفه كالبهائيه والمجوسيه.

هذا بالإضافة إلى مهماتها الأخر في سبيل الإنقاذ ومكافحه المنكر والفساد.

بقي أمران:

الأول: ماتقدم الإشاره إليه من النسبه بين الدوله والفقهاء والمثقفين الزمنيين.

الثاني: في أنه هل يلزم وحده الدوله الإسلاميه أم لا.

((بين الدوله والفقهاء والأخصائيين الزمنيين))

((بين الدوله والفقهاء والأخصائيين الزمنيين))

أما الأول: فالظاهر لزوم أن يكون مجلس الفقهاء المشتمل على الرئيس الأعلى للدوله وأعوانه ومستشاريه من سائر الفقهاء، ويعضدهم الخبراء، أعلى سلطه في الدوله، فالأهمه إنما تنتخب الرئيس لها من هذا المجلس، فهو مجلس حر يصل إليه الفقهاء العدول الذين هم مراجع التقليد في الأمه، وهي سلطه منفصله عن الدوله مشرفه عليها، ويكون انتخاب الرئيس الأعلى للدوله منها.

وللأمه أن تقلد أى المراجع شاءت، سواء كان داخلاً في هذا المجلس أم لا، وسواء كان الرئيس الأعلى للدوله أم لا.

ولا يحق لرئيس الدوله ولا لأفراد هذا المجلس استغلال مكانتهم لأجل تقليد الناس إياهم، بل «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»^(١).

كما لا يحق لوزاره الإرشاد أن تتدخل في شؤون أئمه الجماعه والخطباء والمؤلفين، بل هم أحرار ما لم ينحرفوا عن جاده الإسلام، فالدين إنما يحدد سلطه الدوله، لا أنه يحق للدوله أن تحدد سلطه الدين، وإنما يكون بينهما تعاون لإرشاد العباد وإصلاح

ص: ٩٧

واللازم جعل صيغته ملائمه تبقى حريه الفقهاء والعلم والدين والشعائر، وتوجب التعاون بين مجلس الفقهاء والدوله.

((الدوله الواحده أم عدّه دول))

((الدوله الواحده أم عدّه دول))

وأما الثاني: فالظاهر أن وحده الدوله أفضل، لأنها قوه ليس فوقها قوه.

وقد قال سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) (١).

وقال: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) (٢).

إلا أنه لا دليل على وجوب ذلك.

نعم إذا كانت دول متعدده فاللازم عليهم أمران:

الأول: عدم إقرار أى منهم ما يخالف الإسلام من الحدود بينهما، إذ ذلك خلاف الإسلام الذى يقول بحريه المسلم فى سفره وإقامته وتجارته واشترائه الأرض وبنائه وغير ذلك.

الثانى: لزوم التعاون بينهم فى إنماء المسلمين داخلاً وخارجاً، وفى الوقوف صفاً واحداً أمام أعداء الإسلام، فىكون بينهم شبه (اتحاد) إذا لم تكن (وحده).

لكن الأفضل بل الاحوط، بل يراه بعض الفقهاء لازماً، توحيد البلاد الإسلاميه فى حكومه واحده مركزيه، وإن كانت مقسمه إلى ولايات، ولكل ولايه انتخابه ورئيسه، كما هو الحال فى (أمريكا) مثلاً.

أما الطريق إلى توحيد الحكومه الإسلاميه، فهو أن يعمل فئه من المخلصين المضحين بتشكيل نواه من جميع المدن الإسلاميه من إندونيسيا إلى باكستان، وتقوم تلك النواه بتنميه نفسها، وتعمل جاهده بكل هدوء وسلام ولا- عنف، لأجل إزاله الحواجز المصطنعه، وتحكيم حكم الإسلام فى البلاد، وتطبق الإسلام على

نفسها، مهما ارتطم بالقانون، فمثلاً لا يعمل بقوانين الحدود، ولا بقوانين الجنسيه، ولا بقوانين القوميه، وهكذا، وتجعل منهاجها فى المعاملات والقضاء والأحوال الشخصيه وغيرها الإسلام فقط، وتستعد لأن تتلقى كل إهانه واضطهاد فى سبيل ذلك.

ومن الطبيعى أن تكبر النواه وتكبر حتى تصل إلى حيث تسقط حكومات هذه المناطق، أو تنجر لانضمامها إلى الحركه، بأن تبقى حكومه محليه خاضعه لقانون الإسلام، كما كان بعض رؤساء القبائل فى زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) يخضع للإسلام ويقرره الرسول (صلى الله عليه وآله) فى إمارته.

ولابد حينئذ أن تعطى هذه الحركه ثمارها الطبيه ولو بعد خمسين سنه، وأماننا فى التاريخ عدّه أمثله، أولها حركه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وفى زماننا حركه الصين، وحركه الهند بزعامه الغاندى.

والأفضل اتباع حركه الرسول (صلى الله عليه وآله)، إذ حركه الصين لم تنجح بشرياً، وإن نجحت حكومياً، إذ هى بلاد صادرت حريات الناس وقتلت الملايين، وحركه الإسلام للبشر لا ضد البشر، وحركه الهند وإن نجحت بشرياً، إلا أن عدم استعمال سلاح الدفاع آخر من نجاحها، وإن كان لهم عذر فى ذلك لأنهم واجهوا أظغى قوى الاستعمار.

أما الرسول (صلى الله عليه وآله) فقد استعمل سلاح اللاعنف والسلام، إلا إذا اضطر فاستعمل السلاح للدفاع، كما هو مشهور فى التواريخ، مثله مثل الطبيب الذى يستعمل السلام والدواء، فإذا اضطر بتر عضواً وأجرى عمليه جراحيه.

وعلى كل حال، فهذه مسأله ثانويه، وإنما المهم الشروع فى هذه الحركه، لإعاده بلاد الإسلام تحت لواء الوحده الإسلاميه، ولواء الأحكام الإسلاميه، ولواء الاستقلال بعد أن صارت ذليلاً للشرق والغرب وعملائهم، من حين تركوا

العمل بأحكام الإسلام، وسادت فيهم الأنانيات والجهل والأثره، مما اكتوى الجميع بنارها من غير فرق بين الحكام والشعوب.
وليس إعادته الإسلام إلى الحياه شيئاً مستحيلاً أو بعيداً، بعد أن كان الإسلام دين العدله والحريه والفطره، وكان المسلمون مهينين نفسياً لقبوله، والله المستعان.

ص: ١٠٠

((الدولة الإسلامية والاهتمام بالاقتصاد))

(مسألة ١٤): من الضروري اهتمام الدولة الإسلامية بالاقتصاد، ففي المثل: (الكرامة الاقتصادية توجب الكرامة الاجتماعية).

عن جميل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل: (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً) (١)، قال: «رضوان الله في الجنة في الآخرة، والسعة في الرزق والمعاش وحسن الخلق في الدنيا» (٢).

وعن المعلى بن خنيس، قال: رأني أبو عبدالله (عليه السلام) وقد تأخرت عن السوق، فقال (عليه السلام): «اغد إلى عرك» (٣).

إلى غيرها من الروايات الكثيرة التي تحض على الغنى والتجاره وغير ذلك.

((مقومات الاقتصاد الإسلامي))

((مقومات الاقتصاد الإسلامي))

والاقتصاد في الدولة الإسلامية تعتمد:

ألف: على إطلاق حريات الناس في التجاره، والزراعه، والصناعه، والعماره، وحيازه المباحات، وما أشبه ذلك، حتى إذا أثرت الأمة أثرت الدولة، لإعطائهم الضرائب الإسلامية، وقله ما تقع على الدولة من الإرهاق، لقله الفقراء والمساكين.

ب: على اتجار نفس الدولة.

ج: على ما تستفيده من المعادن وغيرها.

د: على قله موظفي الدولة، فإن كثرة الموظفين التي نشاهدها في الدول الحاضره هي نتيجة الديكتاتوريات والجهل، وقد رأيت في تقرير دولي

ص: ١٠١

١- سورة البقره: الآيه ٢٠١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢ الباب ١ ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٣ الباب ١ ح ٢

إن جمال عبد الناصر كان بحاجة إلى موظفين قلة لإداره شؤون مصر، لكنه ضاعف العدد أضعافاً كثيرة لأجل أنه كان يحتاج إلى المصنفين، وبهذه الخطوه أوجب إفلاس مصر وإفقار أهلها، كما أن تكثير الدوائر لا وجه له إلا الجهل، فإن الدوائر الكثيره توجب كبت الحريات، وإضاعة الطاقات، وتكثير جيش العاطلين، إذ موظفو تلك الدوائر عاطلون في الحقيقه، يضاعفون الكَلَّ على الأعمه، كَلَّ أنهم يستهلكون ولا يعلمون عملاً نافعاً للأمه، وكَلَّ أنهم يستنفذون طاقات الناس في مراجعه الدوائر، وصرف أموالهم فيما لا يعود لهم إلا بالضرر.

فعلى الدوله الإسلاميه أن تبطل كل الدوائر الزائده، كدائره الجنسيه والإقامه والهويه والمباحث والجمارك وغيرها.

كما أن اللازم على الدوله الإسلاميه إرجاع الدوائر اللازمه على حجمها الطبيعي، كدائره القضاء ونحوها، فإن دائره القضاء الموجود الآن أكبر من دائره القضاء الموجود في الإسلام بمائه ضعف أو ما يشبه ذلك.

ه: على عدم تبذير رؤساء الدوله في رواتبهم وفي شؤونهم الشخصيه، أو ما يسمى بشؤون الدوله، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كان يصرف لنفسه كأقل المسلمين في معيشته.

فقد روى عن إحدى زوجاته: (كنا نعيش بالأسودين) الماء والتمر (وكنا نطعم الناس بالأحمرين) اللحم والحنطه.

وكان (صلى الله عليه وآله) يشد حجر المجاعه على بطنه، إلى آخر ما هو معروف من سيرته الطاهره، ولا شك أنه أسوه للحاكم، كما أنه أسوه لكل

وعلى أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يحتاط لبيت المال حتى أنه أطفأ السراج الذي كان زيتته من بيت المال، وأوقد سراجاً ثانياً حيث جاءه طلحه والزبير يريدان التكلم معه، حيث لم ير أن كلامهما مربوط بشؤون المسلمين (١).

وقصه حديده المحماه مع أخيه عقيل مشهوره، وفي نهج البلاغه مذكوره (٢).

وقد وقف (عليه السلام) كل أملاكه التي غنمها أو استصلحها بيده الكريمة، كما أنه لما توفى لم يترك إلا سبعمائة درهم، فضل من عطائه أراد به اشتراء خادم لأهله، كما ذكره المجلسي (رحمه الله) في كتابه القيم (بحار الأنوار) (٣).

وكان (عليه السلام) يعجبه من الطعام ما جشِب، ومن اللباس ما خشن، وكان يقول: «أقنع من نفسي أن يقال لي أمير المؤمنين ولا أشاركهم مكاره الدهر» (٤).

وحيث فعل (عليه السلام) هذا كان لكل عائله في مملكته الواسعه دار، كما يظهر من بعض الأخبار، وكان شيخ الفقر معدماً حتى أنه لم يكن يقطع بوجود فقير واحد في كل مملكته، حتى قال: «لعل هناك باليمامة أو الحجاز من لا عهد له بالشعب أو لا طمع له في القرص» (٥) أنظر كلمه (لعل).

ومن فذلكه القول أن يقال: إن الإمام (عليه السلام) كان من الجائز له أن لا يطفئ الشمعه، ويعطى أخاه، لكنه أراد أن يكون مثلاً صادقاً لحفظ أموال الأمه إلى هذا القدر، وأن يعد جوع إنسان والحال أن الحاكم شعبان، من أكبر الأمراض:

وحبسك داءً أن تبيت ببطنه

وحولك أكباد تحن إلى القدر.

وإذا قست هذا بما شاهدناه

ص: ١٠٣

١- انظر بحار الأنوار: ج ٤١ ص ١١٦

٢- نهج البلاغه: الخطبه ٢٢٤

٣- بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ٣١٩ ح ٣، ومناقب آل أبي طالب: ج ٢ ص ٩٣

٤- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٤٥

٥- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٤٥

من سرقة رئيس فيتنام ست أطنان من الذهب، وسرقه هيلاسى لاسى ثلاثمائة مليون دولار، وسرقه الشاه وحده ثلاثة وعشرين مليار دولار، وسرقه أخته ثلاثة مليارات، وبناء سارق عربى داراً لنفسه بعشره ملايين دينار، بينما كان راتبه قبل ثورته ثمانية عشر ديناراً فقط، وصرف سارق عربى آخر ثلاثين مليون دولار على مائده قمار واحده، وغيرها وغيرها، تعرف لماذا افقترت الشعوب فى عالم يعج بالمال.

ثم إن الدوله الإسلاميه إلى جانب عدم تبذيرها وعدم سرقتها لا تحتكر المال، بل المال مال الله، والأمة عباد الله، والدوله أمين الله، ولذا تقوم بكل حوائج الناس، فلا تجد فى الدوله الإسلاميه إنساناً ليست له دار، أو محتاجاً، أو فتى أو فتاه بلا زواج، أو إنساناً عاطلاً عن العمل، لأنه إذا كان عطله بسبب عدم رأس المال زودته برأس المال، وإن كان بسبب عدم العمل فإنه حيث تطلق الدوله الحريات فلا أحد لا يجد عملاً.

وقد حدث التاريخ أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذات ليله كان كاسف البال، فلما رأى فى غدها سئل عن سبب ذلك، قال (صلى الله عليه وآله): لأنه كان عندى البارحة أربعة دراهم، وقد صرفتها فى مصرفها اليوم، ولذا زال ما بى من الهم، وكان يرى بيت مال المسلمين فى إبان حكم الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) تبعد فيه السوائم، حيث كان الإمام يوزع أموال المسلمين بينهم.

أما اليوم فتجد كثيراً من الناس فى أشد حاجه إلى دار، وإلى زوجه أو زوج، وإلى معاش، وإلى عمل، ثم ترى إلى جانب ذلك السرقة وتكديس الأموال فى البنوك الداخليه والخارجيه واحتكار الأراضى وكبت الحريات.

وقد قلت ذات مره: لو أنى كنت الأمر فى العراق كنت أطلق الحريات حتى يتمكن كل إنسان أن يعمر ويزرع ويحوز ويبنى ويفعل ما يشاء من الأعمال

المحلله، وكنت أعطى كل من يريد الأرض الكافية لداره وزراعته وسائر شؤونه، وكنت أساعد كل محتاج إلى أى شأن من شؤونه بالمال الكافي لقيم أوده، حتى لا تجد بعد سنتين من تاريخ تطبيق هذه البنود الإسلاميه، إلا وكل إنسان له دار، وزوجه أو زوج، وعمل، ومعاش بقدر كاف، ولم أقل ذلك جزافاً، وإنما بعد محاسبه دقيقه، وملاحظه النسبه بين النفوس والوارد، وغير ذلك، وإذا اخذ الإسلام بالزمام خصوصاً فى البلاد النفطيه فسيرى الإنسان بأم عينه صدق هذا الكلام.

((الدوله والأخوه الإسلاميه))

((الدوله والأخوه الإسلاميه))

بقى شىء:

وهى أن الدوله الإسلاميه لا تفرق بين مسلم ومسلم، فكل مسلم فى البلد الإسلامى له كل الحقوق، وعليه كل الواجبات، فلا تنظر الدوله إلى الجنسيه، واللون، واللغه، وسائر الفروق التى جاء بها الاستعمار.

بل تعمل بقوله سبحانه: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ) (١).

وبقوله: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (٢).

وبقوله (صلى الله عليه وآله): «لا فضل لعربى على عجمى، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى» (٣).

والحديث فى هذا المقام طويل نكتفى منه بهذا القدر.

((التطبيق التدريجى للإسلام))

((التطبيق التدريجى للإسلام))

مع ضروره الإلماع إلى أن الدوله الإسلاميه إذا قامت فى مكان فليست الدوله تسبب الفوضى بتحطيم كل مقومات الدوله السابقه دفعه، حتى يسود الهرج والمرج، بل تطبيق الإسلام تدريجياً حسب اقتضاء الظروف، فلا مانع من عدم

ص: ١٠٥

١- سورة الأنبياء: الآية ٩٢

٢- سورة الحجرات: الآية ١٣

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٣٤٠ الباب ٧٥ ح ٦

الهدم السريع إذا اضطرت إلى عدم الهدم، ومن المعروف أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) تدرج حسب أمر الله في بيان الأحكام، مع أن الله سبحانه كان قد قرر إنزال كل الأحكام من أول يوم، قال تعالى: (ورتلناه ترتيلاً) (١).

نعم يجب أن يكون عدم الهدم حسب الضرورة القصوى، فإن الضرورات تبيح المحظورات، والضرورات تقدر بقدرها.

((الدولة الإسلامية وتوفير النعم))

((الدولة الإسلامية وتوفير النعم))

ثم إن ما تقدم من اعطاء الإسلام لحاجات الفرد ليس خاصاً بالبلاد النفطية، كما ربما يزعم، ففي بعض العهود الإسلامية الصحيحة كانت حاجات الناس موفوره وإن لم يكن نפט ولا معدن آخر، بل وإن لم يكن لهذه المعامل الكبيره الكثيره الإنتاج أثر، والسر يتلخص في كلمات:

١: الحريات الموفوره.

٢: الأرض المباحه لكل أحد.

٣: الإيمان المحفز لصحه العمل.

٤: إشغال الناس كل طاقاتهم الفكرية والبدنية.

٥: عدم سرقة الأموال وعدم التبذير فيها، والدولة الإسلامية إذا قامت توفر كل ذلك.

ففي صدد البند الأول يقول سبحانه: (يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) (٢).

وللبند الثاني ورد: «الأرض لله ولمن عمرها» (٣).

ص: ١٠٦

١- سورة ص: الآية ٣٩

٢- سورة الأعراف: الآية ١٥٧

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٢٦ الباب ١ ح ٥

وللبند الثالث يقول القرآن الحكيم: (وَقُلِ اعْمَلُوا) (١).

ويقول: (كُلِّ امْرِئٌ بِمَا كَسَبَ رَهينًا) (٢).

وفي الحديث: «الكاد على عياله كالمجاهد في سبيل الله» (٣).

وللبند الرابع ورد في الحديث: «فكره ساعه خير من عباده سبعين سنه» (٤).

ومن المعلوم أن فكره إصلاح الدنيا داخله في هذه الكليه.

وتقدم في حديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «من وجد ماءً وتراباً ثم افتقر فأبعده الله» (٥).

وفي حديث: إن الرسول (صلى الله عليه وآله) كان إذا رأى أحداً سئل عن عمله، فإن قيل: لا عمل له، قال (صلى الله عليه وآله): «سقط من عيني» (٦).

وفي حديث آخر: إنه (صلى الله عليه وآله) رأى يداً عامله قد أثر فيها العمل، فقال (صلى الله عليه وآله): «إن هذه يد يحبها الله».

وفي حديث ثالث: إنه (صلى الله عليه وآله) رأى فاطمه (عليها السلام) في عمل شاق، فقال لها: «يا فاطمه تعجلى مراره الدنيا لحلاوه الآخرة» (٧).

أما البند الخامس: فهو من الواضح بمكان.

ص: ١٠٧

١- سورة التوبه: الآية ١٠٥

٢- سورة الطور: الآية ٢١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٤٢ الباب ٢٣ ح ١

٤- نهج الفصاحه: ص ٤٣٦ ح ٢٠٥٩

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٤ الباب ٩ ح ١٣

٦- انظر المستدرک: ج ١٣ ص ١١ الباب ٢ ح ٤ الطبعة الجديده

٧- نور الثقلين: ج ٥ ص ٥٩٤

وفى الآيه الكريمة: (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (١).

وفى حديث آخر: «إن الله أوحى إلى داود (عليه السلام): نعم العبد أنت لولا- أنك تأكل من بيت المال، فبكى داود (عليه السلام) وأخذ يأكل من كسب يده» (٢).

إلى غيرها من الأحاديث الكثيره فى كل بند بند.

ص: ١٠٨

١- سورة آل عمران: الآيه ١٦١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٢ الباب ٩ ح ٣

((الدولة والعقوبات الإسلامية))

((لا عقاب على القوانين المجعولة))

((الدولة والعقوبات الإسلامية))

(مسألة ١٥): لا تطور في عقوبات الإسلام الثابتة بالشريعة المقدسة، ولييان ذلك يجب أن يعلم أمور:

((لا عقاب على القوانين المجعولة))

الأول: إن الإسلام لا يعاقب على مخالفته القوانين المجعولة، سواء كان جاعلها الملك أو الأمير أو البرلمان أو غيرها، بل الإسلام يعاقب على مخالفته القوانين الإلهية فقط، وهي ما ذكرت في الكتب الإسلامية، وبذلك تحصر العقوبات في الجرائم فقط، أما العقوبة لمن خالف قانون البناء، أو قانون الدخول في البلد، أو قانون الخروج منه، أو قانون الاستيراد، أو قانون التصدير، أو قانون، أو قانون، فليست موجودة في الإسلام، لأن هذه القوانين غير موجودة في الإسلام، وبذلك لعل العقوبة تقل إلى واحد في المائة بالنسبة إلى القوانين الموجودة الآن.

((قله الجرائم))

((قله الجرائم))

الثاني: إن الناس تحت الحكم الإسلامي تقل جرائمهم، لأنهم يعتقدون بالإسلام، ولأنهم يرون الله رقيباً عليهم، ولأنهم يعتقدون بأن القانون الإلهي في صالحهم.

وكم فرق بين أن يرى الإنسان الدواء في صالحه فيشره، وإذ لم يشربه كان ذلك شاذاً نادراً، وبين أن يرى أن الشيء الذي يقدم إليه باسم الدواء سم حيث إنه لا يهتم بالمنع، إلا إذا خاف عقاب الدولة، وكذلك مثل القوانين الوضعية والأحكام الإسلامية، ولذا ترى المتدين تقل جرائمه بما لا نسبة لها مع جرائم غير المتدين، فهل وجدت متديناً سرق، أو زنى، أو شرب الخمر، أو قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، أو قطع طرف إنسان، أو لاط، أو ما أشبه.

ويدل على ذلك دلالة بسيطه ما إذا دخل الإنسان السجن الحالية، أو مستشفيات الأمراض الزهريه، ومستشفى الأعصاب، فإنه لا يجد من الذين فيها واحداً بالمائة من المتدينين، وإذا وجد متديناً في السجن لا بد وأنه عمل مخالف القانون لا مخالف الشرع.

والحاصل: إن الإيمان الذي تبثه الدوله الإسلاميه يوجب أن يكون لكل إنسان رادع داخلي يكفى لإيقافه عن الإجرام.

((تنظيف الأجواء))

((تنظيف الأجواء))

الثالث: الدوله الإسلاميه تنظف الأجواء فلا تجد في بلاد الإسلام خمراً ولا قماراً، ولا محل دعاوه، ولا أحواض ومساح ومدارس مختلطه، ولا نساء خليعات، ولا سينمات مستهترات، إلى غيرها مما يغوى الإنسان قليل الإيمان بالجريمه، ولذا فالجو لا يساعد على الجريمه، وإنما بالعكس فالجو يساعد على عدم الجريمه.

((تأمين الحاجات البشريه))

((تأمين الحاجات البشريه))

الرابع: الدوله الإسلاميه تعطى كل حاجيات الفرد، فكل فرد في الدوله مكفى المؤونه، لا-بمعنى أن الدوله تعطى كل حاجه مباشره، بل بمعنى أن الطاقات الإنسانيه تتحرك في الدوله في كل الأبعاد، لوجود المال والحريه والإيمان، كما تقدم بيانه في مسأله سابقه، والدوله تكون مساعده ومكمله للأمه، وعليه لا تكون حاجه للإنسان غير موفوره، وهذا بدوره يقف أعظم حاجز أمام الإجرام.

مثلاً جريمه السرقة تنشأ غالباً من الفقر، والإسلام لا يدع فقيراً في الدوله، ولذا لما رأى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) فقيراً يتكفف في عاصمه دولته الكوفه الوسيعه، وربما قيل إن نفوسها كانت ذلك اليوم أربعه ملايين، وقف الإمام متعجباً قائلاً: «ما هذا»، بلفظ (ما) لا بلفظ (من)، قيل له: إنه نصراني كبر وعجز فأخذ يتكفف، قال (عليه السلام): «ما أنصفتموه، استعملتموه حتى إذا كبر وعجز تركتموه، أجروا له من بيت المال راتباً»^(١).

وقال (عليه السلام): «ولعل هناك بالحجاز أو اليمامه من لا عهد له بالشعب

ص: ١١٠

أو لا طمع له في القرص»(١١).

وجريمه الزنا تنشأ غالباً من فقد الزوج والزوجه، والإسلام يزوج الفتاه إذا بلغت العاشره ورشدت، ويزوج الفتى إذا أكمل الخامس عشره، أو قبل ذلك، فلا إنسان بالغ غير متزوج، وحتى أن البغيه التى كانت مهنتها البغاء قبل الإسلام فالإسلام يزوجها، كما ورد بذلك روايه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ذكرها الوسائل(٢). وعليه فلا يوجد زنا أو لواط أو سحق أو عاده سريه، وقد ورد: إن إنساناً استعمل (الاستمناء) فجىء به إلى الإمام (عليه السلام) فضربه حتى احمرت يده، وزوجه من بيت المال(٣).

وجريمه القتل إنما يوجد فى المجتمع ذى الطبقات والأحقاد، والإسلام ينظف المجتمع عن الطبقات وعن الأحقاد، ولذا لا يكون هناك قتل ولا مقدماته ولا توابعه ولا جراحات، وهكذا وهكذا، ولذا تقل الجرائم فى المجتمع قله لا مثيل لها.

((لا سجون فى الإسلام))

((لا سجون فى الإسلام))

الخامس: لا سجون فى الإسلام إلا نادراً، فإن الناس الذين يسجنون تراهم قليلاً جداً، كالمراه المرتده حتى تتوب، والواجد الذى لا يعطى دينه، ومن إليهما، ولذا كان سجن الإمام فى الكوفه من (الخصوص) وشرد منه السجناء، ثم بنى سجنًا عادياً وسمى بـ (المحبس)، وكان ذلك عملاً اضطرارياً، حيث إن الكوفه ذات النفوس الكثيره ارتطمت فى الفوضى فى أواخر أيام عثمان، مما كان اللازم نوع من التشديد لإرجاع الأمور إلى نصابها، وحيث إنه لم يكن للنبي (صلى

ص: ١١١

١- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٤٥

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٤ الباب ٣ من نكاح البهائم ح ١

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٤ الباب ٣ ح ١

الله عليه وآله) اضطرار إلى ذلك لم يبين سجنًا، بل غالب بلاد الإسلام لم تكن لها سجون حتى في بعض أزمته الخلفاء بالباطل، وقرأ كتاب (عذر التقصير إلى محمد (صلى الله عليه وآله) والقرآن) لترى ماذا يقول المسيحيون عن بلاد الإسلام في زمن العثمانيين.

وبعد كل ذلك من:

(١) تنظيف الجو.

(٢) وإملاء الإيمان.

(٣) وإعطاء الحاجيات.

(٤) وتحطيم الفوارق.

(٥) ورفع القوانين الكابته.

يأتي دور الإسلام في مطارده الجريمة مطارده شديده:

فيجلد الزانى، ولماذا الزنا ويجد الإنسان الزوج، أليس هذا اعتداء على الفرد وعلى المجتمع، ويرجم الزانى المحصن، ولماذا الزنا المحصن، إن امرأه لها زوج يغدو ويروح عليها ويقوم بحاجاتها إذا زنت ألا- تستحق أن تعاقب أشد العقاب، حيث عبث بالمجتمع وجعلت المحصنات بفعالها في حافه الرذيله وهددت الأسره.

وقل لمن يقول بصرامه هذا العقاب: ماذا جزاء زوحتك وأنت تشبعها في حاجاتها الجسديه والجنسيه، إذا اختلطت بإنسان آخر وزنت معه.

ويقطع يد السارق، ولماذا السرقة، وهو مكفول كل حاجاته، أليس مثل هذا الإنسان يستحق أن يؤخذ بأشد النكال.

((صعوبه توفر شروط العقوبات))

((صعوبه توفر شروط العقوبات))

السادس: الإسلام لا يجرى العقوبه إلا بعد شروط يصعب توفرها إلا نادرًا، مثل شهاده شهود عدول رأوا بأم أعينهم، مثلًا رأى الزنا كالميل في المكحله أربعة رجال عدول، ورأى السرقة شاهدان عادلان، مع شروط أخرى، إلى غيرها

مما ذكر في فقه الإسلام، ولم يكن في ارتكاب الجريمة جهل، ولا اضطرار، ولا إكراه، ولا شبهه للمرتكب ولا للحاكم، للقاعده المشهوره: (الحدود تدرأ بالشبهات)(١).

((وهل يترك المجرم))

((وهل يترك المجرم))

السابع: وبعد كل ذلك فهل الأفضل صرامه العقاب، أو ترك المجرم بعقاب خفيف يوجب تماديه في الغي، ويوجب عدوى مرضه إلى غيره، ويوجب إغراق المجتمع في الخوف والفوضى والإرهاب، كما نجده اليوم في البلاد التي تسمى بالراقية، كفرنسا وبريطانيا وأمريكا وألمانيا الغربية واليابان، كما يعرف ذلك كل من قرأ الصحف، واستمع إلى الإذاعات، أو عاش في تلك البلاد.

إن نسبة الإسلام إلى قسوه العقوبه، أنما نشأت من الجهل بموازين الإسلام، أو من الجهل بأنه إذا لم تكن صرامه أوجب الفوضى والاضطراب في البلاد.

((جب الإسلام والإيمان وقيام الدوله))

((جب الإسلام والإيمان وقيام الدوله))

الثامن: لاشك أن «الإسلام يجب ما قبله»(٢)، والاستبصار يجب ما قبله، كما ورد بكلا الأمرين متواتر الروايات المعمول بها قديماً وحديثاً، وقد ذكرنا طرفاً من الكلام في ذلك في كتابي الزكاه والحج، وغيرهما من شرح العروه.

لكن هل يجرى هذا القانون بالنسبه إلى ما سبق على قيام الدوله الإسلاميه أم لا، احتمالان، وإن كان الأرجح أن ذلك بيد الحاكم الإسلامى الفقيه الجامع للشرائط، وذلك لأمر:

الأول: عفو النبي (صلى الله عليه وآله) عن جمله من الكفار ومنهم أهل مكة، حيث قال (صلى الله عليه وآله): «أذهبوا فأنتم الطلقاء»(٣)، مع وضوح أنهم لم يسلموا، وأنهم كانوا أساؤوا إلى المسلمين بالقتل والجرح ونهب الأموال، وذلك بضميمه

ص: ١١٣

١- كما في الوسائل: ج ١٨ ص ٣٣٦ الباب ٢٤ ح ٤، والغوالى: ج ١ ص ٢٣٦ ح ١٤٧

٢- الغوالى: ج ٢ ص ٥٤ ح ١٤٥ وص ٢٢٤ ح ٣٨

٣- البحار: ج ١٩ ص ١٨١، والوسائل: ج ١١ ص ١٢٠ الباب ٧٢ ح ١

(لقد كان لكم فى رسول الله أسوه حسنه)(١)، وحيث إن النبى (صلى الله عليه وآله) منّ عليهم نقول بأن الفقيه له المن، كما أن له الأخذ، وذلك حسب ما يراه لصالح الإسلام والمسلمين.

واحتمال أن ذلك كان من ولايه رسول الله (صلى الله عليه وآله) الخاصه، مدفوع بأن الأصل فى أعماله (صلى الله عليه وآله) كونه لبيان الحكم إلا ما خرج بالدليل، ولذا لم يعد ذلك من اختصاصاته (صلى الله عليه وآله).

الثانى: من الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) على من حاربه فى البصره، مع أنهم كانوا قتلوا وجرحوا وفعلوا كل منكر، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يا على حربك حربى»(٢)، ومنه (عليه السلام) كان مثل من رسول الله (صلى الله عليه وآله) حيث قال: «منتت على أهل البصره كما من النبى (صلى الله عليه وآله) على أهل مكه»(٣)، وقد ذكرنا تفصيل ذلك فى كتاب الجهاد (الفقه).

وكونه (عليه السلام) فعل ذلك بالولايه الخاصه فهو خلاف الظاهر كما عرفت.

لا يقال: فلماذا خطب (عليه السلام) بعد مقتل عثمان، وقال: بأنه يأخذ قطائع عثمان(٤).

لأنه يقال: قد تقدم أن ذلك كان له، فإن رأى الصلاح أخذ، وإن رأى الفساد ترك، ولعل سر تفريقه (عليه السلام) أن قتل الناس والاقتصاص منهم يثير الناس كثيراً، ويطلع الدوله بطابع القسوه والوحشيه، ويسبب زحزحه أصول الحكم.

أما أخذ المال فلا يسبب أى ذلك، ولذا نرى فى الحكومات الثوريه الحاضره يأخذون أموال العهد المباد التى جمعوها من قوت الشعب، بينما يتركون غالب

ص: ١١٤

١- سوره الأحزاب: الآيه ٢١

٢- بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ١٧٧ و ١٩٠

٣- انظر الوسائل: ج ١١ ص ٥٨ الباب ٢٥ ح ٦

٤- نهج البلاغه: الخطبه ١٥

الناس إلا المجرمين الذين يتطلب عقلاء الناس إجراء عقوبه القتل أو القصاص أو السجن بحقهم.

الثالث: دوران الأمر بين الأهم والمهم، حيث إن قتل الناس وسجنهم والقصاص منهم ربما يوجب تشويه سمعه الإسلام وزعزعه كيانه، فلا بد للحاكم الإسلامى أن يلاحظ الأهم والمهم من الأمرين.

وهذا هو سر أن النبى (صلى الله عليه وآله) لم يتعرض لأذى للفارين من الزحف فى أجد وحنين وغيرهما، ولا للزاوين لحكمه وحكم الله تعالى كما فى متعه الحج وغيره، مع أنهم كانوا على أقل تقدير فساقاً يستحقون التعزيز، هذا كله بالنسبه إلى القتل والقصاص ونحوهما.

أما بالنسبه إلى مرتكبي المنكرات، كما إذا أخذ الإسلام بزمام الحكم فى بلد كان قبل ذلك غارقاً فى أحوال الأحكام التى لم ينزل الله بها من سلطان، وفى أعمال كذلك، كالزنا وشرب الخمر وتعاطى الربا ونحو ذلك، فذلك أيضاً إلى رئيس الدوله، ويدل عليه أمران:

الأول: الأولويه بالنسبه إلى حقه فى عدم قتل مستحقى القتل.

الثانى: ما ذكرناه فى الدليل الثالث من الأهم والمهم.

ويؤيد ذلك ما ورد فى الوسائل، فى باب أن على الإمام أن يزوج الزانيه بزوج يمنعها من الزنا، عن الشيخ بإسناده إلى محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى امرأه زنت وشردت أن يربطها إمام المسلمين بالزوج، كما يربط البعير الشارد بالعقال»^(١).

((حكومات تدعى الإسلام))

((حكومات تدعى الإسلام))

التاسع: فى الحكومات التى تسمى باسم الإسلام وهى ليست مسلمه

ص: ١١٥

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤١٢ الباب ٤٤ ح ١

لا تجرى الحدود وإن كان المجرى مجتهداً، أو كان مأموناً عن الضرر، مثلاً لا يصح قطع يد السارق وقتل الزانى الغاصب إلى غير ذلك، لأنه لا إطلاق للأدلة بحيث يشمل الأمر في ظل غير الحكومه العامله بالإسلام، فإذا قدر المجتهد بأن يقتل مستحق القتل خفيه لا يصح له أن يقتله، إلى غيرها من الحدود.

والقول بإطلاق الأدله غير تام، بعد أن المتيقن أو المنصرف منها ما كان في أجواء إسلاميه، فإن الجو الإسلامى يكمل النواقص ثم يأمر بعقوبه صارمه للمجرم، أما في غير الأجواء الإسلاميه فحيث لا تكميل للنواقص فلا يعلم بجريان الأحكام، والمسأله بعد بحاجه إلى مزيد التتبع والتأمل.

((ردع المنكر مطلقاً))

((ردع المنكر مطلقاً))

العاشر: لا إشكال في لزوم ردع المنكر ولو تحت ظل حكومه غير إسلاميه، وعليه فاللازم الردع بما يمكن ولو بضرب المرتكب لما فيه القتل والرجم، وذلك لإطلاق أدله رفع المنكر ودفعه، ولا يقيده الأمور الخاصه، لما عرفت من أنها إنما تكون تحت حكم إسلامى صحيح.

ومنه يعلم وجوب إخبار السلطه بفاعل المنكر، كالأكل في رمضان أو الزانى أو ما أشبهه، وإن كانت السلطه غير شرعيه تعاقب بغير العقوبات الإسلاميه.

((الغرامات الماليه))

((الغرامات الماليه))

الحادى عشر: الظاهر جواز جعل الحاكم الغرامه الماليه على بعض المحرمات إذا لم يتمكن من إجراء الحدود المقرره لما تقدم، وذلك لإطلاق أدله ردع المنكر الشامل لذلك، وكذلك جعل السجن.

لكن كلا الأمرين حاله استثنائيه لا يصار إليها إلا عند الاضطرار، فالاضطرار يسقط التكليف الأولى، وأدله النهى عن المنكر يثبت حكماً استثنائياً يراه الحاكم الإسلامى صلاحاً، فهو مثل أكل الميتة للمضطر، فتأمل.

((شرط تحديد بعض الصلاحيات))

((شرط تحديد بعض الصلاحيات))

الثاني عشر: يجوز للحاكم الإسلامي التحديد من صلاحيات الناس، بتضييق دائره (الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم)^(١)، إذا كان ذلك صلاحاً للأمة، مثل جعل قوانين للمرور، إذا كان عدم الجعل يسبب فوضاً واضطراباً وتعريضاً للأنفس والأموال إلى الخطر، فإنه وإن كان تحديداً للناس في حريتهم إلا أنه لأجل أمر أهم، ولأنه مقتضى الولاية المجعولة له، فإن معنى كونه ولياً أن يعمل حسب صالح الأمة.

وربما يستدل لذلك بقاعده «لا ضرر» بناءً على شمولها للنوعى أيضاً، كما أنها تشمل الشخصى، وهذا وإن كان غير بعيد إلا أن المشهور لا يقولون به.

أما النقض على ذلك بأنه يستلزم أن يرفع الوضوء ممن لا ضرر له إذا كان فى الوضوء ضرراً نوعياً، والحال أنه لا يقول به أحد، غير وارد، إذ لا يرى العرف ربطاً بين «لا- ضرر» وبين غير المتضرر فى استعمال الماء، بخلاف مثل المقام حيث يرون ربطاً بين الأمرين، والسر أن كل إنسان فى المقام محل الخطر المحتمل، والواجب على الولى رفع الخطر.

ومن قبيل قواعد المرور جعل الأنظمة الصحية كترزيق الناس بالإبر عند خوف الوباء، فإنه وإن كان تحديداً لحريتهم إلا أن الأدله المتقدمه شامله له.

ثم فى المقام أمران:

((وجوب اتباع الحاكم))

((وجوب اتباع الحاكم))

الأول: إنه إذا حكم الحاكم الإسلامى بأمثال هذه الأمور وجب على الناس اتباعه وحرمة مخالفته، لأن أمره أمر الإمام (عليه السلام): «فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف وعلينا رد، والراد عليهم كالراد علينا، وهو على حد الشرك بالله»^(٢).

لا يقال: كيف يصبح حلال محمد حراماً وبالعكس.

لأنه يقال: لم يصبح الحلال حراماً وبالعكس، وإنما دخل كل من الحرام والحلال تحت عنوان

ص: ١١٧

١- البحار: ج ٢ ص ٢٧٢

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٨ الباب ١١ ح ١

آخر كعنوان الاضطراب ونحوه، فهو من باب تبدل الموضوع لا من باب تبدل الحكم.

ولذا استدلل بالعنوان الثانوى فى رد من أشكل على المجدد الشيرازى (رحمه الله) بأنه كيف يحرم التباك، فإنه إن كان حلالاً فهو حلال إلى يوم القيامة، وإن كان حراماً فلماذا استحله قبل ذلك، وحاصل الرد: إنه كان حلالاً لما لم يضر، أما إذا سبب الضرر فهو حرام.

ووجوب سماع الحكم حين تحريم الحاكم الإسلامى ليس خاصاً بمن يرى الضرر، بل هو حرام لأجل النهى وإن لم ير فيه الفرد ضرراً أصلاً، كما إذا جاء إلى الإشارة وكانت حمراء فإنه لم يجر له أن يتعداها وإن علم أنه لا ضرر ولا خوف اصطدام.

لا يقال: فأى فرق بين حاكم الإسلام وحاكم الجور حيث تقولون بجواز المخالفه فى الثانى دون الأول.

لأنه يقال: الفرق هو أن الثانى ليس ولياً دون الأول، فالحاكم الإسلامى مخول من قبل المالك سبحانه وتعالى.

((غرامات رادعه))

((غرامات رادعه))

الثانى: حيث إن الناس لا يرتدعون فى كثير من الأحيان بسبب الأمر والنهى، كالأمر بالتزام قوانين المرور، وكالنهى عن استيراد الأطعمة عن البلد الذى اجتاحه الوباء، يحق للحاكم الإسلامى جعل غرامه مالىة أو نحوها لأجل الردع، والحكم بذلك ثانوى.

فلا يقال: كيف والحال أن الضرائب الإسلاميه محدوده، والسجن فى الإسلام لأفراد خاصين ليس منهم مخالف المرور ومستورد الأطعمة فى أيام الوباء.

لكن من الضرورى أن يكون العقاب الرادع أقرب إلى روح الإسلام والعدالة، وأوفر لأ-كبر قدر ممكن من الحريه لأنه حاله اضطراريه، والضرورات تقدر بقدرها.

لا يقال: فكل ما تفعله حكام الجور فى هذا الزمان من تحديد الحريات والسجن وأخذ الغرامه صحيح فى نفسه، وإن لم يصح من هذا الحاكم الخاص.

لأنه يقال: ليس كذلك، إذ الغالب أن حكام الجور يغرقون في الكبت، بينما الإسلام يحدد الأمر بالضرورة، مثلاً في بعض البلاد الإسلامية إذا أراد الإنسان تعمير داره يلزم عليه أخذ الموافقه، بينما نرى عدم الاحتياج في بلد آخر، وكذلك بالنسبة إلى الاستيراد والتصدير والمكوس وغيرها.

ثم مما ذكرناه من صلاحية الحاكم الإسلامي للأمور المذكوره تبين أنه لا فرق بين أن يكون تحديداً لحرية ذاته، أو تحليلاً لمحرمة ذاتي، كما رأى الحاكم الإسلامي أن رفع المكس من البضائع الأجنبية يوجب تحطيم الصناعات الوطنية وبالنتيجة تضرر المسلمين وتأخرهم عن الكفار، أو استعمار الكافر لبلاد الإسلام استعماراً اقتصادياً، فإنه يحق له الردع بأي شكل من الأشكال ولو بجعل المكوس، إذا لم يكن العلاج إلاً بذلك، أو كان هو أحد العلاجات الممكنه، إذ كما أنه يبيح الاضطراب للأمر الواحد إذا اضطر إليه يبيح الاضطراب لعدة محرمات ذاته متساويه، مثلاً كل من السجن وأخذ الغرامه وحرمان المستورد للبضاعة المستورده محرم ذاتاً ويحل اضطراباً لأمر أهم. فإذا دار الأمر بين العقوبات الثلاثه جاز أي منهما إذا كانت متساويه في قدر الاضطراب.

هذا ولكن ظاهرهم في كتاب الحدود أن المخالفه إنما توجب التعزير فقط، فاللازم ملاحظه هذا الأمر بأن يكون الرجوع من التعزير إلى عقاب آخر من باب الأهم والمهم إذا كانت هناك جهه مرجحه.

((أدله جواز الغرامات))

((أدله جواز الغرامات))

ثم إنه يمكن أن يستدل لجواز الغرامه والسجن حال الاضطراب بأمور:

الأول: قول علي (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر حين ولاه مصر: «فامنع من الاحتكار» إلى أن قال (عليه السلام): «فمن قارف حكره بعد نهيك إياه

فنكل به وعاقب في غير إسراف»^(١١)، فإن إطلاق (نكل وعاقب) شامل للغرامه والسجن.

الثاني: قوله (عليه السلام): «لِيَ الواجد يحل عقوبته وعرضه»^(١٢)، فإن العقوبه يشمل الغرامه.

الثالث: ما رواه الدعائم عن علي (عليه السلام): إنه قضى فيمن قتل دابه عبثاً، أو قطع شجراً، أو أفسد زرعاً، أو هدم بيتاً، أو غور بئراً، أو نهراً، أن يغرم قيمه ما استهلك وأفسد، وضرب جلدات نكالا، وإن أخطأ ولم يتعمد ذلك فعليه الغرم ولا حبس عليه ولا أدب^(١٣)، فإنه أثبت الغرامه للإفساد، وإن لم يكن له مال ك لإطلاق الموضوع، كما جعل الحبس له في صورته العمده.

الرابع: ما رواه الشيخ عن الأصبع، عن علي (عليه السلام): إنه قضى في الدين أنه يحبس صاحبه، فإن تبين إفلاسه والحاجه فيخلى سبيله حتى يستفيد مالا^(١٤).

«وقضى في الرجل يلتوى على غرائمه أنه يحبس ثم يؤمر به، ينقسم ماله بين غرائمه بالحصص، فإن أبى باعه فقسمه بينهم»^(١٥).

الخامس: ما رواه الشيخ بإسناده إلى زرارته، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان علي (عليه السلام) لا يحبس في الدين إلا ثلاثة، الغاصب، ومن أكل مال اليتيم ظلماً، ومن ائتمن على أمانه فذهب بها، وإن وجد له شيئاً باعه، غائباً كان أو شاهداً»^(١٦).

ص: ١٢٠

١- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٥٣

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٩٠ الباب ٨ ح ٤

٣- المستدرک: ج ٣ ص ٢٧٢ الباب ٣٤ ح ٧

٤- الاستبصار: ج ٣ ص ٤٧ الباب ٢٥ ح ٣

٥- الوسائل: ج ١٣ ص ١٤٦ الباب ٦ من أبواب أحكام الحجر ح ١

٦- الاستبصار: ج ٣ ص ٤٧ الباب ٢٥ ح ١

أقول: من المحتمل أن يراد أنه (عليه السلام) ما كان يحبس حبساً طويلاً إلا الثلاثة الذين استثناهم، كما احتمله الشيخ.

السادس: ما فى بعض الروايات من أن الإمام (عليه السلام) كان يعاقب بغير التعزير، فقد روى الشيخ بإسناده عن طلحه، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، إنه رفع إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) رجل وجد تحت فراش امرأة فى بيتها، فقال (عليه السلام): «هل رأيتم غير ذلك»، قالوا: لا، قال: «فانطلقوا به إلى مخراة فمرغوه عليه ظهراً لبطن ثم خلوا سبيله» (١).

السابع: ما فى بعض الروايات من أنه (عليه السلام) صفع الرجل الذى كان ينظر إلى امرأه فى الطواف، وأنه (عليه السلام) صفع ظالمًا فى الكوفة، وقال: إنه حق السلطان، والصفع غير التعزير الذى هو بالسوط، كما ورد أنه كان يؤدب بالدره وهى غير السوط (٢).

الثامن: ما رواه الوسائل فى باب جواز منع الإمام من الزنا والمحرمات ولو بالحبس والقييد، عن الصدوق، عن ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: إن أمى لا تدفع يد لامس، فقال: (صلى الله عليه وآله): فاحبسها، قال: قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها، قال: قد فعلت، قال (صلى الله عليه وآله): قيدها فإنك لا تبرها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل» (٣).

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٤١٠ الباب ٤٠ ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٥٧٨ الباب ٤ ح ١

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٤١٤ الباب ٤٨ ح ١

التاسع: مارواه الوسائل في باب من يجوز حبسه من كتاب القضاء، عن علي (عليه السلام)، قال: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء، والجهال من الأطباء، والمفاليس من الأكرياء»^(١).

العاشر: ما رواه الوسائل في كتاب الشهادات، في باب شاهد الزور يضرب، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان إذا أخذ شاهد زور فإن كان غريباً بعث به إلى حيه، وإن كان سوقياً بعث به إلى سوقه، فطيف به ثم يحبسه أياماً ثم يخلي سبيله»^(٢).

إلى غيرها من الروايات المتفرقة التي يجدها المتتبع، مما يدل في الجملة على أن التعزير ليس هو العقاب الوحيد للمخالفه، وإن كانت المسألة بحاجة إلى تتبع تام، وتأمل في كلمات الأعلام.

ص: ١٢٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٢١ الباب ٣٢ ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٤٤ الباب ١٥ ح ٣

((شروط الحاكم الإسلامى))

((شروط الحاكم الإسلامى))

(مسأله ١٦): قد تبين مما سبق اشتراط العلم الدينى والعداله والكفاءه فى الرئيس الأعلى للدوله، والظاهر أن له توكيل إنسان كفوء لأجل القيام بالمهمات، كما فعله كاشف الغطاء الكبير بالنسبه إلى (فتحعلى شاه).

أما نواب المجلس فيشترط فيهم: العلم الدينى ولو بدون حد الاجتهاد، كما أن الظاهر اشتراط العداله فيهم، وإن احتملنا سابقاً كفايه الوثاقه، ويشترط فيهم أيضاً الكفاءه.

وعملهم منحصر فى تطبيق القوانين الإسلاميه على مرافق الدوله، من باب تطبيق الكبرى الكليه على الصغريات الجزئيه.

ولاء- مجلس للأعيان فى الدوله الإسلاميه، وذلك لأن مجلس الأعيان ليسوا منتخبي الأمه ولا مرشحي الفقيه الرئيس الأعلى، بل هم كما يلخصه (منتسكيو) المقنن الغربى المشهور فى كتابه (روح القوانين) وأن فى كل دوله توجد عدده من الأشراف والعلماء والأثرياء، هؤلاء لهم الأولويه على سائر الناس، ولذا يجب أن يكونوا ممثلين عن الناس.

وهذا الكلام كما يراه كل عاقل فارغ عن الصواب، إذ الأشراف والأثرياء لا تؤهلهم شرافتهم وثروتهم أن يتكلموا باسم الناس بدون رضاهم، أما العلماء فإن اختارهم الناس فلهم الحق فى أن يتكلموا عن الناس، وإن لم يختارهم الناس فبأى حق يتكلمون عن الناس.

والحاصل أن الذى يتكلم عن الناس يجب أن يكون ذا صفتين: صفه (رضايه الله) بشخصه ومنطقه، وصفه (اختيار الناس له)، والأولى تتحقق بأن يكون عادلاً ويتكلم فى الإطار الإسلامى، والثانيه تتحقق بانتخاب الناس له، فإن لم يتوفر فيه ما ذكر لم يكن له حق أن يتكلم، ولذا فمجلس العموم البريطانى وما أشبهه، لا اعتبار له من ناحيه العقل والمنطق، وكم نرى فى العالم الغربى ما لا اعتبار له، والتي من جملتها جعل حق (الفيتو) لمثل أمريكا وروسيا، فإن معنى ذلك أن القوه تحكم لا العقل

١: حوزة علميه دينيه، تستمد منها الدولة فقه الإسلام وطهاره الضمير، ومنه يتكون الرئيس الأعلى للدولة الإسلاميه.

٢: الجامعات الحديثه التي تستمد منها الدوله المثقفين الزميين.

وتكون النسبه بينهما أنه لابد من دراسه الدين والدنيا لكل فرد، حتى إذا أكمل المقدار اللازم دخل دائره التخصص، فكل رجل دين يطلع على الثقافه الزميه بقدر اللازم، كما أن كل مثقف زمني يتعلم ما يجب تعلمه من الدين ويكرع القدر اللازم من الطهاره الإيمانيه، قال سبحانه: (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (١).

٣: مجلس أمه ينتخب أعضاءها الأمه ممن تتوفر فيهم علوم الدين والدنيا، بالإضافة إلى اشتراط العدالة.

أما سائر كفيات الحكم وخصوصياته فليس ما يهم كتابنا هذا، بل يلاحظ بشأنها الأصلح بحال الأمه.

((الطوائف في الحكومه الإسلاميه))

(مسأله ١٧): في البلاد الإسلاميه:

١) طائفتان إسلاميتان هم الشيعه والسنة، ولعل كل واحده منهم قريب نصف المسلمين، كما دل على ذلك بعض الإحصاءات، ويلحق بهما الفروع المتفرعه منهما، مثل الزيديه والإسماعيليه والبهره، والخوارج والظاهرية وما أشبه.

٢) الأقليات الدينيه التي لها أصل ديني ثابت، كاليهود والنصارى والمجوس.

٣) الأقليات التي تربط نفسها بالدين، وإن لم يكن لدينها أصل، كالبهائيه والقاديانيه.

٤) من لا دين له أصلاً، كالمشركين الملحدين ومن إليهم.

هذا من ناحيه، ومن ناحيه ثانيه في البلاد الإسلاميه (لغات) و(قوميات) و(إقليميات) و(ألوان) وما إلى ذلك.

أما بالنسبه إلى الناحيه الأولى:

١: فالدوله الإسلاميه تؤاخي بين كل المسلمين أصولاً وفروعاً، والمعياري في معاملتهم الأخوه الإسلاميه، مع جعل حريه البحث والنقاش والنقد البناء لكل طائفه، ليظهر ما عنده من الأدله للتوصل إلى الحقيقه، فإن الحقيقه واحده والاختلافات لا توجب تصدع الوحده الإسلاميه، كما أنها تحفز الأطراف لأجل تحقيق الحق واتباع سبيل الحقيقه.

٢: والأقليات الدينيه التي لهم كتاب، فهم محترمون في الدوله الإسلاميه، وقد ورد فيهم «ألزموهم بما التزموا به»^(١)، ولهم واجبات وحقوق، واللازم عليهم أن يعملوا بواجباتهم وأن يؤدوا حقوقهم، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب (الفقه) القسم الخاص بالجهاد.

ص: ١٢٥

٣: والأقليات الأخرى، لا يتعرض الإسلام لهم بسوء، بل إن تمكن الإسلام أقنعهم باعتناق الإسلام حسب قوله سبحانه: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (١)، وأجرى عليهم الحكم الذي ذكره الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في عهده إلى مالك الاشر: «الناس صنفان، إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق» (٢)، ومنه يعلم حكم القسم.

٤: والجزية التي تؤخذ من أهل الكتاب إنما هو في مقابل الخمس والزكاة التي تؤخذ من المسلم.

كما أن القسمين الثالث والرابع تؤخذ منهم أيضاً الحقوق المالية حسب نظر الدولة الإسلامية بما لا يكون مجحفاً، ويكون مقتضى العدل والإنصاف، قال سبحانه: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ لَا تَعْدِلُوا، اٰغْدِلُوا هُوَ اٰقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ) (٣).

واحتمال أن يخير هاتان الطائفتان بين الإسلام والسيف غير تام، كما ذكرناه في كتاب الجهاد، ولم يعهد من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا من على أمير المؤمنين (عليه السلام) عمل ذلك، بل فتح الرسول (صلى الله عليه وآله) بلاد الكفار كملكه وكان أهلها مشركين، ومع ذلك لم يعمل الرسول (صلى الله عليه وآله) السياف فيهم حتى يسلموا.

وكذلك كان في الدولة الإسلامية إبان حكم الإمام (عليه السلام) كثير من غير أهل الكتاب ولم يخيرهم على (عليه السلام) بين الإسلام والسياف.

بل شعار الإسلام: (لا- إكراه في الدين- قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (٤). وقال سبحانه: (فَدَكَّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ) (٥).

ص: ١٢٦

١- سورة النحل: الآية ١٢٥

٢- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٥٣

٣- سورة المائدة: الآية ٨

٤- سورة البقرة: الآية ٢٥٦

٥- سورة الغاشية: الآية ٢١

نعم الواجب على غير المسلمين أن لا يظهروا المناكير، كما أن لهم أن يرجعوا إلى أحكام أنفسهم عند المنازعه أو يرجعوا إلى حكم الإسلام، فقد قال على (عليه السلام): «لحكمت بين أهل التوراه بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم» (١).

وقد قرر في الإسلام ميراث المجوسى الذى يختلف عن ميراث المسلمين.

والحكم الذى قرره الإسلام للأقليات أفضل من الحكم الذى قرره الشرق والغرب، فإن كليهما لا يحترمان أحكام الأقليات فى الأمور القضائيه، بل اللازم عليهم مراجعه محاكم الدوله.

((الفروق اللغويه والعرقيه))

((الفروق اللغويه والعرقيه))

أما بالنسبه إلى الفروق اللغويه والعرقيه وما أشبهه فالإسلام لم يعتبر أياً من تلك الفروق، بل قانون الإسلام تساوى المسلمين، والمفاضله إنما تكون بالتقوى فقط، ولذا فالدوله التى تشتمل على ألوان من هذه الفروق لا تهتم بأى فرق، بل كل إنسان له الكفايه يصل إلى مرتبه علميه أو عمليه فى الدوله، من دون أن يكون للونه وللغته ولقوميته ولا إقليميته أى مدخل فى رفعته أو ضعته، فإن الإسلام أذاب كل هذه الفوارق، وصهر المسلمين كلهم فى بوتقه واحده.

ولذا فكل مسلم فى أى بلد إسلامى فهو مواطن، له كل مزايا المواطن، كما أن عليه كل واجبات المواطن، وفى الحديث: «من تعزى بعزاء الجاهليه فاعظوه بهن أبيه ولا تكنوا»، فإن من يخرج عن الهن لا يفتخر، فإن الفخر فخر الأحساب لا فخر الأنساب.

ص: ١٢٧

((لا للقومية والشيوعيه))

(مسألة ١٨): لقد جاء الغرب إلى المسلمين بالقوميات، وقد جاء الشرق إلى المسلمين بالشيوعيه، وكلا المبدأين باطلان بالنظره الإنسانية، بله الإسلاميه.

فإن القوميه ترى ترجيح القوم على غيره وإن كان الغير أكثر كفاءه، مع أن العقل والمنطق يقولان بأن الكفاءه هي المعيار، فالأكثر كفاءه أولى وإن لم يكن قومياً، والأقل كفاءه ليس له أولويه وإن كان قومياً، فإذا أراد الإنسان أن يبنى داراً فهل يأتي ببناء من قومه لا- كفاءه له، أم يأتي ببناء من غير قومه له الكفاءه، وكذا لو مرض هل يراجع طبيباً أكثر كفاءه من غير قومه، أو يراجع طبيباً أقل كفاءه من قومه، وكذا قل في سائر الأمور.

وقد قرر الإسلام الكفاءه، قال تعالى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (١١)، ومن المعلوم أن التقوى تصنع الكفاءه، لأنه اتقاء مواضع السقوط والانحطاط سواء في الأمور الدينيه أو الدنيويه، وقد جاء الغربيون بهذا المبدأ لتحطيم الوحده الإسلاميه، فأتاتورك نادى بالقوميه التركيه، وبهلوى بالقوميه الفارسيه، وعبد الناصر بالقوميه العربيه، والبرزاني بالقوميه الكرديه، وهكذا وهلم جراً.

كما إنهم جاؤوا بمبدأ الإقليميه، فجعلوا لكل إقليم حدوداً، وإن كان كلاهما شريكين في القوميه، فللعراق حدود، ولسوريا حدود، وللأردن حدود، وهكذا، وبهذا الأسلوب حطموا البلاد وأسقطوها عن القوه والعزه وسلبوا ثرواتها، إلى آخر ما هنالك.

والعلاج لإزالة هذا الشىء تذكير المسلمين بأن القوميه تضر دينهم ودنياهم، وأن المسلمين إنما تقدموا لإزالة هذه الفوارق، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كان تحت لوائه أبوذر العربى وسلمان الفارسى وصهيب الرومى وبلال الحبشى، كما كانت تحت لوائه صفيه اليهوديه الأصل، وماريه النصرانيه الأصل، وأم أيمن الحبشيه الأصل، وسوده العربيه الأصل. هذا بالنسبه إلى القوميات.

ص: ١٢٨

((أخطاء الشيوعيه))

((أخطاء الشيوعيه))

أما بالنسبه إلى الشيوعيه، فقد جاء بها الشرق، وإن كانت منبتها الغرب أولاً، وهي تعتمد على ثلاثه أخطاء كبيره، كلها ضد العقل والمنطق والإنسان.

الأول: الخطأ فى الفلسفه الكونيه، حيث تزعم أن لا إله، وأن الطبيعه هى التى خلقت كل شىء من الأزل وستبقى إلى الأبد، وهذا منطق مفلوج، لا يرتضيه عقل طفل، فكيف بعقول العقلاء، إلا أن شأن الإنسان اتباعه للأخطاء إذا طبل لها وزمر، ألم يقع العالم من قبل فى خطأ الوثنيه، وألم يقع قسم كبير من الناس فى خطأ التثليث.

الثانى: الخطأ فى علاج الاقتصاد، حيث جعل اقتصادهم كل الناس فقراء، وجعل المال بيد الدوله، فاجتمعت الدوله والمال فى جانب قله قليله، كما اجتمع الفقر والمحكوميه فى جانب الكثره الكاثره.

الثالث: الخطأ فى الحكم، وكان ذلك وليدأ للخطأين الأولين، كما أن الخطأ الثانى نشأ من الخطأ الأول، فقد جعل من الحاكم دكتاتوراً ليس فوقه دكتاتور، كما جعل من الإنسان آله بسيطه فى المعمل، لا يقام له وزن، ولذا هددوا كرامه الإنسان بما لم يهدد مثله فى أى تاريخ.

واللازم على الدوله الإسلاميه علاج ذلك لا فى بلاد الشيوعيين _ فإن ذلك سيأتى فى مسأله أخرى _ بل فى بلاد المسلمين، فقد اعتاد الشرق الملحد أن يكون فى بلاد الإسلام نواه للشيوعيه فى خفيه وسريه، وتساعدوا بالدعم المالى والفكرى، فتأخذ النواه تنمو وتنمو حتى تأتى أشع الثمار، أو يقع فى لهيها من كان نواه وغيره، والمحل الذى تنمو فيه الشيوعيه هو المحل غير الإسلامى، فإذا قوى الإسلام عقيدته وعملا، لم تجد الشيوعيه الأرض الصالحه للنمو.

((مقومات تقويه الإسلام))

((مقومات تقويه الإسلام))

وتقويه الإسلام بأمر:

الأول: تعميم الإيمان وتقويته في النفوس، فإن الإيمان يمنع من خرافه عدم الإله.

الثاني: إزاله الحرمان، فإن الفقر محل خصب لنمو الشيوعيه، وقديماً قالوا: «كاد الفقر أن يكون كفراً»^(١)، والشيوعيه وإن لم تكن تزيل الفقر بل تزيده سوءاً، إلا أن دعاياتهم المضلله تجعل من الشيوعيه جنه تسبب انحراف المغفلين، حتى إذا جاؤوها لم يجدوها شيئاً، كالسراب ولكن قد فات الأوان، واستحكمت قبضه الدوله الشيوعيه على الأمم بما لا خلاص لهم منها.

الثالث: إطلاق الحريات، فإن الكبت يولد الانفجار.

وكل هذه العلاجات كفيله لها الإسلام، فإنه يعمم الإيمان ويزيل الحرمان ويحد الطغيان، ولذا فاللازم على الدوله الإسلاميه الاهتمام بكل هذه الشؤون في برنامج خاص مستمر يقع على طبق الواقع وبقدر الاحتياج، لا أن تجعل ذلك من الأمور الهامشيه أو الروتينييه، ويشهد لصدق ما ذكرناه أن الدوله الغربيه حيث وفرت بعض هذه الأمور الثلاثه _ في الصوره الناقصه التي نعلم بها _ تمكنت من إزاله الشيوعيه عن بلادها، بما لم يبق منها شيء يذكر.

ثم يأتي بعد ذلك كله لزوم الدعايه المنظمه ضد أباطيل الشيوعيه بجوانبها الثلاثه، جانب الفلسفه الباطله، وجانب الاقتصاد المنهار، وجانب الديكتاتوريه الهائله، فإن من أوجب الواجبات على المسلمين الاهتمام لتحطيم الإلحاد المنظم، ولإنقاذ الناس من أيدي الديكتاتوريين الذين استعبدوا المسلمين والمستضعفين بما لا نظير له من الإذلال والإهانه طول التاريخ المحفوظ، حتى في عصر

ص: ١٣٠

١- نهج الفصاحه: ص ٤٤٩ ح ٢١١٤

الفراعنه، فإنهم إنما كانوا قد استعبدوا جماعه خاصه من الناس، لا كل الناس الذين تحت سلطتهم، وإنى أرى أن من الواجب أن جماعه من العلماء يبدؤون بتشكيل منظمه لأجل القيام بتحطيم الشيوعيه، ويكون هؤلاء كنواه مركزيه لحركه واسعه النطاق، لها فروع فى كل بلد ممكن، وينشرون أكبر قدر من الكتب والأشرطه والمناشير، ويتصلون بمختلف وسائل الإعلام، وينشرون مبادئ الإسلام فى قبال المبادئ الشيوعيه، وذلك لأجل أمور:

الأول: إنقاذ الشعوب من الديكتاتوريات.

الثانى: إنقاذ المسلمين الذين يعيشون فى بلاد الشيوعيه تحت أكبر قدر من الكبت والإرهاب والتصفيات الجسديه والسجون والتعذيب.

الثالث: تحطيم الإلحاد المنظم الذى يدعو بكل قوه وإمكانيه إلى الإلحاد.

قال سبحانه: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (١).

ولا يخفى أن الإلحاد أخطر المبادئ على البشريه، بينما الإيمان أفضل المبادئ لرفاه البشر وسعادته لا فى الآخره فحسب، بل فى الدنيا أيضاً، وذلك لوضوح أن معنى (الإيمان بالله) تساوى البشر أمامه، وأنه لا يحق لأحد أن يستعبد أحداً، وأن الأفضل هو الأكثر كفاءه علماً وعملاً، وهذه المبادئ المنبثقه من الإيمان أحسن كفيل لرفاه البشر وسعادته بما لا مثيل له فى أى مبدأ.

((لا رخصه للأحزاب الإلحاديه))

((لا رخصه للأحزاب الإلحاديه))

بقى شىء:

وهو أنه هل يجوز إجازة الأحزاب الشيوعيه فى الدوله الإسلاميه.

والجواب: إنه لا يجوز إجازة حزب يدعو إلى الإلحاد وتحطيم الحريات وإلى استعباد الناس، فإنه لا حريه لأعداء الحريه.

ص: ١٣١

ثم هل تجوز البلاد الشيوعيه أن يؤسس المسلمون فيها الأحزاب الإسلاميه.

لا يقال: إنه ينافى (لا إكراه في الدين) (١).

لأنه يقال: نعم لا- إكراه في الدين، لا أنه لا إكراه في رفض الفساد، فإنه يجب أن يكره الناس على ترك الفساد، كما يكرهون على عدم السرقة وعدم قتل الناس وعدم البغاء، إلى غير ذلك.

إن قلت: أليست الأديان والمبادئ متساويه أمام القانون.

قلت: من الخطأ أن نجعل المفسد كالمصلح، فهل يجوز أن تعطى وزاره التجاره رخصه استيراد البضائع الفاسده، والعقيده الفاسده والدعوه الفاسده أضر من الطعام الفاسد.

وهنا سؤال يفرض نفسه، وهو أنه: إذا أخذ الإسلام بالزمام فماذا يفعل بالشيوعيين.

والجواب: قد ألمحنا سابقاً إلى أن الإسلام يهيو المناخ الملائم لسعاده الناس، وبذلك تختفى الشيوعيه تلقائياً، كما تختفى الجريمة تلقائياً حينما يوفر الإسلام جو الفضيله.

لا يقال: إن لم يجز إجازة الأحزاب الشيوعيه فلماذا ترك الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ابن كوا، وترك الإمام الصادق (عليه السلام) ابن أبي العوجاء.

لأنه يقال: الملحدون موجودون في كثير من الأزمنه، وليس الكلام في وجود أفراد فاسدى العقيده، وإنما الكلام في إجازة حزب منظم يدعو إلى الإلحاد وينشر مبادئ يوجب الكبت والفقير.

ص: ١٣٢

((الإسلام دين السلام))

(مسألة ١٩): لا- شك أن الإسلام دين السلام، وأن الحرب ضروره لا يصير الإسلام إليها إلا كما يضطر الإنسان لإجراء عمليه جراحيه.

وقد كان من عاده الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه يجعل حروبه دفاعيه، حتى يكون المذنب الطرف المهاجم، ولا ينافى ذلك وجوب الجهاد حتى الابتدائي منه، لأن المراد بالجهاد الابتدائي فى قبال الدفاعى، والمراد بجعل الرسول (صلى الله عليه وآله) حروبه دفاعيه، أنه كان يصبر حتى يهاجمه العدو فيهاجمه ويدخل معه فى حرب، فإنه لا- شك فى أن كل قوتين متجاورتين تتصادمان، والرسول (صلى الله عليه وآله) كان ينتظر خرق القوى الآخره للموازن فيجد المبرر العقلائى لخوض الحرب.

ثم إن الرسول (صلى الله عليه وآله) إذا دخل الحرب، كان يقتنع بأقل قدر ممكن من الاستفزاز، فيقتل من لا بد من قتله، ثم يعفو ويطلق سراح الأسراء ومن أشبههم، مناً أو فى قبال فداء بسيط، ويكرمهم ويقول: «أكرموا عزيز قوم ذل»^(١).

وكان (صلى الله عليه وآله) يعطى لهم سهم المؤلفه قلوبهم، ويدارى المنافقين أكبر قدر من المداراه.

وقد قال (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) ذات مره: «يا على من مكارم الأخلاق الدنيا والآخره أن تعفو عن ظلمك، وتلين الكلام، والسخاء»^(٢)، وقد نظمه الشاعر بقوله:

مكارم الأخلاق فى ثلاثه منحصره

لين الكلام والسخا والعفو عند القدره

وقد سأل رجل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) فى المنام عن أنهم كيف عفوا لما ملكوا، وأن أعداءهم لماذا انتقموا بأبشع انتقام لما تسلطوا، فقال له

ص: ١٣٣

١- انظر: البحار: ج ٢ ص ٤٤ الباب ١٠ ح ١٦، ونهج الفصاحه: ص ٥١ ح ٢٦٢

٢- انظر مكارم الأخلاق: ص ٤٣٥، والمحاسن: ص ٦ ح ١٤

الإمام (عليه السلام): أسأل ابن الصيفي.

ولما سأله الرجل غداً، قال: لقد قلت البارحة شعراً ولم يطلع عليه أحد، ثم أنشد له هذه الأبيات الثلاثة الجميله:

ملكنا فكان العفو منا سجيته

ولما ملكتم سال بالدم أبطح

وحللتهم قتل الأسارى وطالما

ظللنا عن الأسرى نعفو ونصفح

فحسبكم هذا التفاوت بيننا

وكل إناء بالذى فيه ينضح

فإن تعقل الإسلام ورؤيته للعواقب وحكمته وحزمه، أوجب أن يعمل عملاً لا يكون له رد فعل سىء.

((من أخطاء الخلافة المغتصبه))

((من أخطاء الخلافة المغتصبه))

وقد وقعت بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) أخطاء كبيره سببت أبشع الآثار التي يكتوى المسلمون بها إلى هذا اليوم.

الأول: الخطأ فى ما سمي بحروب الرده، بينما لم تكن رده عن الإسلام بل عدم الاعتراف بخلافه أبى بكر، كما يدل على ذلك أصح التواريخ، وعوض أن تعالج ذلك بروح نبويه، عولجت أبشع معالجه مما سبب تنفر الناس عن الإسلام.

الثانى: الخطأ فى الفتوحات، فإنهم غيروا خطه الرسول (صلى الله عليه وآله) فى الدفاع إلى الهجوم، ثم عاملوا البلاد المفتوحه وأهلها أسوأ معاملته، مما سبب أن يصبغ الإسلام بطابع العنف عوض طابعه الواقعى الذى كان الرفق.

الثالث: الخطأ فى زمن عثمان، حيث استبدت الدكتاتوريه والأثره وعدم الكفاءات بزمام المسلمين، حيث أوجب الانشقاق الداخلى، وليس كلامنا الآن حول الخلافة بما هى خلافة، وإنما فى الأخطاء الكبيره التى رافقتها، ومن جراء هذه الأخطاء صارت النتيجة:

أولاً: عدم نمو المسلمين نموّاً حضارياً، بل جمعد المسلمون وتبدل الحكم إلى أبشع دكتاتوريه منذ زمان معاويه، وهذا كان من أسباب انحطاط المسلمين وتقدم الغرب والشرق عليهم.

ثانياً: نكوص العالم عن الإسلام، فبينما أن سيره الرسول (صلى الله عليه وآله) لو كانت السائده بعده (صلى الله عليه وآله) لدخل كل العالم فى الإسلام، نرى أن قوى العالم تكالبت ضد المسلمين، ووقفت صداً دون نشر الإسلام.

ثالثاً: الانشقاق الداخلى الذى قسم المسلمين إلى سنه وشيعه إلى هذا اليوم، إلى ما جر كل ذلك من الويلات على الإسلام والمسلمين، منذ فجر الإسلام وإلى ما لا يعلم مداه إلا الله تعالى.

لا- يقال: إذا كانت الفتوحات كما ذكرت، فلماذا اشترك فيها الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بمشورته وبأولاده وبأصحابه، كالحسين (عليهما السلام) وكسلمان وأبى ذر وعمار ومن إليهم.

لأنه يقال: سبب مشاركة الإمام (عليه السلام) (١) أنها خفتت من غلواء الانفراط، فلاحظ الإمام (عليه السلام) قاعده الأهم والمهم، وفى المثل المشهور (كلما تداركت الخساره فهو ربح).

وكيف كان فهذا أمر يههم التاريخ.

((الدوله الإسلاميه والبناء على السلم))

((الدوله الإسلاميه والبناء على السلم))

أما ما نحن بصددده الآن أن الدوله الإسلاميه يجب أن تبنى على ما بنى عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) دولته الكريمه، ويجب أن تدعو إلى السلام (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) (٢)، وأن تجنح للسلام كلما جنحت الدوله غير

ص: ١٣٥

١- بناءً على أصل المشاركة، فإن البعض يرى عدم مشاركة الإمام (عليه السلام) ولا مشاركة الحسين (عليهما السلام)

٢- سورة البقره: الآيه ٢٠٨

الإسلاميه إلى ذلك (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) (١١).

وإذا اضطرت إلى حرب خارجيه أو إخماد ثوره داخلية، فاللازم أن تراعى منتهى النظافه والإنسانيه، فإن الحرب مثالها مثال العمليه الجراحية تقدر بقدرها الاضطرابى.

((إيقاف الحروب والثورات وسباق السلاح))

((إيقاف الحروب والثورات وسباق السلاح))

ثم إن هناك واجباً كبيراً ملقى على عاتق الدوله الإسلاميه، وهو إيقاف هذه الحروب والثورات وسباق التسليح، والذي وقع العالم فى دركها الهائل، حتى اتصلت الثورات والحروب وتالت الانقلابات، والتهمت السلاح أكبر وارد العالم، فصارت البشريه بين جحيم الحروب، وجحيم الفقر التى أكلت الأسلحه ثروتها، فأخذت تعانى الأمرين، قال سبحانه: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (٢)، فإيقاف الدوله الإسلاميه لهذه الأمور الفجيعه، يكون من أحسن سبل الله، ومن أحسن سبل إنقاذ المستضعفين.

أما كيف تتمكن الدوله الإسلاميه أن تساهم فى ذلك.

والجواب: إنه بأمور:

الأول: إيقاف الانقلابات الفجائيه، التى من أخطاء الأمم المتحده قانون الاعتراف بها، باعتبار أنها أمر داخلى، إنك إذا سألت من أى عاقل أنه إذا تنازع زوج وزوجه فى دار، وأراد الزوج قتل زوجته مثلاً، فهل يحق للجيران السكوت باعتبار أنه أمر داخلى لا يرتبط بهم، أم أن الواجب عقلاً ومنطقاً عليهم التدخل لإنقاذ الزوج، إنه لا يشك عاقل فى وجوب التدخل.

إذاً فلماذا يجب على الجيران التدخل لإنقاذ زوج، ولا يعتبر الأمر داخلياً، ولا يجب التدخل لإنقاذ أمه بحجه أنه أمر داخلى، ألا ينطبق على ذلك قول الشاعر:

ص: ١٣٦

١- سورة الأنفال: الآيه ٦١

٢- سورة النساء: الآيه ٧٥

قتل امرئ في غايه جريمه لا تغتفر

وقتل شعب آمن مسأله فيها نظر

ثم إن عقلاء العالم يصافقون في أن إيكال درس أربعين طفلاً في الصف الأول الابتدائي، إلى مدرس يحتاج إلى صفيين من الدراسة، وتجربه حسن سلوك المدرس، ومدته سنه أو أكثر من التطبيق، فهل إيكال قطر بكامله إلى جماعه من الضباط لا يحتاج إلى تجربه سابقه في العلم والمؤهلات والسياسه.

فكيف أيها العقلاء لا تعترفون بالمدرس إلا بعد تلك المؤهلات، وهنا تعترفون بالضباط بدون أيه مؤهلات.

ثم أليس حكم نائب في مجلس الأمم يحتاج إلى أصوات عدده كبيره من الناس، بينما لا يفوض إلى النائب إلا أن يكون جزءاً صغيراً في مجلس الأمم، وتراقبه الصحف، وتضغط عليه الجماعه التي انتخبته، إذا كان كذلك فكيف يسمح قوانين مجلس الأمن الدولي الاعتراف بأناس من الضباط لم ينتخبهم أحد، وإنما جاؤوا فجأه إلى الحكم بقوه السلاح، أليس ذلك مثل الاعتراف بلصوص دخلوا دار إنسان آمن وقتلوا أهلها وتسلطوا بالقوه على ما في الدار وبقايا من في الدار.

وأين جمعيات ما يسمى بحقوق الإنسان من هذا الأمر البشع، بينما هم يدافعون عن سجين واحد أو عن مشكله صغيره في حق إنسان إذا أهدر.

هذا كله من الناحيه العقلية، أما من الناحيه الشرعيه فقد عرفت أن الإسلام يرى أن شكل الحكم (1) (شورى)، مع توفر الشروط المتقدمه ذكرها في الرئيس وفي أعوانه، والتي من جملتها لزوم التقيد بأحكام الله سبحانه حرفياً، فلا الانقلابات الفجائيه عقلية ولا شرعيه، وإنما شيء جعله الشرق والغرب الجاهلان، منفذاً إلى استعمار الشعوب الضعيفه، وصافقت عليه من سمو بعقلاء الأمم في مجلس الأمن الدولي.

وإذا جاء الانقلابيون إلى

ص: ١٣٧

١- في غير المعصوم عليه السلام

الحكم ليس لهم هم إلا القتل وسفك الدماء والتعذيب، وإملاء السجون ومصادره الأموال، وخنق الحريات، وتحطيم صناعه والزراعة، وإبعاد المثقفين عن مراكز الحكم، كما شاهدنا ذلك في أكثر من ثلاثين انقلاباً في البلاد الإسلامية وغيرها في مده ثلاثين سنة الأخير بعد الحرب العالميه الثانيه.

فاللازم على الدوله الإسلاميه أن تعمل بكل جد وإخلاص لإحباط هذه المؤامره الاستعماريه، حتى يبطل هذا القانون، قانون أن الانقلاب أمر داخلي لا يرتبط بالأمم المتحده، وإنما عليه الاعتراف إذا حدث.

الثاني: إيقاف حق (الفيتو) الذى أملاه على الأمم المتحده السلاح، فأى معنى أنه إذا أخذت الأمم المتحده قراراً بالأكثرية، أن يكون لمثل أمريكا وروسيا حق (الفيتو) وإبطال رأى الأكثرية.

أليس هذا خلاف العقل والمنطق والشرع الذى يقول بالشورى كما تقدم.

فإنه فى الحقيقه لون آخر من أحكام الغاب، وتحكيم السلاح مكان العقل والمنطق، ويصدق عليه ما قال الشاعر:

تلوا باطلاً وجلوا صارماً

وقالوا صدقنا فقلنا نعم

نعم إن المسلم لا يقول لهذا الشئ (نعم)، بل يقف موقف الرفض ويقول (لا).

الثالث: وجوب أن يهتم الدوله الإسلاميه بتحجيم السجون والمعتقلات وإلغاء الإعدامات الاعتباطيه، وإلغاء الفقر والمرض والجهل بكل طاقتها، فإنها هى مبعث الثورات والحروب.

الرابع: الاهتمام بالحد من صنع الأسلحه بكل جد وإخلاص، وتحويل تجاره الأسلحه ومعاملها إلى تجاره الأشياء النافعه، وإلى معامل تفيد البشريه بدل أن تضرها، إلى غير ذلك من الوسائل الكفيله بتعميم السلام وإبعاد شبح الحرب عن العالم.

صحيح أن ذلك كله ليس مقدور دوله إسلاميه فى حجم عادى، إلا أن من الصحيح أيضاً أنه إذا سخرت الدوله ما أمكنها من الطاقات البشريه والماليه لأجل ذلك، بالدعوه والدعايه والجمعيات والمنظمات والمعاهدات الدوليه وغير ذلك، فإنها تتمكن من الحد عن ذلك بقدر لا يستهان به، وما ذلك على الله بعزيز.

ص: ١٣٩

((خطوات الإصلاح فى الدولة الإسلاميه))

((خطوات الإصلاح فى الدولة الإسلاميه))

(مسأله ٢٠): الدولة الإسلاميه إذا قامت يجب أن تبدل الأوضاع بكل حزم وحذر، لئلا يكون تبديلها رد الفعل، بل تشرع من أسهل الطرق، فتبدل أولاً بأول، وتصلح ما أمكن إصلاحه، فتصلح أولاً الدوائر، بأمور:

الأول: تقليلها، حتى تكون بقدر الاحتياج، بدون زياده عليها فى أعداد الدوائر، أو فى أعداد أفراد الدائره الواحده، وقد تقدم أن حجم الدوائر وحدات وأفراداً صارت أكثر من أضعاف القدر المحتاج إليها.

الثانى: إعطاء الدوائر الممكنه بيد الأمه، حتى تخفف من كاهل الدوله أولاً، وتشغل الأمه بالأعمال الحيويه ثانياً، فإن الدوله لم توضع إلا لإشاعه العدل ولتقديم الأمه إلى الأمام، بما فى ذلك بناء نفسياتهم على الإيمان والفضيله، وبناء اقتصادهم وسياستهم وغير ذلك، فلا وجه لتدخل الدوله فى كل الشؤون.

فمثلاً تفوض الدوله المطارات والقطارات والمواصلات والشركات والمعامل وما أشبه إلى أيدي الناس، وكل حاجه من حاجات الناس تحرضهم الدوله لبنائها، فإذا احتاجت البلاد إلى معمل الأدوية مثلاً، حرضتهم الدوله لبنائها وهكذا، وإذا كانت الأمه لا تستطيع من البناء بفردتها ساعدتها، بطريق الأسهم أو تبني الدوله بنفسها الشىء المحتاج إليه ثم تعرضه للبيع، تماماً أو بعضاً، حسب تقبل الناس للاشتراء والمشاركه، فإنه إذا فعلت الدوله ذلك اشتغل الكل وظهرت الطاقات ولم تبق مصلحه معطله.

الثالث: تسليم الأمور إلى الكفاءات، فتبدل الدوله كل غير ذى كفاءه من رؤساء الدوائر ومن أشبههم إلى أصحاب الكفاءات، الذين يتوفر فيهم العلم والفضيله وفهم الدنيا، فإن الكفوء الواحد يفعل ما لا يفعله ألف غير كفوء، مع ملاحظه إعطاء كل ذى حق حقه، فالمحسوبيه والمنسوبيه لا مجال لهما فى الدوله

الإسلاميه، وقد سئل عن شيخ من بنى أميه بعد انقراض دولتهم، كيف انقضت دولتكم مع العلم أنها كانت قويه ضاربه بأجزائها فى الأرض، قال: من خطأ الحكام، فقد أعطوا المناصب الكبيره لأناس صغراء، وأعطوا المناصب الصغيره لأناس كبراء، فلا الصغير تمكن من إداره المنصب الكبير لعدم قدرته، ولا الكبير قام بشأن الأمر الصغير لأنفته ورؤيه نفسه أرفع من المنصب، وبين ذا وذا ضاعت الدوله.

وقد تقدم سابقاً وجوب إصلاح القوانين، فإن وضع صيغه عمليه للدوله بمختلف شؤونها، وللأمة بمختلف حاجاتها، بحيث تكون تلك الصيغه مطابقه للإسلام أولاً، ومطابقه للعصر ثانياً يحتاج إلى جمهور مكثفه من رجال العلم الدينى ورجال العلم الزمنى، بحيث يكونون ذوى مستويات رفيعه جداً فى العلم، وقد زاولوا الاجتماع مده مديده، حتى عرفوا حاجات الناس ومشاكلهم وطرق حلها.

مثلاً: الإسلام يحرم (الربا) ويحرم (المكس) ويحرم (تشريح الأموات)، فالدوله الإسلاميه إن أبقت على البنوك الربويه وعلى الكمارك وعلى كليه الطب بأسلوبه الحالى، كان معنى ذلك هدر قيم الإسلام، وإن ألغى كل ذلك تضعضع الاقتصاد، ودخلت البضائع الأجنبيه البلاد بحيث تحطم الاقتصاد الوطنى الإسلامى، وذلك ضرر على المسلمين، وتأخر الطب.

إذاً فاللازم أن تضع عده خبراء محنكين من رجال العلمين، مناهج لبنوك لا ربويه، ولحدود لا عُشريه، ولكليه طب لا تشريحيه، بحيث يحفظون على قوانين الإسلام وفى نفس الوقت يحفظون على اقتصاد البلاد والطب المتقدم، إلى غير ذلك من الأمثله.

ثم من ناحيه أخرى: الواجب على الدوله الإسلاميه أن تجد العمل

المناسب للذى تعطلهم الدوله عن العمل الذى كانوا يزاولونها، لأنها عمل غير مشروع، أو لأن الدائره زائده عن قدر الحاجه بذاتها، أو بعدد أفرادها.

مثلاً- تلغى الدوله الإسلاميه البغاء، فالنساء اللاتى كن يتعاطينها، يلزم أن تجد لهن الدوله ممر رزق إذا كن فقراء، كما أن من الأفضل بل اللازم أحياناً أن تجد لهن الدوله أزواجاً، وقد تقدم حديث أن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أمر بتزويج المومسه [\(١\)](#).

وكذا تجد الدوله العمل المناسب بالنسبه إلى السراق الذين تابوا، وبالنسبه إلى العشارين الذين كانوا يزاولون أخذ المكوس من البضائع، وبالنسبه إلى (المباحث) الذين كانوا يهدفون خنق الأصوات وتحديد الحريات.

ولا يخفى أنه لا بأس بجعل الدوله (المحتسب) للنهى عن المنكر وإخبار السلطه بذلك، كما لا بأس أن تجعل الدوله الإسلاميه (العيون) على الكفار، وشأن هؤلاء جمع المعلومات لا كبت الحريات وخنق الأصوات، ومن الواضح الفرق الشاسع بين الدائرتين.

وبالنسبه إلى عمال إداره السجون وما أشبهه، حيث قد عرفت أنها فى الدوله الإسلاميه، صغيره إلى أبعد حد، وبالنسبه إلى غيرها وغيرها مما يطول تعدادها.

ص: ١٤٢

((إنقاذ المسلمين المظلومين في العالم))

(مسأله ٢١): من الواجبات على الدوله الإسلاميه إنقاذ المسلمين الذين يعيشون في سائر الدول، سواء كانوا تحت دوله تسمى بالإسلاميه وليست بإسلاميه حقيقه، لعدم تطبيقها قوانين الإسلام، أو كانوا تحت دوله غير إسلاميه اسماً وواقعاً مما يضغط على المسلمين ضغطاً متزايداً كالدول الشيوعيه، أو ضغطاً غير متزايد كالهند ونحوها.

ويدل عليه من الكتاب: قوله سبحانه: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (١)، فإذا وجب القتال وجب ما دونه بطريق أولى.

وقوله سبحانه: (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) (٢)، فإنه كما تجب الشده على الكافر يجب الرحم على المؤمن، بقريته المقابله، في غير ما علم استحبابه.

وقوله سبحانه: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) (٣)، والآيه في مقام التشريع فتدل على أن هذا هو شرع الله.

ومن السنه: ما دل على وجوب إنقاذ المسلم، فقد روى الكليني، عن فرات بن أحنف، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَنَعَ مُؤْمِنًا شَيْئًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ، أَقَامَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَسُودًا وَجْهَهُ، مَزْرُقَةً عَيْنَاهُ، مَغْلُولَةً يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ، يُقَالُ: هَذَا الْخَائِنُ الَّذِي خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، ثُمَّ يُؤْمَرُ بِهِ إِلَى النَّارِ» (٤).

ص: ١٤٣

١- سورة النساء: الآية ٧٥

٢- سورة الفتح: الآية ٢٩

٣- سورة التوبه: الآية ٧١

٤- الكافي: ج ٢ ص ٣٦٧ باب من منع مؤمناً ح ١

إلى غيرها من الروايات المذكوره فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وقد ذكرنا بعضها فى كتاب (الفقه) فراجع.

((من مقومات الإنقاذ))

((من مقومات الإنقاذ))

ثم إن إنقاذ أولئك المسلمين يكون بأمرين أساسيين، وتتبعهما فروع:

الأول: تنظيمهم فى الداخل.

والثانى: إيجاد العون لهم فى الخارج.

أما تنظيمهم فى الداخل، ولنفرض ذلك فى بلاد شبه حره، فيشتمل على:

ألف: تنظيمهم سياسياً حتى يتدخلوا فى مختلف مرافق الدوله، سواء كانت دوله انتخاباتيه أو دوله دكتاتوريه، فإن التنظيم السياسى لكل أمه بدؤ إحيائها، وبدون السياسه لا ينفع غيرها مطلقاً أو نفعاً يذكر، وسنأتى إلى تفصيل ذلك فى مسأله آتیه.

ب: تنظيمهم اقتصادياً، فإن الكرامه الاقتصاديه توجب الكرامه الاجتماعيه، والعكس بالعكس، وفى الأثر: «الفقر سواد الوجه فى الدارين» (١).

ج: تنظيمهم ثقافياً بكلا شقى الثقافه الدينيه والدينويه، فإن الثقافه الدينيه أساس السعاده، والثقافه الدينويه توجب إمكان اهتبال الدنيا، وفى الحديث: «من لا معاش له لا معاد له»، ولذا قدمه الله سبحانه فى قوله: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فى الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفى الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا) (٢).

ص: ١٤٤

١- البحار: ج ٦٩ ص ٣٠ ذيل ح ٢٦

٢- سورة البقره: الآيه ٢٠١

د: تنظيمهم اجتماعياً، فإن تقوية الاجتماع بالتكتلات والهيئات والجمعيات والنقابات والنوادي وما أشبهه توجب تقدم الأمة، وفي الحديث: «يد الله مع الجماعة»^(١).

إلى غير ذلك، ومن المعلوم أن لكل واحد من هذه الامور فروعاً وشؤوناً.

ثم إن كان السلاح مباحاً حملها في تلك الدوله غير الإسلاميه أو التي بالاسم فقط إسلاميه، فاللازم أن يحمل المسلمون السلاح وذلك بـ:

ه: تنظيمهم سلاحياً، فإن الخير كل الخير تحت ظلال السيف، وفي الآيه الكريمة: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)^(٢).

وإذا لم يكن حمل السلاح جائزاً في قانون الدوله، فاللازم دخول المسلمين فيها في القوات المسلحه، فإن كل فئه لهم ضباط وقواد لا بد من أن يحترموا، مما يعكس احترامهم في كل مرافق الحياه، والويل كل الويل لأمه يفقدون مثلث السعاده (السياسه والاقتصاد والسلاح)، وقد رأينا في العراق كيف كانت الشيعه لهم عز واحترام وكلمه مسموعه ما دام كانت العشائر الشيعيه تحمل السلاح، وحيث خلعت بريطانيا منهم السلاح على أيدي ما يسمى بالحكام الثوريين الذين ابتدؤوا بعبد الكريم قاسم، ذهب شوكتهم، واندثرت عزتهم، وذهب ربحهم، وهكذا في بعض البلدان الأخر التي لا يهمننا ذكرها، وتفصيل الكلام حولها.

ثم هذه الأمور التي ذكرناها إن أمكن كلها علناً، قاموا بها علناً، وإن لم

ص: ١٤٥

١- نهج الفصاحه: ص ٦٤٦ ح ٣٢١١

٢- سوره الأنفال: الآيه ٦٠

يتمكنوا من القيام بها علناً، يلزم أن يقوموا بها سرّاً، وهذا ما يسمى بالتقيه، وقد قال سبحانه: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ) (١)، وقد ورد في الحديث: «التقيه ديني ودين آبائي» (٢).

فهو أمر عقلائي يعمل به كل عاقل في تمرير مبادئه، والإبقاء على نفسه، في قبال الأعداء الذين يريدون اجتثاث جذورهم، وقد فعل بها النبي (صلى الله عليه وآله) في أول الإسلام، حيث أخفى دينه عن المناوئين، كما نزل في عمار (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (٣)، وكما أخفى (نعيم) إسلامه وأوجد الوقيعة بين المشركين واليهود، إلى غيرها من قصص الأنبياء (عليهم السلام) وبالاخص قصه نبينا (صلى الله عليه وآله) وأصحابه، وتفصيل الكلام في ذلك في باب التقيه.

والحاصل: إن التقيه لها دوران، دور ايجابي ودور سلبي، فلا يراد بها السلب فقط بل الإيجاب أيضاً، بأن تخفى طريقتك لأجل تمشيه أمرك، وهذا هو معنى (الحرب خدعه) (٤)، مما يفعله الفدائيون في كل زمان ومكان، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخفى بعض حروبه حتى ينجح، وحتى لا يكثر القتلى.

وكيف كان، فاللائزم على المسلمين في كل بلد كابت للحريات، أن يعملوا بالبنود السابقة في سرية واختفاء، ويساعدتهم المسلمون في الخارج دولةً وأفراداً وجماعات، لكن غالب الكَلِّ يقع على عاتق الدولة الإسلامية.

هذا كله بالنسبه

ص: ١٤٦

١- سورة آل عمران: الآية ٢٨

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٦٠ الباب ٢٤ ح ٣

٣- سورة النحل: الآية ١٠٦

٤- الوسائل: ج ١١ ص ١٠٢ الباب ٥٣ من أبواب جهاد العدو ح ١ و ٢ و ٣

إلى الأمر الأول الذى هو عبارته عن تنظيم المسلمين فى الداخل.

وأما الأمر الثانى: وهو إيجاد العون لهم فى الخارج، فاللزام على الدوله الإسلاميه _ ونقول الدوله باعتبارها أكثر إمكانيه، وإلا فهو واجب كل فرد قادر _ أن ينظم مسلمى خارج البلاد المعنيه، لمساعدته مسلمى الداخل، مالياً وإعلامياً وسائر خدمات.

فتجعل لهم صناديق خيريه لمساعدتهم، والصناديق تستحصل المال من المساعدات ومن أرباح التجارات وما أشبه ذلك، كما تنشر الدوله أحوالهم فى مختلف وسائل الإعلام، سواء كانت ملكاً للدوله الإسلاميه أو كان النشر تبرعاً أو بإيجار وما أشبه.

وكذلك توجد الدوله الإسلاميه الضغط الكافى على الدوله الكابته للحريات، بسبب المجتمعات الدوليه، والجمعيات المدافعه عن حقوق البشر، وغير ذلك من أسباب الضغط، أما إذا لم ينفذ كل ذلك فى إطلاق حريات المسلمين فاللزام أن تهيب الدوله الإسلاميه وسائل إسقاط دوله الديكتاتور، بما تراه الدوله الإسلاميه صلاحاً.

وكل ما ذكرناه من الأمرين بحاجه إلى الخبراء والمستشارين والفقهاء الذين يرشدون الهيئات العامله الطريق الصحيح الموافق للشريعه الإسلاميه ولموازن العالم المعاصر.

ص: ١٤٧

((الثقافه الفكرية الإسلاميه))

(مسأله ٢٢): من الواجبات على الدوله الإسلاميه إخراج المسلمين من طرز الفكر الغربى والشرقى الذى ساد بلاد الإسلام فى هذا القرن، فإن هذا الطرز جاء إلى البلاد مع الاستعمار العسكرى أولاً، ثم غذاه الاستعمار الفكرى حتى صار المسلمون بأنفسهم حماه هذا الطرز من الفكر، وويل للضحيه إذا أخذ يفكر كما يفكر الجلاذ.

وهذا التغيير وإن كان عملاً شاقاً، إلا أنه لابد منه، فإنه بدون ذلك تكون البلاد ألعوبه بأيدي المستعمرين، وابتدئ انفصال الفكر الإسلامى عن الفكر الغربى فى ثلاث نقاط جوهرية:

(١) إن الله موجود، بينما طرز الفكر الغربى: إن الله ليس بموجود، فإن رد فعل الكنيسه باق إلى الآن فى أذهان الغربيين، ثم أخذ هذا فى طرز الفكر الشرقى الذى نفى الله نفياً قاطعاً.

(٢) إن الله له الحكم، كما أن الله له التكوين، بينما طرز الفكر الغربى والشرقى أن البشر له الحكم، وهذا الأمر الثانى انبثق من الأمر الأول.

(٣) إن الإنسان هو أهم شىء فى الكون.

قال سبحانه: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (١).

وفى الحديث القدسى: «خلقت الأشياء لأجلك وخلقتك لأجلي».

ولا يخفى أن معنى (لأجلي) لأن تعرفنى وتعبدنى فتصل إلى الكمال الممكن الكامن فيك، لأن البشر كلما ازداد الله معرفه ازداد لله عباده، (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (٢).

فيظهر كامن معدنه النير أكثر فأكثر، كالمعدن المخلوط بالتراب إذا وضع فى البوق.

هذا بينما الفكر الغربى إن الماده هى الأصل، لا الإنسان،

ص: ١٤٨

١- سورة الإسراء: الآية ٧٠

٢- سورة الذاريات: الآية ٥٦

ولذا نرى الإسلام يضحى بالماده للإنسان، بينما الغرب يضحى بالإنسان لأجل الماده.

وهذه البنود الثلاثه هي جوهر الصراع بين الإسلام وبين الغرب، والشرق لا استقلال له، وإنما هو إغراق في أسلوب الفكر الغربى.

((الاستفاده من الإنجازات البشريه))

((الاستفاده من الإنجازات البشريه))

ثم إنه من الواضح أن البشريه طول هذه القرون تقدمت إلى الأمام وأنجزت انجازات مدهشه في ميادين العلم والصناعه، وهذا ما لا يمكن التفريط به بأى حال، فاللازم الفصل بين الانجازات الإنسانيه، وبين الرواسب العالقه بهذه الانجازات، ليأخذ المسلمون الجيد ويدعو الردىء.

وهذا الفصل يحتاج إلى أكبر قدر من العلماء الدينيين والعلماء الزميين، ويكون كلا الجانبين قد ألم بما عند الثانى من معرفه فى الجملة، ليتمكن التفاهم بينهما، وإنتاج وليد شرعى لكلتا الحضارتين، بما يلائم الشريعه ويلائم العصر، وهذا بحاجه إلى توفير كلا القسمين من العلماء.

ولا يخفى النقص الهائل فى الجانب الأول، من ناحيه الكم ومن ناحيه الكيف، كما لا يخفى النقص الهائل فى الجانب الثانى من ناحيه الكيف.

كما أن من الضرورى إيقاف العقول المهاجره إلى الغرب من أبناء المسلمين، فإنهم يهاجرون لأجل أمرين:

ألف: لأجل مايشاهدون هناك من الحريه والاحترام غير المهيئين فى البلاد الإسلاميه.

ب: لأجل زياده الماده فى الغرب من الماده فى البلاد الإسلاميه.

وبالهجره تفتقر بلاد الإسلام لتعمر بلاد الشرق والغرب، فاللازم علاج الأمر علاجاً عملياً، لإيقاف الهجره.

ثم التقريب بين الجانبين، علماء الدين وعلماء الزمن، وبعد أن فصل هذا الأمر فى قطر، لابد وأن ينقل إنتاجه وتجاربه إلى سائر الأقطار، وبذلك تتساقط

الحكومات الغاصبه التي تمشى على طراز الفكر الغربى والشرقى، لتخلى مكانها إلى حكومات تفكر على طراز الإسلام، (وإذا تغير السلطان تغير الزمان).

ومن بدء هذا التاريخ يأخذ المسلمون يستردون أنفاسهم، ليعيدوا الكره ويكونوا أسياد أنفسهم، وثم أسياد العالم لينقذوا البشريه من ظلمات قرن العشرين إلى نور الإسلام، (يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيَهْدِيهِمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) (١).

ص: ١٥٠

١- سورة المائده: الآية ١٦

((النظام الاقتصادي الإسلامي))

(مسألة ٢٣): لقد ألمحنا في بعض الفصول السابقة إلى شيء من الاقتصاد الإسلامي، ونعود لنقول إنه ليس مثل الاقتصاد الرأسمالي، ولا مثل الاقتصاد الشيوعي، ولا مثل الاقتصاد الاشتراكي.

فإن الأول: يطلق يد رأس المال في عمل ما شاء من أنواع الاستثمار، ولو كان بالربا والاحتكار والاتجار بالمضار كالخمر والأفيون، إلى غير ذلك.

والثاني: يكبت حريات الإنسان في اقتناء الملك، حتى أنه لا يحق له أن تكون له دار مملوكة، بل وأحياناً حتى دجاجه، بل الكل ملك الدولة، والناس عمال الدولة، فلكل أن يعمل حسب طاقته، وأن يستفيد من أملاك الدولة حسب حاجته.

ولهذا الاقتصاد أضرار كثيرة:

منها: تقليل الإنتاج، فإن الإنسان ليس له شوق أن ينتج ليأكل غيره ثمرة، فيقل الإنتاج كما ونوعاً.

ومنها: جبرية العمل، مما يسبب بالإضافة إلى قلة الإنتاج الكآبه الدائم، وعدم الثقة، وإخراج الإنسان من إنسانيته إلى بهيمه مربوطه ليس له من الاختيار شيء وهو أفضل الخلق.

ومنها: انعدام العدالة الاجتماعية، حيث تجمع الأقلية في يدها كل المال والقوة، بينما تحرم الأكثرية المطلقة من أي قدر من المال والقدرة، مما بدوره يهدم طاقات الأكثرية.

ومنها: تفويت الفرص على المظلوم لرد ظلامته، لأن طرفه التي هي الدولة هي التي تملك القوة، (وويل لمن شفعاؤه خصمائه)، إلى غير ذلك من المفاسد.

والثالث: يجمع بين سيئات النظام الرأسمالي حيث يعربد المال بقدر، وبين سيئات النظام الشيوعي حيث ينقل قسماً من ما للناس حق التصرف فيه إلى الدولة.

بل للإسلام نظام اقتصادي مستقل، يمنع من كل أنواع الكبت، وكل أنواع

الاستغلال، وكل أنواع عريده المال، وفيه يبقى الأغنياء أغنياءً ولا يبقى حتى فقير واحد، على ما فصلنا خطوطه العريضه فى بعض كتبنا الإسلاميه.

((استثمار الموارد الطبيعیه والعامه))

((استثمار الموارد الطبيعیه والعامه))

وهنا سؤال يفرض نفسه، وهو: هل أن للدوله المنع عن استثمار الموارد العامه الطبيعیه والصناعیه أم لا، مثل أنه هل للدوله أن تمنع على الأفراد والجماعات من استخراج المعادن وإحياء الأراضى واستملاك الغابات وما أشبه ذلك، وهل للدوله المنع عن انتقال الصناعات الثقيله مثل القطارات والمطارات والمعامل الكبيره وما أشبه إلى يد فرد أو جماعه، ليكون ثمرها له أو لهم.

قد يقال بذلك لأمرين:

أولاً: للحديث الوارد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذى يفيد اشتراكه الماء والكلاء والنار(١)، يراد بها نيران الأحجار والأشجار القادحه للنار، مما يفهم منه اشتراكه بقيه الثروات العامه، طبيعیه كانت أو غير طبيعیه.

وثانياً: لأن فى إطلاق الحربيات لاستثمار هذه الأمور لفرد أو جماعه إضراراً بالآخرين، وقد ورد: «لا ضرر ولا ضرار»(٢).

لكن الظاهر عدم صحه هذا القول، إذ الحديث الأول على تقدير سلامه سنده لا يشمل بنفسه حيازه المباحات التى الناس فيها شرع سواء، ودليل «لا ضرر» لا يمنع ما لا ضرر فيه، بل يمكن أن يقال: إن أدله حيازه المباحات لا تشمل ما فيه ضرر على عامه الناس، لا أن دليل «لا ضرر» يخصصها، وذلك لانصراف أدله الحيازه عن مثل ذلك.

ويؤيد هذا الانصراف ما ورد من أن فقر الفقراء إنما هو لسبب منع الأغنياء، ففى روايه محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): «وإنهم» الفقراء «لم

ص: ١٥٢

١- كما فى الدعائم: ج ٢ ص ٢٠ ح ٣٣

٢- الفقيه: ج ٣ ص ١٤٧ الباب ٧٠ ح ١٨

يؤتوا من قبل فريضة الله عزوجل، ولكن أوتوا من منع من منعهم حقهم لا مما فرض الله لهم» (١١) الحديث.

وفى روايه معتب، عن الصادق (عليه السلام): «إن الناس ما افتقروا ولا احتاجوا ولا جاعوا ولا عروا إلا بذنوب الأغنياء، وحقيق على الله تعالى أن يمنع رحمته ممن منع حق الله في ماله» (١٢) الحديث.

إلى سائر الروايات، وهى وإن وردت فى باب الزكاه إلا أن عموم العله فيها يشمل المقام.

((النظام الاقتصادى فى الإسلام))

((النظام الاقتصادى فى الإسلام))

وبناءً على ما ذكرناه فإن لكل أحد:

١: أن يستثمر ويحوز المباحات المطلقة كما يشاء.

٢: وعليه أن يؤدى حقوقه الواجبه من خمس وزكاه وما أشبه.

٣: ولا يحق لأحد أن يأخذ المال من غير حله، كالربا والاحتكار والغش ونحوها.

٤: وليس لأحد أن يضع المال فى غير حله، من السرف والتبذير والفساد.

٥: وليس لأحد أن يستثمر المباحات بما يضر سائر الناس، ولو أراد ذلك فإن أمكن الدوله أن تمنعه بالوسائل المنافسيه فعلت، وإلا تدخلت لمنعه، مثلاً إنسان اشترى كل حنطه البلد، ثم أراد أن يبيعه بما يضر الفقراء، فإن أمكنت الدوله أن تستورد الحنطه وتبيعه بقيمه رخيصه فعلت، وذلك يوجب رخص السعر لحنطه التاجر تلقائياً، وإن لم تتمكن الدوله من ذلك منعت من احتكارها، ودليل «لا- ضرر» وإن كان بناؤهم أنه لا- يتكفل الأحكام الإيجابيه، لكنه يمكن أن يستدل به للمقام على نحو ما استدلوا به لخيار الغبن فراجع.

ص: ١٥٣

١- الوسائل: ج ٦ ص ٣ الباب ١ ح ٢

٢- الوسائل: ج ٦ ص ٤ الباب ١ ح ٦

ثم لا يخفى أن الإسلام حيث ينقى الجو بإشاعه العدل، وينظف النفوس بحب الخير والإيمان، قلما نجد غنياً يفكر فى إضرار الناس بالاحتكار الحيازي أو التجارى أو الصناعى أو ما أشبهه.

فليس المجتمع الإسلامى كالمجتمع الرأسمالى الذى لا يضبط إلا بفرض القوانين، ولا تراحم فيه بين الناس، قال سبحانه: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) (١).

أما ما ورد من أن (الأسعار بيد الله) و(أنه لا تسعير):

فالمراد بالأول: مثل الآيات والأحاديث التى تقول: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ) (٢)، (لَعَنَ مَن تَقْتُلُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (٣)، (ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) (٤)، إلى غيرها من الآيات التى تنسب كل شىء إلى الله، باعتبار أن منه سبحانه الآله.

والمراد بالثانى: عدم جواز التسعير فى نفسه، لأنه خلاف (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم) (٥)، ولا ينافى ذلك جواز التسعير لأمر طارئٍ لدليل «لا ضرر» ونحوه.

ص: ١٥٤

١- سورة الفتح: الآية ٢٩

٢- سورة الأنفال: الآية ١٧

٣- سورة الأنفال: الآية ١٧

٤- سورة الواقعة: الآية ٦٤

٥- البحار: ج ٢ ص ٢٧٢

((العمل فى دوائر الحكومات الكافره))

((تطبيق قانون الكفار عليهم))

((العمل فى دوائر الحكومات الكافره))

(مسأله ٢٢): وفيها فروع:

((تطبيق قانون الكفار عليهم))

١: الدخول فى دوائر الحكومات الكافره جائز للمسلم، وتطبيقه قوانينهم على الكافرين مباح له، وذلك لقاعده «ألزموهم بما التزموا به»^(١).

قال على (عليه الصلاه والسلام): «لو ثبت لى الوساده لحكمت بين أهل التوراه بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم»^(٢).

وفى صحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الأحكام، قال: «تجوز على أهل كل ذى دين بما يستحلون»^(٣).

وفى الموثق: «لكل قوم نكاح»^(٤).

وللعلة فى روايه الهيثم بن أبى مسروق، عن بعض أصحابه، قال: ذكر عند الرضا (عليه السلام) بعض العلويين ممن كان ينتقصه، فقال (عليه السلام): «أما إنه مقيم على حرام»، قلت: جعلت فداك كيف وهى امرأته، قال: «لأنه قد طلقها»، قلت: كيف طلقها، قال (عليه السلام): «طلقها وذلك دينه فحرمت عليه»^(٥).

فإن قوله (عليه السلام): «وذلك دينه» ظاهر فى إلزام كل ذى دين بدينه، ولا ينافى ذلك عدم الحرمة واقعاً، إذ المراد التجرى بعد أن علم من الخارج أن الأحكام الواقعيه لا تتغير بأهواء الناس.

ومثله ما فى تعلييل روايه محمد بن عبد الله العلوى، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن تزويج المطلقات ثلاثاً، فقال لى: «إن طلاقكم الثلاث

ص: ١٥٥

١- الغوالى: ج ٣ ص ٥١٤ ح ٧٦

٢- البحار: ج ٤٠ ص ١٣٦ الباب ٩٣ ح ٢٨

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٥٩٨ الباب ٣ من أبواب ميراث المجوس ح ١، وص ٤٨٤ الباب ٤ من أبواب ميراث الأخوه ح ٤

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٥٩ الباب ٢٦ ح ٢

لا يحل لغيركم، وطلاقهم يحل لكم، لأنكم لا ترون الثلاث شيئاً وهم يوجبونها»(١).

إلى غير ذلك من الروايات التي نحن الآن لسنا بصدددها.

وليس المراد بالدين الدين المنزل، لوضوح أن أهل الكتاب لم يعملوا بدينهم المنزل، بل حرفوا الكلم عن مواضعه، ونسوا حظاً مما ذكروا به، بل دينهم المعمول به عندهم، ولذا ذكر جمهره من الفقهاء القدماء والمتأخرين توارث المجوس بالسبب الصحيح عندهم، وإن كان فاسداً عندنا، كما ذكروا جواز أخذ ثمن الخمر والخنزير منهم وإن لم يصح أخذ ثمنهما من المسلم.

بل المفهوم من هذه الروايات والفتاوى أنه لا يلزم كون دينهم له أصل منزل، بل يكفي كون ذلك طريقتهم المعترف بها لديهم وإن كانوا وثنيين مثلاً، ولذا لا يصح التزويج بزوجه الوثني ولا أخذ ماله.

((الكفار وقانون الإسلام))

((الكفار وقانون الإسلام))

٢: كما أن الظاهر جواز تطبيق الموظف الداخل في حكومات الكفار، أحكام المسلمين عليهم، مثلاً لو راجعه اثنان في قصة مال أو زوجه جاز له أن يطبق عليهم حكم الإسلام، قال سبحانه: (وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (٢).

والأدلة السابقة لا تدل على وجوب تطبيق أحكامهم، بل تدل على جوازه.

ويدل عليه أيضاً: ما عن هارون بن حمزه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: رجلان من أهل الكتاب نصرانيان أو يهوديان كان بينهما خصومه فقضى بينهما حاكم من حكامهما بجور، فأبى الذى قضى عليه أن يقبل وسأل أن يرد إلى حكم المسلمين، قال: «يرد إلى حكم المسلمين» (٣).

ثم إن جواز الحكم بحكم الإسلام مطلقاً إلا

ص: ١٥٦

١- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢١ الباب ٣٠ ح ٩

٢- سورة المائدة: الآية ٤٩

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٢١٨ الباب ٢٧ ح ٢

ما علم بخروجه من نص أو إجماع أو ضروره، مثل أنه لا يصح أن يطبق حكم الله الواقعي على زوجه رجل ليست زوجته لتحريم الإسلام مثل هذا الزواج، كما إذا كانت أخته من الرضاعه، إلى غيرها من الأمثله.

((الكفار والقانون الثالث))

((الكفار والقانون الثالث))

٣: أما تطبيق حكم آخر ليس حكمهم ولا حكم الله عليهم فذلك غير جائز قطعاً، لأصالة العدم بعد عدم الدليل على الجواز، كما إذا طبق على اليهودى أحكام المجوس، أو بالعكس.

((الكفار وترك التحاكم فيهم))

((الكفار وترك التحاكم فيهم))

٤: كما يجوز أن لا يحكم بينهم، ويتركهم وشأنهم، فيرجعون إلى حكاهم أو ما أشبه ذلك.

فعن أبى بصير، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: «إن الحاكم إذا أتاه أهل التوراه وأهل الإنجيل يتحاكمون إليه، كان ذلك إليه إن شاء حكم بينهم وإن شاء تركهم»^(١).

((المسلم وقانون الكفار))

((المسلم وقانون الكفار))

٥: كل ما سبق بالنسبه إلى تطبيق المسلم حكم الكافرين على أنفسهم، أما تطبيق المسلم فى دوله الكفار، حكم الكافر على المسلم المراجع له الذى يعيش فى دوله الكفر، فذلك غير جائز للأصل، بعد وجوب الحكم بما أنزل الله، (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)^(٢).

إلا إذا اضطر المسلم الحاكم على ذلك لأمر أهم، ولم يكن إلى حد الدم، لأنه لا تقيه فى الدماء، وهذه المسأله المذكوره فى محلها من كتاب القضاء والحدود.

كما لا يجوز له أن يحكم بحكم ثالث لا حكم الحق ولا حكم الكافر.

والظاهر أنه لا يجوز له أن لا يحكم إلا إذا كان الحكم على سبيل الوجوب الكفائى وكان يوجد من فيه الكفايه غيره.

ص: ١٥٧

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢١٨ الباب ٢٧ ح ١

٢- سورة المائده: الآيه ٤٤

((حكومته المخالفين والولاية عنهم))

((حكومته المخالفين والولاية عنهم))

٦: والدخول في حكومات المخالفين جائز للموالى، ويجوز أن يطبق عليهم أحكام أنفسهم للأولوية في مثل «لحكمت بين أهل التوراه»^(١)، ولعموم العله في بعض الروايات السابقة.

وعن معاذ بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «بلغنى أنك تقعد في الجامع فتفتى الناس»، قلت: نعم، وأردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج، إني أقعد في المسجد فيجىء الرجل فيسألنى عن الشىء فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون، ويجىء الرجل أعرفه بمودتكم وحبكم فأخبره بما جاء عنكم، ويجىء الرجل لا أعرفه ولا أدرى من هو فأقول جاء عن فلان كذا وجاء عن فلان كذا، فأدخل قولكم فيما بين ذلك، فقال (عليه السلام) لى: «اصنع كذا، فإنى أصنع كذا»^(٢).

ويؤيده عمل السيد بحر العلوم (رحمه الله) في مكة حيث كان يفتى كل مذهب حسب مذهبه.

أما السيد قاضى نور الله (رحمه الله) فالمنقول عنه أنه كان يفتى بفتوى الأئمة (عليهم السلام) لكن كان يخفى ذلك في ضمن فتوى إحدى المذاهب الأربعة، فهو كان يعمل بما ذكرناه قبلاً من جواز الفتوى بمذهب أهل الحق لمن لا يرى ذلك وإنما كان مذهبه مخالفاً، فتأمل.

كما يؤيد جواز أعمال المؤلف في دولة المخالف، بل يدل عليه: تأييد الإمام (عليه السلام) لعلى بن يقطين وداود الزريرى وغيرهما في بقائهم في حكم المخالفين، مع وضوح أن الحكم الذى كان يحكمه الوزراء في دولة بنى العباس كان حكم

ص: ١٥٨

١- ([١]) البحار: ج ٤٠ ص ١٣٦ الباب ٩٣ ح ٢٨

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١٠٨ الباب ١١ ح ٣٦

المخالفين لا حكم أهل البيت (عليهم السلام).

وكيف كان، فيجوز للموالى فى دولة المخالفين أن يحكم بحكمهم (١)، وأن يحكم بالحق، وأن لا- يحكم للأصل، إلا- إذا توقف الحق على حكمه ولم يكن غيره.

حيث إن الظاهر أن أدله وجوب الحكم مثل (وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (٢) ونحوه يشمل.

وهل يجوز أن يحكم لمذهب بالفتوى من مذهب آخر، احتمالان: من إطلاق «الزموهم» (٣)، ومن انصرافه إلى مذهبه لا مذهب آخر.

لا يقال: كيف تقولون بجواز الدخول فى حكمه المخالفين مع أنه لا تحقق الولاية إلا لأهلها.

لأنه يقال: يدل على ذلك دخول سلمان، وأبى ذر، وعمار، وعلى بن يقطين، وداود الزربرى وغيرهم، فإن الأئمة (عليهم السلام) قرروهم على ذلك، ولأنه من باب دوران الأمر بين الأهم والمهم، فإنهم يخففون من الظلم، وقد فعله من قبل يوسف الصديق (عليه السلام).

((لا فرق بين حكومات المخالفين))

((لا فرق بين حكومات المخالفين))

(٧) ولا- فرق بين المخالف الحاكم حسب مذهبه باسم الإسلام، كما فى بنى العباس ونحوهم، أو المخالف الحاكم حسب الموازين غير الدينيه، مثل المخالفين اليوم الذين يحكمون حسب قوانين الشرق والغرب، للمناط، فإن الحكم حيث لم يكن لله سبحانه لا فرق بين أن كان باسم الله أو باسم غيره، فإجازتهم (عليهم السلام) بأن يكون الإنسان والياً عند بنى العباس يستفاد منه إجازتهم (عليهم السلام) الولاية عند غيرهم، بل ربما كان هذا أولى لأنه لا يهدم الدين باسم الدين، بخلاف مثل بنى العباس الذين كانوا يهدمون الدين باسم الدين، كالمناقق

ص: ١٥٩

١- أى لمن راجعه منهم

٢- سورة المائدة: الآيه ٤٩

٣- الغوالى: ج ٣ ص ٥١٤ ح ٧٦، والوسائل: ج ١٧ ص ٥٩٨ الباب ٣ ح ١

الذى هو أشد ضرراً من الكافر.

قال سبحانه: (جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ) (١١).

وقال فى آيه أخرى: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ) (٢).

ووجه الأشديه أنهم لا يتخذون أعداءً كما يتخذ الكافر فيهدمون من الداخل، وسر قبولهم فى صف المسلمين مع هذه الحالة أنهم فى صفوف الكفار أشد ضرراً، فهم من ناحيه أخبث نفساً، لأنهم جمعوا بين الكفر والخداع، ومن ناحيه لابد للإسلام منهم تقيلاً لوجه الكفار ولو صوره.

((أدله جواز الدخول فى حكوماتهم))

((أدله جواز الدخول فى حكوماتهم))

ثم إنه يدل على الجواز فى المقام وفيما قبله وفى ما بعده جملة من الروايات:

مثل ما رواه الكلينى، عن الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل فى ديوان هؤلاء وهو يحب آل محمد (عليهم السلام) ويخرج مع هؤلاء فى بعثهم، فيقتل تحت رايته، قال: «بيعه الله على نيته». قال: وسألته عن رجل مسكين خدمهم رجاء أن يصيب معهم شيئاً فيغنيه الله به فمات فى بعثهم، قال (عليه السلام): «هو بمنزلة الأجير إنه إنما يعطى الله العباد على نياتهم» (٣).

وصحيحه زيد الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من تولى أمراً من أمور المسلمين فعدل فيهم وفتح بابه ورفع ستره ونظر فى أمور الناس كان حقاً على الله أن يؤمن روعته يوم القيامة ويدخله الجنة» (٤).

وروايه زياد بن أبى سلمه، عن موسى بن جعفر (عليه السلام): «يا زياد لأن أسقط

ص: ١٦٠

١- سورة التوبه: الآيه ٧٣

٢- سورة النساء: الآيه ١٤٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٦ الباب ٤٨ ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ الباب ٤٦ ح ٧

من شاهق فاتقطع قطعه قطعه أحب إلى من أن أتولى عملاً- أو أطأ بساط رجل منهم، إلا لماذا»، قلت: لا أدري جعلت فداك، قال: «إلا لتفريج كربه مؤمن أو فك أسر أو قضاء دينه»(١).

وروايه على بن يقطين: «إن لله تعالى مع السلطان من يدفع بهم عن أوليائه»(٢).

قال الصدوق: وفي خبر آخر: «أولئك عتقاء الله من النار»(٣).

قال: وقال الصادق (عليه السلام): «كفاره عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان»(٤).

وفي ذيل روايه زياد بن أبي سلمه: «وإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك يكون واحده بواحد»(٥).

وعن المقنع: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل يحب آل محمد (صلى الله عليه وآله) وهو في ديوان هؤلاء يُقتل تحت رايته، قال: «يحشره الله على نيته»(٦).

وفي روايه أبي بصير: «ما من جبار إلا ومعه مؤمن يدفع الله به عن المؤمنين، وهو أقلهم حظاً في الآخرة لصحبه الجبار»(٧).

وعن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال: «إن لله تعالى في أبواب الظلمه من نور الله به البرهان، وممكن له في البلاد

ص: ١٤١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ الباب ٤٦ ح ٩

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٣

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ الباب ٤٦ ح ٩

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٦

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ الباب ٤٤ ح ٤

ليدفع بهم عن أوليائه، ويصلح الله بهم أمور المسلمين، إليهم ملجأ المؤمنين من الضرر، وإليهم مرجع ذوى الحاجه من شيعتنا، يؤمن الله روعه المؤمنين فى دار الظلمه، أولئك المؤمنون حقاً، أولئك أمناء الله فى أرضه، أولئك نور الله فى رعيته، يوم القيامه يزهر نورهم لأهل السماوات كما يزهر نور الكواكب الدريره لأهل الأرض، أولئك نور يوم القيامه، تضىء منه القيامه، خلقوا والله للجنه وخلقوا للجنه لهم، فهنيئاً لهم، ما على أحدكم أن لو شاء لنال هذا كله». قلت: بماذا جعلت فداك، قال: «يكون معهم فيسرنا بإدخال السرور على المؤمنين من شيعتنا فكن منهم يا محمد» (١).

وعن المقنع، قال: روى عن الرضا (عليه السلام) إنه قال: «إن الله مع السلطان أولياء يدفع عن أوليائه» (٢).

وعن على بن يقطين، إنه كتب إلى أبى الحسن موسى (عليه السلام): «إن قلبى يضيق مما أنا عليه من عمل السلطان، وكان وزيراً لهارون، فإن أذنت جعلنى الله فداك هربت منه، فرجع الجواب: «لا آذن لك بالخروج من عملهم واتق الله أو كما قال» (٣).

وعن العبيدى، قال: كتب أبو عمر الحذاء إلى أبى الحسن (عليه السلام)، وقرأت الكتاب والجواب بخطه، يعلمه أنه كان يختلف إلى بعض قضاة هؤلاء، وأنه صير إليه وقوفاً ومواريث بعض ولد العباس أحياءً وأمواتاً، وأجرى عليه الأرزاق، وأنه كان يؤدى الأمانه إليهم، ثم إنه بعد عاهد الله أن لا يدخل لهم فى

ص: ١٦٢

١- البحار: ج ٧٢ ص ٣٨١ الباب ٨٢ ح ٤٦

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٣ الباب ٤٦ ح ١٦

عمل وعليه مؤونه، وقد تلف أكثر ما كان في يده، وأخاف أن ينكشف منه ما لا يحب أن ينكشف من الحال، فإنه منتظر أمر ك في ذلك فما تأمر به، فكتب (عليه السلام) إليه: «لا عليك وإن دخلت معهم، الله يعلم ونحن ما أنت عليه» (١١).

إلى غيرها من الروايات، والتي يستفاد منها أن الولاية التي بذاتها محرمة عن الجائر، لأجل أنه لا ولاية له حتى يعطيها غيره، فلا يحق للوالي التصرف في شيء من الأمور، فإنه تصرف لم يأذن به الله، بل إنما أذن في تصرف أوليائه فقط، أجزت من قبلهم (عليهم السلام) لأجل المعاش بشرط الإحسان إلى الإخوان.

وقد تكون مستحبه إذا لم يقصد من دخوله في ولايتهم إلا الإحسان إلى الإخوان، وقد تكون واجبه إذا توقف الذب عن المؤمنين عليها، كما أنها تكون واجبه أيضاً إذا توقف الأمر الأهم عليها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفع المنكر، وقد رأيت كيف أن إطلاق الأدلة يشمل كل ولاية عن كل جائر سواء كان الجائر كافراً أو مسلماً مخالفاً أو مؤالفاً.

((الولاية عن المؤلف الجائر))

((الولاية عن المؤلف الجائر))

٨: ومنه يعلم حكم الولاية عن قبل المؤلف الجائر، وحيث إن الرسالة لم توضع لتفصيل هذه المسائل، فعلى الطالب أن يرجع إلى كتاب (المكاسب) للشيخ المرتضى (رحمه الله) وغيره من الكتب المفصلة.

ولذا دخل نصير الدين الطوسي (رحمه الله) مع المغول، ودخل القاضي نعمان مع الفاطمية، وإن كان لم يعلم فسقهم، فإن بعضهم كانوا اثني عشرياً، كما يظهر من التواريخ، وقد نشروا العدل كما يظهر من تواريخهم، وليس كل حاكم حكم في التاريخ الإسلامي جائراً، وإن لم يأخذ بالشورى، لوضوح أنهم على ثلاثة أقسام:

ص: ١٤٣

الأول: من أخذ الحكم بالسيف، وهو يمكن أن يكون أخذه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفعل ذلك، وكان في نفسه عادلاً، ولا إشكال في أنه حاكم بالحق إذا استأذن من العلماء النواب للأئمة (عليهم السلام).

الثاني: من أخذ الحكم وراثته، وهذا أيضاً يمكن أن يكون عادلاً جامعاً للشرائط.

الثالث: من أخذه بأحد الطريقتين ولم يكن جامعاً للشرائط، فهذا من مصاديق الجائر، فتوهم جور الكل في غير محله، وجمله من الصفويه على أحد الطريقتين الأولين، كما يدل على ذلك دخول العلماء الجهابذه أمثال الكركي والمجلسي والبهائي والداماد وغيرهم في حكمهم، بالإضافة إلى كشف تاريخهم عن حسن سيرتهم، وكذلك بعض القاجاريه إلى غير ذلك.

فقد حكم الشيعة وأئمتهم (عليهم السلام) على طول التاريخ الإسلامي بما لا يقل عن حكم غير الشيعة بكثير، فالإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) والإمام الحسن (عليه السلام) حكما، كما دخل في الحكم سلمان وعمار وغيرهما، ثم حكم المختار، وما نرى حوله من التشويش ليس إلا - دخيلاً - أو محمولاً - على التقية، وحكم بنو طباطبا في العراق، وحكم في الحجاز واليمن الشرفاء من بنى الحسن (عليه السلام)، كما حكم في إيران الدعاه، وخذابنده، والصفويه، والصفاريه، وغيرهم، وحكم في العراق بنو بويه، كما حكم اسبهد الذي تشيع على يدي ابن فهد الحلبي (رحمه الله)، وفي سوريا بنو حمدان، وفي مصر الفاطميون، وفي المغرب الأدارسه، وكذلك حكم الشيعة في كل من الهند وأفغان واندونيسيا، إلى غير ذلك مما هو كثير، والمتكفل بتفصيله كتب التواريخ، ولعل الله يقيض من يجعل من همه كتابه تواريخ هؤلاء مفصلاً، ومدى شرعيه كل حاكم حاكم،

فإن ذلك بنظري يستوعب ما لا يقل من عشرين مجلداً.

وعلمائنا الكبار على الأغب، إما دخلوا الحكم مستقيماً أو غير مستقيم، بأن شاركوا في توجيه الحكام، وإما حاربوا الحكام مقاطعه أو تهجماً عليهم باللسان أو حرباً بالسلح، ففي العصر الأخير حارب والدى (رحمه الله) والسيد الحكيم وابن العم وغيرهم (قدس سرهم) حكومات الملكيين في العراق، ثم قاسم وعارف وبكر، حرباً بالكلام والمقاطع والقلم وما أشبه.

وقبلهم حارب الساده القمي والسيد أبو الحسن والبروجردى وغيرهم (رحمه الله) حكومتى الملكيين والبهلوى الأول، وحارب قبلهما الآخوند الخراسانى الاستبداد فى إيران، كما حارب صاحب العروه والسيد الحبوبى وغيرهما العثمانين فى العراق.

وكذلك حارب قائد الثورة الشيخ محمد تقى الشيرازى الإنكليز فى العراق، وقبلهم حارب الميرزا الكبير الإنكليز فى إيران فى قصه التباك الشهيره، وقبله حارب السيد محمد المجاهد، كما أن السيد شرف الدين حارب فرنسا فى الأقطار السورىه، إلى غيرها وغيرها مما تفصيله يحتاج إلى مجلدات، وقد ذكر شيئاً منها السيد الأمين فى (الأعيان)، والشيخ الأمنى فى (شهداء الفضيله).

وعلمائنا الآن فى حاله حرب مع أسره البهلوى فى إيران، وحزب البعث فى العراق، ونسأل الله أن ينصرهم بمحمد وآله الطاهرين.

وكيف كان فقد ظهر مما ذكرناه فى هذه المسأله أمران:

الأول: حكم الدخول فى حكومات الظلمه.

الثانى: إن الداخل كيف يطبق القوانين على الكافر والمسلم المخالف والمؤالف.

((حرمة تصرف الحكومات الجائره))

((حرمة تصرف الحكومات الجائره))

ثم إن تصرفات الحكومات الجائره، كافره كانت أو مسلمه، مواليه أو مخالفه

عقيدة، عاملة بالإسلام أو بقوانين الشرق والغرب محرمه، لأنها تصرفات لم يأذن بها الله تعالى.

لكن هذه التصرفات أبيحت لنا، فإذا أعطوا إنساناً مالاً، أو اشتروا منه شيئاً وأعطوا ثمنه، أو باعوا له أو ما أشبه ذلك من سائر المعاملات جاز له التصرف، وذلك لروايات جوائز السلطان وغيرها مما تقدم بعضها.

وفى صحيحه أبي ولاد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما ترى فى رجل يلى أعمال السلطان ليس له مكسب من أعمالهم وأنا أمر به وأنزل عليه فيضيفنى ويحسن إلى، وربما أمر لى بالدراهم والكسوه وقد ضاق صدرى من ذلك، فقال (عليه السلام) لى: «كل وخذ منها، فلك المهنه وعليه الوزر»^(١).

وصحيحه أبى المعز: أمرّ بالعامل فيجيزنى بالدراهم آخذها، قال (عليه السلام): «نعم»، وقلت: أحج بها، قال (عليه السلام): «وحج بها»^(٢).

وروايه محمد بن هشام: أمرّ بالعامل فيصلنى بالصله أقبليها، قال: «نعم»، قلت: وأحج بها، قال: «نعم وحج بها»^(٣).

وروايه محمد بن مسلم وزراره، عن أبى جعفر (عليه السلام): «جوائز السلطان ليس بها بأس»^(٤).

وقد دلت جملة من الروايات على أخذهم (عليهم السلام) الجوائز من السلطان، وكان يأخذ الجوائز ابن المسعود وعمار وأبو ذر وغيرهم، كما أخذ الإمام الصادق (عليه السلام) الجائزه للشقىرى فى نصيحه مشهوره نصحه بها، لما أعطاه (عليه السلام)

ص: ١٦٦

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٦ الباب ٥١ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٦ الباب ٥١ ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧ الباب ٥١ ح ٣

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧ الباب ٥١ ح ٥

عطاءه من الخليفة، إلى غير ذلك.

ومن ذلك كله تبين أن الدخول في مناصب الدولة لأجل الإصلاح جائز، وأخذ أموالهم جائز، والتعامل معهم جائز، إلا أن كل ذلك حرام على نفس السلطان، فتصديه باطل، وأخذه المال من الناس سواء كان بعنوان الزكاه أو غير ذلك حرام، ومعاملته باطله إذا كانت معاملات سلطانيه، لا المعاملات الشخصيه فإنها صحيحه، إذ ليست الحكومات الجائره مالكه ولا مأذونه، وإنما أجاز الولي الحقيقي بالنسبه إلينا.

ومما تقدم يظهر أن الروايات الواردة في المنع عن الدخول في ولايتهم ومعاونتهم محموله على غير الموالى أو الذى يدخل لا بقصد الإصلاح وحسن النيه.

ومن أراد الاطلاع على تفصيل ما ذكرناه فعليه بكتاب المكاسب للشيخ المرتضى (رحمه الله) في مبحث إعانه الظالم والولايه.

ومن ذلك كله ظهر أن قوانينهم ومعاملاتهم التى يجرونها بعنوان السلطه _ لا المعاملات الشخصيه _ ليست ملزمه إذا كانت فى نفسها حلالاً، أما إذا كانت فى أنفسها حراماً، كجعلهم المكوس وأخذها، فاللازم عدم التعاون معهم فى تنفيذها إلا فى مقام الاضطرار.

نعم إذا كانت وظائفهم تنفع المسلمين، بحيث يضرهم التخلف عنها وجب ذلك، لا من حيث إنهم عاملون لهم، وإنما من حيث لزوم عدم الإضرار بالمسلمين، مثلاً المشرف على امتحان الطلاب لا يحق له ترك الإشراف من جهه أنه يسبب خروج الطلاب جهله، ويسبب ذلك تأخير البلاد الإسلاميه وضرر المسلمين، وكلاهما محرمان، إلى غير ذلك من الأمثله.

إذا كانت وظائفهم بالنسبه إلى

الوفاء وعدمه على ثلاثة أقسام:

قسم يحرم الوفاء، لكونه محرماً في نفسه.

وقسم يجب الوفاء، من حيث إنه واجب في نفسه.

وقسم يجوز الوفاء، إذا لم يكن أحد القسمين السابقين.

ص: ١٦٨

((إسقاط الطواغيت))

(مسأله ٢٥): الحكومات الجائره التي تحكم بغير ما أنزل الله، وتطبق القوانين الجائره على عباد الله، يجب إسقاطها بكل الوسائل الممكنه.

قال سبحانه: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (١)، والله سبحانه وعد النصر.

قال تعالى: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُكَلِّمُهُم بِاللُّغَةِ الَّتِي كَانُوا يُخَدِّوْنَ) (٢)، ففرعون مثال الحاكم الظالم، وهامان مثال الوزير الخائن، وجنوده مثال المرتزقه الذين لا يهتمهم إلا رزقهم.

((عدم إعانه الظلمه))

١: أما عدم التعاون معهم، فلحرمه معاونه الظالم، في غير ما تقدم في المسأله السابقه.

قال سبحانه: (وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) (٣).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) فيما رواه الصدوق: «من عظم صاحب الدنيا وأحبه طمعاً في دنياه سخط الله عليه، وكان في درجته مع قارون في التابوت الأسفل من النار» (٤).

أقول: المراد أنه مثله في أصل الظلم، لا أن له نفس الدرجه، كما أنه المراد في مثل: (كان في درجه محمد (صلى الله عليه وآله)، فإن الأخيار في درجه

ص: ١٦٩

١- سورة النساء: الآية ٧٥

٢- سورة القصص: الآية ٥

٣- سورة هود: الآية ١١٣

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٤

والأشرار في درجه، كما يقال: فلان مثل فلان في السجن، وكثيراً ما يكون بينهما فرق كبير.

وفي حديث آخر، عنه (صلى الله عليه وآله): «من مدح سلطاناً جائراً أو تخفف أو تضعع له طمعاً فيه كان قرينه في النار» (١).

نعم إذا مدح اضطراراً لم يضر.

وعن الشيخ الورام، قال: قال (عليه السلام): «من مشى إلى ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج عن الإسلام».

قال: وقال (عليه السلام): «إذا كان يوم القيامة ينادى مناد: أين الظلمه، أين أعوان الظلمه، أين أشباه الظلمه، حتى من برأ لهم قلماً أو لاق لهم دواه، فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنم» (٢).

والمراد بأشباه الظلمه من تشبه بهم للإخافه ونحوها، لا لأجل تمثيلهم ليظهر دورهم السيء لأجل تنفير الناس عنهم.

وعن النبي (صلى الله عليه وآله): «من علق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعلها الله حيه طولها سبعون ألف ذراع، فيسلطها الله عليه في نار جهنم خالداً فيها مخلداً» (٣).

أقول: الأعمال الدنيويه تنمو في الآخره، فالصدقه تكون كجبل أحد، والسوط يكون بطول سبعين ألف ذراع، كما في الدنيا فحبه حنظله تعطى ألوف الحنظلات، ونواه تمره تعطى ألوف التمرات، ولا يكون العقاب إلا بقدر العمل، (إنما

ص: ١٧٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٢ الباب ٤٣ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣١ الباب ٤٢ ح ١٥ و ١٦

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٤

تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»(١)، (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ مِثْلَهَا)(٢)، فلا يكون العقاب هناك أكثر من الاستحقاق، وإن كان ربما يظهر من ظواهر بعض الآيات والروايات أنه أكثر، فإن أحكام الآخرة تتفاوت عن أحكام الدنيا، وعلى كل حال فالمسألة كلاميه خارجه عن محل البحث.

وفى روايه يونس بن يعقوب: «لا تعنهم على بناء مسجد»(٣).

وفى روايه الكاهلي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من سود اسمه في ديوان ولد سبع (مقلوب عباس) حشره الله يوم القيامة خنزيراً»(٤).

وقال (عليه السلام): «ما اقترب عبد من سلطان جائر إلا تباعد من الله»(٥).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله): «إياكم وأبواب السلطان وحواشيها، فإن أقربكم من أبواب السلطان وحواشيها أبعدكم عند الله تعالى»(٦).

وفى روايه ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه رجل من أصحابنا، فقال: جعلت فداك ربما أصاب الرجل من الضيق والشده فيدعى إلى البناء بينه أو النهز يكره أو المسناه يصلحها، فما تقول في ذلك، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما أحب أن عقدت لهم عقده أو وكيت لهم وكاء وأن لى ما بين لايتها لا ولا مده بقلم، إن أعوان الظلمه يوم القيامه فى سراق من

ص: ١٧١

١- سورة الطور: الآية ١٦

٢- سورة الأنعام: الآية ١٦٠

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ الباب ٤٢ ح ٨

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ٩

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٢

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٣

نار حتى يفرغ الله من الحساب» (١).

وروايه محمد بن عذافر، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «يا عذافر بلغنى أنك تعامل أبا أيوب وأبا الربيع، فما حالك إذا نودى بك فى أعوان الظلمه»، قال: فوجم أبى، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): «لما رأى ما أصابه أى عذافر، إنما خوفتك بما خوفنى الله عزوجل به»، قال محمد: فقدم أبى فما زال مغموماً مكروباً حتى مات (٢).

وروايه صفوان بن مهران الجمال، قال: دخلت على أبى الحسن الأول (عليه السلام)، فقال لى: «يا صفوان كل شىء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً»، فقلت: جعلت فداك أى شىء» قال (عليه السلام): «إكراؤك جمالك من هذا الرجل يعنى هارون الرشيد»، قلت: والله ما أكريته أشراً ولا بطراً ولا لصيد ولا للهو، ولكن أكريته لهذا الطريق يعنى طريق مكه، ولا أتولاه بنفسى، ولكن أبعث معه غلمانى، فقال لى: «يا صفوان أيقع كراؤك عليهم»، قلت: نعم جعلت فداك، قال: «أتحب بقاءهم حتى يخرج كراءك»، قلت: نعم، قال: «من أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم كان وروده إلى النار»، قال صفوان: فذهبت فبعث جمالى عن آخرها فبلغ ذلك إلى هارون فدعانى، فقال لى: يا صفوان بلغنى أنك بعثت جمالك، قلت: نعم، قال: ولم، قلت: أنا شيخ كبير وإن الغلمان لا يقومون بالأعمال، فقال: هيهات هيهات إنى لأعلم من أشار إليك بهذا، إنما أشار عليك بهذا موسى بن جعفر (عليه السلام)، قلت: ما لى ولموسى بن جعفر، قال: دع هذا عنك وأبقه، لولا حسن صحبتك لقتلتك» (٣).

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ الباب ٤٢ ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٨ الباب ٤٢ ح ٣

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣١ الباب ٤٢ ح ١٧

وما ورد في تفسير الركون إلى الظالم من أن الرجل يأتي السلطان فيحب بقاءه إلى أن يدخل يده في كيسه فيعطيه(١).

((وجوب إسقاط الظلمه))

((وجوب إسقاط الظلمه))

٢: وأما وجوب إسقاطهم، فلأنهم من أعظم المنكرات، والمنكر يجب رفعه، وقد ورد بذلك متواتر الروايات:

ففي روايه الكليني، عن جابر وغيره، عن الباقر (عليه السلام) في حديث قال: «فأنكروا بقلوبكم، وألفظوا بألسنتكم، وصكروا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومه لائم، فإن اتعضوا وإلى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم، إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون في الأرض بغير الحق، أولئك لهم عذاب أليم، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم وأبغضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطاناً، ولا باغين مالاً، ولا مريدين بالظلم ظفراً، حتى يفيئوا إلى أمر الله ويمضوا على طاعته»(٢).

وفي روايه يحيى الطويل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «ما جعل الله بسط اللسان وكف اليد، ولكن جعلهما يبسطان معاً ويكفان معاً»(٣).

وفي نهج البلاغه، في وصيه الإمام (عليه السلام) للحسن (عليه السلام): «وأمر بالمعروف تكن من أهله، وانكر المنكر بيديك ولسانك، وباين من فعله بجهدك، وجاهد في الله حق جهاده، ولا تأخذك في الله لومه لائم»(٤).

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضاً إنه قال: «أيها المؤمنون، إن من رأى عدواناً يعمل به، ومنكراً يدعى إليه، وأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ، ومن

ص: ١٧٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٣ الباب ٤٤ ح ١

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٠٣ الباب ٣ ح ١

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٤٠٤ الباب ٣ ح ٢

٤- ([٤]) نهج البلاغه: الوصيه رقم ٣١

أنكره بلسانه فقد أجر وهو أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمه الله هي العليا وكلمه الظالمين هي السفلى فذلك الذى أصاب الهدى، وقام على الطريق ونور فى قلبه اليقين»(١).

أقول: (سلم وبرئ) أى عن أن يكون شريكاً بسبب رضاه، و(أجر) لأنه أنكر، و(أصاب الهدى) معناه أن الأولين لم يصيبا الهدى.

وفى روايه، عن النبى (صلى الله عليه وآله)، إنه قال: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلمه، ليس وراء ذلك شىء من الإيمان»(٢).

وفى روايه: «إن ذلك أضعف الإيمان»(٣).

إلى غيرها من الروايات الكثيره المذكوره فى كتابى (الجهاد) و(الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر)، وقد ذكرنا جمله منها فى الكتابين المذكورين من (الفقه).

وفى روايه جابر، عن أبى جعفر (عليه السلام) فى حديث قال: «أوحى الله إلى شعيب النبى (عليه السلام) إني معذب من قومك مائه ألف، أربعين ألفاً من شرارهم، وستين ألفاً من خيارهم، فقال (عليه السلام): يا رب هؤلاء الأشرار، فما بال الأخيار، فأوحى الله عزوجل إليه: داهنوا أهل المعاصى ولم يغضبوا لغضبى»(٤).

وعن أبى حمزه، عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال فى حديث: «وإن الله ليعذب الجعل

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ١١ ص ٤٠٥ الباب ٣ ح ٨

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٠٦ الباب ٣ ح ١٢

٣- نهج الفصاحه: ص ٦١٤ ح ٣٠١٠

٤- الوسائل: ج ١١ ص ٤١٦ الباب ٨ ح ١

فى جحرها بحبس المطر على الأرض التى هى بمحلتها لخطايا من بحضرتها، وقد جعل الله لها السبيل إلى مسلك سوى محله أهل المعاصى»(١١).

وفى روايه هارون بن خارجه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن الله بعث إلى بنى إسرائيل نبياً يقال له إرميا» إلى أن قال: «فاختلفوا فعملوا بالمعاصى، فقال سبحانه: فلأسلطن عليهم فى بلدهم من يسفك دماءهم ويأخذ أموالهم، وإن بكوا لم أرحم بكاءهم، وإن دعوا لم أستجب دعاءهم، فشلوا وفشلت أعمالهم، لأخربنها» أى بيت المقدس «مائه عام» إلى أن قال: «أن قل لهم: إنكم رأيتم المنكر فلم تنكروه فسلط عليهم بخت النصر ففعل بهم ما قد بلغكم»(١٢).

أقول: الله الذى (بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا)(١٣) رحمه، بعث إلى العصاه بخت النصر، وقال: (بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ)(١٤).

((الطرق السلميه فى تغيير الطغاه))

((الطرق السلميه فى تغيير الطغاه))

٣: واللازم فى الإسقاط تحرى طرق السلم أولاً، لأن الطرق غير السلميه تؤدى إلى محرمات ذاتيه فى الأغلب لا يجوز ارتكابها إلا عند الضروره، فإن كان بالإمكان الإسقاط بالطرق السلميه لم يجز غيرها.

أما إذا انحصر الطريق بالوسائل غير السلميه، تدرج من التخريب الذى لا يضر الإنسان مثل إحراق بنوك الدوله وقطع سلك الحديد وهدم السجون وما إلى ذلك، وهذه وإن كانت أموال المسلمين إن بنيت من أموالهم، أو راجعه إلى حاكم الشرع إن كانت مجهوله المالك، والمال لا يجوز تلفه، بل وإن كان من خالص مال الجائر أيضاً لم يجز

ص: ١٧٥

١- الوسائل: ج ١١ ص ٥٠٠ الباب ٣٧ ح ٤

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤١٢ الباب ٥ ح ٧

٣- سوره الجمعه: الآيه ٢

٤- سوره الإسراء: الآيه ٥

أولاً وبالذات لأنه إسراف وذلك غير جائز في نفسه، إلا أن الاضطرار ولزوم رفع المنكر وقانون الأهم والمهم يبيحه.

بل ما ذكر يبيح التخريب وإن كان من أموال الشخص المحترم المال مع لزوم تعويضه إن أمكن، جمعاً بين الحقين، وإلا سقط التعويض.

فإن لم يمكن إلا بما يضر الإنسان جاز، ولذا أفتى الفقهاء بقتل المسلم الذي يتترس به الكفار لتوقف النصر عليه، ومنه حروب العصابات ضد أعوان الدولة، وما يتلف فيه من مال ونفس فهو هدر، لكن اللازم التحفظ مهما أمكن على نظافة الهدم والتخريب وحرب العصابات.

((إسقاط الجائرين وحكم القتل من الطرفين))

((إسقاط الجائرين وحكم القتل من الطرفين))

٤: ثم إن الذي يقتل من طرف الدولة إن كان مسلماً يجرى عليه تجهيزات الإسلام من الغسل والكفن وغيرها، وفي كون الصلاة عليه كالمنافق يلعن عقيب الرابعه للمناط أو كغير المنافق، احتمالان.

أما إذا كان المقتول مخالفاً، فالظاهر جواز إجراء المراسيم عليه كالمؤمن وكالمخالف، لإطلاق أدله الأحكام الشامل للمؤمن والمخالف، ولقاعده «ألزموهم بما التزموا به»، فحاله حال الحكم لغير المسلم أو للمخالف حيث يجوز الحكمان لكل منهما، كما ذكرناه في باب الحكم.

أما الذي يقتل من طرف المؤمنين الذين يحاربون لإسقاط حكم الجائر، فله حكم الشهيد في عدم الغسل والكفن، إلى آخر ما ذكر في كتاب الأموات لإطلاق الأدله، لكن بالشرائط المعبره هناك من كون الموت في ساحة القتال وغير ذلك كما هو واضح.

كما أن الذي يقتل صبراً من أي الجانبين يحكم عليه بأن يغتسل ويكفن بنفسه، كما ذكرناه في كتاب (الفقه) مع وجود الشرائط المذكوره هناك، وكذلك من يصلب من أي جانب، له حكم المصلوب المذكور في كتاب الأموات.

((اتهام الظلمه والجائرين))

((اتهام الظلمه والجائرين))

٥: ويجوز اتهام الجائر وأعوانه لأمرين:

الأول: لمقابله اعتدائه بالاعتداء المماثل، فكما يتهم هو المؤمنون يتهم المؤمنون إياه.

الثاني: لقانون الأهم والمهم.

قال تعالى: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) (١١).

وفى بعض الروايات دلالة عليه، بالإضافة إلى الفحوى فى قوله (عليه السلام): «الحرب خدعه» (٢). والحروب الباردة كالحروب بالسلاح، إن كانت الحرب بينهما بارده، وإلا فيشمله «الحرب خدعه» بالإطلاق.

ومن أقسام الاتهام الدعاية السوداء كما فى المصطلح الحديث، وإذا تمكن الفئه المجاهده من إنماء الوعى فى الشعب بحيث علم الشعب موقع الجائر ومقدار ضرره للبلاد والعباد، وأنه كيف حطم السياسه الرشيده والاقتصاد المستقيم، كما أن تحطيم السياسه والاقتصاد من شؤون الجائر دائماً، وتمكنوا من تجنيح الإنماء التوعوى بجناح إنماء الكتله المجاهده عددياً ونوعياً وبجناح التنميه المالىه بسبب الصناديق التجاريه وما أشبه، وقرروا ضوابط للحركه والتقدم، وخلفيات صلبه لكل مرحله من التقدم، واتسم قاده المجاهدين بالتواضع الذى تلزمه الحركه، لسهل إسقاط الجائر وقصر الطريق.

((مقومات إسقاط الطغاه))

((مقومات إسقاط الطغاه))

والحاصل: إن أسهل الطرق وأقصرها لإسقاط الطغاه:

١: فئه مجاهده ذات تواضع لازم.

٢: جعل ضوابط وخلفيات للحركه.

٣: إنماء الكتله المجاهده بشرياً ونوعياً.

ص: ١٧٧

١- سورة البقره: الآيه ١٩٤

٢- الوسائل: ج ١١ ص ١٠٢ الباب ٥٣ من أبواب جهاد العدو ح ١ و ٢ و ٣

٤: جعل الصندوق المالى التتموى الذى يمول الحركة بالقدر الكافى.

وبهذا يمكن تمزيق الطاغية إعلامياً، حتى تنهار فئته نفسياً وتعيش فى جو من الازدراء والتحقير، مما يستسلم للأمر الواقع.

٥: وإذا سقطت الطاغية وقد كان جمع المال من الحرام، وجب مصادره أمواله وأموال فئته التى جمعتها من الحرام، وطول بقاء الأموال تحت تصرف الطاغية لا يوجب أن تكون ملكاً له، فإذا عرف أصحابها ردت إليهم، وإلا كان مجهول المالك يتصدق بها، كما دل على ذلك النص والإجماع.

فعن ابن عباس: إن علياً (عليه السلام) خطب ثانى يوم من بيعته فى المدينة، فقال (عليه السلام): «ألا إن كل قطيعه أقطعها عثمان وكل مال أعطاه من مال الله فهو مردود فى بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شىء، ولو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الإمام لرددته، فإن فى العدل سعه، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق» (١).

أقول: (القطائع) الأراضى التى كانت للمسلمين وأقطعها عثمان لبعض من كان يقوى به سلطانه، وذكر تزويج النساء وملك الإمام من جهة أن المهر والتمن مقابل الفرج، يكون للمرأة حقاً لأنها أعطت أعلى شىء عندها فى مقابل المال، كما أن الله أحل فرجها فى قبال المال، لكن هذا لا يسبب كون المال المغصوب لها أو لملكها.

ولعل معنى الجملة الأخيره أن من عجز عن تدبير أمره بالعدل فهو أكثر عجزاً عن التدبير بالجور، لأن الناقلين على العدل أقل من الناقلين على الجور، وقد ورد فى بعض الروايات إيجاب الإمام (عليه السلام) على بعض عمال

ص: ١٧٨

١- البحار: ج ١٠٠ ص ٥٩، وفى النهج: الخطبه رقم ١٥

بنى أميه التصدق بكل ما حصل فى دولتهم.

ثم إن كان مال الطغاه وأعوانهم مختلطاً من الغصب وأموال أنفسهم، أو لم يعلم هل هذا ماله الشخصى أو ماله الذى غضبه، جاز مصادره جميعه (١)، لا لأن كله حرام، بل لأن الحلال من أموالهم يجوز للدوله الإسلاميه أو النائب العام للإمام (عليه السلام) إباحته، إذ لا احترام لمن يحارب المسلمين لا مالاً ولا نفساً.

ولذا قال على (عليه السلام): «منتت على أهل البصره كما من رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أهل مكه» (٢).

مع أنه كان له إجازة نهب أموالهم، كما كان للنبي (صلى الله عليه وآله) ذلك بالنسبه إلى أهل مكه، ولذا أجاز على (عليه السلام) نهب أموال بنى ناجيه حيث ثاروا على الدوله الإسلاميه فى زمان الإمام (عليه السلام)، كما أن الرسول (صلى الله عليه وآله) أمر بإحراق مسجد ضرار، وأحرق على (عليه السلام) بعض بيوت الظلمه، كما هو مثبت فى التاريخ.

وقد ذكرنا فى كتاب الأمر بالمعروف من (الفقه) أن المال فى هذا الباب هدر فراجع.

هذا بالإضافة إلى أن قانون مقابله الاعتداء شامل للمقام، فكما أن الطاغيه ينهب أموال الناس يجوز للإسلام أن يأذن بنهب أمواله، وبهذا ظهر أنه لا وجه لاحتمال اختصاص أخذ أموال الظالم بما جمعه من المظالم.

ص: ١٧٩

١- إذا صدق عليه عنوان محاربه المسلمين

٢- انظر الوسائل: ج ١١ ص ٥٨ الباب ٢٥ ح ٦

((رضا الناس شرط في الحاكم))

(مسأله ٢٦): قد تقدم أن ميزان الحكم في الإسلام رضى الناس بالحاكم (١) في إطار رضى الله سبحانه، ولذا كان كل حكم لا يتوفر فيه هذان العنصران حكماً غير إسلامي في غير ما استثنى، وإن لبس الحاكم ألف ثوب من أثواب الإسلام.

ولذا كان الوصول إلى الحكم بطريق الانقلابات العسكريه باطلاً في نظر الإسلام، لأن الحاكم يستند إلى القوه لا إلى رضى الله ورضى الناس، وهذا الحاكم الانقلابي يبقى غير شرعي في بلاد الإسلام وإن بقى خمسين سنه، وإن تزهد في الدنيا وطبق كل أحكام الإسلام، لكن لم يرض به الناس، أو رضى به كل الناس إلا أنه لم يطبق أحكام الإسلام، وكذا حال الحكم الوراثي.

فعلى المسلمين أمام هاتين الظاهرتين الشاذتين أن يعملوا أمرين:

الأول: التنديد بأمثال هذه السلطات، وبيان أن السلطه الشرعيه هي السلطه المرضيه للناس في إطار رضى الله سبحانه.

الثاني: العمل لإزالتها، لتسد مسدها السلطه الشرعيه المشتمله على الشرطين السابقين.

وبعبارة أخرى: الإسلام يعتبر الكفاءه الإسلاميه في ذات الحاكم بالإضافة إلى رضى الناس بالكفوء، فكل سلطه لا تستمد شرعيتها من ذلك فهي سلطه غير شرعيه، وإن استمدت شرعيتها من الوراثه أو من القوه.

وعلى الدول الإسلاميه إن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر أن لا تعترف إلا بالسلطات الشرعيه بالمعنى الذى ذكرناه.

هذا بالإضافة إلى أن السلطه التي تستمد شرعيتها من قوه الوراثه أو قوه السلاح لا بد وأن تكون سلطه مستبده، والمستبد دائماً يجعل نفسه هو الميزان في كل شىء.

بخلاف السلطه التي تستمد شرعيتها من الله سبحانه، فإنها دائماً تجعل الميزان هو الله في كل شىء، ولذا يظهر التناقض الكامل بين السلطتين في عده أمور:

ص: ١٨٠

((فروق السلطه الشرعيه والاستبداديه))

((فروق السلطه الشرعيه والاستبداديه))

الأول: إن السلطه الشرعيه ترى نفسها مسؤوله أمام الله، وليست كذلك السلطه الاستبداديه.

الثاني: إن الشرعيه ترى أن الميزان لكل أحكامه هو رضى الله بينما الاستبداديه ترى أن الميزان السلطان نفسه.

الثالث: إن الشرعيه ترى أن المشرع هو الله، والاستبداديه ترى أن المشرع السلطان.

الرابع: إن الشرعيه ترى لزوم الكفاءه فى أعوانها وأجهزه الحكم، بينما الاستبداديه ترى لزوم الموالاه للسلطان فى الأعوان والأجهزه، سواء كانت كفاءه ذاتيه لهم أم لا.

الخامس: إن الشرعيه لا تضر الدين والأخلاق بل تنفعهما، إذ الاستمداد للأجهزه^(١) تكون من الله ومن الأخلاق، بينما الاستبداديه تضر الدين والأخلاق، إذ توجب شرك الأجهزه فإنهم يجعلون السلطان مصدر الأمر والنهى والقانون، ويعتبرون رضاه لا رضى الله، وبذلك تفسد أخلاقهم أيضاً، لأن الأجهزه لإرضاء السلطان لابد لهم من الكذب والنفاق والغش وتحطيم الكفاءات وترفع من لا كفاءه له.

فعن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «لا دين لمن دان بطاعه من عصى الله، ولا دين لمن دان بفريه باطل على الله، ولا دين لمن دان بجحود شىء من آيات الله»^(٢).

وعن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من

ص: ١٨١

١- المراد بالأجهزه، أيادى الحاكم وأعوانه وحاشيته

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٢١ الباب ١١ ح ١

أرضى سلطاناً جائراً بسخط الله خرج من دين الله» (١١).

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله عز وجل: (واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاً، كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً)، قال: «ليس العبادة هي السجود والركوع، إنما هي إطاعة الرجال، من أطاع المخلوق في معصية الخالق فقد عبده» (٢٢).

أقول: وورد مثل ذلك في تفسير قوله تعالى: (اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرُؤُوسَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) (٣).

إلى غيرها من الروايات الكثيرة التي هي بهذه المضامين.

السادس: إن الشرعيه تدع الناس أحراراً، بينما الاستبداديه تكبت وتصادر الحريات حتى لا ينفلت أحد من كونه متجهماً إلى السلطان.

السابع: إن الشرعيه تنعش الاقتصاد والسياسه، لأن إنعاشهما فرع الحريه والكفاءه، وهما متوفران في الشرعيه، بينما الاستبداديه تحطم الاقتصاد والسياسه لأنها تحطم الكفاءه والحريه.

الثامن: إن السلطه الاستبداديه توجب تجميد الفكر، فإن تجميد العمل الحر يؤثر على الفكر، بينما الشرعيه بالعكس توجب انطلاق الفكر.

التاسع: إن الاستبداديه توجب كثره الإجرام، لأن حاشيه السلطه مطلقو الأيدي، بينما الشرعيه تقلل الإجرام.

العاشر: وأخيراً، فإن الشرعيه توجب تقديم البلاد إلى الأمام، بينما الاستبداديه

ص: ١٨٢

١- الوسائل: ج ١١ ص ٤٢١ الباب ١١ ح ٤

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٤٢٣ الباب ١١ ح ١٢

٣- سورة التوبه: الآيه ٣١، وانظر الوسائل: ج ١٨ ص ٩٠ الباب ١٠ ح ٣

توجب تأخير البلاد، فالبلاد فى ظل الشرعيه عامره وأهلها علماء أصحاب فى الأمن والاستقرار والرفاه، بينما العكس من كل ذلك فى ظل الاستبداديه.

وعليه فالاستبداديه تضر الدين والدنيا، بينما الشرعيه تنفع الدين والدنيا.

ثم إن الشرعيه الحقيقيه هى التى تقدم، من كونها مجمع رضى الله ورضى الناس، بينما ما كان حسب رضى الناس فقط كما فى الديمقراطيات، ليست كذلك، لأمرين:

الأول: إنها استبداديه فى الجمله، لأن ميزان رضى الله إذا فقد فالأصوات تأتى من الرغبه والرهبه، مثلاً الأثرياء بضغط أموالهم يشترى الأصوات، وكذلك الأصوات تأتى من ضغط الكتل الضاغطة، فصار مصدر استمداد رئيس الدوله شرعيته من المال والسلاح، لا من الكفاءات البحتة.

الثانى: إنها غير عارفه بكل المصالح والمفاسد، فإن ذهنيه الإنسان مهما كان عبقرياً مستمد من البيئه والمحيط وسائر الخصوصيات الاجتماعيه، ومن الواضح أن مثل هذه الذهنيه لا تستوعب كل المزايا والخصوصيات لتضع القانون الصحيح، بينما شريعته الله موضوعه من قبل إله حكيم عالم عادل، لم تؤثر فيه الزمان والمكان والعواطف وما أشبهه، بل وضع القانون لمصلحه البشر مائه فى مائه.

((الاستبداد والجهل))

((الاستبداد والجهل))

ثم لا يخفى أن الاستبداد لا يتكون ولا يبقى إلا فى جو الجهل وعدم الوعى، مثلاً يبتدى الاستبداد بأحد أمرين:

الأول: الانقلاب.

الثانى: تدرج السلطه من الشرعيه إلى الاستبداديه، إما بنفسها أو بأن تجعل الحكم وراثه فى أولاده أو عشيرته مثلاً، والناس يقبلون كلا الأمرين فى أول الأمر، ثم يأخذ المستبد فى الاستبداد وتحريف المناهج، فاللازم إيجاد

الوعى الكافى فى الأمه حتى تستنكر جميع الأفراد كلا الأمرين، فإذا حدث انقلاب شجبهه كلاً، حتى لا يجد أنصاراً ليستولى على الحكم ثم يأخذ فى الاستبداد.

وذات مره حدث انقلاب فى إحدى البلاد فقاطعهم الناس ولذا اضطر الانقلابيون إلى الانسحاب إلى ثكناتهم، ولذا نجد أن فى بلاد الغرب لا يحدث الانقلاب، لأن المغامرين يعرفون سلفاً أنهم لو قاموا بالانقلاب لم يؤيدهم أحد، مما يكون مصيرهم الفشل ثم سوقهم إلى المحاكم وإدانتهم.

أما فى بلاد الإسلام فإن حدث انقلاب صفق لهم أغلب الناس مما يوجب تقويه حكمهم، فإذا استقروا أخذوا فى الإعدادات وملؤوا المعتقلات والسجون وصادروا الحريات وأهانوا الكرامات.

والانقلابات كما شاهدت أنا ثلاثين منها فى بلاد الإسلام فقط، باستثناء انقلابات افريقيا، كلها ظهرت بعد مده انتهاء الاستعمار، فأراد الغرب والشرق تبديل عبد لهم سابق إلى عبد جديد، وهذا غير الثورات الشعبيه التى يشترك فيها أكثر الشعب، فإنها ثورات حقيقه لأهداف وطنيه غالباً.

أما كيف نوجد الوعى فى المسلمين حتى يلفظوا الثورات، فذلك بسبب الجرائد والمجلات والإذاعات والمنابر والكتب والنوادى والنشرات وسائر وسائل العلم والثقافه حسب الممكن.

إن من أول البديهيات لدى العالم كله، أن المعلم للابتدائيه يلزم عليه بعد دراسته اثنتى عشره سنه وشهادته حسن السلوك سنتان من التطبيق حتى يسلم له صف فيه ثلاثون أو أربعون طالباً، فكيف يسمح العالم بأن يأتى إلى الحكم ضابط غير مجرب فيستولى على مقدرات بلد بكامله، عدد أفراده خمسون مليون أو يزيد أو ينقص، أليس هذا من أبشع أحكام المدنيه الحاضره، وأسوأ قرارات جاهليه قرن العشرين.

هذا بالنسبه إلى الانقلاب،

وكذا بالنسبة إلى الاستبداد الوراثي، فإن الإسلام دين يؤيد الكفاءة لا الوراثة، والأئمة الطاهرون (عليهم السلام) كانوا أصحاب كفاءات، وقد أثبتوا ذلك بجداره، ولذا لا تجد في التاريخ الإسلامي على طوله عائلته متسلسله بهذه الجداره، وهذا ما أراد الله لهم، (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) (١١).

وكيف كان، فعلى المسلم أن يستنكر الحكم الوراثي مهما كان شكله وأسلوبه، ولا أدل على فشل الوراثة أنك لا تجد وراثته في عصرنا الحاضر، ألا ترى السلطه وأعوانها يستبدون بالحكم ويجعلون أساس حكمهم على الترغيب والترهيب، ويقربون العملاء والمهملين بحمد السلطه، ويبعدون الكفاءات.

وربما يعتذر للوراثه بأننا نرى أن الانقلاب أسوأ، مثلاً كان العراق في أيام الملك الوراثي أحسن من العراق في أيام الانقلابيين، وكذا مصر وغيرها.

والجواب: إن العراق الانقلابي أسوأ من عراق الملكي، ومن مهد للانقلاب غير الملكيين، فلو كان العراق استشارياً حقاً وعى الناس، ومع الوعي لم يحدث الانقلاب، فإن الديكتاتور مهما كان اسمه، ملكاً أو رئيساً جمهورياً كعبد الناصر وعبد الكريم وأضرابهما، لا بد له من الإبقاء على سلطته على تجهيل الشعب وإفقارهم وتحطيم الكفاءات وتقريب العملاء.

وأول المشاكل اليوم لبلاد الإسلام هي حكوماتها، فإنهم سببوا تأخير البلاد، ولم يزرع إسرائيل في قلب البلاد الإسلامي إلا هؤلاء الحكام، ولم يبق على إسرائيل إلا هؤلاء الحكام، لأن في إسرائيل ثلاثة ملايين وعاه، يقابله في كل بلاد الإسلام الحكام فقط بما لا يتجاوز عددهم مائة ألف، وهل مائة ألف يتمكن من مقابله ثلاثة ملايين.

إن حكام

ص: ١٨٥

المسلمين يعتذرون عن ذلك بأن مع إسرائيل أمريكا.

والجواب: إن معكم روسيا، بالإضافة إلى أن مع حكام المسلمين أمريكا أيضاً، وأى إنسان يجهل أن مع جملة من الدول النفطية أمريكا، كما أن (السادات) أيضاً مع أمريكا، إن المشكله هي الديكتاتوريه التي سببت ضياع أرض الإسلام سنه (١٩٨٠) م وقبلها، والمشكله باقيه إلى الآن.

نعم بدّل المستعمرون بعض عملائهم، فبينما كان العميل في ثوب (فاروق) الملكي، صار في ثوب (ناصر) الجمهوري، إلى آخر القائمه.

وهل إسرائيل معجزه، أليس قد قال الله: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ) (١١٢)، ومعنى ذلك أن ثلاثائه ألف صابر فقط كاف لتحطيم إسرائيل ذات الملايين الثلاثة.

نعم إن كانت صابره، تصبر على الإيمان وعلى مناهج الحكم، وعلى صنع السلاح، وعلى إعداد ما استطاع من قوه، فلماذا لإسرائيل الصغيره ستمائه قسم من السلاح تصنعها إسرائيل بنفسها، وليس لكل المسلمين الثمانمائه مليون أو أكثر ستون قسماً من السلاح يصنعونها.

ولماذا حكومه إسرائيل تأتي وتذهب برضى الشعب اليهودي، بينما لا تجد في كل بلاد الإسلام حكومه تأتي إلا بالوراثه أو بالانقلاب، وتذهب أيضاً بالانقلاب.

ولماذا تهجر العقول المفكره بلاد الإسلام إلى بلاد الكفر، حتى خلت البلاد من المفكرين والمثقفين، ومن بقى منهم في البلاد يعيش الكبت والإرهاب.

ولماذا في اسرائيل الصغيره الصحف حره في تكوينها وفي ما تنشر، بينما استحصال إجازة الصحفيه في البلد الإسلامى

ص: ١٨٤

أحياناً تكلف مليون دينار، ثم لا تجد حتى صحيفه واحده فى كل بلاد الإسلام تقدر أن تقول ما تريد. ولذا تجد فى إسرائيل الصغيره عدد الصحف أكثر من الصحف فى كل البلاد العربيه بملايينها المائه والخمسين، كما دل على ذلك بعض الإحصاءات الرسميه.

إنها أمراض لاعلاج لها إلا بتحطيم ديكتاتوريات هذه البلاد المتمثله فى الحكام، بإرجاع الأمر إلى رأى الشعب فى إطار رضى الله سبحانه، وهذا لا- يكون إلا- بالتضحيه بعد الوعى المتزايد المستوعب لكل البلاد الإسلاميه، حتى تتوقف الانقلابات وتتنحى الحكومات الانقلابيه، ويعرفهم الناس بصفه اللصوص وقطاع الطرق وعملاء الاستعمار، لا بصفه المنقذين والوطنيين.

وتتنحى كذلك الحكومات الوراثيه، ليحل محلهم حكومات شعبيه استشاريه انتخابيه، لهم مواصفات مقررته فى الشريعه الإسلاميه، وهناك تجد أن البلاد تقفز فى أقل من عشر سنوات إلى مصاف الدول الصناعيه، ولا تجد من إسرائيل عيناً ولا أثراً، ولا تجد سجوناً ومعتقلات وتعذيباً، ولا تجد سرقة أموال الأمه وإيداعها فى البنوك الأجنبيه، ولا تجد العقول المهاجره الهاربه بحريتها إلى خارج بلاد الإسلام، وهكذا وهلم جراً.

ثم إنه لا شك فى صعوبه إزاله أمثال هذه الحكومات، لكن وعد الله سبحانه لمن تسلمح بالإيمان كاف فى إزالتها.

((من أمثله التغيير))

وأماننا فى التاريخ البعيد والقريب أمثله حيه تدل على أن الشعوب تقدر على تقرير مصايرها إن نشرت الوعى وضحت من أجل قضيتها.

فهذه الهند التى تضاهى كل بلاد الإسلام مجموعه فى عدد أفرادها، وقد كانت أكثر تبعثراً واستبداداً من الحكام أيام استعمار الإنكليز لها، قد رفض شعبها عن أنفسهم غبار الجهل والجمود فلم يمض نصف قرن إلا وخلعوا نير الإنكليز عن أعناقهم، ووجدوا بلادهم وأزالوا الحكومات الوراثيه العميله للإنكليز.

نعم بقى مأساه المسلمين فى الهند، فإنها كانت بلاداً إسلاميه، ثم أخذها الغرب الصليبي من أيديهم وسلمها أخيراً إلى حكم الأصنام، ولم يتحرك المسلمون لإرجاعها إلى حضيره الإسلام كما كانت.

كما أن حكام المسلمين قبل الاستعمار البريطانى قد قصروا بحق الهند تقصيراً لا يغتفر، حيث لم يهتموا لجعل أهلها جميعاً مسلمين مع أنها كانت بأيديهم ألف سنه من أول الفتح الإسلامى إلى سقوطها بيد الإنكليز تحت شعار (الشركه التجاريه للهند الشرقيه).

وبالجمله فإن مآسى المسلمين الحاضره والغايه إنما هى وليده الاستبداد والحكومات التى تستمد شرعيتها من الوارثه أو من القوه، وما دام هذا موجوداً فى بلاد الإسلام لا يتوقع خير منها أبداً.

فالمهم الضرورى نشر الوعى المسقط لهذه الحكومات أولاً، ثم مجيء حكومات باختيار الأمه المسلمه فى إطار رضى الله، لتكون نواه لحكومته إسلاميه واحده تجمع كل المسلمين على غرار الولايات المتحده، ولا مناقشه فى المثال.

((اعتراف ومعاهدات دوليه))

((الاعتراف بسائر الدول))

((اعتراف ومعاهدات دوليه))

(مسأله ٢٧): وفيها فروع:

((الاعتراف بسائر الدول))

١: لا يجوز لفرد مسلم أو دولة إسلاميه أن تعترف بدوله غير إسلاميه اسماً كدول الكفار، أو واقعاً كالبلاد التي تسمى حكوماتها أنفسهم بحكومه الإسلام، لكنهم يخالفون الإسلام عملاً، وذلك لحرمة تأييد الظالم، والدوله غير الإسلاميه من أظهر مصاديقها، إلا في موردين:

الأول: إذا انطبق على تلك الدوله عنوان المعاهده أو الذمه، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يعاهد الكفار، كما أن مسائل الذمه معروفه دليلاً وفتوى، وقد ذكرنا جانباً من ذلك في كتاب الجهاد.

الثاني: إذا كانت الضروره تقتضى ذلك، فإن الضرورات تبيح المحظورات، ولقانون الأهم والمهم.

كما يجب الاعتراف بالدوله الإسلاميه المشروعه لوجوب تأييد المسلم إذا توقف تأييدها على الاعتراف بها، إلا إذا كان في الاعتراف محذور خارجي.

((الحلف مع الكفار))

٢: لا- يجوز عقد الحلف مع الكفار إذا كان في ذلك ضرر المسلمين، كما هو الغالب الآن حيث إن الأحلاف تنتهي غالباً إلى الاستعمار.

نعم إذا توقف إنقاذ بلاد الإسلام من خطر أهم على التحالف جاز، وأحياناً وجب.

فأمثال (ميثاق بغداد) وحلف (سنتو) وحلف (وارسو) لا يجوز لبلاد إسلاميه الدخول فيها، وإذا دخلت الحكومه المسماه باسم الإسلام في أحدها كان ذلك غير ملزم، لأن العقد المحرم شرعاً لا- أثر له، بل هو كبيع الخمر والخنزير، وتجب مقاومه هذه الأحلاف إلى أن تسقط، ومن قبيل هذه الأحلاف الصلح مع إسرائيل، ولو ردت القدس وكل البلاد التي غصبها عام (٧٦) م، إذ فلسطين كلها أرض إسلاميه، ولا يحق لفرد أو دولة أن يبيع أرض الإسلام للأجانب.

((استرداد الأراضى الإسلاميه))

((استرداد الأراضى الإسلاميه))

٣: ويجب على المسلمين دولاً وأفراداً، السعى لاسترداد الأراضى الإسلاميه التى قطعها الكفار من أرض المسلمين، كالهند وبلاد المسلمين فى الصين وروسيا وأوروبا وإسبانيا وغيرها، إذ الغضب بطول المده لا تصبح يد الغاصب عليها شرعيه.

كما أن من الواجب شرعاً إيصال مظالم الكفار على المسلمين فى داخل بلاد الكفر إلى سماع العالم حتى يكون ذلك مقدمه لإنقاذهم، فإن إنقاذ المسلم المضطهد واجب بالأدله الأربعة.

قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (١). بل ظاهر من الآيه المباركه وجوب إنقاذ المستضعفين من أيدي المستغلين، ولو كان المستضعف كافراً والظالم ليس مسلماً، فإن الظلم منكر يجب رفعه والنهى عنه.

((حرمه أنواع الاستعمار))

((حرمه أنواع الاستعمار))

٤: ثم إنه كما يحرم على المسلمين ربط البلاد بالاستعمار العسكرى، كذلك يحرم عليهم ربطها بالاستعمار الفكرى والاقتصادى والسياسى وغيرها.

ويجب على كل مسلم أن يجاهد لإنقاذ البلاد من هذه الأنواع من الاستعمار، فإن كل إضرار بالمسلمين محرم، وكل سبب من أسباب علو الكافر على المسلم حرام، فإنه «لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام» (٢)، و«الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (٣).

وإذا ربطت البلاد بنوع من أنواع الاستعمار يجب على كل مسلم الكفاح لاستعادته الحقوق المغصوبه إلى المسلمين، وليس الواجب على أهل ذلك القطر المستعمر فقط، بل هو واجب على كل مسلم.

قال سبحانه: (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) (٤).

ص: ١٩٠

١- سورة النساء: ٧٥

٢- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٠ ح ٩٣

٣- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٦ ح ١١٨

٤- سورة الفتح: الآيه ٢٩

وفى الحديث: «من نادى يا للمسلمين فلم يجيبوه فليسوا بمسلمين» (١١).

ولا يخص الإنقاذ بأهل لغته ونحو ذلك، فإن المسلم أخو المسلم من غير فرق بين الألوان والأقطار واللغات والقوميات.

((لا للحدود بين الدول الإسلامية))

((لا للحدود بين الدول الإسلامية))

٥: والدولتان الإسلاميتان المجاورتان المحدودتان بحدود دوليه، لا اعتبار بهذه الحدود فى نظر الإسلام، لأنه لا حدود بين بلاد الإسلام، فلا حاجة إلى إجازة الدولة فى الذهاب من بلد إلى بلد، والذين يقومون بحراسه الحدود المصطنعه بمختلف أسباب الحراسه يفعلون أبشع المنكرات، لأنهم يمزقون المسلمين، وذلك ما لا يجوز شرعاً.

فأمثال هذه الوظائف محرمة ذاتاً، بالإضافة إلى حرمتها من جهه ولايه الجائر، فمثلاً عمل مدير البريد ليس محرماً ذاتاً، أما عمل حافظ الحدود فى وجه المسلمين حرام ذاتاً، كما أن نقل البضائع من بلد إلى بلد ليس محرماً، وإن منع عنه القانون وسماه تهريباً، وسمى المسافر بدون الرخصه تسلاً.

نعم إذا كانت هناك دوله إسلاميه شرعيه، وجعل بعض الأمور المذكوره من باب مصلحه المسلمين لم تجز مخالفته من باب وجوب إطاعه أوامر رئيس الدوله الإسلاميه الصحيحه.

((التأثرون وحرية المطالبه بالحقوق))

((التأثرون وحرية المطالبه بالحقوق))

٦: ولا يجوز لمسلم قتل الثوار المسلمين المطالبين بحقوقهم إذا ثاروا على دوله غير إسلاميه، كما إذا نادى العراق بالقوميه العربيه فثار الأكراد يطالبون بالحقوق المشروعه لهم من تساويهم بسائر إخوانهم فى ما جعل الإسلام المسلمين فيه متساوين، فإنه لا يجوز للعراقى العرب أن يقتلوا الأكراد، بل اللازم إعطاؤهم

ص: ١٩١

الحقوق المشروعه، ولا اضطرار فى قتلهم، فإنه لا تقيه فى الدماء، وقد نقل الشيخ المرتضى (رحمه الله) فى المكاسب الإجماع على ذلك، وسكت هو عليه مما يظهر منه قبوله الإجماع.

نعم إذا كانت دولة إسلاميه شرعيه وثارته فته يطالبون بشيء غير مشروع، كانوا داخلين فى البغاه الذين يقاتلون حتى تفىء إلى أمر الله على الموازين المذكوره فى كتاب الجهاد.

ومما ذكرنا يظهر أنه لا يجوز هجوم مسلمى دولة إلى مسلمى دولة أخرى، إلا إذا كان الهجوم تحت شرائط الإسلام ولأجل (سبيل الله) أو (إنقاذ المستضعفين).

((الحركة الإسلامية والتواضع))

((الحركة الإسلامية والتواضع))

(مسألة ٢٨): من أهم ما يجب أن يتسلح به العاملون في الحقول الإسلامية: التواضع في مقابل الله، وفي مقابل عباده، وفي مقابل العلم، وفي مقابل العمل، فإن التواضع سمه الناجحين، بينما التكبر سمه الفاشلين.

وحكم الإسلام وهدايه الناس إلى الطريق المستقيم فضل من الله يؤتیه من يشاء، ولا يؤتیه للمتكبرين العصاه، قال الشاعر:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي

فأرشدني إلى ترك المعاصي

وعله بأن العلم فضل

وفضل الله لا يؤتى لعاصي

أما التواضع في قبال الله، فهو بإطاعته في كل صغيره وكبيره، نفساً وجسداً، وقد تقدم تفسير قوله (عليه السلام): «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»^(١).

وإن مراكز الطاعة اثنان: القلب والجسد، وعلى كل أن يترك العصيان وأن يأتي بالطاعة.

قال تعالى: (وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ إِنِّي آتِيكُمْ بِشَيْطَانٍ مُّبِينٍ)^(٢)، فالعلو على الله أن يتكبر على أحكامه ويستتهين بها، ويرتكب معاصيه ويترك طاعاته.

وفي آيه أخرى: (لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)^(٣).

ويكفي في ذلك عبره أقدم قصه في تاريخ البشر، والتي ستبقى إلى الأبد ميزان التقدم والتأخر، وهي قصه آدم (عليه السلام) والشيطان، حيث إن الأول عصى الله في الطمع، والثاني عصاه في الكبر، فطردهما الله سبحانه كليهما من رحمته.

أما آدم وحواء فقد تابا، (قالا: رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا

ص: ١٩٣

١- البحار: ج ٢ ص ٨٨ الباب ١٤ ح ١٢

٢- سورة الدخان: الآية ١٩

٣- سورة الحجرات: الآية ١

لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»(١)، فتاب الله عليهما، (فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)(٢)، بينما الشيطان بقى على تكبره قائلاً: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ)(٣)، فطرده الله إلى الأبد من رحمته، وقال: (اخْرِجْ مِنْهَا مَذْنُومًا مَذْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ)(٤).

وأما التواضع في قبال عباد الله، فيكفي في ذلك سيره رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى أمام أعدائه ومناوئيه، كيف كان يعاشروهم بلطف وتواضع وهو يملك إبادتهم، في عشرات القصص التي من أظهرها قصه وروده (صلى الله عليه وآله) مكة بكل تواضع، ونسبته الفتح إلى الله وحده وعفوه عن ألد أعدائه.

وقد كان عيسى (عليه السلام) يغسل رجل تلاميذه ليفعلوا بالناس من بعده مثله، وعلى (عليه السلام) غسل أيدي ضيفه وهو حاكم على خمسين دولة إسلاميه حسب التوزيع الحالي، والإمام الرضا (عليه السلام) ذلك جلد الرجل الخراساني وهو ولي عهد كل العالم الإسلامي في الظاهر، وخليفه الله في أرضه.

وأما التواضع في قبال العلم، فعن لسان العلم قيل: (أعطني كلك أعطك بعضي)، فإن العلم من المهد إلى اللحد، ومن قصر فإنما أسقط نفسه وآخر حظه، وقد سئل أحد كبار العلماء من أين وصلت إلى ما وصلت، قال: بعدم تكبري فقد كنت أسأل عن كل ما لا أعلم.

وأما التواضع في قبال العمل، فيكفي في ذلك دليلاً قوله تعالى: (كُلُّ امْرِئٍ

ص: ١٩٤

١- سورة الأعراف: الآية ٢٣

٢- سورة البقرة: الآية ٣٧

٣- سورة ص: الآية ٧٦

٤- سورة الأعراف: الآية ١٨

بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ(١١))، وقوله سبحانه: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى)(٢))، والتاريخ والتفسير مشحونان بالقصص والعبر حول هذه الأمور الأربعة، فإن هذه الأمور لازمه لكل إنسان، بالأخص لمن يريد إقامة دوله الإسلام، أو صار في هيئه حكومه الإسلام، لما يكتنف هذين الأمرين من الصعوبات والمشاكل التي لا تحلها إلا التوسل بالله والتواضع لعباده، والخبره بالحل وعدم الاستهانه حتى بصغائر الأمور، ومن يريد أحد الأمرين (الوصول إلى الحكم، أو البقاء في الحكم)، ولا يعمل بما تقدم فلا بد أن يكون مصيره الفشل، يقول الشاعر:

ومن طلب العلى سهر الليالى

يغوص البحر من طلب اللئالى

وقال شاعر آخر:

لولا المشقه ساد الناس كلهم

الجود يفقر والإقدام قتال

ثم إن التواضع إنما هو عنصر من عناصر التقدم، وإلا فالإنسان الذى يريد إقامة حكم الله فى الأرض وإنقاذ المظلومين من أيدي الظالمين، لا بد له من إيجاد حاله المسؤوليه فى نفسه، وحاله المسؤوليه ليست بالأعمال الشكلييه، ولا بالمظاهر التقدميه والتحرريه، بل هى حاله توجب صرف كل الطاقات من المال والفكر، بل والنفس أحياناً، بل والشخصيه وهى أهم الجميع، بأن يسقط اعتباره فى الاجتماع، كما نشاهد ذلك فى الأنبياء والأئمه (عليهم السلام)، فإنهم كانوا يضحون بكل شئ حتى بسمعتهم، فكان الناس _ لا السلطه فقط _ يقولون

ص: ١٩٥

١- الطور: الآيه ٢١

٢- سوره النجم: الآيه ٣٩

عنهم: إنه مجنون، ساحر، كافر، كذاب، كاهن، مسحور، إلى غير ذلك.

والإمام الحسين (عليه السلام) تحطمت سمعته، فقال الناس: إنه خارجي، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وإذا وجد في نفس الإنسان حاله المسؤوليه يجب أن يعمل لأمرين:

الأول: إيجاد الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في القطاع العام حتى يشعر الناس بواقعهم الفاسد.

الثاني: إيجاد المواجهه بين الناس وبين المفسدين، وحيث إن الكلمه الاخيره دائماً للأمه لابد وأن يقسط الفاسدون ليأخذ مكانهم الصالحون.

قال سبحانه: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) (١)، وذلك سنه كونه، فإن الصالح أخيراً يكون له الغلب، يقول الشاعر:

للمتقين من الدنيا عواقبها

وإن تعجل فيها الظالم الآثم

ص: ١٩٤

١- سورة الأنبياء: الآية ١٠٥

((من اهتمامات الدولة الإسلامية))

((الأخوة الإسلامية))

((من اهتمامات الدولة الإسلامية))

(مسألة ٢٩): من الأمور الأساسية التي تهتم بها الدولة الإسلامية:

((الأخوة الإسلامية))

١: الأخوة، ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) (١)، فالمؤمن أخو المؤمن، لا فضل لأحدهم على الآخر إلا بالتقوى، فالمسلم في أي بلد حل هو بلده، كما أنه في أي بلد أراد الزراعة أو الصناعة أو التجاره أو غير ذلك كان له ذلك، وليس هو أجنبياً في بلد غير بلده، وتسميته أجنبياً محرم في الشريعة الإسلامية، كما أن منعه عن دخول أي بلد إسلامي شاء، أو منعه عن الإقامة فيه، أو منعه عن مزاوله أي محلل فيه، محرم في الشريعة الإسلامية.

وحكام الدول الإسلامية إذا كانوا صادقين في أنهم يلتزمون بالإسلام يلزم عليهم الالتزام بما ذكرناه، وإلا كان إسلامهم كذباً ونفاقاً. قال تعالى: ((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) (٢).

((المساواة))

((المساواة))

٢: المساواة، فالمسلمون متساوون أمام القانون الإلهي، كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربهم على عجمهم، ولا لأبيضهم على أسودهم إلا بالتقوى» (٣)، فأعلى رئيس في الدولة الإسلامية متساو في الحقوق والواجبات الذاتية مع أصغر مسلم.

((العلم والعمل))

((العلم والعمل))

٣: إن تفاوت القيم في الإسلام بالعلم والعمل، قال سبحانه: ((كُلُّ أُمَّرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ)) (٤).

ص: ١٩٧

١- سورة الحجرات: الآية ١٠

٢- سورة النساء: الآية ٦٥

٣- المستدرک: ج ٢ ص ٣٤٠ الباب ٧٥ ح ٦

٤- سورة الطور: الآيه ٢١

وقال: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (١).

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «قيمة كل امرئ ما يحسن» (٢).

فالمال والقوه البدنيه والعشيريه والسلاح والسلطه لا تكون موجه لتفاوت أفراد المسلمين.

وفى الشعر المنسوب إلى الإمام (عليه السلام):

الناس من جهه التمثال أكفاء

أبوهم آدم والأم حواء

وإن يكن لهم فى أصلهم شرف

يفخرون به فالطين والماء

ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم

على الهدى لمن استهدى أدلاء (٣)

((الحرىات))

((الحرىات))

٤: الحرىه، فالإنسان فى منطق الإسلام حر فى إبداء الرأى، وفى الكتابه، وفى التجاره، وفى الزراعه، وفى العماره، وفى كل شىء، إلا ما استثنى من الأقوال والأعمال المحرمه.

قال سبحانه فى وصف النبى (صلى الله عليه وآله): (يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) (٤).

وكل قانون يكبت حرىه الإنسان فهو قانون باطل فى نظر الإسلام، كما أن كل حاكم يكبت حرىه الإنسان فهو حاكم جائر، تجب إزالته وإطلاق حرىات الناس، ولقد حارب موسى (عليه السلام) فرعون فى أمور من أهمها ما ذكر فى القرآن الحكيم مكرراً: (أَنْ أَدَّوْا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ) (٥)، (أَنْ أَرْسِلَ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (٦).

ص: ١٩٨

١- سورة النجم: الآيه ٣٩

٢- نهج البلاعه: الحكمه رقم ٨١

٣- الديوان المنسوب

٤- سورة الأعراف: الآية ١٥٧

٥- سورة الدخان: الآية ١٨

٦- سورة الأعراف: الآية ١٠٥

((العدل والإحسان))

((العدل والإحسان))

٥: العدل والإحسان، وهو فوق العدالة، فإذا أعطيت العامل حقه فهو عدل، وإذا زدته على حقه فهو إحسان.

قال سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) (١)، والإسلام يوجب مراعاة العدل حتى مع الأعداء.

قال سبحانه: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (٢).

ومن الإحسان ما ذكره سبحانه: (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ) (٣).

وما ذكره بقوله: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) (٤).

((السلام والسلام))

((السلام والسلام))

٦: السلام، فإن الإسلام دين السلام، وشعاره (السلام عليكم)، وإلهه إله السلام: (هو الله الملك القدوس السلام)، ومن أجزاء صلاته السلام: (السلام عليك أيها النبي...، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام عليكم...).

بل يسلّم الإنسان على الأموات بقصد أن يكونوا سالمين في آخرتهم: (السلام على أهل لا إله إلا الله).

ويضع قانون السلام مع الأعداء: (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا) (٥).

بل يدعو كل الناس إلى الدخول في السلام: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا

ص: ١٩٩

١- سورة النحل: الآية ٩٠

٢- سورة المائدة: الآية ٨

٣- سورة البقرة: الآية ٢٣٧

٤- سورة الأعراف: الآية ١٩٩

٥- سورة الأنفال: الآية ٦١

فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ (١).

((إنقاذ المستضعفين))

((إنقاذ المستضعفين))

٧: إنقاذ المستضعفين، قال سبحانه: (وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (٢)، مسلماً كان المستضعف أو لم يكن مسلماً.

ولأجل حفظ السلام ولأجل إنقاذ المستضعفين يأمر الإسلام بإعداد أكبر قوة ممكنة: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ) (٣).

((العلم والأخلاق))

((العلم والأخلاق))

٨: العلم والأخلاق والعقل، قال سبحانه: (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤).

وقال النبي (صلى الله عليه وآله): «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمه» (٥).

وقال (صلى الله عليه وآله): «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (٦).

وفي الحديث: «إن لله حجتين، حجة باطنه هي العقل، وحجة ظاهره هم الأنبياء» (٧).

((التعاون))

((التعاون))

٩: التعاون،

ص: ٢٠٠

١- سورة البقرة: الآية ٢٠٨

٢- سورة النساء: الآية ٧٥

٣- سورة الأنفال: الآية ٦٠

٤- سورة الزمر: الآية ٩

٥- الوسائل: ج ١٨ ص ١٤ الباب ٤ ح ٢٣

٦- نهج الفصاحة: ص ١٩١ ح ٩٤٤

قال سبحانه: (تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (١).

((اليسر))

((اليسر))

١٠: واليسر، قال سبحانه: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) (٢).

وفى حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رفع عن أمتي تسع: ما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، وما استكروهوا عليه، والسهو، والنسيان، والطيره، والحسد ما لم يظهر بيد ولا لسان، والوسوسه فى التفكير فى الخلق» (٣).

((النظام والنظافه))

((النظام والنظافه))

١١: والنظام والنظافه، قال سبحانه: (مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ) (٤).

وقال على (عليه السلام): «ونظم أمركم» (٥).

وقال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) (٦).

وقال (عليه السلام): «النظافه من الإيمان» (٧).

((الفقهاه والاجتهاد))

((الفقهاه والاجتهاد))

١٢: الاجتهاد والاستنباط، لأن يبقى الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان، ففى الحديث: «علينا الأصول وعليكم الفروع» (٨).

وقد اشتهر: «للمصيب أجران،

ص: ٢٠١

١- سورة المائده: الآيه ٢

٢- سورة البقره: الآيه ١٨٥

٣- انظر الخصال: باب التسعه ح ٩، وتحف العقول: ص ٣٥، والوسائل: ج ١١ ص ٢٩٥ الباب ٥٦ ح ١

٤- سورة الحجر: الآيه ١٩

٥- نهج البلاغه: الوصيه رقم ٤٧

٦- سورة البقره: الآيه ٢٢٢

٧- نهج الفصاحه: ص ٦٣٦ ح ٣١٦١

٨- الوسائل: ج ١٨ ص ٤١ الباب ٦ ح ٥٢

وللمخطئ أجر واحد»(١١).

((تفجير الطاقات))

((تفجير الطاقات))

١٣: وتفجير الطاقات، فقد قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصفه لعله بعثه الأنبياء: «وليشيروا لهم دفائن العقول»(٢).

كما ورد في جملة من الآيات والروايات التحريض على التفكير والتدبر.

وقد ورد في الحديث: «فكره ساعه خير من عباده سبعين سنة»(٣)، والوجه في ذلك أن الفكر بمنزله القائد، فإن كل خير إنما صار خيراً لتفكيره، كما أن كل شرير إنما صار شريراً لتفكيره.

((تعمير الأرض))

((تعمير الأرض))

١٤: وتعمير الأرض واكتشاف ما في الكون من آيات، قال سبحانه: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ، الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)(٤).

وفي آية أخرى: (وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)(٥).

إلى غيرها من الآيات والـخبار.

((استيعاب الحياه والمعنويات))

((استيعاب الحياه والمعنويات))

١٥: والاستيعاب للحياه من مبدئها إلى منتهاها، فلا يوقف الإنسان على أعتاب الماده، ولا يحصر الحياه في هذه القطعه الصغيره من تاريخ البشر، بل الإسلام يرشد الإنسان إلى الروح، بالإضافة إلى الماده، كما يرشده إلى المبدأ والمعاد

ص: ٢٠٢

١- الغوالي: ج ٤ ص ٦٣ ح ١٦

٢- نهج البلاغه: الخطبه رقم ١

٣- نهج الفصاحه: ص ٤٣٦ ح ٤٠٥٩

٤- سورة البقره: الآيه ١٦٤

بخلاف الماديين الذين لا يتجاوز علمهم المادة المحصوره فى هذه القطعه من التاريخ.

قال سبحانه: (بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلٌ هُمْ مِنْهَا فِي شَكٍّ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) (١).

وقال سبحانه: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي) (٢).

ثم قد أسهب الكتاب الكريم والسنة المطهره فى بدأ الخلق، وفى الجنه والنار، وفى قضايا العقل والروح مما لا يخفى على متدين.

((التطور والتقدم))

((التطور والتقدم))

١٦: والتقديم إلى الأمام:

قال (عليه السلام): «من ساوى يومه فهو مغبون، ومن كان غده أسوأ من يومه فهو ملعون» (٣).

وهذا يدل على لزوم التقدم فى العلم وفى المال، وفى كل شؤون الحياه.

وكلما تقدم الإنسان فى جهه يظهر الإسلام أمامه آفاقاً أرحب، فيقول: (الله أكبر).

ويقول: (وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ) (٤).

ويقول: (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) (٥).

ويقول: (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا) (٦).

ويقول: (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) (٧).

ثم يعد الإنسان بـ «ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر».

ص: ٢٠٣

١- سورة النمل: الآية ٦٦

٢- سورة الإسراء: الآية ٨٥

٣- الوسائل: ج ١١ ص ٣٧٦ الباب ٩٥ ح ٥

٤- سورة النجم: الآية

٥- سورة يوسف: الآية

٦- سورة طه: الآية ١١٤

((الإيمان والاطمينان))

((الإيمان والاطمينان))

١٧: والإيمان الذى هو رأس كل الفضائل، ومن أقوى أسباب الاطمينان، (أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ) ((١)).

((الثقة وحسن الظن))

((الثقة وحسن الظن))

١٨: والثقة، فإن الإسلام يجعل المجتمع بحيث يثق كل إنسان بالآخر، ولذا ينهى عن سوء الظن.

قال تعالى: (اجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) ((٢)).

((أصالة الصحه))

((أصالة الصحه))

١٩: وأصالة الصحه فى عمل الإنسان:

قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «ضع أمر أخيك على أحسنه» ((٣)).

وفى مضمون حديث: «احمل فعل أخيك على سبعين محمل» ((٤)).

وفى حديث آخر: «من قال فى مؤمن ما رأته عيناه وسمعتة أذناه فهو من الذين قال الله فيهم: (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشه فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم) ((٥))» ((٦)).

وفى حديث آخر: «كذب سمعك وبصرك عن أخيك، فإن شهد عندك خمسون قسامه أنه قال قولاً، وقال لم أقله فصدقه وكذبهم» ((٧))، والمراد التكذيب العملى، وذلك فى مورد غير الشهاده الشرعيه.

((أصالة البراءه))

((أصالة البراءه))

٢٠: أصالة البراءه لكل إنسان ما لم يثبت إدانته.

ص: ٢٠٤

- ٢- سورة الحجرات: الآية ١٢
- ٣- أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٦٩ باب التهمه ح ٣
- ٤- البحار: ج ٧٢ ص ١٩٦ الباب ٦٢ ح ١٢
- ٥- سورة النور: الآية ١٩
- ٦- الكافي: ج ٢ ص ٢٦٦ ح ٢ باب الغيبه
- ٧- الكافي: ج ٨ ص ١٤٧ ح ١٢٥

ففى روايه الصادق (عليه السلام): «والأشياء كلها على ذلك حتى تستبين أو تقوم به البينه»(١).

وفى حديث آخر: «كل مولود يولد على الفطره، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»(٢).

أما عدم تحمل إنسان وزر إنسان آخر، بمقتضى (لا تزرُ وازرُهُ وِزرُ أُخرى)(٣)، فذلك بديهى لا يحتاج إلى الذكر، وإن كان بعض القوانين الحاضره تحمل مسؤوليه إنسان لإنسان آخر، وذلك من أبشع الظلم.

إلى غير ذلك من (الأصول) الكثيره التى تعتمد الإسلام عليها فى بناء الإنسان والحياه والمجتمع، والتى من اللازم السعى لإشاعتها فى المجتمع الإنسانى بله الإسلامى، لأنها هى الأصول الإنسانيه التى تحت ظلها يعيش الإنسان فى غايه السعاده، فإن الله خلق الإنسان وأراد تكريمه وكرمه ومنع عن إهانته بأى لون من الإهان.

قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)(٤).

وقال: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)(٥).

وقال: (اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ)(٦).

وقال: (وَلَا يَعْتَبْ بَعْضُكُم بَعْضًا)(٧).

فإذا منع حتى

ص: ٢٠٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ ح ٤

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٩٦ الباب ٤٨ ح ٣

٣- سوره الأنعام: الآيه ١٦٤

٤- سوره البقره: الآيه ٣٠

٥- سوره الإسراء: الآيه ٧٠

٦- سوره الحجرات: الآيه ١٢

٧- سوره الحجرات: الآيه ١٢

عن الغيبه وسوء الظن، فكيف بما فوق ذلك.

((حرمة التعذيب))

((حرمة التعذيب))

ولذا كان من أشد المحرمات لدى الإسلام تعذيب الإنسان، بل وحتى تعذيب الحيوان، فقد شمل العذاب عابداً حيث رأى صبيه يعثون بديك فلم ينجه من أيديهم، كما ورد في الحديث.

ولذا كان من الطبيعي أن اللازم على كل مسلم، وعلى الدولة الإسلاميه بصوره خاصه، السعى لإسقاط الحكومات التي اعتادت تعذيب الناس في سجونها بمختلف أنواع العذاب، وإنى أرى من الواجب تشكيل لجان لأجل هذا الشأن بالذات تقوم هذه اللجان بكل الوسائل الممكنه لإلغاء أمثال هذه الحكومات بالفضح لها أولاً، وتحريك ضمير العالم ضدها ثانياً، وتهيئه الوسائل الممكنه لإسقاطها ثالثاً، فإن هؤلاء المساجين من أظهر مصاديق المستضعفين (الذين لا يستطيعون حيله ولا يهتدون سبيلاً)(١).

وقد قال سبحانه: (وَمَا لَكُمْ لَاتُقَاتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ) (٢).

ص: ٢٠٦

١- سورة النساء: الآية ٩٨

٢- سورة النساء: الآية ٧٥

((التدرج والهدوء فى تطبيق الإسلام))

(مسألة ٣٠): إذا قامت الدولة الإسلامية، فاللازم أن يكون الانتقال من الأحكام غير المشروعة إلى الأحكام الشرعية بالتدرج والهدوء، لئلا يحدث رد الفعل الموجب إما تمكن الأعداء من الإطاحة بالدولة الإسلامية، وإما عدم قدره الأمة على استيعاب التغيير المفاجئ مما يسبب الفوضى، وإما سوء السمع للإسلام مما يوجب تنفر الناس عن الإسلام وإيقاف المد الإسلامى.

فإن كل ذلك محرم ومحذور، وملاحظتها أهم من ملاحظته تطبيق بعض الأحكام الإسلامية فى الفتره الانتقاليه التى لا تكون إلا قصيرة، هذا بالإضافة إلى قاعده الأسوه، فقد طبق رسول الله (صلى الله عليه وآله) الإسلام تدرجاً، واحتمال أن ذلك لأن الإسلام لم يكن نزل جملة غير تام، إذ يأتى الكلام فى أنه لماذا لم ينزل الإسلام جملة واحده.

قال سبحانه: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا) (١).

فالتدرج كان لامرين:

الأول: لتثبيت الفؤاد.

الثانى: لأن اللازم الإنزال مرتلاً، لعدم قدره الناس على الاستيعاب مره واحده.

وفى النبوى: «لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة، وجعلت لها بابين».

كما أن فى حديث سعد بن معاذ، حيث أرسله الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى اليمن دلالة على ذلك.

((الحفظ عن الانهيار))

((الحفظ عن الانهيار))

١: يجب تشكيل لجان فى كل البلاد لأجل حفظ الدولة عن الانهيار، وهذه

ص: ٢٠٧

اللجان تكون مسيره لأوامر المركز، ومراقبه للدوائر الرسميه عن التخلف، ومشرفه على البلاد عن التخريب الذى قد يقوم به المخربون.

ولا يستشكل بأنه (لا تجسس فى الإسلام) لأنه فرق بين التجسس وبين جمع المعلومات، والقيام بمهمه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن اللازم على الدوله الإسلاميه أن تكون له دائره لجمع المعلومات، كما أن التجسس على المخرب جائز شرعاً، ولذا كان يبعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالعيون والجواسيس على الكفار، وكذلك فعله على (عليه السلام)، وقال الإمام الحسين (عليه السلام) لأخيه محمد بن الحنفية (رضوان الله عليه): كن عيني على المدينة.

وبعد استقرار البلاد تطعم الدوائر الرسميه ببعض الأفراد الصالحه من هذه اللجان، ويسرح المقدار الزائد الذى لا حاجة للدوله إليه.

((الجيش الشعبى))

((الجيش الشعبى))

٢: تشكيل الجيش الشعبى فى كافه البلاد، لتكون حافظه للدوله الفتيه، إذ لا يؤمن من الجيش السابق، حيث إن من الممكن أن يكون الطموح أو إغراء أعداء الإسلام يوجب لهم القيام بالانقلاب أو تقطيع بعض البلاد إلى دويلات أو القيام بأعمال التخريب إذا رأوا الساحة فارغه لهم، ثم وبطول الزمان واستقرار الدوله يجعل هذا الجيش الشعبى قوه احتياطيه، بعد تطعيم الجيش النظامى بعناصر صالحه منه، وتسريح آخرين تنتهى مهمتهم.

((المحاكم الشعبيه))

((المحاكم الشعبيه))

٣: تشكيل محاكم شعبيه فى كل بلد للقيام بمهمه القضاء السابق، لكن على الأسلوب الإسلامى، يكون قوام كل واحده منها بعض رجال الدين العدول، العارفين بالأحكام الإسلاميه، اجتهاداً أو تقليداً، فإننا نرى جواز ذلك [\(١\)](#) إذا كان

ص: ٢٠٨

١- أى كون القاضى مقلداً يرجع إلى فقيه جامع للشرائط فى قضائه

رجل الدين وكياً عن المجتهد، وبعض القضاة والمحامين السابقين لأجل عرفانهم بالمجاري الطبيعيه لسير الدعاوى والمرافعات، وبعض المعتمدين من أهل البلد الذين يعرفون الناس ويكونون سنداً للمحكمة فى حكمها.

((الإبطال التدريجى))

((الإبطال التدريجى))

٤: الإبطال التدريجى بكل سرعه ممكنه للمحرمات المتفشييه فى البلاد، مثل إبطال محلات الخمر، مع تعويض أصحابها بمال يقدرن به من التكبسب الحلال، بما يكفل لهم العيش المتوسط، وإبطال المباغى مع تزويج النساء البغايا بعد تطهيرهن وتعقيمن، وإيجاد دور المتعه أى المحلات التى تقوم بالعقد والإرشاد لتسد مسد المباغى، وإبطال البنوك الربويه وجعل قواعد المضاربه محلها بما لا يسبب عدم ربح المودعين، مما يوجب سحبهم المال من البنوك المسبب لإفلاسها.

((ضوابط الحدود))

((ضوابط الحدود))

٥: جعل ضوابط قويه على الحدود تراعى كلاً من حريه السفر إلى البلاد الإسلاميه، ومنها إلى سائر البلاد، كما تراعى كلاً من استيراد وإصدار الأموال بدون مكس، ومن عدم إيجاب ذلك تحطم الاقتصاد بسبب استيراد كميات هائله من البضائع مما يضر الاقتصاد الإسلامى، أو إصدار كميات هائله مما يضر معيشه الناس، والحاصل يراعى (قانون الحريه) و(قانون لا ضرر) و(قانون حرمة المكوس).

((لا للاختلاط المحرم))

((لا للاختلاط المحرم))

٦: فصل البنين والبنات عن بعضهم البعض فى المعاهد والنوادى وما أشبه، مع توفير الدرس والترفيه لكلا الجانبين، مثلاً يجعل بعض المدرسه لهم، وبعضها لهن، وهكذا.

((المرأه وحقوقها))

((المرأه وحقوقها))

٧: إعطاء المرأه حقها المهضوم، وإدخالها فى مختلف مجالات الحياه التى تليق بكرامتها، وأمر الإسلام بها تدريجياً بما لا يسبب هزه اجتماعيه عنيفه تترتب عليها محاذير.

((حقوق العامل والفلاح))

((حقوق العامل والفلاح))

٨: إعطاء العامل والفلاح وغيرهما من سائر الطبقات المحرومة حقوقهم المغدوره، وإرجاع الكرامه الإسلاميه إليهم، ليكون لهم شأنهم الإنسانى فى الاجتماع.

((العفو التدرجى))

((العفو التدرجى))

٩: العفو التدرجى عن مجرمى العهود السابقه، حسب جدول زمنى، مع ملا-حظه أن لا- يسبب ذلك فرصه تكرار الإجرام فى المجتمع، فيبدأ أولاً- بإطلاق سراح الذين سماهم القانون مجرمًا، مع أنهم ليسوا فى منطق الإسلام مجرمين، ثم المجرمين الحقيقيين الذين كانوا حسب المنطق الإسلامى مجرمين، وليس ذلك تعطيلاً للحدود، فإن ولى المسلمين له هذا الحق.

ولذا عفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن مجرمى مكه وغيرهم، وعفى أمير المؤمنين (عليه السلام) عن مجرمى البصره وغيرهم، ولا شك أنهما (عليهما السلام) أسوه.

بل يمكن أن يستفاد من قاعدتى (الإسلام يجب ما قبله)^(١)، و(الإيمان يجب ما قبله) حكم عام فى كل تغيير عام من الانحراف إلى الإصلاح، وأنه بيد ولى الأمر إن شاء عفى، خصوصاً إذا كانت المصلحه فى ذلك.

((العقوبات وعدم التسرع فيها))

((العقوبات وعدم التسرع فيها))

١٠: التدرج فى تهيئه الجو الإسلامى العام، فإن القدر المتقين من أدله العقوبات أنها إنما تجرى فى الجو الإسلامى، فإذا وفر الإسلام جو الغنى ورفع العوز عن الكل أجرى عقوبه القطع على السارق، وكذلك إذا لم تكن حوانيت خمر يحميها القانون أجرى الإسلام على شاربها الحد المقرر وهكذا.

وقد ذكرنا فى كتاب الجهاد تفصيل ذلك، وأن مثل الارتداد العمومى ونحوه لا يوجب إقامة الحدود عموماً فراجع، وإن كانت المسأله فيما نحن فيه بحاجه إلى مزيد التتبع والتأمل، والله العالم.

ص: ٢١٠

(مسألة ٣١): قد عرفت أن الدولة الإسلامية تشبه الدولة الديمقراطية مع فروق شرعية، فنقول على هذا، الدولة الإسلامية تبنى على خمسة أجهزه:

الأول: السلطة التطبيقية، المسماة بالتشريعية في الدولة الديمقراطية، وهي مجلس الأمة المنبثقة عن اختيار الأمة لوكلاء تعتبر فيهم العلم والعدالة والفقاهه والكفاءه.

وشأن هذا المجلس أن يطبق القواعد الإسلامية على الصغريات المبثلى بها، وربما يقال بصحة أن يكون الوكيل ثقة ذا كفاءه وإن لم يكن فقيهاً إذا كان في المجلس فقهاء عدول، لا ليسن القانون إلا حسب نظرهم فالمجلس مكون من خبراء مختارين للناس مع توفر العدالة والفقاهه فيهم في الجملة.

الثاني: السلطة التنفيذية، وهي عباره عن رئيس الدولة الذى يجب أن يكون جامعاً لشرائط مرجع التقليد، بالإضافة إلى الكفاءه، كما تقدم وجهه في بعض المسائل السابقه، وعن مستشارين ووزراء له يساعده في الدرايه والتنفيذ، وحال الوزراء حال النواب في الشرائط المذكوره.

أما الرئيس الأعلى فتعيينه بيد الأمة مباشره أو بواسطه النواب، كما يحق للأمة أن تفوض تعيين مستشارى الرئيس ووزرائه بيد الرئيس أو بيد مجلس الأمة أو بيد الشعب مباشره، كل ذلك لإطلاق الأدله.

الثالث: السلطة القضائيه، وهي سلطه مستقله يعتبر في القاضى فيها ما ذكر من الشروط في الفقه الإسلامى، والكل حتى رئيس الدوله خاضعه لها، كما نجد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) استعد أن يتقاضى في قصه ناقه الأعرابى إلى على (عليه السلام) ((١))، وقال (صلى الله عليه وآله): «أفضاكم على» ((٢))، وكذلك

ص: ٢١١

١- انظر الوسائل: ج ١٨ ص ٢٠٠ الباب ١٨ ح ١ والمستدرک ج ١٧ ص ٣٨٢ ح ٢

٢- بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ٨٧ ب ٩١

فى قصص أخرى مذكوره فى كتب الفريقين.

وكذلك استعد على (عليه السلام) أن يتقاضى إلى قاضيه فى قصه الدرع^(١١)، كما ذكرها كتاب الغارات وغيره، إلى غير ذلك.

ويحق للأمم أن يعين قاضى القضاء (وزير العدل) بنفسها، أو يخول الرئيس أو مجلس الأمة فى تعيينه، لإطلاق الأدله كما تقدم.

الرابع: السلطه الصحفيه، وهى فى الحقيقه سلطه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والدعوه إلى الخير، بل تشتمل على إرشاد الجاهل وتنبيه الغافل وتقويم الضال، وتدخل فيها سلطه الإعلام مطلقاً، وهى بمنزله الكتب والناس والشعراء الذين كانوا يقومون بهذه المهمه فى العصر الإسلاميه، وتعيين رئيسها إما بسبب الأمة مباشره أو بسبب رئيس الدوله أو بسبب مجلس الأمة كما تقدم.

الخامس: ما يسمى بـ (الرتل الخامس) أو (الأمن) أو (المباحث)، وهى عباره عن العيون والجواسيس، التى تجعلها الدوله الإسلاميه، لمهمات ثلاث:

الأولى: مهمه التجسس على الكفار فى الداخل والخارج، لتعرف الدوله نشاطاتهم ومقدار قوتهم وما أشبه.

الثانيه: مهمه حفظ الموازين والقوانين فى داخل الدوله، لئلا تفسوا المنكرات ولا يستهان بالقوانين.

الثالثه: جمع المعلومات التى تهتم الدوله وتكون سوراً وقيماً ضد الإشاعات التى يطلقها أعداء الدوله أو الذين لا غرض لهم إلا أنهم جاهلون غافلون، بالإضافة إلى ترويج الدوله فى مهامها، وفى إيصال أغراضها إلى الأمة، فإن المقابلات

ص: ٢١٢

الفردية لها أثرها في تحقيق الحق وإزهاق الباطل.

وليس (المباحث) في الإسلام لأجل كبت الحريات وخنق الأصوات وإلقاء الناس في التهلكة، كما هي حال (المباحث) في غالب الدول المسماة بالإسلامية في الحال الحاضر.

وهذه السلطه (المباحث) نجد في الإسلام لها أمثله، فقد جعل الرسول (صلى الله عليه وآله) بعض العيون على الكفار، كما جعل (صلى الله عليه وآله) عيناً على المنافقين، وكذلك كان على (عليه السلام) يدور في الأسواق يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وقد أقيم هذا الشيء في أزمته من الحكم الإسلامي باسم (المحتسب)، وقد سمي بهذا الاسم لأنه يحتسب الأمور، أو أنه من (الحسبه) أي يعمل عمله قربه وحسبه لله سبحانه.

ثم إنك قد عرفت لزوم اقتصار الدوله الإسلاميه على أقل قدر من الدوائر، إذ الدوائر الزائده كبت لحريات الناس وإهدار لأموال الدوله وتعطيل لطاقت الموظفين، وحيث تنقلص الدوائر لا تحتاج الدوله إلى أموال كثيره، ولذا تتوفر الأموال في الدوله لتوزع — بعد رواتب الموظفين وكفايه المشاريع — بين عامه المسلمين، كما كان يفعله الرسول (صلى الله عليه وآله) وخلفاؤه حقاً أو باطلاً.

ص: ٢١٣

((العفو عن المجرمين أو الحكم عليهم))

(مسألة ٣٢): إذا قامت ثوره إسلاميه أطاحت بحكم الطغاه جاز للحاكم الإسلامى الأعلى العفو عن المجرمين الذين أجزموا بحق الأمة إذا رأى ذلك صلاحاً.

كما عفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن أهل مكة، وعفى على (عليه السلام) عن أهل البصرة، فلا يقتل مستحق القتل منهم، ولا يأخذ أموالهم ويتركهم وشأنهم.

كما يحق له إن رأى ذلك صلاحاً أن يأخذ منهم الفدية، كما أخذ الرسول (صلى الله عليه وآله) من كفار بدر الفدية، وكذلك يحق له قتل من يستحق القتل منهم، ومصادره أموالهم.

واستحقاق القتل إما بأن قتلوا أو ما أشبه مما نص في الإسلام بأنه يقتل، وأما بأن يكونوا من مصاديق المفسدين في الأرض، كما قال سبحانه: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) (١)، والمفسد ليس خاصاً بقاطع الطريق فإنه من مصاديقه، وإلا فالقائد الظالم الذى أمر بقتل الأبرياء من مصاديق المفسدين إلى غير ذلك، ومثله معذب الأبرياء فى السجن، وهل للحاكم تعذيبه بما عذب به، احتمالان، لا يبعد ذلك لقوله سبحانه: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) (٢).

كما لا يبعد أن يكون للحاكم الإسلامى حق السجن لما تقدم من المناط المستفاد من عده مواضع فى باب السجن، وقد سجن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أسارى بدر، ولا فرق فى المدة القليلة والكثيره، وسجن على (عليه السلام) بعض المنحرفين حتى شفع فيهم سيد شباب أهل الجنة (عليه السلام) فأطلق (عليه السلام) سراحهم.

هذا بالنسبة إلى خياره فى سجنهم أو قتلهم أو أخذ الفدية، منهم بالإضافة إلى حقه بالنسبة

ص: ٢١٤

١- سورة المائدة: الآية ٣٣

٢- سورة البقرة: الآية ١٩٤

إلى صلبهم وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفيهم من الأرض كما في الآية الكريمة، ولسنا الآن بصدد التفصيل، بل هو موكول إلى محله.

((أموال الطغاه))

((أموال الطغاه))

أما بالنسبة إلى أموالهم فالظاهر أن له مصادرتها لأمرين:

الأول: إن علياً (عليه السلام) من أهل البصره لا أنهم كانوا مستحقين لأموالهم، ولذا لم يمن على بنى ناجيه في قصه المذكوره في نهج البلاغه وشروحها.

وكذلك من الرسول (صلى الله عليه وآله) على أهل مكه، كما يظهر من كلام الإمام (عليه السلام).

الثاني: إنه مقابله بالمثل، قال سبحانه: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) (١)، فإذا كانت السلطه الجائره تصادر أموال الأبرياء كما هي شأنهم، كانت للدوله الإسلاميه مصادره أموالهم، ولا يلزم أن يكون الذى تريد الدوله الإسلاميه مصادره أمواله قد صادر هو أموال الأبرياء، بل يكفى أن كان جزء نظام جائر، فإن من كان جزء نظام يكون محكوماً بأحكام ذلك النظام، كما ورد في قوله سبحانه في قصه صالح (عليه السلام): (فَعَقَرُوهَا) (٢)، إنه تعالى نسب العقر إلى جميعهم لرضاهم بذلك، ولذا عمهم الله بالعقاب.

هذا ولكن اللازم ملاحظه أمرين:

الأول: ملاحظه أن لا يوجب عمل الحاكم الإسلامى ما يسىء إلى سمعه الإسلام، حيث إن كل ما يسىء إلى سمعه الإسلام يجب تركه من باب قاعده الأهم والمهم.

الثاني: ملاحظه أن لا يسبب عمله التفكك في الدوله، مما يكون ضره أقرب من نفعه، فإنه يلزم تركه أيضاً من باب الأهم والمهم، وقد ورد أن الإمام أمير

ص: ٢١٥

١- سورة البقره: الآية ١٩٤

٢- سورة هود: الآية ٦٥، وانظر البحار: ج ١١ ص ٣٧٠ قصه صالح (عليه السلام)

المؤمنين (عليه السلام) ترك بعض الأحكام خوفاً من انهدام عسكره فراجع.

ولعل ترك الرسول (صلى الله عليه وآله) لبعض الأحكام كان بسبب ذلك، وإلا فكل راد على الرسول (صلى الله عليه وآله) يجب تعزيره، وكل فار عن الحرب وجب تعزيره، وكذلك بالنسبة إلى من تجسس للمشركين فى قصه حاطب، ومن أراد قتل الرسول (صلى الله عليه وآله) فى ليله العقبه، إلى غيرها من القصص الكثيره المذكوره فى الروايات والتواريخ والآيات.

والحاصل: إن الأحكام الإسلاميه فى باب الحكم ليست جامده حرفيه، بل يلزم جمع الأحكام الأوليه بالأحكام الثانويه، مثل قاعده الأهم والمهم، وقاعده «لا ضرر» (١)، وقاعده «الإسلام يعلو» (٢)، وقاعده تقويه المسلمين وعدم جواز تضعيفهم أمام الاعداء، المستفاده من قوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) (٣).

بل يظهر من أحوال الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه كان يهتم لتأليف القلوب، ولذا جمع الطعام لبعض محاربيه حيث فقدوا الطعام، وأرسل ببعض غنائم خير إلى مكه تأليفاً لقلوبهم، وكذلك فتح الماء على (عليه السلام) لجيش معاويه، وكان يعطى جوائز الخوارج، وسقى الحسين (عليه السلام) الماء لأصحاب الحر، إلى غيرها من القصص الموثقه فى التاريخ الإسلامى مما يجب على الدوله الإسلاميه ملاحظتها جيداً للاستفاده واتخاذ العبره منها.

كما أن اللازم على أعضاء الدوله الإسلاميه مراعاة بقاء وحده الصف والألفه وتوحيد الكلمه، فإن قيام الدوله لابد وأن يصادفها ردود فعل عنيفه فى كثير من الأحيان توجب تشتت الكلمه الموجب لضعف الدوله، ويؤدى أحياناً إلى سقوطها، ولا يمكن

ص: ٢١٦

١- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٠ ح ٩٣

٢- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٦ ح ١١٨

٣- سوره الأنفال: الآيه ٦٠

وحده الصف إلاً بالاستشاره وأخذ آراء الأكثرية دائماً، وجعل العفو والصفح والتواضع وملاحظه الأهم والمهم شعاراً عن كل صدق وإخلاص، وما ذلك على الله سبحانه بعزیز.

ص: ٢١٧

((المعرفه أولاً ثم الإنهاض))

إشارة

((المعرفه أولاً ثم الإنهاض))

(مسألة ٣٣): يلزم على كل مسلم مثقف يريد إنهاض الإسلام من جديد أن يعرف أمرين:

الأول: الهيكل الأساسى للدوله الإسلاميه وسر قوتها، والمؤثرات التى سببت سقوط الدوله أو ضعفها حين كانت قائمه.

الثانى: التاريخ الإجمالى للزعماء الذين قام على أيديهم الإسلام، إما إقامه الدوله أو إقامه الأرضيه (الخلفيه) الصلبه التى بسببها بقى الإسلام حياً كما أنزله الله، سواء فى زمان قيام دولته، أو فى زمان سقوط دولته.

ونحن تلميحاً إلى الأمرين نذكر موجزاً عن المفصل بمقدار ما يقتضيه هذا الكتاب فنقول:

أما الأمر الأول فيظهر ببيان أمور:

((وحده القانون وأسبابها))

((وحده القانون وأسبابها))

(الأول): إن هناك أمرين يسببان وحده القانون فى أمه أو أمم.

١: وحده الحاجه والهدف، فمثلاً إذا كان هناك ماء واحد ومجموعه من القرى كلهم محتاجون إليه، لابد وأن يوحد هذا الماء قوانين هذه القرى، انطلاقاً من أنه كيف يقسم هذا الماء، وكيف يكرى النهر مثلاً إذا احتاج إلى الكرى، ومن يكريه، وعلى من المال، وكيف يقضى بينهم إذا حدث تنازع.

وبحكم الاختلاط بين أهالى القرى لابد وأن يفهم بعضهم تاريخ بعض، ولابد وأن يحترم كل قريه تقاليد وعادات وعقائد القرى الآخريه، ولابد لهذا الاحترام المتبادل من ضوابط، والضوابط بدورها تحتاج إلى جعل قواعد عامه، إلى غير ذلك مما ينتهى بالآخره إلى وحده القانون مطلقاً، أو وحده قانون مشترك بين الجميع وإن كانت لكل قريه قوانين خاصه بها فى الجمله.

وهذا هو سر وحده قوانين أهل بلد واحد، وأهل قطر واحد، وما إلى ذلك، هذا بالنسبه إلى وحده الحاجه.

أما بالنسبه إلى وحده الهدف، فمثلاً إذا كانت قرى متشته لا ترتبط بعضها ببعض

هاجمها جميعاً عدو واحد، فإن هذا العدو يسبب لهم قانوناً واحداً، حيث إن الدفاع المشترك يكون كالحاجه المشتركة في توحيد قوانين القرى، بل الهدف المشترك مصداق من مصاديق الحاجه المشتركة.

وبهذا يظهر كيف أن الدنيا تسير إلى حكمه واحده هي حكمه الإسلام، إذ تقارب الدنيا بعضها من بعض ووحده الحاجه والهدف الناشئه عن التقارب والاتصالات لا بد وأن ينتهى بها إلى وحده القانون، وحيث إن قانون الإسلام أفضل قانون يحل مشاكل البشر ويوجب لهم السعاده لا بد وأن تنتهى الدنيا إلى قانون الإسلام.

٢: وحده الدين، فمثلاً فى الإسلام حيث إن المسلمين من مختلف البلاد واللغات وغيرهما، يعترفون بإله واحد لهم جميعاً، لا بد وأن ينخرط كلهم فى قانون هذا الإله، الذى بدوره يسبب وحده القانون للجميع.

وهذا هو سر المساواه بين المسلمين، وأنه لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى، وأن كل امرئ بما كسب رهين، وأنه لا قوميات ولا إقليميات ولا غير ذلك من الوجوه الفارقه التى لا ترجع إلى الكفاءه، والكفاءه هو عباره أخرى عن التقوى.

((القانون والمبادئ الساميه))

((القانون والمبادئ الساميه))

(الثانى): حيث عرف وجه وحده القانون، نقول:

سر قوه القوانين وضعفها اشتمالها على المبادئ الساميه وعدمه، فكلما اشتمل القانون العام على المبادئ الساميه تكون القوانين قويه، والعكس بالعكس.

وهذا هو سر قوه الإسلام وأبديته، حيث إنه مشتمل على أسمى المبادئ سواء فى العقيدته أو فى الشريعه أو فى النظام، فمثلاً عقائده (الله، الرساله، الإمامه، المعاد) خالده لا تقبل تعديلاً وتبديلاً، وشرائعه (العباديه، والأخلاقية، والاجتماعية، والمعاملية، وغيرها) كلها أسست على أسس إنسانيه فطريه واقعيه تكون مطابقه للحقيقه ولنفع الإنسان مائه فى مائه، ونظامه (كالشورى فى الحكم، واشتراط عداله الحاكم، وأن الأمه بيدها التنفيذ

والتطبيق، لا التشريع) أحسن نظام عرفه البشر في مسيرته الطويلة.

((الشورى والحكم المطلق))

((الشورى والحكم المطلق))

(الثالث): وهنا يأتي الكلام حول (الشورى)، وحول نقيضه (الحكم المطلق).

فإن الإسلام (بعد اعترافه بأنه لا- شورى فى قبالة النبى والإمام (عليهما السلام)، لأنهما جعل من الله للأصلح بحال الأمة فى إدارتهم)، جعل أساس الحكم الشورى من الرعية لانتخاب الرئيس، المشتمل على مواصفات خاصة مشروطه فى الرئيس مما قرره الإسلام.

ورفض (الحكم المطلق) وراثياً كان أو غير وراثى، وبهذا أمن الإسلام من الانحراف فى القياده، كما أمن بجعله القوانين العامه من الانحراف فى القانون، فلا التشريع ينحرف ولا التنفيذ ينحرف.

وقد كان الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) يعلمان المسلمين فى خطواتهما: الاستشاره، كما كانا يعلمانهم التساوى للحاكم مع الرعية فى سبل العيش، وكيفيه السلوك، بل علماهم لزوم أن يكون الحاكم ذا سلوك أشق فى العباده والمعامله، وذا معيشه أكثر جفافاً وزهداً.

ففى القرآن الحكيم: (وَشَاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ) (١).

وقال على (عليه السلام): «أفقع أن يقال لى أمير المؤمنين ولا- أشاركهم جشوبه العيش ومكاره الدهر، أم أبيت مبطاناً وحولى بطون غرثى وأكباد حرى، أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داءً أن تبيت بيطنه

وحولك أكباد تحن إلى القد

إلى آخر كلامه (عليه السلام) (٢).

((ما حدث فى الزعامات الإسلاميه))

((ما حدث فى الزعامات الإسلاميه))

(الرابع): لكنه حدث فى الزعامه الإسلاميه:

١) استناد الحكم إلى السيف والوراثه، عوض استناده إلى الشورى.

١- سورة آل عمران: الآية ١٥٩

٢- نهج البلاغه: الكتاب رقم ٤٥

٢) ترفع الحكام عن مساواه الأمه فى المعيشه وفى العمل.

ويجمع هذين الأمرين (الحكم المطلق) الذى فيه ما لا يحصى من المأسى، مما قد أشرنا إلى جملة منها فى بعض المسائل السابقه، وهذا (الحكم المطلق) هو المسؤول الأول والأخير عن عدم سيطره الإسلام على العالم كله، وعن مأسى البشريه (المسلمين وغير المسلمين) على طول التاريخ بعد الإسلام، ولذا قال الشاعر:

ولو قلدوا الموصى إليه أمورها

لزمت بمأمون عن الخطرات

وقد أشار بذلك إلى قول الصديقه الطاهره (عليها السلام): «ولسار بهم سيراً سجحاً»، إلى آخر كلامها (عليها السلام) (١).

((من عوامل الاستبداد))

والاستبداد والاستثثار بالحكم المطلق انما انبثق عن عاملين:

١: الهوى وحب الرئاسه.

٢: تعلمته بنو أميه من الرومان، حيث إن معاويه تأثر بالروم فى كل أفكاره وأحواله، حيث كان يقطن بلادهم ويقراً كتبهم ويستشير منهم، مثل سرجون وغيره، وقد تزوج فيهم، وتكيف فى حياته الخاصه والعامه بكيفيتهم، وسار على منواله بنو أميه..

كما تعلمته بنو العباس من الفرس، حيث إن أعوانهم كانوا منهم، وقد تكيفوا بكيفيتهم فى كل شىء إلا فى اللون الصبغه السطحيه التى كانوا يتسترون تحتها، ولولا الأئمه الطاهرون (عليهم السلام) لعصف بالإسلام ما عصف بالأديان السابقه.

((من مأسى الاستبداد))

((من مأسى الاستبداد))

(الخامس): وقد سبب الحكم المطلق أمرين بارزين، فى جملة مأسيه، كان لهما أقوى الأثر فى تأخر البشريه لا المسلمين فحسب.

ص: ٢٢١

١) الثورات الداخليه التي أثارها ظلم الحكام والولاة، فإن الولاة نهجوا نهج الخلفاء في الظلم مما سبب الثورات المتلاحقه التي أضعفت القوه الإسلاميه الهائله التي كان من المقرر أن تصرف في بناء عالم جديد في كل أبعاده، بينما صرفت في تفتيت الأمه وهدر طاقاتها.

٢) ضعف معنويات الأمه، حيث إن اشتغال الخلفاء والأمراء باللهو والخمر والنساء أوجب ابتعاد الأمه عن المثل الساميه، (فإن الناس على دين ملوكها)، ومن الواضح أن أيه أمه لا تقدر من التماسك بله التقدم إذا ضعفت معنوياتها، كما قال الشاعر:

فإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهب أخلاقهم ذهبوا

فإن الإمه تتماسك بـ (الثقه المتبادله) و(احترام بعضهم لبعض) (وتعاون بعضهم لبعض) و(الوفاء بالعهد) و(الصدق) و(الاتقان في العمل) و(أداء الامانه) إلى غير ذلك، فإذا ضعفت المعنويات والخلفيات ضعفت كل شيء في الأمه، وبضعفها تتلاشى الأمه ويتسلط عليها الأعداء، كما حدث كل ذلك في الأمه الإسلاميه مما نرى أثرها السيء في المسلمين إلى اليوم.

هذا تمام الكلام موجزاً في الأمر الأول الذي أشرنا إليه في بدء المسأله.

((موجز أعمال زعماء الإسلام))

إشاره

((موجز أعمال زعماء الإسلام))

الأمر الثاني: في موجز من أعمال زعماء الإسلام الذين هم عباره عن الرسول (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته الكرام (عليهم السلام) فنقول:

((دور الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله))

((دور الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله))

١) أما الرسول (صلى الله عليه وآله) فقد كان من وفور العقل والحزم وإمكانيه التخطيط للنجاح في القمه، ولذا تمكن في مدته قصيره من تأسيس الدوله والأمه والدين بما لم يتمكن من مثل ذلك أحد ممن جاء قبله أو بعده سواء من الأنبياء أو من المصلحين.

والتساؤل أنه كيف أبقى على الدين أفسدوا الإسلام من

بعده مع أن منطق الأحداث كان يدل على ذلك، بالإضافة إلى علمه بالغيب بواسطة تعليم الله سبحانه له، يظهر غير حازم (١١)، إذا عرف الإنسان أن الرسول (صلى الله عليه وآله) إنما كان مشرعاً ولم يكن خالقاً ليغير طبيعه البشر، ولذا قال القرآن الحكيم: (فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ)، وهل الذين يحرفون أفراد قلائل حتى يقضى عليهم الرسول (صلى الله عليه وآله).

فإذا لم يكن معاويه وأبوسفيان لكان اسم آخر يقوم بنفس أعمالهما، كما كان قبله أسامى آخر من قبيل فرعون ونمرود قام بنفس الأعمال، إن مهمة الرسول (صلى الله عليه وآله) تبيين الرشد من الغي ليساهم في إراءه الطريق حتى يأتي مر الزمان لألوف السنوات بالتعديل المرموق، كما يكون ذلك في زمان الإمام المهدي (عليه السلام).

فالتصاعد الإنساني حاله حال التصاعد الزراعي والتجاري والعلمي والعمرائي وغيرها إنما يكون تصاعداً طبيعياً لا فجائياً حسب ما قرره الله في الكون، فالتغيير لا يمكن بالتشريع، وإنما بتغيير الخلق، وذلك لم يكن بيد الرسول (صلى الله عليه وآله)، بل لو كان بيده لما فعله (صلى الله عليه وآله).

ينقل عن العلامة نصير الدين الطوسي (رحمه الله) أنه قال: لو فوض الله الكون بيدي لما زدت ولا نقصت مقدار شعره، يريد بذلك أن الكون خلق في كمال الصلاح حتى أن كل زياده ونقصه فيه خيال وفساد، ولو كان النقص أو الزيادة مقدار شعره، إذ لو كان التغيير التكويني صلاحاً لفعله الله سبحانه، ولو أراد سبحانه أن يغير لكان كون آخر لا هذا الكون، والمفروض أنه هذا الكون الذي له قابليه الوجود، فالفياض المطلق أوجده، قال الشاعر الفارسي:

ص: ٢٢٣

١- خبر لقوله: (والتساؤل)، فهو سؤال غير وجيه

جهان چون چشم و خال و گوش و ابرو است

که هر چیزی به جای خویش نیکوست

وتفصیل هذا الكلام مذکور فی الفلسفه الإسلامیه، وكان المقصود هنا الإلماع لا الاستيعاب، فإنه خارج عن مهمه المبحث.

((دور أمير المؤمنين عليه السلام))

((دور أمير المؤمنين عليه السلام))

٢) و كالرسول (صلى الله عليه وآله) فعل على (عليه السلام) من الإصلاح الميسور في الإطار التكويني المقرر خلقه، ولذا لا تجد أى مغمز صحيح فى أى من أفعاله (عليه السلام)، فحيث كان يخشى من ذهاب الإسلام بالافتراق بسبب انقضاض الفرس والروم على الدوله الفتيه قعد الإمام (عليه السلام)، وحيث ذهب هذا الخوف بقوه الإسلام نهض الإمام (عليه السلام).

فكان دور الرسول (صلى الله عليه وآله) دور المؤسس، ودور الإمام (عليه السلام) دور المصحح، وهذا طبيعى لكل حركه، فلها دور التكوين ثم يأتى بعد ذلك دور الفرز والتميز، وهذا هو معنى أنه (صلى الله عليه وآله) كان يقاتل على التنزيل، وكان على (عليه السلام) يقاتل على التأويل.

وحيث إن الانحراف فى الإطار يكون على ثلاثه أقسام، انحراف إلى الدنيا ك معاويه، وانحراف إلى الدين كالخوارج، وانحراف مزيج من الدنيا والدين كأهل الجمل، كان كل مهمه الإمام (عليه السلام) تبين هذه الانحرافات الثلاثه، ولذا لما بينها انتهى دوره (عليه السلام) وانتظر أشقاها ليربحه من هموم الدنيا ومشاكلها.

وإذا أردنا أن نمثل الانحرافات الثلاثه بالسياره التى تسير فى طريق جبلى مكنتف بارتفاع الجبل من ناحيه، وهو السفح من ناحيه ثانيه، كان لنا أن نقول: إن كلاً من ميل السياره إلى المرتفع والسفح وتمايلها تاره إلى ذاك وتاره إلى ذلك خطر عليها فاللازم تجنب الطرق الثلاثه والاستقامه مما كان يمثلها دور الإمام (عليه السلام)، فأهل النهروان كانوا يمثلون الاصطدام بالارتفاع، ومعاويه كان

يمثل السقوط فى الهوه، وأهل الجمل كانوا يمثلون الانحرافين بتراوح، أما تشدد الإمام (عليه السلام) فقد كان لأجل تميز المحق من المبطل، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كالغواص الذى يجمع كل شىء، وكان لا بد له أن يجمع كل مؤمن ومنافق لتكون جبهه عريضه فى قبال جبهه الكفر العريضه، والإمام (عليه السلام) كالتاجر الذى يميز بين الحصى واللؤلؤ، وكان لا بد له أن يميز وإلا اختلط الحق بالباطل.

فلا- يقال: لماذا الرسول (صلى الله عليه وآله) سامح فى العفو عن المجرمين وإعطاء الأموال الوفيره لكل صالح وطالح، والإمام (عليه السلام) شدد فلم يبذل ولم يعف.

لوضوح الجواب باختلاف الدورين، وهذا هو سر أن لكل نبى وصياً، فالنبى يجمع والوصى يميز.

أما أن الإمام لم يبذل حتى من ماله الشخصى لأخيه مع جواز ذلك شرعاً، فلأنه أراد أن يقطع الطريق على الحكام كى لا يبذلوا أموال الأمه ثم يدعون أنهم بذلوه من أموالهم الشخصيه.

ولما ذكرناه كان الإسلام بدون على (عليه السلام) ناقصاً، ولذا قال سبحانه: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) (١)، حيث نصب الرسول (صلى الله عليه وآله) بأمره سبحانه علياً (عليه السلام) خليفه على الأمه.

وعلى هذا المعنى يحمل الحديث الوارد عنه تعالى: «لولا-ك لما خلقت الأفلاك، ولولا-على لما خلقتك، ولولا فاطمه لما خلقتكما»، فإنه لولا-البشر المهتدين بسبب رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان الخلق ناقصاً، والخلق ناقص ليس من شأن الحكيم، ولولا على (عليه السلام) لم يكن مظهر للانحراف ولعاد المحذور من الخلق الناقص الذى لا يليق بالحكيم، ولولا فاطمه (عليها السلام) التى تفضح الأساليب الملتويه التى تهىء الدور لعلى (عليه السلام) من ناحيه، وتنتج من يقوم الانحراف الذى يصيب الأمه بعد

ص: ٢٢٥

على (عليه السلام) أى الحسين (عليهما السلام) والأئمة (عليهم السلام)، لم يكن لعلى (عليه السلام) دور فى حياته، ولا بقاء بعد مماته لما صححه من الانحراف.

((دور فاطمه الزهراء عليها السلام))

((دور فاطمه الزهراء عليها السلام))

٣) وبهذا ظهر دور فاطمه (عليها السلام) فى نشر الإسلام وإقامه الأحكام وهدايه الأنام وحفظ شريعته سيد الأنام مدى الليالى والأيام.

((دور الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام))

((دور الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام))

٤) كما ظهر دور الإمامين (عليهما السلام)، وقد كنت ذكرت فى مقال بعض جوانب دورهما (عليهما السلام) نعيده هنا لإتمام الفائدة.

فنقول: كل من الإمامين (عليهما السلام) كان ثائراً ولكن بفارق، وبالنسبه للإمام الحسن (عليه السلام) تطرح أسئله:

((هل هناك فرق بين السبطين عليهما السلام))

((هل هناك فرق بين السبطين عليهما السلام))

السؤال الأول: هل هناك فرق بين الإمام الحسن (عليه السلام) وبين الإمام الحسين (عليه السلام) فى العمل والحركة.

الجواب: كلا، ولكن كيف يكون ذلك.

موجز الجواب: إن كلاً من الحسن والحسين (عليهما السلام) كان رجلاً ثائراً، والفرق هو أن الإمام الحسن (عليه السلام) كان يعدّ للثوره، والإمام الحسين (عليه السلام) قام بالثوره فعلاً، فالثوره تحتاج إلى إعداد وتنفيذ وتفجير، فالرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) فى مكه كان ثائراً، ولكنه كان ثائراً إعدادياً، وفى المدينه كان ثائراً فعلياً تنفيذياً.

فإنه لا يمكن للثوره أن تتم بدون إعداد وتهيئه، وكذلك الإعداد بدون نهوض وتفجير خارجى ليس له جدوى.

فقد تعد مدرسَه مثلاً، ولا تأتى بالطلاب، أو تأتى بهم ولكنك لا تعد المدرسه، كلاهما غلط، أما إذا قمت بإعداد المدرسه ثم جلبت الطلاب إليها فإنك قد

قمت بعمل متكامل، وكذلك فإن الثورة تحتاج إلى إعداد دائماً، والإمام الحسن (عليه السلام) قام بهذا الدور، ولذا فالظاهر أنه لولا الإمام الحسن (عليه السلام) لم يتمكن الإمام الحسين (عليه السلام) من الثورة أبداً.

فإنه يستحيل أن تقوم ثوره لها مقومات الثورة الصحيحه بدون إعداد، والذي يؤيد ذلك أن الحسين (عليه السلام) أيضاً لم يثر ومكث بعد موت أخيه الحسن (عليه السلام) تسع سنوات يترقب تهيئه الظروف لتفجير الثورة.

وإليك مثلاً يوضح ذلك في حياه الأنبياء (عليهم السلام)، فإن قسماً منهم لم يحاربوا، وقسماً آخر قد حارب، فلماذا هذا الفرق.

إن الثورة عباره عن البناء، والبناء يحتاج إلى مقدمات ومؤهلات، وإذا لم يكن حديد ولا إسمنت ولا أبواب ولا خشب ولا عمال، فهل يتمكن البناء من البناء، بالطبع كلا، وكذلك إذا لم يكن إعداد لم يتمكن التاثر من الثورة.

إن كلاً من الإمام الحسن والإمام الحسين (عليهما السلام) قد أديا رساله واحده، أدى نصف هذه الرساله الإمام الحسن (عليه السلام)، حيث أعد للثوره إعداداً متكاملًا ومحكمًا، بينما قام الإمام الشهيد أبو عبد الله الحسين (عليه السلام) بالأداء الجيد للنصف الثاني، حيث قام بالتفجير الصاعق للثوره، وإنى أظن أن مهمه الإمام الحسن (عليه السلام) كانت أكثر وأهم وأثقل من مهمه الإمام الحسين (عليه السلام)، لأن مهمه الإعداد أصعب من مهمه التفجير التي قام الإمام الحسين (عليه السلام) بها.

فإن الإنسان إذا أراد أن يربى جيلاً ثائراً لابد أن يهان إهانات بالغه، ويحتاج إلى تخطيط سليم، وإلى زمن طويل، ويحتاج إلى فكره طويله المدى، وإلى طاقات هائله، وإلى تقيه متزايدة حتى يبقى على الجيل الناشئ، ويحتاج إلى

كثير من عوامل البقاء طوال عشرين سنه أو ثلاثين، ويحتاج إلى إعداد نفسه لأن لا يمدح، فإن الإنسان الذى يثور سواء نجح أو سقط، هذا الإنسان يجلب مدح الناس إلى نفسه ويستقطب قلوبهم إليه، أما الإنسان الذى يخطط ويعد ويستعد، فإنه يعمل بلا مدح، إنه كالبذره تحت الأرض، فالبذره التى تحت الأرض تعمل وتعمل تحت الأرض حتى تنمى نفسها، وبعد النمو يظهر الرواء والجمال والخضره والورد والثمره، أما قبل النمو يظهر أى شىء، وإنما هى مجرد بذره تحت الأرض مخفيه لا مدح لها ولا رائحه ولا لون ولا طعم ولا رواء، لكن الرواء والجمال والخضره والورد والثمره كلها مترتبه على تلك الأعمال التى تعملها البذره تحت الأرض.

فمهمه الإمام الحسن (عليه السلام) هى مهمه الإعداد، وهى مهمه أصعب، إذاً فرساله الإمام الحسن والحسين (عليهما السلام) رساله واحده انقسمت جزئين، وإن كنا نظن أن رساله الإمام الحسن (عليه السلام) كانت أصعب، ولعل سر أنه (عليه السلام) أفضل من الإمام الحسين (عليه السلام) هو هذا.

((لماذا حارب الإمام الحسن عليه السلام))

السؤال الثانى: إذا كان الإمام الحسن (عليه السلام) بصدد الإعداد للثوره دون تفجير الثوره، فلماذا حارب معاويه حرباً فاشله فى ظاهرها، مع العلم أن دوره دور الإعداد والاستعداد، مع أن الحرب انتهت على الظاهر بالفشل، ثم بالصلح على ما يقال، ثم انسحاب الإمام من الميدان كاملاً.

والجواب: إنه دائماً الشائرون يحتاجون إلى انتفاضه، وهذه الانتفاضه تهز المجتمع، وفائده الانتفاضه استقطاب العناصر الخيره وكشف سوءه الطرف الآخر، وهى ضروره لكل ثوره فى العالم، فإن كل ثوره تقوم بحزم يجب أن

تقوم بهذا العمل، فإن من يريد ثوره يحتاج إلى عمليين:

العمل الأول: أن يستقطب العناصر الخيره حول الإنسان الثائر حتى يعرف الناس أن لهذا الإنسان قابليه العمل والثوره والحركه فينتمون إلى جبهته.

والعمل الثاني: أن يكشف عن سوءات العدو أو الجبهه التي يريد محاربتها.

انظر في قصه إبراهيم (عليه السلام) لماذا كسر إبراهيم الأصنام، مع العلم إنه كان يعلم أنه لا يقدر على أى شىء من تغيير تلك العناصر وتلك البلاد، لقد جاء إبراهيم (عليه السلام) وهو إنسان واحد، وكان يعلم أنه لا يتمكن من التغيير، لكنه مع ذلك جاء فى ليله أو يوم عيد وكسر تلك الأصنام.

هذا شىء واضح وطبيعى أن المدينه بأكملها تعبد غير الله، من الملك إلى أصغر رجل فى ذلك البلد، وإنسان واحد لا يتمكن من زحزحه الواقع الفاسد، وإنما كانت نتيجة هذا العمل الذى قام به أن يقضى عليه بالإعدام، كما قضى عليه فعلاً، فكيف يقوم إبراهيم (عليه السلام) وهو نبي الله بهذا العمل.

إنما قام إبراهيم (عليه السلام) بهذا العمل الجرىء حتى يهز المجتمع هزاً من أقصاه إلى أقصاه.

ونفس العمل قام به الإمام الحسن (عليه السلام)، فإنه عمل انتفاضه، وهذه الانتفاضه استوجبت ظهور معاويه على واقعه، لأن معاويه كان مستوراً عن أعين المسلمين، وكانوا يظنون صدقه وطهارته، ولكن متى وكيف استطاع الإمام أن يكشف ويفضح معاويه على واقعه، عندما حاربه وظهر غدره وخيائته، وعندما صالحه الإمام فصعد معاويه المنبر وقال: كل شروط الصلح تحت قدمي، وقال:

(ما حاربتكم لتصلوا ولا لتصوموا)(١). .

فإن من الواضح أنه إنما تنكشف أمثال هذه المواقف اللائقيه واللائقانيه أثناء الهزات التي تعصف بعود الله المستتر برداء الصلاح، وفي أثناء الأزمات والانتفاضات ينكشف الصديق من العدو، وينكشف أصدقاء الجبهه وأعداء الجبهه، فالإمام الحسن (عليه السلام) مع علمه أنه لا يربح الحرب حارب.

فهل إن الإمام لم يكن يعلم أنه سيخسر الحرب.

وهل إنه كان أقل علماً منا، حتى العلم العادى بقطع النظر عن علم الإمام، فخساره الإمام متوقعه، ومع ذلك حارب، فلماذا حارب. لأنه أراد استقطاب العناصر الخيره حول هذه الجبهه، سواء حوله هو أو حول خلفه، أو خلف خلفه، وأراد كشف الجبهه الثانيه على واقعها.

وبالفعل فقد أثمرت هذه الحرب للإمام الحسن (عليه السلام) هاتين الثمرتين.

لقد ظهر معاويه على واقعه، وأنه إنسان دجال كذاب يخالف الشروط، لا- يقاتل الناس إلا لأجل الإماره والملك، ويحارب الدين، كما انكشفت جبهه الإمام الحسن (عليه السلام) أنه إنسان يريد الدين ويريد الفضيله، ويريد التقوى ويريد الهدايه، ويريد أن يسلك مسلك جده (صلى الله عليه وآله) وأبيه (عليه السلام) وعلى هدى القرآن.

والخلاصه:

وبناءً على هذا، فالسؤال الأول: هل أن الإمام الحسن والحسين (عليهما السلام) فى طريقتين.

جوابه: كلا، فكلا، الإمامان (عليهما السلام) فى طريق واحد هو طريق الثورة، الإمام

ص: ٢٣٠

الحسن (عليه السلام) قام بإعداد الثورة، أما الإمام الحسين (عليه السلام) مهمته تفجير الثورة والمواجهه الحاسمه مع العدو.

والسؤال الثاني: لماذا حارب الإمام الحسن (عليه السلام).

والجواب: الإمام الحسن (عليه السلام) حارب لأجل كشف الجبهتين حتى تنكشف جبهه الحق، وتتعري جبهه الباطل على واقعها.

((التغلب على معاويه))

والسؤال الثالث: أما كان بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام) أن يتغلب على معاويه، ويقوم بنفس الأعمال التي قام بها معاويه من شراء الضمائر بالمال وما أشبهه.

لا، بل نفس الأعمال التي كان يعملها رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فلقد كان يعطى لبعض الناس مالاً، وللبعض الآخر زوجه، ويتزوج من قسم ثالث، ويؤمّر قسماً، فمن أجل تثبيت دعائم الحق والإسلام والهدف عمل كل هذه الوسائل. ألم يكن بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام) أن يصنع مثل هذا الصنيع، بمعنى أن يستميل رؤساء الكوفه، يأخذ منهم بنات ويعطى لهم بنات ويستقطبهم ويتقرب إليهم ليعمل جبهه ويصنع تنظيمًا، أما كان بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام) أن يعمل ذلك حتى يتغلب.

الجواب: لم يكن باستطاعه الإمام الحسن (عليه السلام) ذلك.

إن قيل: لماذا كان بإمكان معاويه ولم يكن بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام)، بل لماذا كان بإمكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولم يكن بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام)؟

قسم من الناس يجيبون لأن هذا العمل خداع ومكر، لكن هذا الجواب غير صحيح، فلقد مارس الرسول (صلى الله عليه وآله) كل هذه الوسائل ولم تكن خداعاً أو مكرًا.

فإنه في سبيل الوصول إلى الحق « لك أن تعطى بنتك وتأخذ بنتاً (١)»، وأن

ص: ٢٣١

تعطى مالا، وقد أعطى (صلى الله عليه وآله) لأبي سفيان الذى لا يستحق شيئا مائه من الإبل، إلى غير ذلك، فالرسول (صلى الله عليه وآله) عمل كل هذا.

وبالنسبة لنا، فإننا إذا أردنا الباطل تصبح كل هذه الأمور غير جائزه، أما إذا أردنا الحق فكل هذه الأمور صحيحة، لأن «الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى» (١).

إذا فالسؤال: ألم يكن بإمكان الإمام (عليه السلام) أن يقوم بهذه الأعمال.

جوابه: لا.

إن قلت: وكيف كان بإمكان معاوية ولم يكن بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام).

الجواب: جيش معاوية هو جيش الروم، وقد عاش ما يقارب من خمسمائه سنة، مركزهم سوريا وتركيا وفلسطين، فمعاوية كان على رأس جيش طول عمره خمسمائه سنة، جيش منظم مترابط ذو جبهه واحده، وعند ما جاء الإسلام تغير اللون السابق، فاللون المسيحى أو البيزنطى أصبح لوناً إسلامياً، فمعاوية كان على رأس جبهه مطيعه غير مفككه، ولم يكن هذا من صنع معاوية، وإنما كان من قبل خمسمائه سنة،_والذى حدث أن معاوية جاء على رأس هذه الجبهه باسم الإسلام.

أما الإمام الحسن (عليه السلام) جاء على رأس جبهه مفككه، فالكوفه مدينه جديده استحدثت منذ عهد عمر، ومن عهد عمر إلى عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يكن هناك خمس عشره سنة، فالبلد مللمم جاء فيه من الفرس ومن العرب، ومن أهل الشام ومن سائر الأماكن، والكوفه لم تكن صالحه ومؤهله للحرب، ولهذا لم يتمكن الإمام على (عليه السلام) من الحرب بهم، ولا معاوية حارب بهم، ولا الحسن (عليه السلام) حارب بهم، ولا المختار حارب بهم، ولا التوابون حاربوا بهم، ولا مصعب

ص: ٢٣٢

حارب بهم، ولا الأمويون استطاعوا أن يحاربوا بهم، فإن الحرب ليس معناها لملمه مجموعه من الناس والأعراب، بدو وغير بدو، ويحارب القائد بهم، فإن الحرب خطط ونفسيات، وتفكير وجبهه وقرابات وصدقات ورواسب.

وجبهه الإمام (عليه السلام) كانت تفتقد كل هذه الوسائل، ولهذا نقول: إنه لم يستطع أحد أن يحارب بجيش الكوفة لا قبل الإمام ولا بعده، ويدل على ذلك أن بعد الإمام الحسن (عليه السلام) المختار حارب بهم لكنهم خانوه، ومصعب حارب بهم فخانوه، والإمام الحسين (عليه السلام) دعوه إليهم ثم خانوه، وكذلك حارب ابن زياد بهم فخانوه، والحجاج أيضاً خانوه، ولذا اضطر الحجاج أن يحارب بجيش الشام كما ذكر في التاريخ.

وعليه فالإمام الحسن (عليه السلام) لم يتمكن أن يجعل من جبهه مفككه غير قابله للحرب جبهه حربيه حتى ولو أعطى المال أو تزوج أو زوج أو ما أشبه، وإلى هذا يشير الإمام على (عليه السلام) بقوله: «إن صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه، وصاحب أهل الشام يعصى الله وهم يطيعونه»، وكان يقول: «ليت معاويه صارفنى بكم صرف الدينار بالدرهم، يأخذ منكم عشره ويعطينى واحداً» (١).

ومنه يظهر أنه لم يكن باستطاعه الإمام الحسن (عليه السلام) أن يتبع خطط رسول الله (صلى الله عليه وآله) التكتيكية لإحراز النصر، فإن المنطقه لم تكن قابله، وقبله (عليه السلام) لم تكن قابله، وبعده (عليه السلام) أيضاً لم تكن قابله، وحتى العباسيين عند ما جاؤوا إلى الحكم حاربوا بالخراسانيين من الإيرانيين وليس بأهل الكوفة، لأن خراسان كانت أيضاً قابله وكانت جبهه واحده، وهى فى ذلك اليوم تمتد إلى طهران وإلى أفغانستان.

والحاصل: إن أهل الكوفة لم يكونوا قابلين لأن يحارب الثائر بهم، سواء

ص: ٢٣٣

كان حقاً محضاً كأمر المؤمنين على والإمام الحسن (عليهما السلام)، أو كان مبطلاً محضاً كابن زياد والحجاج بن يوسف ومن أشبههما، فإن هؤلاء كانوا جبهه مفككه ملمومه، والجبهه المفككه الملمومه لا يمكن المحاربه بهم.

((الإمام الحسن عليه السلام والتضحيه))

وأخيراً نأتى إلى السؤال الرابع: وهو هل أن الحسن (عليه السلام) لم يكن بإمكانه الانتحار _ إن صح التعبير _ والتضحيه، كالإمام الحسين (عليه السلام)، فنسلم أنه لم يكن (عليه السلام) يستطيع أن يحرز النصر ويأخذ الزمام من يد معاويه، ولكن هل لم يكن بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام) الانتحار(1))، كما فعل الإمام الحسين (عليه السلام)، وذلك بأن يجمع اثنين وسبعين رجلاً ثم يصطدم بالجيش الأموى ويقاقل ويقتل كالإمام الحسين (عليه السلام) فإن هذا كان بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام) إذاً لماذا لم يفعله.

والجواب: نعم هذا كان بإمكان الإمام الحسن (عليه السلام)، فالانتحار بيد كل إنسان، لكن الإمام الحسن (عليه السلام) إذا كان يعمل هذا العمل كان معناه هدم الإسلام، بخلاف عمل الإمام الحسين (عليه السلام) فى عهد يزيد، إذ كان معناه إحياء الإسلام.

أما أن الإمام الحسن (عليه السلام) إذا كان يعمل هذا العمل كان معناه هدم الإسلام، فلأنه هناك فرق بين معاويه وبين يزيد، ولذا فالحسين (عليه السلام) بنفسه لم يقم فى زمن معاويه بالثوره.

إن معاويه كان خبيراً بأساليب شيطانيه، وله عقليه خداع متمرسه، ولديه جبهه ثقافيه طائله من علماء البلاط الذين يأخذون المال وينسبون إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) كل حديث مكذوب، أمثال أبى هريره ومغيره وشرحبيل وسمره بن جندب وغيرهم، من الذين كانوا يبيعون ضمائرهم بالمال، وإذا كان الإمام الحسن (عليه السلام) يحارب معاويه ويُقتل لكنت ترى سيلاً من الأحاديث الوارده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعن على (عليه السلام) فى سب الإمام الحسن (عليه السلام)، وكانت تلك الأحاديث تبقى إلى اليوم.

ص: ٢٣٤

١- حسب الموازين الظاهريه، حيث يقدم الإنسان على ما فيه قتله

وكنت ترى أن كثيراً من المسلمين يعملون بتلك الأحاديث، كما هم عليه الآن بالنسبة إلى الأحاديث التي رواها هؤلاء.

وأما يزيد فلم تكن عنده جبهه ثقافيه، ولم تكن له هذه العقليه، وإنما عقليه يزيد عقليه حرب وأكل وشرب وجنس وافتخار وسياده وسلطه.

ومثل هذا الرجل ينكره الإسلام قطعاً ويمكن الاصطدام به.

أما أن يصطدم الإنسان بشخص وراءه جبهه ثقافيه عريضه وله عقليه الخداع والمكر والتمويه فذلك انتحار معنوى وهدم للإسلام، فإذا اصطدم الإمام الحسن (عليه السلام) بمعاويه كان معاويه يضع الأحاديث عن لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعن لسان أصحابه (صلى الله عليه وآله) حول أن الحسن (عليه السلام) كذا وكذا.

والحديث الذى يقرؤه بعض وهو من وضع معاويه، عن لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الحسن سيد وسيصلح الله به طائفتين عظيمتين من أمتي» (١١)، موضوع قطعاً، فإن الذى وضع هذا الحديث أراد أن يبين من لسان الرسول (صلى الله عليه وآله) أن معاويه وعصابته طائفه عظيمه من الأمه، وعلى (عليه السلام) وأصحابه طائفه عظيمه من الأمه تحاربا، والإمام الحسن (عليه السلام) هو الذى تمكن من الإصلاح بينهما.

وهذا الحديث كذب مرتين، مره لأن معاويه وجماعته اعتبرت طائفه عظيمه من أمه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومره ثانيه لأن علياً (عليه السلام) ما تمكن من الإصلاح وتمكن من الحرب، وإنما الحسن (عليه السلام) تمكن من ذلك، وكان من الضرورى أن يقوم على (عليه السلام) بهذا العمل، ولكنه لم يقم وإنما قام به ابنه.

فظهر مما ذكرناه جواب السؤال الرابع، وهو: أن الإمام الحسن (عليه السلام) كان

ص: ٢٣٥

بإمكانه التضحيه والانتحار _ إن صح التعبير _ كما فعله الإمام الحسين (عليه السلام)، لكن انتحاره وتضحيته كان معناه هدم الإسلام بعكس تضحيه الإمام الحسين (عليه السلام) التي كانت تضحيته تعنى إحياء الإسلام، لأن الإمام الحسين (عليه السلام) اصطدم بباطل غير مثقف، بينما إذا اصطدم الإمام الحسن (عليه السلام) مع معاويه فإن الأخير كان يكسح ويصفى الإمام عسكرياً وثقافياً.

هذا موجز عما أردنا بيانه حول الإمام الحسن (عليه السلام) وحول الإمام الحسين (عليه السلام) وحول هذه النهضة.

((ما استفاد من نهضة الإمام الحسن عليه السلام))

((ما استفاد من نهضة الإمام الحسن عليه السلام))

بقي شئ:

وهو ماذا نستفيد من نهضة الإمام الحسن (عليه السلام) ومن إعدادة للثوره، لكي نرتفع إلى مستوى المواجهه.

وهذا السؤال، وإن كان خارجاً عن البحث، لكن لا بأس بالإشاره إليه، فنقول: إذا قاوم الإنسان بالسيف فقط فإنه ليس بصحيح، كما أن الذى لا يقاوم نهائياً ليس عمله بصحيح أيضاً، فإن الإنسان الذى يقوم بالسيف ليس بأسوه، والإنسان الذى لا يقوم أصلاً ليس بأسوه أيضاً، بل اللازم أن يعمل الإنسان عمل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ويطوره حسب الزمان الحاضر.

وتوضيح كلمه (تطويره) يظهر بهذا المثال: إنسان لا يذهب إلى الحج، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يذهب بالطائره، وإنسان يذهب إلى الحج بالفرس والجمال، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يفعل ذلك، كلاهما خطأ، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يقل إن بعد ألف سنه أيضاً يجب عليك أن تترك الخيل والبغال والحمير، فاللازم علينا أن نفكر ونعمل، كما كان يفكر ويعمل الإمام الحسن (عليه السلام).

لأننا نحن الآن فى زمان تكالبت علينا قوى الكفر من كل جانب ومكان، قوى الشرقيين وقوى الغربيين وقوى اليهود وقوى المسيحيين وقوى الفساد، والفساد ليس شيئاً قليلاً، الخمر والقمار والسفور والزنا ... وهذه قوى الشر

التي شكلت جبهه عريضه بأهول ما تكون، ومجموع هذه القوى طويله عريضه عميقه، فنحن فى الحقيقه بحاجة إلى أكبر قدر من العلم والوعى والعقلية حتى نتمكن أن نبقى على أنفسنا ثم نمى أنفسنا حتى نصل إلى مستوى مواجهه.

فإن هناك ثلاثه أشياء:

١: إبقاء نفسك.

٢: إنماء نفسك.

٣: ثم تكسح وتأخذ مكان أولئك الذين ملؤوا الدنيا فساداً.

فنحن بحاجة إلى ممارسات الإمام الحسن (عليه السلام) فى العصر الحاضر الذى أصبح الإسلام فيه غريباً، وهذا بحاجة إلى أكبر قدر من العقلية الناضجه والفكر والتخطيط والاستشاره والوقت والخلق والدقه والاستقامه، وإلا- لا نتمكن أن نفعل شيئاً، والله المستعان.

((دور سائر الأئمه عليهم السلام))

((دور سائر الأئمه عليهم السلام))

٥) أما دور الأئمه الطاهرين، من على بن الحسين (عليه السلام) إلى الإمام الحادى عشر (عليهم السلام)، فكان دور الأساس لبناء الإسلام.

ومن المعلوم أن دور الأساس مثل دور البناء فى الأهميه، فلولا الأساس انهار البناء، كما أنه لولا البناء لم يظهر للأساس ثمر.

وتفصيل ذلك أن الحضاره الاجتماعيه أى لون كانت لا بد لها من أسس تقوم الحضاره عليها، والأسس عباره عن الأخلاقيات والقوانين والضوابط التى ترتكز الحضاره عليها، مثلاً- أحياناً تبنى الحضاره على أن الماده لها كل القيمه وإنما الإنسان مسخر للماده، وأحياناً تبنى الحضاره على العكس وأن الإنسان المحور والماده خادمه له، وكذلك أحياناً تبنى الحضاره على أساس احترام القوم، وأحياناً تبنى الحضاره على أساس الكفاءه، وفى الحضاره القوميه يكون القريب ذا حق فى المنصب وإن لم يكن كفوءاً، وفى الحضاره الكفائيه

ص: ٢٣٧

تكون الكفاءة معياراً فهي التي تتقدم وإن لم يكن الكفوء قوماً وهكذا.

وإذا ظهر ذلك قلنا: إن الإسلام له حضاره، وهذه الحضاره ذات وجهين: وجه الأساس ووجه المظهر أو الحكم، والأئمه الطاهرون (عليهم السلام) اشتغلوا بالأساس وهو أهم وجهى الحضاره، لأنه لولاه لم تكن حضاره، والأساس للحضاره الإسلاميه أمور:

((أسس الحضاره الإسلاميه))

((أسس الحضاره الإسلاميه))

الأول: الأخلاقيات، كالصدق والأمانه والوفاء والحياء وغيرها.

الثانى: الأصول، كالمبدأ والمعاد والرساله والإمامه وما أشبه.

الثالث: الشريعه، كأحكام المعاملات، والأحوال الشخصيه، وغيرها.

الرابع: موازين الحكم، ومواصفات الحاكم، وارتباط الحاكم بالشعب وما أشبه، مما يتبع ذلك من الحرب والسلم والمعاهدات وغيرها.

الخامس: العبادات الرابطه للإنسان بالخالق، والتي تلتف المشاعر.

السادس: المعارف العامه، كاحوال الكون والحياء، وقصص الأمم وأنبياؤها وغير ذلك، والأئمه الطاهرون (عليهم السلام) اشتغلوا طيله مدتهم بهذه الأمور التي لو لم تشيد لذهبت الحضاره الإسلاميه كما ذهبت حضاره الأديان السابقه وبقيت هيكلاً بلا روح.

فالأئمه (عليهم السلام) صنعوا أموراً:

((ما قام به الأئمه عليهم السلام))

((ما قام به الأئمه عليهم السلام))

الأول: بينوا ربط الإنسان بالخالق، كما فى الصحيفه السجديه.

الثانى: أوضحوا الشريعه والعباده.

الثالث: نسفوا الأسس الباطله للكون والحياء، التي جاءت من حضارتي الفارس والروم، حتى أنه لولاهم (عليهم السلام) لذهبت حضاره الإسلام الفكرية أدرج الشبهات والفلسفات المنحرفه، وقد قام بهذا الدور على أكمل وجه الأئمه الثلاثة: الباقر والصادق والرضا (عليهم السلام).

الرابع: بينوا الأسس الأخلاقية للحضاره.

الخامس: جاهدوا مع المنحرفين من الحكام والعلماء، ولذا سُجنوا وقُتلوا.

السادس: قدموا للمجتمع المثال الصحيح للإسلام فى شخصهم، ولا شك فى أن المثال من أهم أدله استقامه الحضاره أو انحرافها وصلاحيته للإنسان أو عدم صلاحيتها، ولو كان الأئمه (عليهم السلام) يمارسون الحكم وقد كان بمقدورهم ذلك لكنهم تركوه، لم يبق لهم وقت لبناء الأسس، وكانت الحضاره الإسلاميه تبقى صورته فقط يؤدى بها الحضاره القائمه قبل الإسلام.

ولذا نجد أن الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) حيث مارسا الحكم لم يمكنهما بناء الأسس وتعميقها بالقدر الكافى (١١)، فإن مشاكل الحكم لا تدع للإنسان الفراغ الكافى لما يتطلبه الأساس، ولذا نجد العلماء الذين مارسوا الحكم مثل حجه الإسلام الشفى والمرضى والرضى ليس لهم من الآثار الأسسيه بقدر العلماء الذين لم يمارسوا، كالمحقق والشىخ الأنصارى وأضرابهما.

وما ذكرناه لا يدل على أن دور الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) كان أقل من دور الأئمه التسعه (عليهم السلام)، بل كان اللازم أولاً- البناء ليراه الناس ويلتفوا حوله، ثم تعميق الأسس لثلاثينهار البناء، ولذا سماه الله (صبغه) (٢) لأنه لونه ومظهره، وما ذكره (عليهما السلام) من الأسس فإنما كان بمقدار لا يكفى، وإكمال الدين بعلى (عليه السلام) معناه الإكمال بعلى ومن يأتى بعده (عليهم السلام)، أى إن علياً (عليه السلام) رأس طريق الإكمال، كما أن ليس المراد إكمال الدين بعلى (عليه السلام) فى ذلك اليوم (٣)، بل وما يأتى منه (عليه السلام) بعده من الأيام.

ثم إنه بتمكن الأئمه (عليهم السلام) من إنجاز المهمه الملقاه على عواتقهم فقد كان الله نصرهم، فما استشكل به بعض السنه على حديث الغدير بأنه لو كان

ص: ٢٣٩

١- ف كان لابد من وجود الأئمه (عليهم السلام) لتكميل المسيره وترسيخ الدين

٢- سوره البقره: الآيه ١٣٨

٣- أى من حيث بيان سائر الأحكام والمعارف فإنه استمر طيله حياه الإمام (عليه السلام) والأئمه من بعده (عليهم السلام)، نعم كان الإعلان الكبير بنصبه (عليه السلام) إماماً وخليفه، فى ذلك اليوم وهو يوم الغدير

صدقاً لاستجيب دعاء الرسول (صلى الله عليه وآله): «اللهم انصر من نصره واخذل من خذله»^(١)، مع وضوح أن دعاء الرسول (صلى الله عليه وآله) مستجاب، وحيث لم يستجب عرفنا عدم صدقه، إلى آخر كلامه غير وارد.

إذ ليس المراد بالنصره الحكم^(٢) فقط، بل أداء المهمه، وإلا فماذا يعنى قوله سبحانه: (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ)^(٣)، فينقض على المستشكل: كيف نصرهم الله وقد قتل كثير منهم، كما قال سبحانه: (قُلْ فَلِمَ قَتَلْتُمُو أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ)^(٤)، كما قتل كثير من المسلمين، كما فى قصة أصحاب الأخدود وغيرهم.

وحاصل الجواب: إن النصره إمكان القيام بالدور الملقى عليه.

هذا مع أن النصره تلاحظ من الأول إلى الأخير، ولذا نقول: نصر رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع أنه اضطهد فى أول الأمر، فالرسول (صلى الله عليه وآله) والمؤمنون به نصرُوا وإن قتل حمزه وجعفر وغيرهما.

وهناك جواب ثالث، وهو: إن المراد النصره إذا توفرت الشروط والأسباب، فمثله مثل «الإسلام يعلو»^(٥) أى مع توفر الأسباب، ومثل (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا)^(٦) أى مع توفر الأسباب، وكذا معنى (وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي)^(٧) أى مع توفر الأسباب، إلى غير ذلك، فالمعنى إن الله ينصر من ينصره علماً (عليه السلام) إذا وفروا فى أنفسهم أسباب النصر، فينصرهم على أعداء

ص: ٢٤٠

١- بحار الأنوار: ج ٣٧ ص ١٤٩ ب ٥٢، وللتفصيل انظر (الغدیر) للعلامة الأمينى

٢- أى مزاوله الحكم وأن يصبح حاكماً

٣- سوره غافر: الآيه ٥١

٤- سوره البقره: الآيه ٩١

٥- الغوالى: ج ١ ص ٢٢٦ ح ١١٨

٦- سوره القصص: الآيه ١٥

٧- سوره الشعراء: الآيه ٨٠

على وإن وفروا في أنفسهم أسباب النصر أيضاً.

هذا بالإضافة إلى أن الأئمة (عليهم السلام) مارسوا الحكم والجهاد من خلال أولادهم وأقربائهم وخواصهم، كما نجد تفصيل ذلك في ثوراتهم ضد الباطل حتى قوضوه، والله سبحانه العالم المستعان.

ص: ٢٤١

((مقاومه الحكومات الجائره))

(مسأله ٣٥): الواجب على المسلمين المخلصين مقاومه الحكومات الجائره، سواء كانت إسلاميه أو غير إسلاميه، فإن كل حكومه لا تعمل بأحكام الله سبحانه فهى جائره، وإن كانت ديمقراطيه حقيقه، فإن كل حكم ما عدا حكم الله سبحانه فهو جور، كما حقق فى محله.

والمقاومه سلبيه تاره، وإيجابيه أخرى.

((المقاومه الإيجابيه))

((المقاومه الإيجابيه))

أما المقاومه الإيجابيه: فهى أن يدخل الإنسان فى الحكم لأجل الإحسان إلى المسلمين والحد من نشاط الجائرين، كما دخل يوسف (عليه السلام) وعمران والد موسى (عليه السلام) ومؤمن آل فرعون فى أحكام الجائرين.

وكما دخل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) والحسنان (عليهما السلام)، وسلمان وأبوذر وعمار فى أحكام الثلاثه فى الجملة (١).

ودخل على بن يقطين فى وزاره هارون، وكذلك داود الزربى وكان من ثقاه موسى بن جعفر (عليه السلام)، وكذلك كان محمد بن إسماعيل بن بزيع فى الوزاره، وكان من ثقاه الكاظم (عليه السلام) والرضا (عليه السلام).

وكان عبد الله بن سنان خازناً للمنصور والمهدى والهادى والرشيد، وكان ثقه من أصحاب الصادق (عليه السلام). وكان عبد الله النجاشى والياً على الأهواز من قبل المنصور، وهو ثقه كتب إليه الإمام الصادق (عليه السلام) رساله معروفه.

وكان على بن عيسى ومحمد بن على ولده أميرين بقم من قبل السلطان، وهما ثقتان من ثقاه الهادى (عليه السلام)، وكان ابن السكيت مؤدباً لابن المتوكل، وقد جره تجاهره بحب أهل البيت (عليهم السلام) إلى قتله فى قصه مشهوره.

وكان جعفر بن محمد بن الأشعث مريباً لمحمد الأمين ابن هارون العباسى.

ودخل الإمام الرضا (عليه السلام) حكم المأمون، والظاهر أنه لم يكن خائفاً من القتل، فإن القتل لهم (عليهم السلام) عاده، بل لأجل هدم حكمه

١- على تفصيل مر، فإن الإمام عليه السلام كان أحياناً يرشدهم ليمنع من قتل برىء وما أشبه

وإظهار اغتصابه وبيان جهله وعدم استحقاقه للخلافه، ولذا شرط على المأمون أن لا يأمر ولا ينهى ولا يفتى ولا يقضى ولا يولى أحداً ولا يعزل ولا يغير شيئاً مما هو قائم، مما كان معناه أنه (عليه السلام) لا يرتبط بالحكم، فالإمام (عليه السلام) جمع بين تعززه أولاً عن الدخول لئلا يقال إنه حريص، وليملى عليه هذه الشروط، وبين دخوله ثانياً ليهدم الحكم من داخله (١).

كما فعل مثل ذلك الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، فإنه تعزز أولاً عن قبول الإمارة لئلا يتهم بالحرص على الحكم، وليتبين أنه إنما كان يطلب الحكم في زمن الثلاثه لأجل إقامة الحق لا حرصاً، كما اتهمه به معاويه والمنافقون، ثم قبل الحكم لإقامه الحق، حيث قال (عليه السلام): «لولا حضور الحاضر..» (٢) إلخ.

((فذلكه))

((فذلكه))

وهنا فذلكه لا بأس بالإشارة إليها:

وهي أن الظاهر لدى التتبع والتأمل أن الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) كانوا لا يعملون حسب علمهم بالأشياء، بل لم يكن العلم يؤثر في سلوكهم واحساساتهم، وإنما كانوا يعملون حسب الموازين البشريه، ولذا لم يؤثر علم يعقوب (عليه السلام) بحياه يوسف (عليه السلام) وأنه يصبح ملكاً في حفظه عن البكاء.

ولم يؤثر علم الإمام الحسين (عليه السلام) ورؤيته دخول على الأكبر (عليه السلام) في الجنه في عدم بكائه، مع أن أحدنا لو رأى ولده يدخل مكاناً حسناً يفرح، لا أنه لا يحزن فحسب.

وكذلك لو كان علمهم (عليهم السلام) يؤثر في أعمالهم يوجب أن لا يأتي الرسول (صلى الله عليه وآله) بأناس يعلم أنهم لو حضروا المعارك استشهدوا إلى المعارك، وأن لا يبقى جائعاً هو وأهله وكثير من المسلمين وقد كان يعلم مكان الكنوز، وكان يقدر على تبديل الحصى جوهراً، إلى غير

ص: ٢٤٣

١- ويسلب عنه الشرعيه

٢- نهج البلاغه: الخطبه رقم ٣

ذلك من الموارد الكثيره التى تدل على أنهم (عليهم السلام) ما كانوا يتبعون علمهم الخارق وقدرتهم الخارقه فى تمشيه أمورهم، بل كانوا يعملون حسب علمهم وقدرتهم العاديين، إلا فى أماكن قليله، لأجل التحدى والإعجاز وما إلى ذلك.

وهذا هو سبب عدم اتباعهم (عليهم السلام) لعلمهم فى وقت وفاتهم، فإنهم وإن علموا غيبياً سبب استشهادهم، ما كانوا يتجنبونه، كما أنه كان بقدرتهم غيبياً أن يرفعوا أثر السم والسيف من أنفسهم بعد تجرعهم للسم وتعرضهم للسيف، لكنهم لم يكونوا يفعلون ذلك، لأن الأصل فى أفعالهم هو المتعارف.

أما القول بأنهم ما كانوا يعلمون وقت قتلهم، أو كانوا يرجحون القتل بالسم والسيف من باب أن لا يبتلوا بشيء أشد، فذلك خلاف الأدله القطعيه، فمثلاً رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا لم يتناول السم ماذا كان الابتلاء الأشد له الذى رجح (صلى الله عليه وآله) تناوله السم على ذلك، وكذلك الإمام (عليه السلام) إذا كان أوقف سيافاً عند مصلاه لثلاثا يغتاله ابن ملجم، فماذا كان ابتلاؤه الأشد الذى رجح أن يقتل بسيف ابن ملجم لثلاثا يبتلى بذلك الأشد، وكذلك تجرع الإمام الحسن (عليه السلام) السم من يد جعده، إلى غير ذلك.

كما أن إخباراتهم (عليهم السلام) بوقت وسبب موتهم فوق التواتر، مما لا يمكن أن يقال إنهم ما كانوا يعلمون بها، والكلام فى المقام طويل ليس هنا مورده، وإنما ألمحنا إلى ذلك فذلكه واستطراداً لقبول الإمام الرضا (عليه السلام) بالحكم.

((نماذج من مباشره الصلحاء للحكم))

((نماذج من مباشره الصلحاء للحكم))

وكيف كان، فالشيعة الذين دخلوا الحكم الجائر لأجل إنقاذ المؤمنين وهدم الجور كثيرين، تقدم جملة منهم، كما أن منهم أيضاً، وإن لم نحقق بعد أحوال بعضهم:

أبو سلمه الخلال الكوفى، وزير السفاح أول ملوك بنى العباس.

ومحمد بن الأشعث الخزاعى، من قبل المنصور وهارون.

ويعقوب بن داود، من قبل

وفضل بن سهل وأخوه حسن بن سهل من قبل المأمون، وان كان فيهما كلام.

وجعفر بن مجحول الإسكافى، من قبل المعتز والمهتدى.

ومحمد بن الحسين الهمداني، من قبل المقتدى.

وهبه الدين، من قبل المستظهر.

ومحمد بن عبد الكريم، من قبل الناصر والظاهر والمستنصر.

ومحمد بن أحمد العلقمى، من قبل المستعصم ثم هولاكو.

كما قبل الوزاره من قبله نصير الدين الطوسى، ودعايه السوء التى روجت حول تحطيم ابن العلقمى للخلافه العباسيه ليست إلا جهلاً أو تجاهلاً، فإن ابن العلقمى لو كان هو سبب مجيء هولاكو، فهل يعقل أن يقتل هولاكو الشيعة إلى جانب السنه، وإنما دخل ابن العلقمى والطوسى الوزاره للتقليل من مآسى المغول حسب الممكن.

وقد جمع الطوسى الأوقاف والعلماء والكتب حول نفسه باسم التنجيم، فحفظ بذلك الأوقاف عن النهب، والعلماء عن القتل، والكتب عن الحرق، كما يجد المتتبع تفصيل ذلك فى التواريخ المفصله.

والتهجم على الطوسى وعلماء زمن الصفويه بأنهم كانوا من علماء البلاط، حاله حال مدح خالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي بأن الأول اشترك فى حروب الرده، والثانى أنقذ المسلمين من الصليبيين، فكلا الأمرين باعته الجهل أو التجاهل.

أما الأول: فقد عرفت حال الطوسى، وأنه المنقذ الوحيد للإسلام والمسلمين فى أحلك ظروفهما.

وأما علماء الصفويه، فقد سبوا إقامه الأحكام ونشر الإسلام وتعميم العدل وتقويم الحكام، والإشكال عليهم بأنهم كانوا يؤيدون الحكام الظلمه يحتاج إلى دليل شرعى، شاهدين عادلين، أن كل حكام الصفويه كانوا ظلمه، والتاريخ يثبت خلاف ذلك، وعلى تقدير ثبوت ظلم بعضهم يحتاج الأمر إلى دليل أنهم (رحمهم الله) كانوا

يؤيدونهم ولم يكونوا من قبيل ابن يقطين وغيره ممن تقدم ذكرهم، بينما التاريخ أثبت ذلك، والكلام حول ذلك خارج عن مهمه الكتاب.

((حروب الرده ومآسى صلاح الدين))

((حروب الرده ومآسى صلاح الدين))

وأما الثانى: فقد ثبت تاريخياً أن أبابكر لم يحارب المرتدين عن الإسلام، لعدم وجودهم أصلاً، وإنما حارب الذين لم يرتضوا خلافته، فما يسمى بحروف الرده هى أقدر حروب عرفها التاريخ، وبطلها خالد بن الوليد، كما يظهر ذلك للمتبع فى التاريخ.

كما أن صلاح الدين هو السبب لبقاء الصليبين فى فلسطين، فإنه:

١: سبب تفتيت الدوله الإسلاميه، حيث فصل سوريا عن مصر، مما ضعّف الدوله أمام الصليبين.

١: وبدل أن يحارب الصليبين حارب المسلمين فى حرب طائفية بشعه، فقتل مئات الألوف من المسلمين الشيعة، وشرّد علماءهم، وأحرق مكتباتهم، ومن الواضح أن مثل هذه الحرب الطائفية الأهليه كم تضعّف الدوله من مقاومه الصليبي المحتل، كما حدث بالفعل.

٣: ولما حضرته الوفاه قسم البلاد بين أبنائه كأنها إرث، وذلك بدوره أضعف الدوله ضعفاً متزايداً.

ولذا بقى الصليبيون فى بلاد الإسلام يعيشون كل فساد إلى عشرات السنوات من بعده، وكل ما ذكرناه يجده المتبع فى التواريخ الصحيحه.

وكذلك دخل فى الحكم لأجل ما ذكرناه: الشريف الناصر، والشريف المرتضى فى إبان الحكم العباسى.

كما دخل فى الحكم: القاضى نعمان صاحب الدعائم إبان الحكم الفاطمى.

ومن فذلكه القول أن نقول: إن الفاطميين كان بعضهم شيعه اثنى عشرية _

على خلاف المشتهر عند من لا خبره له بأن كلهم كانوا إسماعيليه.

وأن نقول: إن ما اتهموا به _ خصوصاً الحاكم بأمر الله _ كان من نسج خيال بنى العباس المنافسين لهم فى بغداد، حيث جندوا المرتزقه مثل (ابن حجله) وأضرابه للوقيعه فيهم واتهامهم بتهم رخصيه متهافته تشهد بنفسها على كذبها، كما لا يخفى على من راجع التاريخ.

هذا كله إلماع إلى كيفية المقاومه الإيجابيه التى قاوم بها الأنبياء والأئمه والعلماء والصلحاء ومن إليهم الحكام الجائرين.

((المقاومه السلبيه))

((المقاومه السلبيه))

وأما المقاومه السلبيه، فهى أظهر من أن تذكر، والقرآن والسنة المطهره والتواريخ المدونه تزخر بذلك، ومقاومه على (عليه السلام) وفاطمه (عليها السلام) والحسين (عليهما السلام) لغاصبى الخلافه شىء معروف.

كما أن من الواضح مقاومه الحسين (عليه السلام) ليزيد، ومقاومه بقيه الأئمه الطاهرين (عليهم السلام) لملوك بنى أميه وبنى العباس.

كما قاومهم من أولاد الأئمه (عليهم السلام) وأوليائهم، المختار، والتوابون، وزيد بن على بن الحسين، ويحى بن زيد، وعيسى، والحسين صاحب فخ، ويحى بن عبد الله، ومحمد بن إبراهيم، وغيرهم ممن يجدهم المتتبع فى التواريخ، أمثال (مقاتل الطالبين) وغيره.

ولاء يخفى أن الأنبياء والأئمه (عليهم السلام) ومن حذى حذوهم، قد نجحوا نجاحاً باهراً فى تحطيم عروش الظالمين وإقامه العدل وتأسيس الحكومات الصالحه، والحكومات التى كانت أقل ظلماً، وبعض العدل الذى نراه فى جمله من بلاد العالم اليوم إنما هو ثمره كفاح أولئك الصفوه، وسيستمر الكفاح بإذن الله تعالى حتى يملأ العالم عدلاً وإيماناً، وما ذلك على الله بعزيز.

من اللازم الاهتمام لأجل تأليف كتاب مفصل فى الحكم، يجمع فيه فقه آيات الحكم فى القرآن الحكيم، إلى فقه سيره المعصومين (عليهم السلام) فى الحكم عملاً بالإضافة إلى أقوالهم (عليهم السلام) كالتى فى كلمات الرسول (صلى الله عليه وآله) وفى (نهج البلاغه) وملحقاته، كـ (نهج السعادة) وغيره.

هذا مضافاً إلى الروايات الكثيره الوارده فى باب الحكم المبتوئه فى أبواب العشره والجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتجاره (بحث الولايه) والقضاء والحدود والدييات والقصاص، فإن ما لا يقل من ألف آيه وروايه وسيره مبتوئه فى الكتاب والسنه والتاريخ بشأن الحكم، فإذا جمعت على أسلوب فقه استدلالى كان زهاء كتاب صلاه الجواهر، يكون شيئاً فريداً فى أسلوب الحكم، بالنسبه إلى كل ما فى العالم الحاضر فى أسلوب الحكم.

ثم إننا قد ألحقنا بالكتاب جملة من الروايات الوارده بشأن الحكم من الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله)، ومن أمير المؤمنين على (عليه السلام) فى عهده إلى الأشر (رضوان الله عليه) وعن سائر الأئمه (عليهم السلام) تكميلاً للفائده.

ونسأله سبحانه القبول والأجر والفائده، وهو المستعان.

فى حرمه إعانه الظالمين والكون معهم ومدحهم

فى حرمه إعانه الظالمين والكون معهم ومدحهم

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن عيسى، وعن على بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة، عن على بن الحسين (عليهما السلام) فى حديث قال: «إياكم وصحبه العاصين ومعونه الظالمين»^(١).

وعن محمد بن عذافر، عن أبيه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا عذافر نبئت أنك تعامل أبا أيوب والربيع، فما حالك إذا نودى بك فى أعوان الظلمه»، قال: فوجم أبى، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام) لما رأى ما أصابه: «أى عذافر إنما خوفتك بما خوفنى الله عزوجل به»، قال محمد: فقدم أبى فما زال مغموماً مكروباً حتى مات^(٢).

وعن حريز، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «اتقوا الله وصونوا دينكم بالورع، وقووه بالتقيه والاستغناء بالله عزوجل عن طلب الحوائج إلى صاحب سلطان، إنه من خضع لصاحب السلطان ولمن يخالفه على دينه طلباً لما

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٨ الباب ٤٢ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٨ الباب ٤٢ ح ٣

فى ىدیه من دنياه أخمله الله عزوجل ومقته علیه، ووكله إلیه فإن هو غلب على شىء من دنياه فصار إلیه منه شىء نزع الله جل اسمه البركه منه، ولم يأجره على شىء منه ینفقه فى حج ولا عتق ولا بر»(١١).

وعن أبى بصیر، قال: سألت أبا جعفر (علیه السلام) عن أعمالهم، فقال لى: «یا أبا محمد لا ولا مده قلم، إن أحدهم لا یصیب من دنياهم شیئاً إلا أصابوا من دینه مثله، أو حتى یصیبوا من دینه مثله»(٢٢)، الوهم من ابن أبى عمیر.

وعن ابن أبى یعفور، قال: كنت عند أبى عبد الله (علیه السلام)، إذ دخل علیه رجل من أصحابنا فقال له: جعلت فداك (أصلحك الله خ ل) إنه ربما أصاب الرجل منا الضیق أو الشده فیدعى إلی البناء بینیه، أو النهر ىكریه، أو المسناه ىصلحها، فما تقول فى ذلك، فقال أبو عبد الله (علیه السلام): «ما أحب أنى عقدت لهم عقده، أو وكیت لهم وكاءً، وأن لى ما بین لابتیها، لا ولا مده بقلم، إن أعوان الظلمه ىوم القیامه فى سرادق من نار، حتى ىحکم الله بین العباد»(٣٣).

وعن جهم بن حمید، قال: قال أبو عبد الله (علیه السلام): «أما تغشى سلطان هؤلاء»، قال: قلت لا، قال: «ولم»، قلت: فراراً بدینى، قال: «وعزمت على ذلك»، قلت: نعم، قال لى: «الآن سلم لك دینك»(٤٤).

وعن یونس بن یعقوب، قال: قال لى أبو عبد الله (علیه السلام): «لا تعنهم على بناء مسجد»(٥٥).

ص: ٢٥٠

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٨ الباب ٤٢ ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ الباب ٤٢ ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ الباب ٤٢ ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ الباب ٤٢ ح ٧
- ٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ الباب ٤٢ ح ٨

وعن ابن بنت الوليد بن صبيح الكاهلي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من سود اسمه في ديوان ولد سابع حشره الله يوم القيامة خنزيراً»^(١).

أقول: (سابع) مقلوب (عباس).

وعن الحسين بن زيد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، في حديث المناهي قال: «ألا ومن علق سوطاً بين يدي سلطان، جعل الله ذلك السوط يوم القيامة ثعباناً من النار طوله سبعون ذراعاً، يسلمه الله عليه في نار جهنم وبئس المصير»^(٢).

وعن السكوني، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين أعوان الظلمة ومن لاق لهم دواءً، أو ربط كيساً، أو مد لهم مده قلم، فاحشروهم معهم»^(٣).

وبهذا الإسناد، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما اقترب عبد من سلطان جائر إلا تباعد من الله، ولا كثر ماله إلا اشتد حسابه، ولا كثر تبعه إلا كثرت شياطينه»^(٤).

أقول: أي كثره المال والتبع لغير الحق.

وبالإسناد، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إياكم وأبواب السلطان وحواشيها، فإن أقربكم من أبواب السلطان وحواشيها أبعدكم من الله عز وجل، ومن آثر السلطان على الله أذهب الله عنه الورع وجعله حيراناً»^(٥).

ص: ٢٥١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ٩

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٠

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١١

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٢

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٣

ويأسناده السابق في عياده المريض، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث قال: «من تولى خصومه ظالم أو أعانه عليها نزل به ملك الموت بالبشرى بلعنه ونار جهنم وبئس المصير، ومن خف لسلطان جائر في حاجه كان قرينه في النار، ومن دل سلطاناً على الجور قرن مع هامان، وكان هو والسلطان من أشد أهل النار عذاباً، ومن عظم صاحب دنيا وأحبه لطمع دنياه سخط الله عليه، وكان في درجته مع قارون في التابوت الأسفل من النار، ومن علق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعلها الله حيه طولها سبعون ألف ذراع، فيسلط الله عليه في نار جهنم خالداً فيها مخلداً، ومن سعى بأخيه إلى سلطان ولم ينله منه سوء ولا مكروه أحبط الله عمله، وإن وصل منه إليه سوء ومكروه أو أذى جعله الله في طبقه مع هامان في جهنم»^(١).

وعن ورام بن أبي فراس في كتابه، قال: قال (عليه السلام): «من مشى إلى ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام»^(٢).

قال: وقال (عليه السلام): «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين الظلمه وأعوان الظلمه وأشباه الظلمه، حتى من برى لهم قلماً، ولاق لهم دوا»، قال: «فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنم»^(٣).

وعن صفوان بن مهران الجمال، قال: دخلت على أبي الحسن الأول (عليه السلام) فقال لي: «يا صفوان كل شيء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً»، قلت: جعلت فداك أي شيء، قال: «إكراؤك جمالك من هذا الرجل»، يعني هارون، قال:

ص: ٢٥٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ الباب ٤٢ ح ١٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣١ الباب ٤٢ ح ١٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣١ الباب ٤٢ ح ١٦

والله ما أكرهته أشراً ولا بطراً ولا للصيد ولا للهو، ولكنى أكرهته لهذا الطريق، يعنى طريق مكة، ولا أتولاه بنفسى، ولكن أبعث معه غلمانى، فقال لى: «يا صفوان أيقع كراؤك عليهم»، قلت: نعم جعلت فداك، قال: فقال لى: «أتحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك»، قلت: نعم، قال: «من أحب بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم كان ورد النار»، قال صفوان: فذهبت فبعت جمالى عن آخرها، فبلغ ذلك إلى هارون فدعانى، فقال لى: يا صفوان بلغنى أنك بعثت جمالك، قلت: نعم، قال: ولم، قلت: أنا شيخ كبير، وإن الغلمان لا يفون بالأعمال، فقال: هيهات هيهات إنى لأعلم من أشار عليك بهذا، أشار عليك بهذا موسى بن جعفر، قلت: مالى ولموسى بن جعفر، فقال: دع هذا عنك، فوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك» (١).

وعن الحسين بن زيد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حديث المناهى: «إنه نهى عن المدح وقال: احتوا فى وجوه المداحين التراب».

قال: وقال: «من تولى خصومه ظالم أو أعان عليها ثم نزل به ملك الموت قال له: أبشر بلعنه الله ونار جهنم وبئس المصير».

قال: وقال (عليه السلام): «من مدح سلطاناً جائراً وتخفف وتضعض له طمعاً فيه كان قرينه فى النار».

قال: وقال (عليه السلام): قال الله عزوجل: (ولا تكونوا إلى الذين ظلموا

ص: ٢٥٣

فتمسك النار)، قال: وقال (عليه السلام): «من ولي جائراً على جور كان قرين هامان في جهنم» (١).

وعن سهل بن زياد، رفعه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله عزوجل: (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) (٢)، قال: «هو الرجل يأتي السلطان فيحب بقاءه إلى أن يدخل يده إلى كيسه فيعطيه» (٣).

وعن محمد بن هشام، عن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن قوماً ممن آمن بموسى (عليه السلام) قالوا: لو أتينا عسكر فرعون فكننا فيه ونلنا من دنياه حتى إذا كان الذي نرجوه من ظهور موسى (عليه السلام) صرنا إليه، ففعلوا، فلما توجه موسى (عليه السلام) ومن معه هاربين من فرعون ركبوا دوابهم وأسرعوا في السير ليلحقوا موسى (عليه السلام) وعسكره فيكونوا معهم، فبعث الله ملكاً فضرب وجوه دوابهم فردهم إلى عسكر فرعون، فكانوا في من غرق مع فرعون» (٤).

وعن علي بن عقبه، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «حق على الله عزوجل أن تصيروا مع من عشتم معه في دنياه» (٥).

وعن مهران بن محمد بن أبي نصر (بصير)، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «ما من جبار إلا ومعه مؤمن يدفع الله عزوجل به عن المؤمنين، وهو أقلهم حظاً في الآخرة، يعني أقل المؤمنين حظاً بصحبه الجبار» (٦).

ص: ٢٥٤

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٢ الباب ٤٣ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٢ الباب ٤٣ ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٣ الباب ٤٤ ح ١

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ الباب ٤٤ ح ٢

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ الباب ٤٤ ح ٣

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ الباب ٤٤ ح ٤

وعن عياض، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ومن أحب بقاء الظالمين فقد أحب أن يعصى الله» (١).

وعن الكاهلي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من سود اسمه في ديوان الجبارين من ولد فلان حشره الله يوم القيامة حيراناً» (٢).

ص: ٢٥٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ الباب ٤٤ ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ الباب ٤٤ ح ٦

((حرمة الولاية من الجائر إلا ما استثني))

((حرمة الولاية من الجائر إلا ما استثني))

فى تحريم الولاية من قبل الجائر إلا ما استثنى، مما تقدم فى بعض المسائل السابقة، كما إذا كان تقيه، أو كان فيه نفع المؤمنين أو ما أشبه ذلك، ووجوب رد المظالم إلى أهلها.

عن الوليد بن صبيح، قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام)، فاستقبلنى زرارته خارجاً من عنده، فقال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «يا وليد أما تعجب من زرارته، سألتنى عن أعمال هؤلاء، أى شىء كان يريد، أريد أن أقول له: لا، فيروى ذاك على»، ثم قال: «يا وليد متى كانت الشيعة تسألهم عن أعمالهم، إنما كانت الشيعة تقول: يؤكل من طعامهم ويشرب من شرابهم ويستظل بظلمهم، متى كانت الشيعة تسأل من هذا» (١).

وعن محمد بن مسلم، قال: كنا عند أبى جعفر (عليه السلام) على باب داره بالمدينة، فنظر إلى الناس يمرون أفواجا، فقال لبعض من عنده: «حدث بالمدينة أمر»، فقال: أصلحك الله ولى المدينة وال فغدا الناس إليه يهنئون، فقال:

ص: ٢٥٧

«إن الرجل ليغدى عليه بالأمر يهنأ به، وإنه لباب من أبواب النار»(١).

وعن يحيى بن إبراهيم بن مهاجر، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): فلان يقرؤك السلام، وفلان وفلان، فقال: «وعلينهم السلام»، قلت: يسألونك الدعاء، قال: «وما لهم، وما له»، قلت: حبسهم أبو جعفر، فقال: «وما لهم، وما له»، فقلت: استعملهم فحبسهم، فقال: «وما لهم، وما له، ألم أنهم، ألم أنهم، ألم أنهم، هم النار، هم النار، هم النار»، ثم قال: «اللهم اجدع عنهم سلطانهم»، قال: فانصرفنا من مكة فسألنا عنهم، فإذا هم قد أخرجوا بعد الكلام بثلاثة أيام(٢).

وعن داود بن زربي، قال: أخبرني مولى لعلى بن الحسين (عليهما السلام)، قال: كنت بالكوفة فقدم أبو عبد الله (عليه السلام) الحيره فأتيته، فقلت: جعلت فداك لو كلمت داود بن علي أو بعض هؤلاء فأدخل في بعض هذه الولايات، فقال: «ما كنت لأفعل»، إلى أن قال: جعلت فداك ظننت أنك إنما كرهت ذلك مخافه أن أجور أو أظلم، وإن كل امرأه لى طالق، وكل مملوك لى حر على وعلى إن ظلمت أحداً أو جرت عليه وإن لم أعدل، قال: «كيف قلت»، فأعدت عليه الأيمان فرفع رأسه إلى السماء فقال: «تناول السماء أيسر عليك من ذلك»(٣).

وعن حميد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني وليت عملاً فهل لى من ذلك مخرج، فقال: «ما أكثر من طلب المخرج من ذلك فعسر عليه»، قلت: فما ترى، قال: «أرى أن تتقى الله عزوجل ولا تعد»(٤).

ص: ٢٥٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٥ الباب ٤٥ ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٥ الباب ٤٥ ح ٣

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٦ الباب ٤٥ ح ٤

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٦ الباب ٤٥ ح ٥

وعن الحسين بن زيد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، في حديث المناهى، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من تولى عرافه قوم أتى به يوم القيامة ويده مغلولتان إلى عنقه، فإن قام فيهم بأمر الله عزوجل أطلقه الله، وإن كان ظالماً هوى به في نار جهنم وبئس المصير» (١).

وفي (عقاب الأعمال)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) في حديث، قال: «من أكرم أخاه فإنما يكرم الله عزوجل، فما ظنكم بمن يكرم الله عزوجل أن يفعل به، ومن تولى عرافه قوم (ولم يحسن فيهم خ ل) حبس على شفير جهنم بكل يوم ألف سنه، وحشر ويده مغلولة إلى عنقه، فإن كان قام فيهم بأمر الله أطلقها الله، وإن كان ظالماً هوى به في نار جهنم سبعين خريفاً» (٢).

وعن مفضل بن عمر، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من نظر في الله كيف كان هلك، ومن طلب الرياسه هلك» (٣).

وعن محمد بن إدريس في آخر (السرائر) نقلاً من كتاب (مسائل الرجال)، عن أبي الحسن على بن محمد (عليهما السلام)، إن محمد بن على بن عيسى كتب إليه يسأله عن العمل لبني العباس وأخذ ما يتمكن من أموالهم هل فيه رخصه، فقال: «ما كان المدخل فيه بالجبر والقهر فالله قابل العذر، وما خلا ذلك فمكروه، ولا محاله قليله خير من كثيره، وما يكفر به ما يلزمه فيه من يرزقه ويسبب على يديه ما يسرك فينا وفي موالينا»، قال: فكتبت إليه في جواب ذلك: اعلمه أن

ص: ٢٥٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٦ الباب ٤٥ ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٧ الباب ٤٥ ح ٧

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٧ الباب ٤٥ ح ٨

مذهبي في الدخول في أمرهم وجود السبيل إلى إدخال المكروه على عدوه، وانبساط اليد في التشفى منهم بشيء أتقرب به إليهم، فأجاب: «من فعل ذلك فليس مدخله في العمل حراماً، بل أجراً وثواباً»^(١).

وعن مسعده بن صدقه، قال: سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوم من الشيعة يدخلون في أعمال السلطان يعملون لهم ويحبون لهم ويوالونهم، قال: «ليس هم من الشيعة، ولكنهم من أولئك»، ثم قرأ أبو عبد الله (عليه السلام) هذه الآية: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) إلى قوله: (وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)^(٢)، قال: «الخنازير على لسان داود، والقرده على لسان عيسى (كأنوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون)^(٣)»، قال: «كانوا يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ويأتون النساء أيام حيضهن، ثم احتج الله على المؤمنين الموالين للكفار، فقال: (تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسِهِمْ)، إلى قوله: (وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)^(٤)»، فنهى الله عز وجل أن يوالى المؤمن الكافر إلا عند التقية^(٥).

وعن معمر بن خلاد، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): «ما ذئبان ضاريان في غنم قد غاب عنها رعاؤها بأضر في دين المسلم من حب الرياسة»، ثم قال: «لكن صفوان لا يحب الرئاسه»^(٦).

وعن سليمان الجعفرى، قال: قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): ما تقول

ص: ٢٦٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٧ الباب ٤٥ ح ٩

٢- سورة المائدة: من الآية ٧٨ - ٨١

٣- سورة المائدة: الآية ٧٩

٤- سورة المائدة: الآية ٨٠ - ٨١

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٨ الباب ٤٥ ح ١٠

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٨ اباب ٤٥ ح ١١

فى أعمال السلطان، فقال: «يا سليمان الدخول فى أعمالهم والعون لهم والسعى فى حوائجهم عدیل الكفر، والنظر إلیهم على العمد من الكبائر التى يستحق بها النار» (١).

وعن على بن يقطين، قال: قال لى أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام): «إن لله تبارك وتعالى مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه» (٢).

وقال الصدوق فى خبر آخر: «أولئك عتقاء الله من النار» (٣).

قال وقال الصادق (عليه السلام): «كفاره عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان» (٤).

وفى (المقنع) قال: روى عن الرضا (عليه السلام) إنه قال: «إن لله مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه» (٥).

قال: وسئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل يحب آل محمد (صلى الله عليه وآله) وهو فى ديوان هؤلاء فيقتل تحت رايتهم، فقال: «يحشره الله على نيته» (٦).

وعن زيد الشحام، قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام يقول: من تولى أمراً من أمور الناس فعدل وفتح بابه ورفع ستره ونظر فى أمور الناس كان حقاً على الله عز وجل أن يؤمن روعته يوم القيامة، ويدخله الجنة (٧).

وعن على بن يقطين، قال: قلت لأبى الحسن (عليه السلام): «ما تقول فى أعمال

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٨ الباب ٤٥ ح ١٢

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ١

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٢

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٣

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٥

٦- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٦

٧- الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ الباب ٤٦ ح ٧

هؤلاء، قال: «إن كنت لا بد فاعلاً- فاتق أموال الشيعة»، قال: فأخبرني على أنه كان يجيبها من الشيعة علانية ويردها عليهم في السر(١).

وعن زياد بن أبي سلمه، قال: دخلت على أبي الحسن موسى (عليه السلام) فقال لي: «يا زياد إنك لتعمل عمل السلطان»، قال: قلت أجل، قال لي: «ولم»، قلت: أنا رجل لي مروه وعلى عيال وليس وراء ظهري شيء، فقال لي: «يا زياد لئن أسقط من حالك فانقطع قطعه قطعه أحب إلي من أن أتولى لأحد منهم عملاً، أو أطأ بساط رجل منهم، إلا لماذا»، قلت: لا أدرى جعلت فداك، قال: «إلا- لتفريج كربه عن مؤمن، أو فك أسره، أو قضاء دينه، يا زياد إن أهون ما يصنع الله جل وعز بمن تولى لهم عملاً أن يضرب عليه سراق من نار إلى أن يفرغ الله من حساب الخلائق، يا زياد فإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك فواحدة بواحدة، والله من وراء ذلك، يا زياد أيما رجل منكم تولى لأحد منهم عملاً ثم ساوى بينكم وبينه فقولوا له: أنت منتحل كذاب، يا زياد إذا ذكرت مقدرتك على الناس فاذكر مقدره الله عليك غداً، ونفاد ما أتيت إليهم عنهم، وبقاء ما أتيت إليهم عليك»(٢).

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: ذكر عنده رجل من هذه العصابة قد ولي ولايه، فقال: «كيف صنيعه إلى إخوانه»، قال: قلت: ليس عنده خير، قال: «أف يدخلون فيما لا ينبغي لهم ولا يصنعون إلى إخوانهم خيراً»(٣).

ص: ٢٦٢

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ الباب ٤٦ ح ٨

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ الباب ٤٦ ح ٩

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤١ الباب ٤٦ ح ١٠

وعن رجل من بنى حنيفه من أهل بست وسجستان، قال: وافقت أبا جعفر (عليه السلام) في السنه التي حج فيها في أول خلافه المعتصم، فقلت له وأنا معه على المائده، وهناك جماعه من أولياء السلطان: إن والينا جعلت فداك رجل يتوالاكم أهل البيت ويحبكم، وعلّي في ديوانه خراج، فإن رأيت جعلني الله فداك أن تكتب إليه بالإحسان إلي، فقال لي: «لا أعرفه»، فقلت: جعلت فداك إنه على ما قلت من محبتكم أهل البيت، وكتابك ينفعني عنده، فأخذ القرطاس فكتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد: فإن موصل كتابي هذا ذكر عنك مذهباً جميلاً. وإنما لك من عملك ما أحسنت فيه، فأحسن إلى إخوانك، واعلم أن الله عزوجل سائلك عن مثاقيل الذر والخردل». قال: فلما وردت سجستان سبق الخبر إلى الحسين بن عبد الله النيسابوري وهو الوالي، فاستقبلني على فرسخين من المدينه، فدفعت إليه الكتاب فقبله ووضع على عينيه وقال: ما حاجتك، فقلت: خراج على في ديوانك فأمر بطرحه عني، وقال: لا. تؤد خراجاً ما دام لي عمل، ثم سألتني عن عيالي فأخبرته بمبلغهم، فأمر لي ولهم بما يقوتنا وفضلاً، فما أدت في عمله خراجاً مادام حياً ولا قطع عني صلته حتى مات (١).

وعن يونس بن عمار، قال: وصفت لأبي عبد الله (عليه السلام) من يقول بهذا الأمر ممن يعمل عمل السلطان، فقال: «إذا ولوكم يدخلون عليكم المرفق وينفعونكم في حوائجكم»، قال: قلت: منهم من يفعل ذلك ومنهم من لا يفعل، قال: «من لم يفعل ذلك منهم فابراً أو منه، برئ الله منه» (٢).

ص: ٢٦٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤١ الباب ٤٦ ح ١١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٢ الباب ٤٦ ح ١٢

وعن ابن جمهور، وغيره من أصحابنا، قال: كان النجاشي وهو رجل من الدهاقين عاملاً على الأهواز وفارس، فقال بعض أهل عمله لأبي عبد الله (عليه السلام): إن في ديوان النجاشي على خراجاً، وهو ممن يدين بطاعتك، فإن رأيت أن تكتب له كتاباً، قال: فكتب إليه كتاباً: «بسم الله الرحمن الرحيم، سر أخاك يسرك الله»، فلما ورد عليه وهو في مجلسه، فلما خلا ناوله الكتاب وقال له: هذا كتاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فقبله ووضع على عينيه، ثم قال: ما حاجتك، فقال: على خراج في ديوانك، قال له: كم هو، قلت: هو عشره آلاف درهم، قال: فدعا كاتبه فأمره بأدائها عنه، ثم أخرج مثله فأمره أن يشتها له لقابل، ثم قال: هل سررتك، قال: نعم، قال: فأمر له بعشره آلاف درهم أخرى، فقال له: هل سررتك، فقال: نعم جعلت فداك، فأمر له بمركب ثم أمر له بجاريه وغلالم وتخت ثياب، في كل ذلك يقول: هل سررتك، فكلما قال نعم زاده حتى فرغ قال له: احمل فرش هذا البيت الذي كنت جالساً فيه حين دفعت إلى كتاب مولاي فيه، وارفع إلى جميع حوائجك، قال: ففعل وخرج الرجل فسار إلى أبي عبد الله (عليه السلام) بعد ذلك، فحدثه بالحديث على وجهته، فجعل يستبشر بما فعل، فقال له الرجل: يا بن رسول الله كأنه قد سررك ما فعل بي، قال: «أى والله لقد سر الله ورسوله (صلى الله عليه وآله)» (١١).

وعن محمد بن عيسى العبيدي، قال: كتب أبو عمرو الحذاء إلى أبي الحسن (عليه السلام)، وقرأت الكتاب والجواب بخطه، يعلمه أنه كان يختلف إلى بعض قضاة هؤلاء، وأنه صير إليه وقوفاً ومواريث بعض ولد العباس أحياءً وأمواتاً،

ص: ٢٦٤

وأجرى عليه الأرزاق وأنه كان يؤدي الأمانة إليهم، ثم إنه بعدُ عاهد الله أن لا يدخل لهم في عمل، وعليه مؤونه، وقد تلف أكثر ما كان في يده، وأخاف أن ينكشف عنه ما لا يحب أن ينكشف من الحال، فإنه منتظر أمرك في ذلك فما تأمر به، فكتب (عليه السلام) إليه: «لا عليك، وإن دخلت معهم الله يعلم ونحن ما أنت عليه»^(١).

وعن أبي حمزه، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «من أحللتنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو له حلال، وما حرمناه من ذلك فهو له حرام»^(٢).

وعن علي بن يقطين، إنه كتب إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام): إن قلبي يضيق مما أنا عليه من عمل السلطان، وكان وزيراً لهارون، فإن أذنت جعلني الله فداك هربت منه، فرجع الجواب: «لا آذن لك بالخروج من عملهم، واتق الله أو كما قال»^(٣).

وعن مفضل بن مريم الكاتب، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، وقد أمرت أن أخرج لبنى هاشم جوائز، فلم أعلم إلا وهو على رأسى، فوثبت إليه، فسألني عما أمر لهم، فناولته الكتاب، فقال: «ما أرى لإسماعيل ههنا شيئاً»، فقلت: هذا الذي خرج إلينا، ثم قلت: جعلت فداك قد ترى مكاني من هؤلاء القوم، فقال: «انظر ما أصبت فعد به على أصحابك، فإن الله تعالى يقول: إن الحسنات يذهبن السيئات»^(٤).

ص: ٢٦٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٣ الباب ٤٦ ح ١٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٣ الباب ٤٦ ح ١٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٣ الباب ٤٦ ح ١٦

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٣ الباب ٤٦ ح ١٧

وعن علي بن أبي حمزه، قال: كان لي صديق من كتاب بنى أميه، فقال لي: استأذن لي عبد الله (عليه السلام)، فاستأذنت له عليه، فأذن له، فلما أن دخل سلم وجلس، ثم قال: جعلت فداك إني كنت في ديوان هؤلاء القوم فأصبت من دنياهم مالا كثيرا، وأغمضت في مطالبه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «لولا أن بنى أميه وجدوا لهم من يكتب ويحبي لهم الفيء ويقاتل عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبونا حقنا، ولو تركهم الناس وما في أيديهم ما وجدوا شيئا إلا ما وقع في أيديهم»، قال: فقال الفتى: جعلت فداك فهل لي مخرج منه، قال: «إن قلت لك تفعل»، قال: افعل، قال له: «فاخرج من جميع ما كسبت (اكتسبت) في ديوانهم، فمن عرفت منهم رددت عليه ماله، ومن لم تعرف تصدقت به، وأنا أضمن لك على الله عز وجل الجنة»، فأطرق الفتى طويلاً ثم قال له: لقد فعلت جعلت فداك.

قال ابن أبي حمزه: فرجع الفتى معنا إلى الكوفة فما ترك شيئاً على وجه الأرض إلا خرج منه حتى ثيابه التي كانت على بدنه، قال: فقسمت له قسمه واشترينا له ثياباً وبعثنا إليه بنفقه، قال: فما أتى عليه إلا أشهر قلائل حتى مرض، فكنا نعوده، قال: فدخلت يوماً وهو في السوق، قال: ففتح عينيه ثم قال لي: يا علي وفي لي والله صاحبك، قال: ثم مات فتولينا أمره، فخرجت حتى دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فلما نظر إلي قال لي: «يا علي وفينا والله لصاحبك»، قال: فقلت: صدقت جعلت فداك والله، هكذا والله قال لي عند موته (١).

وعن الحسن بن الحسين الأنباري، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال:

ص: ٢٦٦

كتبت إليه أربع عشرة سنة استأذنه في عمل السلطان، فلما كان في آخر كتاب كتبه إليه أذكر أني أخاف على خيط عنقي، وأن السلطان يقول لي: إنك رافضي، ولسنا نشك في أنك تركت العمل للسلطان للرفض، فكتب إلي أبو الحسن (عليه السلام): «فهمت كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك، فإن كنت تعلم أنك إذا وليت عملت في عملك بما أمر به رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثم تصير أعوانك وكتّابك أهل ملتك، وإذا صار إليك شيء وأسيت به فقراء المؤمنين حتى تكون واحداً منهم كان ذا بذا، وإلا فلا» (١).

وعن الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل مسلم وهو في ديوان هؤلاء، وهو يحب آل محمد (صلى الله عليه وآله) ويخرج مع هؤلاء في بعثهم فيقتل تحت رايتهم، قال: «يبعثه الله على نيته»، قال: وسألته عن رجل مسكين خدمهم رجاء أن يصيب معهم شيئاً فيعينه الله به فمات في بعثهم، قال: «هو بمنزله الأجير، إنه إنما يعطى الله العباد على نياتهم» (٢).

وعن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سئل عن أعمال السلطان يخرج فيه الرجل، قال: «لا، إلا أن لا يقدر على شيء يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيله، فإن فعل صار في يده شيء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت» (٣).

وعن الحسن بن موسى، قال: روى أصحابنا، عن الرضا (عليه السلام)، إنه قال له رجل: أصلحك الله كيف صرت إلى ما صرت إليه من المأمون، فكأنه أنكر ذلك عليه، فقال له أبو الحسن الرضا (عليه السلام): «يا هذا أيما أفضل،

ص: ٢٦٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٥ الباب ٤٨ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٥ الباب ٤٨ ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٥ الباب ٤٨ ح ٣

النبي أو الوصي»، فقال: لا بل النبي، فقال: «أيهما أفضل مسلم أو مشرك»، فقال: لا بل مسلم، قال: «فإن العزيز عزيز مصر كان مشركاً وكان يوسف (عليه السلام) نبياً، وإن المأمون مسلم وأنا وصي، ويوسف سأل العزيز أن يوليه حين قال: (اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) (١) وأنا أجبرت على ذلك» الحديث (٢).

وعن الريان بن الصلت قال: دخلت على علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، فقلت له: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إن الناس يقولون: إنك قبلت ولاية العهد مع إظهارك الزهد في الدنيا، فقال (عليه السلام): «قد علم الله كراهتي لذلك، فلما خيرت بين قبول ذلك وبين القتل اخترت القبول على القتل، ويحهم أما علموا أن يوسف (عليه السلام) كان نبياً رسولاً فلما دفعته الضرورة إلى تولى خزائن العزيز قال له: (اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)، ودفعني الضرورة إلى قبول ذلك على إكراه وإجبار بعد الإشراف على الهلاك، على أني ما دخلت في هذا الأمر إلا دخول خارج منه، فإلى الله المشتكى، وهو المستعان» (٣).

وعن أبي الصلت الهروي، قال: إن المأمون قال للرضا (عليه السلام): يا ابن رسول الله قد عرفت فضلك وعلمك وزهدك وورعك وعبادتك، وأراك أحق بالخلافه مني، فقال الرضا (عليه السلام): «بالعبودية لله عزوجل أفتخر، وبالزهد في الدنيا أرجو النجاه من شر الدنيا، وبالورع عن المحارم أرجو الفوز بالمغانم

ص: ٢٤٨

١- سورة يوسف: الآية ٥٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٦ الباب ٤٨ ح ٤

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٧ الباب ٤٨ ح ٥

وبالتواضع فى الدنيا أرجو الرفعه عند الله عزوجل، فقال له المأمون: فإنى قد رأيت أن أعزل نفسى عن الخلافه وأجعلها لك وأبايعك، فقال له الرضا (عليه السلام): «إن كانت هذه الخلافه لك وجعلها الله لك فلا يجوز أن تخلع لباساً ألبسك الله وتجعله لغيرك، وإن كانت الخلافه ليست لك فلا يجوز لك أن تجعل لى ما ليس لك». فقال له المأمون: يا ابن رسول الله لا بد لك من قبول هذا الأمر، فقال: «لست أفعل ذلك طائعاً أبداً».

فما زال يجهد به أياماً حتى يئس من قبوله، فقال له: إن لم تقبل الخلافه ولم تحب مبايعتى لك فكن ولى عهدى لتكون لك الخلافه بعدى، فقال الرضا (عليه السلام): «والله لقد حدثنى أبى، عن آباءه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إنى أخرج من الدنيا قبلك مقتولاً بالسم مظلوماً، تبكى على ملائكه السماء والأرض، وأدفن فى أرض غربه إلى جنب هارون الرشيد».

فبكى المأمون وقال له: يا ابن رسول الله ومن الذى يقتلك أو يقدر على الإساءه إليك وأنا حى، فقال الرضا (عليه السلام): «أما إنى لو أشاء أن أقول من الذى يقتلنى لقلت»، فقال المأمون: يا ابن رسول الله إنما تريد بقولك هذا التخفيف عن نفسك ودفع هذا الأمر عنك، ليقول الناس: إنك زاهد فى الدنيا.

فقال له الرضا (عليه السلام): «والله ما كذبت منذ خلقتنى الله عزوجل، وما زهدت فى الدنيا للدنيا، وإنى لأعلم ما تريد»، فقال المأمون: وما أريد، قال: «الأمان على الصدق»، قال: لك الأمان، قال: «تريد أن يقول الناس: إن على بن موسى الرضا لم يزهده فى الدنيا بل زهدت الدنيا فيه، أما ترون كيف قبل ولايه العهد طمعاً فى الخلافه»، قال: فغضب المأمون ثم قال: إنك تتلقانى أبداً بما أكرهه وقد أمنت سطوتى، فبالله أقسم لئن قبلت ولايه العهد وإلا أجبرتكم على ذلك، فإن فعلت وإلا ضربت عنقك، فقال الرضا

(عليه السلام): «قد نهاني الله أن ألقى بيدي إلى التهلكه، فإن كان الأمر على هذا فافعل ما بدا لك، وإنما أقبل ذلك على أن لا أولى أحداً، ولا أعزل أحداً، ولا أنقض رسماً ولا سنه، وأكون في الأمر من بعيد مشيراً»، فرضى بذلك منه وجعله ولي عهده على كراهيه منه (عليه السلام) لذلك (١).

وعن محمد بن عرفة، قال: قلت للرضا (عليه السلام): يا ابن رسول الله ما حملك على الدخول في ولايه العهد، قال: «ما حمل جدى أمير المؤمنين (عليه السلام) على الدخول في الشورى» (٢).

وعن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: والله ما دخل الرضا (عليه السلام) في هذا الأمر طائعاً، ولقد حمل إلى الكوفه مكرهاً، ثم أشخص على طريق البصره إلى فارس ثم إلى مرو (٣).

أقول: لم يقصد المأمون الواقع وإنما قصد جلب العلويين إلى جانبه، حيث كان يحارب الأمويين والعباسيين، والإمام الرضا (عليه السلام) دخل كارهاً، وقد حطم (عليه السلام) المأمون بعدم تدخله في الشؤون، فإذا قيل له لماذا، كان الجواب الطبيعي إنه لا يريد الدخول في حكمه غير شرعيه.

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٧ الباب ٤٨ ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٨ الباب ٤٨ ح ٧

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٨ الباب ٤٨ ح ٨

فى ما ينبغى للوالى العمل به فى نفسه ومع أصحابه ومع رعيته

فصل

فى ما ينبغى للوالى العمل به فى نفسه ومع أصحابه ومع رعيته

روى الشهيد الثانى الشيخ زين الدين فى رساله (الغيبه)، بإسناده عن الشيخ الطوسى، عن المفيد، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن محمد بن عيسى الأشعري، عن عبد الله بن سليمان النوفلى، قال:

كنت عند جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام)، فإذا بمولى لعبد الله النجاشى قد ورد عليه، فسلم وأوصل إليه كتابه، ففضه وقرأه، وإذا أول سطر فيه: بسم الله الرحمن الرحيم.

إلى أن قال: إني بليت بولايه الأهواز، فإن رأى سيدى ومولاي أن يحد لى حداً أو يمثل لى مثلاً لأستدل به على ما يقربنى إلى الله عزوجل وإلى رسوله، ويلخص لى فى كتابه ما يرى لى العمل به، وفيما أتذله وأين أضع زكاتى وفى من أصرفها، وبمن آنس وإلى من أستريح، وبمن أثق وآمن وألجأ إليه فى سرى، فعسى أن يخلصنى الله بهدايتك فإنك حجه الله على خلقه وأمينه فى بلاده، لا زالت نعمته عليك.

قال عبد الله بن سليمان: فأجابه أبو عبد الله (عليه السلام): «بسم الله الرحمن الرحيم، حاطك الله بصنعه، ولطف بك بمنه، وكلاك برعايته، فإنه ولى ذلك، أما بعد فقد جاءنى رسولك بكتابك فقرأته وفهمت جميع ما ذكرت وسألته عنه، وزعمت أنك بليت

بولاييه الأهواز فسرني ذلك وساءني، وسأخبرك بما ساءني من ذلك، وما سرنى إن شاء الله، فأما سرورى بولايتك، فقلت: عسى أن يغيث الله بك ملهوفاً خائفاً من آل محمد (عليهم السلام)، ويعز بك ذليلهم، ويكسو بك عاريهم، ويقوى بك ضعيفهم، ويطفئ بك نار المخالفين عنهم، وأما الذى ساءني من ذلك فإن أدنى ما أخاف عليك أن تعثر بولى لنا فلا تشم حظيره القدس، فإنى مخلص لك جميع ما سألت عنه إن أنت عملت به ولم تجاوزه رجوت أن تسلم إن شاء الله، أخبرنى يا عبد الله أبى، عن آباءه، عن على بن أيطالب (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «من استشاره أخوه المؤمن فلم يمحصه النصيحة سلبه الله لبه».

«واعلم أنى سأشير عليك برأى إن أنت عملت به تخلصت مما أنت متخوفه، واعلم أن خلاصك مما بك من حقن الدماء وكف الأذى عن أولياء الله، والرفق بالرعيه، والتأنى وحسن المعاشره مع لين فى غير ضعف، وشده فى غير عنف، ومداراه صاحبك، ومن يرد عليك من رسله، وارتق فتق رعيتك بأن توقفهم على ما وافق الحق والعدل إن شاء الله، وإياك والسعاه وأهل النمايم، فلا يلتزقن بك أحد منهم، ولا يراك الله يوماً وليلاً وأنت تقبل منهم صرفاً ولا عدلاً، فيسخط الله عليك، ويهتك سررك، واحذر مكر خوز الأهواز، فإن أبى أخبرنى عن آباءه، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) إنه قال: إن الإيمان لا يثبت فى قلب يهودى ولا خوزى أبداً» أقول: المراد الكفره منهم.

«فأما من تأنس به وتستريح إليه وتلجى أمورك إليه، فذلك الرجل الممتحن المستبصر الأمين الموافق لك على دينك، وميز عمالك وجرب الفريقين، فإن رأيت هناك رشداً فشانك وإياه، وإياك أن تعطى درهماً أو تخلع ثوباً أو تحمل

على دابه في غير ذات الله لشاعر أو مضحك أو ممتزح إلا أعطيت مثله في ذات الله، ولتكن جوائزك وعطاياك وخلعك للقواد والرسل والأجناد وأصحاب الرسائل وأصحاب الشرط والأخماس وما أردت أن تصرفه في وجوه البر والنجاح والفقير والصدقه والحج والمشرب والكسوه التي تصلى فيها وتصل بها والهدية التي تهديها إلى الله عزوجل وإلى رسوله (صلى الله عليه وآله) من أطيب كسبك، يا عبد الله اجهد أن لا تكن زهياً ولا فضةً، فتكون من أهل هذه الآية: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (١١)، ولا تستصغرن من حلو ولا من فضل طعام تصرفه في بطون خاليه تسكن بها غضب الرب تبارك وتعالى».

«واعلم أنى سمعت أبى، يحدث عن آبائه، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام)، إنه سمع عن النبى (صلى الله عليه وآله) يقول لأصحابه يوماً: ما آمن بالله واليوم الآخر من بات شبعاناً وجاره جائع، فقلنا: هلكننا يا رسول الله، فقال: من فضل طعامكم ومن فضل تمركم ورزقكم وخلقكم وخرقكم تطفؤون بها غضب الرب.

وسأنبئك بهوان الدنيا وهوان شرفها على من مضى من السلف والتابعين.

فقد حدثنى محمد بن على بن الحسين، قال: لما تجهز الحسين (عليه السلام) إلى الكوفة أتاه ابن عباس فناشده الله والرحم أن يكون هو المقتول بالطف، فقال: أنا أعرف بمصرعى منك وما وكدى من الدنيا إلا فراقها، ألا أخبرك يا بن عباس بحديث أمير المؤمنين (عليه السلام) والدنيا، فقال لى: بلى لعمري إنه لأحب أن تحدثنى بأمرها، فقال أبى: قال على بن الحسين (عليه السلام): سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

ص: ٢٧٣

حدثني أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: إني كنت بفدك في بعض حيطانها وقد صارت لفاطمه (عليها السلام)، قال: فإذا بامرأه قد قحمت علي وفي يدي مسحاه وأنا أعمل بها، فلما نظرت إليها طار قلبي مما تداخلني من جمالها، فشبهتها ببنيه بنت عامر الجمحي وكانت من أجمل نساء قريش، فقالت: يا بن أبي طالب هل لك أن تتزوج بي فأغنيك عن هذه المسحاه، وأدلك علي خزائن الأرض، فيكون لك الملك ما بقيت ولعقبك من بعدك، فقال لها علي (عليه السلام): من أنت حتى أخطبك من أهلك، فقالت: أنا الدنيا، قال لها: فارجعي واطلبي زوجاً غيري وأقبلت علي مسحاتي وأنشأت أقول:

لقد خاب من غرته دنيا دنيه

وما هي أن غرت قروناً بطائل

أتتنا علي زى العزيز ببنيه

وزينتها في مثل تلك الشمائل

فقلت لها غرى سوى فإنني

عزوف عن الدنيا ولست بجاهل

وما أنا والدنيا فإن محمداً

أحل صريعاً بين تلك الجنادل

وهبها أتتني بالكنوز ودرها

وأموال قارون وملك القبائل

أليس جميعاً للفناء مصيرها

ويطلب من خزانها بالطوائل

فغرى سوى إنني غير راغب

بما فيك من ملك وعز ونائل

فقد قنعت نفسي بما قد رزقته

فشأنك يا دنيا وأهل الغوائل

فإني أخاف الله يوم لقائه

وأخشى عذاباً دائماً غير زائل

فخرج من الدنيا وليس في عنقه تبعه لأحد حتى لقي الله محموداً غير ملوم ولا مذموم، ثم اقتدت به الأئمة (عليهم السلام) من بعده بما قد بلغكم، لم يتلطفوا بشيء من بوائقها، عليهم السلام أجمعين، وأحسن مثواهم، وقد وجهت إليك بمكارم الدنيا

ص: ٢٧٤

والآخره عن الصادق المصدق رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإن أنت عملت بما نصحت لك في كتابي هذا ثم كانت عليك من الذنوب والخطايا كمثل أوزان الجبال وأمواج البحار رجوت الله أن يتجافى عنك جل وعز بقدرته».

«يا عبد الله، إياك أن تخيف مؤمناً، فإن أبي، محمد بن علي حدثني عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إنه كان يقول: من نظر إلى مؤمن نظره ليخيفه بها أخافه الله يوم لا ظل إلا ظله، وحشره في صورته الذر، لحمه وجسده وجميع أعضائه حتى يورده مورده».

«وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليه السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: من أغاث لهفاناً من المؤمنين أغاثه الله يوم لا ظل إلا ظله وآمنه يوم الفزع الأكبر وآمنه من سوء المنقلب، ومن قضى لأخيه المؤمن حاجه قضى الله له حوائج كثيره من إحداها الجنة، ومن كسى أخاه المؤمن من عرى كساه الله من سندس الجنة واستبرقها وحريرها، ولم يزل يخوض في رضوان الله ما دام على المكسوم منه سلكك، ومن أطعم أخاه من جوع أطعمه الله من طيبات الجنة، ومن سقاه من ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم ربه، ومن أخدم أخاه أخدمه الله من الولدان المخلدين، وأسكنه مع أوليائه الطاهرين، ومن حمل أخاه المؤمن من رُجله حمله الله على ناقه من نوق الجنة، وباهى به الملائكة المقربين يوم القيامة، ومن زوج أخاه المؤمن امرأه يأنس بها وتشد عضده ويستريح إليها زوجة الله من الحور العين وآنسه بمن أحبه من الصديقين من أهل بيت نبيه وإخوانه وآنسهم به، ومن أعان أخاه المؤمن على سلطان جائر أعانه الله على إجازة الصراط عند زله الأقدام، ومن زار أخاه إلى منزله لا لحاجه إليه كتب من زوار الله، وكان حقيقاً على الله أن يكرم زائره».

«يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام)، إنه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول لأصحابه يوماً: معاشر الناس إنه ليس بمؤمن من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه، فلا تتبعوا عثرات المؤمنين، فإنه من تتبع عثره مؤمن اتبع الله عثراته يوم القيامة، وفضحه في جوف بيته».

«وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام) إنه قال: أخذ الله ميثاق المؤمن أن لا يصدق في مقالته، ولا ينتصف من عدوه، وعلى أن لا يشفى غيظه إلا بفضيحه نفسه، لأن كل مؤمن ملجم، وذلك لغايه قصيره، وراحه طويله، وأخذ الله ميثاق المؤمن على أشياء أيسرها عليه مؤمن مثله، يقول بمقالته، يبغيه ويحسده، والشيطان يغويه ويضله، والسلطان يقفو أثره، ويتبع عثراته، وكافر بالله الذي هو مؤمن به يرى سفك دمه ديناً، وإباحه حريمه غنماً، فما بقاء المؤمن بعد هذا».

«يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: نزل عليّ جبرئيل فقال: يا محمد إن الله يقرؤ عليك السلام ويقول: اشتقت للمؤمن اسماً من أسمائي سميت مؤمناً، فالمؤمن مني وأنا منه، من استهان مؤمناً فقد استقبلني بالمحاربه».

«يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال يوماً: «يا علي لا تناظر رجلاً حتى تنظر في سريره، فإن كانت سريره حسنه فإن الله عزوجل لم يكن ليخذل وليه، وإن تكن سريره رديه فقد يكفيه مساويه، فلو جهدت أن تعمل به أكثر مما عمل من معاصي الله عزوجل ما قدرت عليه».

يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «أدنى الكفر أن يسمع الرجل من أخيه الكلمه فيحفظها عليه يريد أن يفضحه بها، أولئك

«يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام) إنه قال: «من قال في مؤمن ما رأت عيناه وسمعت أذناه ما يشينه ويهدم مروته فهو من الذين قال الله عزوجل: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)» (١).

«يا عبد الله، وحدثني أبي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام) قال: «من روى عن أخيه المؤمن روايه يريد بها هدم مروته وثلبه، أوبقه الله بخطيئته حتى يأتي بمخرج مما قال، ولن يأتي بالمخرج منه أبداً، ومن أدخل على أخيه المؤمن سروراً فقد أدخل على أهل البيت (عليهم السلام) سروراً، ومن أدخل على أهل البيت (عليهم السلام) سروراً فقد أدخل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) سروراً، ومن أدخل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) سروراً فقد سر الله، ومن سر الله فحقيق على الله عزوجل أن يدخله جنته».

«ثم أوصيك بتقوى الله، وإيثار طاعته، والاعتصام بحبله، فإنه من اعتصم بحبل الله فقد هدى إلى صراط مستقيم، فاتق الله ولا تؤثر أحداً على رضاه وهواه، فإنه وصيه الله عزوجل إلى خلقه، لا يقبل منهم غيرها، ولا يعظم سواها، واعلم أن الخلائق لم يوكلوا بشيء أعظم من التقوى، فإنه وصيتنا أهل البيت، فإن استطعت أن لا تنال من الدنيا شيئاً تسأل عنه غداً فافعل».

قال عبد الله بن سليمان: فلما وصل كتاب الصادق (عليه السلام) إلى النجاشي نظر فيه وقال: صدق والله الذي لا إله إلا هو مولاي، فما عمل أحد بما في هذا الكتاب إلا نجاة، فلم يزل عبد الله يعمل به أيام حياته (٢).

أقول: لعل نظر أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى المرأه كان لعلمه أنها ليست من النساء، أو أن العبارة من باب الكناية، والله العالم.

١- سورة النور: الآية ١٩

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٠ الباب ٤٩ ح ١

((فى جوائز الظالم))

((فى جوائز الظالم))

فى أن جوائز الظالم وطعامه حلال وإن لم يكن له مكسب إلاّ من الولا-يه، إلاّ أن يعلم حراماً بعينه، وكذا ما يأخذه زكاةً أو خراجاً.

عن الحسن بن محبوب، عن أبى ولاد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما ترى فى رجل يلى أعمال السلطان ليس له مكسب إلاّ من أعمالهم، وأنا أمرّ به فأنزل عليه فيضيفنى ويحسن إلى، وربما أمر لى بالدرهم والكسوه وقد ضاق صدرى من ذلك، فقال لى: «كل وخذ منه، فلك المهنا وعليه الوزر»^(١).

وعن أبى المعز، قال: سأل رجل أبى عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده، فقال: أصلحك الله أمرّ بالعامل فيجيزنى بالدرهم آخذها، قال: «نعم»، قلت: وأحج بها، قال: «نعم»^(٢).

وعن محمد بن هشام أو غيره، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «أمر بالعامل فيصلنى بالصله أقبليها، قال: «نعم»، قلت: وأحج منها، قال: «نعم وحج منها»^(٣).

وعن يحيى بن أبى العلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «أن

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٦ الباب ٥١ ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٦ الباب ٥١ ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٦ الباب ٥١ ح ٣

الحسن والحسين (عليهما السلام) كانا يقبلان جوائز معاويه» (١).

وعن محمد بن مسلم وزراره، قالا: سمعناه يقول: «جوائز العمال ليس بها بأس» (٢).

وعن أبي بكر الحضرمي، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وعنده إسماعيل ابنه، فقال: «ما يمنع ابن أبي السمال (السماك، الشمال خ ل) أن يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس، ويعطيهم ما يعطى الناس»، ثم قال لي: «لم تركت عطاءك»، قال: مخافه على ديني، قال: «ما منع ابن أبي السمال (السماك، الشمال خ ل) أن يبعث إليك بعطائك، أما علم أن لك في بيت المال نصيباً» (٣).

وعن داود بن رزين، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): «إني أخالط السلطان فتكون عندي الجاربه فيأخذونها، أو الدابه الفاربه فيبعثون فيأخذونها، ثم يقع لهم عندي المال، فلي أن آخذه، قال: «خذ مثل ذلك ولا تزدد عليه» (٤).

وعن عمر أخى عذافر، قال: دفع إلى إنسان ستمائه درهم أو سبعمائه درهم لأبي عبد الله (عليه السلام)، فكانت في جوالقي، فلما انتهيت إلى الحفيره شق جوالقي وذهب بجميع ما فيه، ورافقت عامل المدينه بها، فقال: أنت الذى شق جوالقك فذهب بمتاعك، فقلت: نعم، قال: إذا قدمنا المدينه فأتتنا حتى نعوضك، قال: فلما انتهيت إلى المدينه دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «يا عمر

ص: ٢٨٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧ الباب ٥١ ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧ الباب ٥١ ح ٥

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧ الباب ٥١ ح ٦

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٧ الباب ٥١ ح ٧

شقت زاملتك وذهب بمتاعك»، فقلت: نعم، فقال: «ما أعطاك خير مما أخذ منك» إلى أن قال: «فأنت عامل المدينة فتنجز منه ما وعدك، وإنما هو شيء دعاك الله إليه لم تطلبه منه»^(١).

وعن محمد بن قيس بن رمانه، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فذكرت له بعض حالي، فقال: «يا جاريه هاتي ذلك الكيس، هذه أربعمائة دينار وصلني بها أبو جعفر فخذها وتفرج بها»^(٢) الحديث.

وعن الفضل بن الربيع، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، في حديث: إن الرشيد بعث إليه بخلع وحملان ومال، فقال: «لا حاجة لي بالخلع والحملان والمال إذا كان فيه حقوق الأمه»، فقلت: ناشدتك بالله أن لا ترده فيغتاظ، قال: «اعمل به ما أحببت»^(٣).

وعن عبد الله بن الفضل، عن أبيه، في حديث: إن الرشيد أمر بإحضار موسى بن جعفر (عليه السلام) يوماً فأكرمه وأتى بها بحقه الغاليه، ففتحها بيده فغلفه بيده، ثم أمر أن يحمل بين يديه خلع وبدرتان دنانير، فقال موسى بن جعفر (عليه السلام): «والله لولا أني أرى من أزوجه بها من عزاب بنى أبي طالب لئلا ينقطع نسله ما قبلتها أبداً»^(٤).

وعن سفیان بن نزار، في حديث: إن المأمون حكى عن الرشيد أن موسى ابن جعفر (عليه السلام) دخل عليه يوماً فأكرمه، ثم ذكر أنه أرسل إليه مائتي دينار^(٥).

ص: ٢٨١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٨ الباب ٥١ ح ٨

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٨ الباب ٥١ ح ٩

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٨ الباب ٥١ ح ١٠

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٩ الباب ٥١ ح ١١

٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٩ الباب ٥١ ح ١٢

وعن الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام): «إن الحسن والحسين (عليهما السلام) كانا يغمزان معاويه ويقعان فيه ويقبلان جوائز» (١).

وعن أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي في (الاحتجاج)، عن الحسين (عليه السلام)، إنه كتب كتاباً إلى معاويه، وذكر الكتاب وفيه تفرير عظيم وتوبيخ بليغ، فما كتب إليه معاويه بشيء يسوؤه، وكان يبعث إليه في كل سنه ألف ألف درهم سوى عروض وهدايا من كل ضرب (٢).

وعن أحمد بن محمد بن عيسى في (نواذره)، عن أبيه، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «لا بأس بجوائز السلطان» (٣).

وعن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قال لي أبو الحسن موسى (عليه السلام): «ما لك لا تدخل مع علي في شراء الطعام إنني أظنك ضيقاً»، قال: قلت: نعم، فإن شئت وسعت علي، قال: «اشتره» (٤).

وعن علي بن عطيه، عن زراره، قال: اشترى ضريس بن عبد الملك وأخوه من هبيرة أرزاً بثلاثمائة ألف، قال: فقلت له: ويلك أو ويحك انظر إلى خمس هذا المال، فابعث به إليه، واحتبس الباقي، فأبى علي، قال: فأدى المال وقدم هؤلاء، فذهب أمر بني أميه قال: فقلت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال مبادراً للجواب: «هو له، هو له»، فقلت له: إنه قد أداها، فعرض علي إصبعه (٥).

ص: ٢٨٢

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٩ الباب ٥١ ح ١٣
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٩ الباب ٥١ ح ١٤
- ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٠ الباب ٥١ ح ١٦
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦١ الباب ٥٢ ح ١
- ٥- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦١ الباب ٥٢ ح ٢

وعن محمد بن أبي حمزه، عن رجل، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أشتري الطعام فيجئني من يتظلم ويقول: ظلمني، فقال: «اشتره»^(١).

وعن معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أشتري من العامل الشيء وأنا أعلم أنه يظلم، فقال: «اشتر منه»^(٢).

وعن أبي عبيدة، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل منا يشتري من السلطان من إبل الصدقة وغنم الصدقة وهو يعلم أنهم يأخذون منهم أكثر من الحق الذي يجب عليهم، قال: فقال: «ما الإبل إلا مثل الحنطة والشعير وغير ذلك لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه»، قيل له: فما ترى في مصدق يجئنا يأخذ منا صدقات أغنامنا فنقول: بعناها، فيبيعناها، فما تقول في شرائها منه، فقال: «إن كان قد أخذها وعزلها فلا بأس»، قيل له: فما ترى في الحنطة والشعير يجئنا القاسم فيقسمهم لنا حظنا، ويأخذ حظه فيعزله بكيل فما ترى في شراء ذلك الطعام منه، فقال: «إن كان قبضه بكيل وأنتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه من غير كيل»^(٣).

وعن جميل بن صالح، قال: أرادوا بيع تمر عين أبي ابن زياد فأردت أن أشتريه، فقلت: حتى استأذن أبا عبد الله (عليه السلام)، فأمرت مصادفًا فسأله، فقال له: «قل له: فليشتره، فإنه إن لم يشتره اشتره غيره»^(٤).

وعن إسحاق بن عمار، قال: سألته عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم،

ص: ٢٨٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦١ الباب ٥٢ ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦١ الباب ٥٢ ح ٤

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦١ الباب ٥٢ ح ٥

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٢ الباب ٥٣ ح ١

قال: «يشترى منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحداً» (١).

وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألته عن الرجل يشتري من العامل وهو يظلم، فقال: «يشترى منه» (٢).

وعن مسعده بن زياد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر بالنزول على أهل الذمه ثلاثه أيام، وقال: إذا قام قائمنا اضمحلت القطائع فلا قطائع»، وقال: «إن لى أرض خراج وقد ضقت بها» (٣).

ص: ٢٨٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٢ الباب ٥٣ ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٣ الباب ٥٣ ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٣ الباب ٥٤ ح ١

خطبه للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بصفين

خطبه للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بصفين (١١)

«أما بعد، فقد جعل الله لي عليكم حقاً بولايته أمركم، ولكم على من الحق مثل الذي لي عليكم، فالحق أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقتها في التناصف، لا- يجرى لأحد إلا- جرى عليه، ولا يجرى عليه إلا جرى له، ولو كان لأحد أن يجرى له ولا يجرى عليه لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه، لقدرتة على عباده، ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنه جعل حقه على العباد أن يطيعوه، وجعل جزاءهم عليه مضاعفه الثواب، تفضلاً منه وتوسعاً بما هو من المزيد أهله.

ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض، فجعلها تتكافؤ في وجوهها، ويوجب بعضها بعضاً، ولا يستوجب بعضها إلا ببعض. وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالى على الرعية، وحق الرعية على الوالى، فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم.

فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلا باستقامه الرعية.

ص: ٢٨٥

فإذا أدت الرعيه إلى الوالى حقه، وأدى الوالى إليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع فى بقاء الدوله، ويئست مطامع الأعداء.

وإذا غلبت الرعيه واليهاء، وأجحف الوالى برعيته، اختلفت هنالك الكلمه، وظهرت معالم الجور، وكثر الإدغال فى الدين، وتركت محاج السنن، فعمل بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثرت علل النفوس، فلا- يستوحش لعظيم حق عطل، ولا لعظيم باطل فعل، فهنالكَ تذل الأبرار وتعز الأشرار، وتعظم تبعات الله عند العباد، فعليكم بالتناصح فى ذلك وحسن التعاون عليه، فليس أحد وإن اشتد على رضا الله حرصه، وطال فى العمل اجتهاده، ببالح حقيقه ما الله أهله من الطاعه له. ولكن من واجب حقوق الله على العباد النصيحه بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم، وليس امرؤ وإن عظمت فى الحق منزلته، وتقدمت فى الدين فضيلته بفوق أن يعاون على ما حملة الله من حقه، ولا امرؤ وإن صغرت النفوس واقتحمته العيون بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه».

فأجابه (عليه السلام) رجل من أصحابه بكلام طويل يكثر فيه الثناء عليه ويذكر سمعه وطاعته له.

فقال (عليه السلام): «إن من حق من عظم جلال الله فى نفسه، وجل موضعه من قلبه، أن يصغر عنده لعظم ذلك كل ما سواه، وإن أحق من كان كذلك لمن عظمت نعمه الله عليه ولطف إحسانه إليه، فإنه لم تعظم نعمه الله على أحد إلاّ ازداد حق الله عليه عظماً، وإن من أسخف حالات الولاه عند صالح الناس أن يظن بهم حب الفخر ويوضع

أمرهم على الكبر، وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم أنى أحب الإطراء واستماع الثناء، ولست بحمد الله كذلك».

«ولو كنت أحب أن يقال ذلك لتركته انحطاطاً لله سبحانه عن تناول ما هو أحق به من العظمه والكبرياء، وربما استحلى الناس الثناء بعد البلاء، فلا تننوا على بجميل ثناء لإخراجى نفسى إلى الله وإليكم من التقيه فى حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لا بد من إضائها، فلا- تكلمونى بما تكلم به الجابره، ولا تتحفظوا منى بما يتحفظ به عند أهل البادره، ولا تخالطونى بالمصانعه، ولا تننوا بى استثقلاً فى حق قيل لى ولا التماس إعظام لنفسى، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقاله بحق أو مشوره بعدل، فإنى لست فى نفسى بفوق أن أخطى، ولا آمن ذلك من فعلى إلا أن يكفى الله من نفسى ما هو أملك به منى».

«فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لرب لا- رب غيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلاله بالهدى، وأعطانا البصيره بعد العمى»(١).

ص: ٢٨٧

١- ان ظر الكافى: ج ٨ ص ٣٥٢ خطبه لأمير المؤمنين عليه السلام، وبحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٢٥١ ب ١٣، ونهج البلاغه: الخطبه ٢١٦

((عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشر))

((عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشر))

عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) كتبه لمالك الأشر النخعي (رحمه الله)، لما ولاه على مصر وأعمالها، وهو أطول عهد كتبه وأجمعه للمحاسن، كما قاله السيد الرضى (رحمه الله) ((١)).

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكُ بْنُ الْحَارِثِ الْأَشْرِيُّ، فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وُلِّاهُ مِصْرَ جَبَايَهَ خَرَاجَهَا وَجِهَادَ عِيدُوهَا وَاسْتِصْيَا مَآخِ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا، أَمْرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَإِثَارِ طَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ، الَّتِي لَا يَسْبَعُ أَحَدٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهَا، وَلَا يَشْقَى إِلَّا مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا، وَأَنْ يَنْصِيرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِقَلْبِهِ وَيَدِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنَّهُ جَلَّ اسْمُهُ قَدْ تَكْفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ، وَأَمْرَهُ أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ، وَيَزَعَهَا عِنْدَ الْجَمَحَاتِ فَإِنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ اللَّهُ.

ص: ٢٨٩

ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكَ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُورٌ قَبْلَكَ مِنْ عَيْدِلٍ وَجَوْرِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوَلَاءِ قَبْلَكَ، وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ، وَإِنَّمَا يُسَيِّدُ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللَّهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ، فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَمَا لِكَ هَوَاكَ، وَشَحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ، فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ.

وَأَشِعْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ، وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَعْتَسِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ.

يَفْرُطُ مِنْهُمْ الزَّلَلُ، وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلْمُ، وَيُؤْتِي عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمِيدِ وَالْخَطَا، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصِيْفِحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصِيْفِحِهِ، فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلَاكَ، وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ أَمْرُهُمْ وَابْتَلَاكَ بِهِمْ.

وَلَا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَزْبِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدَّ لَكَ بِنِقْمَتِهِ، وَلَا غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَا تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوٍ وَلَا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبِهِ، وَلَا تُشِيرَنَّ إِلَى بَادِرِهِ وَحِدَّتِ مِنْهَا مَسْدُوحَهُ، وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ أَمْرٌ فَأَطَاعُ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِذْغَالٌ فِي الْقَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ وَتَقَرُّبٌ مِنَ الْغَيْرِ، وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أَبْهَةً أَوْ مَخِيلَةً فَانْظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ اللَّهِ فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلَى مَا لَا تَقْسِدُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ طِمَاحِكَ وَيَكْفُ عَنْكَ مِنْ غَرَبِكَ وَيَفِيءُ إِلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ.

إِيَّاكَ وَمَسَامَاةَ اللَّهِ فِي عِظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبْرُوتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُدَلُّ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُهَيِّنُ كُلَّ مُخْتَالٍ.

أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا تَفَعَّلْتَ تَظْلِمَ، وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ، وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَذْخَصَ حُجَّتَهُ وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ.

وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَتِهِ اللَّهُ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَتِهِ عَلَى ظُلْمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُضْطَّهِدِينَ وَهُيَوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ.

وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ، وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ، فَإِنَّ سِيْخَطَ الْعِزَامَةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ، وَإِنَّ سِيْخَطَ الْخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى الْعَامَّةِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلَى الْوَالِيِّ مَثْوَنَةً فِي الرَّخَاءِ وَأَقْلَ مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلَاءِ وَأَكْرَهَ لِلْإِنْصَافِ وَأَسْأَلَ بِالْإِلْحَافِ وَأَقْلَ شُكْرًا عِنْدَ الْإِعْطَاءِ وَأَبْطَأَ عُذْرًا عِنْدَ الْمَنْعِ وَأَضْعَفَ صَبْرًا عِنْدَ مُلِمَاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ، وَإِنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ وَجَمَاعُ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُدَّةُ لِلْأَعْدَاءِ الْعَامَّةِ مِنَ الْأُمَّةِ، فَلْيَكُنْ صِغُوكَ لَهُمْ وَمِثْلَكَ مَعَهُمْ.

وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلُبُهُمْ لِمَعَابِبِ النَّاسِ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوبًا الْوَالِيُّ أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلَا تَكْتَسِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتِطَعْتَ، يَسْتُرِ اللَّهُ مِنْكَ مَا تَحِبُّ سِتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ.

أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْمَهُ كُلَّ حِقْمٍ، وَأَقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وَثْرٍ، وَتَغَابَ عَنِ كُلِّ مَا لَا يَصِحُّ لَكَ، وَلَا تَعَجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاعٍ، فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٌّ وَإِنْ تَسَبَّهَ بِالنَّاصِحِينَ.

وَلَا تُدْخَلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بِخَيْلًا يَعدِلُ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ وَيَعِدُّكَ الْفَقْرَ، وَلَا جَبَانًا يُضْعِفُكَ عَنِ الْأُمُورِ، وَلَا حَرِيصًا يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَّ بِالْجُورِ، فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ

وَالْحِرْصَ عَرَائِزِ شَتَى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ.

إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيْرًا وَمَنْ شَرِكُهُمْ فِي الأَتَامِ، فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بَطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمِ وَإِخْوَانُ الظَّلْمِ وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الخَلْفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَادِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَأَثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِمًا عَلَى ظَلَمِهِ وَلَمَّا آثَمًا عَلَى إِثْمِهِ، أَوْلِيَّكَ أَحْفُ عَلَيْكَ مُتُونَهُ وَأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَهُ وَأَحْسَى عَلَيْكَ عَطْفًا وَأَقْلُّ لِعَيْرِكَ إِفَاءً، فَاتَّخِذْ أَوْلِيَّكَ خَاصَّةً لِخَلْوَاتِكَ وَخَفَلَاتِكَ.

ثُمَّ لِيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلُهُمْ بِمَرِّ الحَقِّ لَكَ، وَأَقْلَهُمْ مُسَاعِدَةً فِيْمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَقِعَاً ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَالصَّقَ بِأَهْلِ الوَرَعِ وَالصَّدَقِ ثُمَّ رُضُّهُمْ عَلَى أَلَا يُطْرُوكَ وَلَا يَبْجُحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الإِطْرَاءِ تُحْدِثُ الرَّهْوَ وَتُدْنِي مِنَ العِزَّةِ.

وَلَا يَكُونَنَّ المُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلِهِ سَوَاءً، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَرْهِيْدًا لِأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وَتَدْرِيْبًا لِأَهْلِ الإِسَاءِ عَلَى الإِسَاءِ، وَالزِّمُّ كُلًّا مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ، مِنْ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ وَتَخْفِيْفِهِ المُّتُونَاتِ عَلَيْهِمْ وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ قِبَلَهُمْ، فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصِيْبًا طَوِيْلًا، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسَنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسَنَ بِلَاؤُكَ عِنْدَهُ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ سَاءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ سَاءَ بِلَاؤُكَ عِنْدَهُ.

وَلَا تَنْقُضْ سِيْنَةَ صَالِحَةٍ عَمِلَ بِهَا صِدُورٌ هَيْدِهِ الأُمَّةُ وَاجْتَمَعَتْ بِهَا الأُلْفَةُ وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ، وَلَا تُجِدِثَنَّ سِيْنَةَ تَضَرُّرٍ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السَّنَنِ، فَيَكُونُ الأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا.

وَأَكْثَرُ مَدَارِسِ العُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيْتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِلَادِكَ، وَإِقَامِهِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ.

وَاعْلَمَ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَهَا يَصِلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ، وَلَهَا غَنَى بِبَعْضٍ بِهَا عَنْ بَعْضٍ، فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، وَمِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عَمَّالُ الْإِنصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصَّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسِيكِينِ، وَكُلُّ قَدَمٍ سَمِيَ اللَّهُ لَهُ سِيَّهْمَهُ وَوَضَعَ عَلَى حِدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سَنَّهُ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وآله) عَهْدًا مِنْهُ عِنْدَنَا مَحْفُوظًا.

فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللَّهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وَرِزْقُ الْوَالِيَةِ، وَعِزُّ الدِّينِ وَسَبِيلُ الْأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقْوَمُ الرَّعِيَّةُ إِلَّا بِهِمْ، ثُمَّ لَا قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلَّا بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ الَّذِي يَقْوُونَ بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ.

ثُمَّ لَا قِوَامَ لِهَيْدَيْنِ الصَّنَفَيْنِ إِلَّا بِالصَّنَفِ الثَّلَاثِ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْعَمَّالِ وَالْكَتَّابِ، لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ الْمَعَاوِدِ وَيَجْمَعُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ وَيُؤْتَمِنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْأُمُورِ وَعَوَامِّهَا، وَلَمَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعًا إِلَّا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ وَيُقِيمُونَ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرْفِقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ.

ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسِيكِينِ الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ، وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ سِيَّعَةٍ، وَلِكُلِّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ الْوَالِي مِنْ حَقِيقَةِ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِهْتِمَامِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ، وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَى لُزُومِ الْحَقِّ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيمَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقَلَ.

قَوْلٌ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَإِلَامِكَ، وَأَنْفَاهُمْ جَيًّا وَأَفْضَلَهُمْ حِلْمًا، مِمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ وَيَسْتَرِيحُ إِلَى الْعُذْرِ وَيَرْأَفُ بِالضُّعْفَاءِ وَيَتَّبِعُ عَلَى الْأَقْوِيَاءِ،

وَمِمَّنْ لَا يُبِيرُهُ الْعُنْفُ وَلَا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ.

ثُمَّ الصَّقُ بِذَوِي الْمُرُوءَاتِ وَالْأَحْسَابِ، وَأَهْلِ النُّبُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ، ثُمَّ أَهْلَ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاخَةِ، فَإِنَّهُمْ جَمَاعٌ مِنَ الْكِرَامِ وَشَعْبٌ مِنَ الْعُرْفِ.

ثُمَّ تَفَقَّدَ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَلَدَيْهِمَا، وَلَا يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ لُطْفًا تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ، فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَيْدَالِ النَّصِيحَةِ لَكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ، وَلَا تَدْعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمْ اتِّكَالًا عَلَى جِسْتِيْمِهَا، فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَلِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ.

وَلِيَكُنْ آثَرُ رُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مِنْ وَاسِيَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ، وَأَفْضَلُ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسِعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ، حَتَّى يَكُونَ هُمُومًا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ، فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ.

وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الْوَلِيَاءِ اسْتِقَامَةُ الْعَيْدِ فِي الْبِلَادِ، وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ، وَإِنَّهُ لَا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ صُدُورِهِمْ، وَلَا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِحَيْطَتِهِمْ عَلَى وُلاهِ الْأُمُورِ وَقَلْبِهِ اسْتِثْقَالِ دَوْلِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِجْبَاءِ انْقِطَاعِ مَدَّتِهِمْ، فَافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذَوُو الْبَلَاءِ مِنْهُمْ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أَعْمَالِهِمْ تَهْزُ الشُّجَاعَ وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِيٍّ مِنْهُمْ مَا أَبْلَى، وَلَا تَضَعْ مَنْ بَلَاءِ امْرِيٍّ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا تُقْصِرَنَّ بِهِ دُونَ غَايَةِ بَلَائِهِ، وَلَا يَدْعُونَكَ شَرَفِ امْرِيٍّ إِلَى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بَلَائِهِ مَا كَانَ صَغِيرًا، وَلَا ضَعْفِ امْرِيٍّ إِلَى أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ بَلَائِهِ مَا كَانَ عَظِيمًا.

وَارْزُدْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضِلُّعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ، وَيَشْتَبِيهِ عَلَيْكَ مِنَ الْأُمُورِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا

الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، فَالرُّدُّ إِلَى اللَّهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرُّدُّ إِلَى الرَّسُولِ (صلى الله عليه وآله) الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرَّقَةِ.

ثُمَّ اخْتَرْنَا لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَمَّا تَضَيَّقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَمَّا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلَمَّا يَتِمَّادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلَا يَحْصِرُ مَنْ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَمَّا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، وَلَمَّا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهَمِّ دُونَ أَقْصَاهُ، وَأَوْفَقَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَأَخَذَهُمْ بِالْحَجَجِ، وَأَقْلَهُمْ تَبْرُماً بِمَرَاجِعِهِ الْخُصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشُفِ الْأُمُورِ، وَأَصِيرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِطْرَاءٌ وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأَوْلَيْكَ قَلِيلٌ.

ثُمَّ أَكْثَرَ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي الْبِدْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ، وَأَعْطَاهُ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لِمَدْيِكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِئَامَنَ بِبَدْلِكَ اغْتِيَالَ الرُّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ، فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْرًا بَلِيغًا، فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى وَتُطَلَّبُ بِهِ الدُّنْيَا.

ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عَمَّا لَكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِيَارًا، وَلَا تُولِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جَمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجَرِبَةِ وَالْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبَيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلَاقًا وَأَصِحُّ أَعْرَاضًا وَأَقْلُ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَاقًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظْرًا، ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ، وَعَنْيَ لَهُمْ عَنِ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحِجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ.

ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ، وَابْعَثِ الْعِيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ

لَأْمُورِهِمْ حَدْوَهُ لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ.

وَتَحْفَظُ مِنَ الْأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانِهِ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ، اِكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِدًا فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ، وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهْمَةِ.

وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُضِلُّحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ.

وَلْيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِنْ شَكُوا ثِقَلًا أَوْ عَلَةً أَوْ انْقِطَاعَ شَرْبٍ أَوْ بَالَهُ أَوْ إِحَالَه أَرْضٍ اِعْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ خَفَّفَتْ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يَضِلُّحَ بِهِ أَمْرُهُمْ، وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفَتْ بِهِ الْمُؤْنَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ وَتَرْيِينِ وَلِائِيَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ، مُعْتَمِدًا فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُمْ وَالثَّقَةِ مِنْهُمْ، بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَيْدِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ، فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الْأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ احْتِمَلُوهُ طَيِّبَهُ أَنْفُسِهِمْ بِهِ، فَإِنَّ الْعُمَرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعَوِّزُ أَهْلُهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوَلَاهِ عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقَلِّهِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعَبْرِ.

ثُمَّ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَابِكَ، فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ، وَأَخْصِيْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسِيرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لَوُجُوهِ صَلَاحِ الْأَخْلَاقِ، مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكِرَامَةُ فَيَجْتَرِي بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلَافِ لَكَ بِحَضْرِهِ مَلًا، وَلَا تَقْصُرْ بِهِ الْعُقْلَةَ عَنْ

إِيرَادِ مُكَاتَبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْكَ، وَإِضِيءَ دَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ، فِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطَى مِنْكَ، وَلَا يُضْعَفُ عَقْدًا اعْتَقَدَهُ لَكَ، وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ عَلَيْكَ، وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ يَقْدِرُ نَفْسَهُ يَكُونُ يَقْدِرُ غَيْرَهُ أَجْهَلًا.

ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاهِ بِتَصْنُوعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ اخْتِبَرَهُمْ بِمَا وُلُوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَمَا كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثَرًا، وَأَعْرِفِهِمْ بِالْأَمَانَةِ وَجَهًّا، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لِلَّهِ وَلِمَنْ وُلِيَتْ أَمْرُهُ.

وَاجْعَلِ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْسًا مِنْهُمْ لَا يَقْهَرُهُ كِبَرُهَا وَلَا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا، وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَعَايَيْتَ عَنْهُ أَلْزَمْتَهُ.

ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا، الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِّبِ بِمَالِهِ وَالْمُتَرْفِقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجَلَابِئِهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ، وَالْمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَسِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرِءُونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سَلَمٌ لَا تُخَافُ بَائِقَتَهُ، وَصَلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتَهُ، وَتَفَقَّدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ.

وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَمِيمًا فَاحِشًا، وَسُحَّاحًا قَبِيحًا، وَاخْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّمًا فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذَلِكَ بَابٌ مَضْرُوبٌ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاهِ، فَامْنَعْ مِنَ الْإِخْتِكَارِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْهُ، وَلَيْكُنِ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمِحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ، فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَهُ بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَتَكَلَّمْ بِهِ وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ.

ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ، وَأَهْلٍ

الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً، وَاحْفَظِ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قَسِيماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ وَقَسِيماً مِنْ غَلَّتِ صَوَافِي الإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَذْنَى، وَكُلُّ قَدِ اسْتُرِعِتْ حَقُّهُ، وَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطْرٌ، فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهِ لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرِ الْمُهِمِّ، فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ.

وَتَفَقَّدَ أُمُورَ مَنْ لَمَّا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ، مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ، وَتَحْقِرُهُ الرَّجَالُ، فَفَرِّغْ لِأَوْلَادِكَ نِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ، فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ، ثُمَّ اعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ فَأَعِذِرْ إِلَى اللَّهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ.

وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْإِيْتِمِ وَذَوِي الرِّقَةِ فِي السَّنِّ، مِمَّنْ لَمَّا حِيلَ لَهُ وَلَمَّا يَنْصَبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاءِ ثَقِيلٌ، وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ، وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَتَفُوا بِبِصْدَقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ.

وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قَسِماً تَفَرِّغْ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسْ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعَدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ، حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَّعِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: «لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَّعِعٍ».

ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرُوقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ، وَنَحِّ عَنْهُمْ الضِّيْقَ وَالْمَأْنَفَ، يَبْسِطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ، وَأَعْطِ مَا أُعْطِيَتْ هَنِيئاً، وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ.

ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بَدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا، مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْنِي عَنْهُ كُتَابُكَ،

وَمِنْهَا إِضْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا تَخْرُجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ، وَأَمْنُ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلُهُ، فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ، وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيهَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ أَفْضَلَ تَلْعَكَ الْمَوَاقِيتِ، وَأَجْزَلَ تَلْعَكَ الْأَقْسَامِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا لِلَّهِ إِذَا صَلَحَتْ فِيهَا النَّيَّةُ، وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ.

وَلْيَكُنْ فِي خَاصَّةِ مَا تُخْلِصُ بِهِ لِلَّهِ دِينَكَ إِقَامَهُ فَرَائِضِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ خَاصَّةٌ، فَأَعْطِ اللَّهَ مِنْ يَدِنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهَارِكَ، وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكِ كَمَا لَمْ يَغْيُرْ مَنُومٌ وَلَا مَنُوقٌ، بِالْعَا مِنْ يَدِنِكَ مَا بَلَغَ، وَإِذَا قُمْتَ فِي صِلَاتِكَ لِلنَّاسِ فَلَا تَكُونَنَّ مُنْفَرًّا وَلَا مُضَيِّعًا، فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَلَهُ الْحَاجَةُ، وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) حِينَ وَجَّهَنِي إِلَى الْيَمَنِ كَيْفَ أَصَلِّي بِهِمْ، فَقَالَ: «صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَوْسَعِهِمْ وَكُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا».

وَأَمَّا بَعِيدٌ، فَلَمَّا تَطَوَّلَنَّ احْتِجَابُكَ عَنِ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوَلَاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيْقِ، وَقَلَّةُ عِلْمِ بِالْأُمُورِ، وَالِاحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ، فَيَضْعُرُّ عَنْدهُمْ الْكَبِيرُ وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ، وَيَقْبُحُ الْحَسَنُ وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ، وَيُشَابُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْوَالِي بَشَرٌ لَمَّا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَتْ عَلَى الْحَقِّ سِمَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذِبِ، وَإِنَّمَا أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إِمَّا امْرُؤٌ سَخَتْ نَفْسُكَ بِالْبِدْلِ فِي الْحَقِّ، ففِيمَ احْتِجَابِكَ مِنْ وَاجِبِ حَقِّ تَعْطِيهِ أَوْ فِعْلِ كَرِيمٍ تُسَيِّدُ بِهِ أَوْ مُبْتَلَى بِالْمَنْعِ، فَمَا أَسِيرَعَ كَفِّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيَسُوا مِنْ يَدْلِكَ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مِمَّا لَا مَثُونَةَ فِيهِ عَلَيْكَ، مِنْ شَكَاةٍ مَظْلَمَةٍ أَوْ طَلَبِ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً، فِيهِمْ اسْتِثْنَاءٌ وَتَطَاوُلٌ وَقَلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ، فَاحْسِمِ مَادَّةَ أَوْلِيكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تَلْعِكَ الْأَحْوَالِ.

وَلَا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَتِكَ قَطِيعَةً، وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدِهِ تَضَرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شَرِّبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَثُوتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونُ مَهْنَأُ ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَالزَّمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذَلِكِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَأَقِعْ ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتِغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَنْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّ مَعْبَهُ ذَلِكَ مَحْمُودَةٌ.

وَإِنْ ظَنَنْتَ الرَّعِيَّةَ بِكَ حَيْفًا فَأَصْرِحْ لَهُمْ بِعُدْوَانِكَ، وَاعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ، وَرِفْقًا بِرَعِيَّتِكَ، وَإِعْظَامًا تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الْحَقِّ.

وَلَمَّا تَدَفَعَنَّ صِيْلًا دَعَاكَ إِلَيْهِ عِدُوْكَ وَلِلَّهِ فِيهِ رِضًا، فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَا لِحُودِكَ، وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ، وَأَمْنًا لِبِلَادِكَ، وَلَكِنْ الْحَيْذَرُ كُلُّ الْحَيْذَرِ مِنْ عِدُوْكَ بَعْدَ صِيْلِهِ، فَإِنَّ الْعِدُوَّ رَبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ، فَحُذِرَ بِالْحَزْمِ وَأَتَاهُمْ فِي ذَلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ، وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عِدُوْكَ عُقْدَةً أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً فَحُطَّ عَهْدُكَ بِالْوَفَاءِ، وَارْعَ ذِمَّتَكَ بِالأَمَانَةِ، وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ مَا أُعْطِيَتْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعًا مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشْتُّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الوَفَاءِ بِالْعُهُودِ، وَقَدْ لَزِمَ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ، لَمَّا اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الْعُدْرِ.

فَلَا تَعْدِرَنَّ بِعِدْمَتِكَ، وَلَا تَخِيْسَنَّ بِعَهْدِكَ، وَلَا تَحْتَلِنَنَّ عِدُوْكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجْتَرِي عَلَى اللَّهِ إِلَّا جَاهِلٌ شَقِيٌّ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْنًا أَفْضَاهُ بَيْنَ الْعِبَادِ بِرَحْمَتِهِ، وَحَرِيْمًا يَشْكُونُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ، وَيَسْتَفِيضُونَ إِلَى جِوَارِهِ، فَلَا إِدْغَالَ وَلَا مُدَالَسَةَ وَلَا

خِدَاعٍ فِيهِ.

وَلَا تَعْقِدْ عَقْدًا تُجَوِّزُ فِيهِ الْعِلَلَ، وَلَا تَعُولَنَّ عَلَى لِحْنِ قَوْلٍ بَعِيدِ التَّأَكِيدِ وَالتَّوَثُّقِ، وَلَا يَدْعُوَنَّكَ ضَيْقُ أَمْرٍ لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدُ اللَّهِ إِلَى طَلَبِ انْفِسَاحِهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَى ضَيْقِ أَمْرٍ تَرْجُو انْفِرَاجَهُ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ خَيْرٌ مِنْ عُدْرٍ تَخَافُ تَبِعْتَهُ، وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنَ اللَّهِ فِيهِ طَلَبُهُ لَا تَسْتَقْبِلُ فِيهَا دُنْيَاكَ وَلَا آخِرَتَكَ.

إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَيِّئُهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنَفْسِهِ وَلَا أَعْظَمَ لِتَبِعِهِ وَلَا أَحْرَى بِرِوَالِ نِعْمِهِ وَانْقِطَاعِ مِيدِهِ مِنْ سَيِّئِكَ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَبَدِّئٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تُقَوِّينَ سُلْطَانَكَ بِسَيِّئِكَ دَمٍ حَرَامٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضَعِّفُهُ وَيُوْهِنُهُ، بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ، وَلَا عُدْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمِيدِ، لَأَنَّ فِيهِ قَوْدَ الْبَيْدِ، وَإِنْ ابْتُلِيَتْ بِحَطِيٍّ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيِّئُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ فَإِنَّ فِي الْوَكْزِهِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَهُ، فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَحْوَهُ سُلْطَانَكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ.

وَإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا وَحُبَّ الْإِطْرَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثِقِ فُرُصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ، لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ.

وَإِيَّاكَ وَالْمَنْ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ، أَوْ التَّرْتِيدَ فِيهَا كَمَا مِنْ فِعْلِكَ، أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ، فَإِنَّ الْمَنْ يُبْطِلُ الْإِحْسَانَ، وَالتَّرْتِيدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ، وَالْخُلْفَ يُوجِبُ الْمَقْتَّ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ).

وَإِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، أَوْ التَّسَيُّقُطَ فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، أَوْ اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذَا تَنَكَّرَتْ، أَوْ الْوَهْنَ عَنْهَا إِذَا اسْتَوْصَحَتْ، فَضَعُ كُلِّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ.

ص: ٣٠١

وَإِيَّاكَ وَالْأَسْتِثْنَاءَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أَسْوَهُ، وَالْتِغَابِيَّ عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ، فَإِنَّهُ مَا أَخُوذُ مِنْكَ لِغَيْرِكَ، وَعَمَّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَهُ الْأُمُورِ، وَيُنْتَصِفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ، امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ وَسُورَةَ حَدِّكَ وَسَطْوَةَ يَدِكَ وَعَزَبَ لِسَانِكَ، وَاخْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِكَفِّ الْيَادِرَةِ وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ، حَتَّى يَسِيْرُكَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الْإِخْتِيَارَ، وَلَنْ تَحْكُمَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّى تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ الْمَعَادِ إِلَى رَبِّكَ.

وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ، مِنْ حُكُومِهِ عَادِلِهِ أَوْ سُنَّهِ فَاضِلِهِ أَوْ أَثَرِ عَنْ نَبِيِّنَا (صلى الله عليه وآله) أَوْ فَرِيضِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمَلْنَا بِهِ فِيهَا، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَاهَدْتَ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا، وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ، لِكَيْلَا تَكُونَ لَكَ عَلَيْهِ عِنْدَ تَسْرُعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا.

وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ بِسَمِعِهِ رَحْمَتِهِ، وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْطَاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ، أَنْ يُؤَفِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاءٌ، مِنَ الْإِقَامَةِ عَلَى الْعُدْرِ الْوَاضِحِ إِلَيْهِ وَإِلَى خَلْقِهِ، مَعَ حُسْنِ الثَّنَاءِ فِي الْعِبَادِ، وَجَمِيلِ الْأَثَرِ فِي الْبِلَادِ، وَتَمَامِ النُّعْمَةِ وَتَضَعِيفِ الْكِرَامَةِ، وَأَنْ يَخْتِمَ لِي وَلَكَ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّهَادَةِ، إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا وَالسَّلَامُ».

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب والله الموفق للصواب.

الكويت

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

ص: ٣٠٢

المحتويات

المحتويات

ص: ٣٠٣

المقدمه ٤ [١]

الولاية لله عزوجل ٥ [٢]

١: الولاية التكوينية ٥ [٣]

أقسام ولاية الله سبحانه ٥ [٤]

ولاية الخلق ٥ [٥]

الماده ليست أزليه ٦ [٦]

ولاية الإبقاء ٦ [٧]

ولاية الإنماء ٦ [٨]

ولاية الجزاء ٧ [٩]

٢: الولاية التشريعية ٧ [١٠]

إيرادان وجوابهما ٩ [١١]

الولاية التكوينية للمعصوم عليه السلام ١٠ [١٢]

بين المعجزه والكرامه ١٠ [١٣]

الولاية التشريعية للمعصوم عليه السلام ١١ [١٤]

خصوصيه عدد الأنبياء والأئمه ١٢ [١٥]

طيب جوهر المعصوم ١٣ [١٦]

إشكال وجواب ١٤ [١٧]

لماذا خلق الشقى ١٥ [١٨]

ولاية على الآخرين ١٨ [١٩]

ولايه الفقيه ١٩ [٢٠]

دليل الكتاب ١٩ [٢١]

دليل السنه ٢٠ [٢٢]

دليل الإجماع ٢٥ [٢٣]

دليل العقل ٢٨ [٢٤]

أنواع الحكم عند الناس ٣٠ [٢٥]

الحكومه الإسلاميه ٣٠ [٢٦]

الخلافه والأماره ٣٣ [٢٧]

ص: ٣٠٥

كيفيه الحكم فى الإسلام ٣٥ [١]

الحكم حكم الله ٣٥ [٢]

كفاءه الحاكم ٣٦ [٣]

التشريع لله عزوجل ٣٧ [٤]

شرط رضا الناس فى الحاكم غير المعصوم ٤٠ [٥]

الفقيه الجامع للشرائط وشورى الفقهاء ٤٠ [٦]

الشروط الشرعيه واختيار الناس ٤١ [٧]

الحكم الإسلامى وما يسمى به ٥٠ [٨]

حق التصويت حتى للأطفال ٥٠ [٩]

إذا اختلف الناس فى الرئيس المنتخب ٥١ [١٠]

دليل حجيّه الأكريه فى الانتخابات ٥٢ [١١]

كيفيه انتخاب رئيس الدوله ٥٣ [١٢]

إشكالات وأجوبه ٥٤ [١٣]

ضوابط تصرفات الرئيس ٥٨ [١٤]

رئيس الدوله والاستشاره ٦١ [١٥]

استحباب التصدى لمن هو جامع للشرائط. ٦٢ [١٦]

رئاسه الفقيه الجامع للشرائط ٦٧ [١٧]

تراحم الفقيهين ٦٨ [١٨]

باب الاجتهاد مفتوح ٧٠ [١٩]

معنى الاجتهاد ٧٢ [٢٠]

دور المؤسسات في الدوله الإسلاميه ٧٤ [٢١]

العامل والفلاح في الإسلام ٧٨ [٢٢]

لا للاشتراكه ٨١ [٢٣]

الإصلاح الزراعي المزعوم ٨١ [٢٤]

العامل لا يشارك صاحب المال ٨٢ [٢٥]

إشكالان والجواب عليهما ٨٢ [٢٦]

إثراء المجتمع ٨٥ [٢٧]

النقابات والجمعيات التحسينيه ٨٧ [٢٨]

الاهتمام بالقرويين والضعفاء ٨٧ [٢٩]

مكانه الرجل والمرأه في الدوله الإسلاميه ٩١ [٣٠]

البيعه ليست شرطاً ٩٤ [٣١]

ص: ٣٠٤

السلطات فى الإسلام ٩٤ [١]

وزارة الإرشاد والدعوة الإيمانية ٩٦ [٢]

بين الدولة والفقهاء والأخصائيين الزمنيين ٩٧ [٣]

الدولة الواحده أم عدده دول ٩٨ [٤]

الدولة الإسلامية والاهتمام بالاقتصاد ١٠١ [٥]

مقومات الاقتصاد الإسلامى ١٠١ [٦]

الدولة والأخوه الإسلاميه ١٠٥ [٧]

التطبيق التدريجى للإسلام ١٠٥ [٨]

الدولة الإسلاميه وتوفير النعم ١٠٦ [٩]

الدولة والعقوبات الإسلاميه ١٠٩ [١٠]

لا عقاب على القوانين المجعوله ١٠٩ [١١]

قله الجرائم ١٠٩ [١٢]

تنظيف الأجواء ١١٠ [١٣]

تأمين الحاجات البشريه ١١٠ [١٤]

لا سجون فى الإسلام ١١١ [١٥]

صعوبه توفر شروط العقوبات ١١٢ [١٦]

وهل يترك المجرم ١١٣ [١٧]

جب الإسلام والإيمان وقيام الدولة ١١٣ [١٨]

حكومات تدعى الإسلام ١١٥ [١٩]

ردع المنكر مطلقاً ١١٦ [٢٠]

الغرامات الماليه ١١٦ [٢١]

شرط تحديد بعض الصلاحيات ١١٧ [٢٢]

وجوب اتباع الحاكم ١١٧ [٢٣]

غرامات رادعه ١١٨ [٢٤]

أدله جواز الغرامات ١١٩ [٢٥]

شروط الحاكم الإسلامى ١٢٣ [٢٦]

الطوائف فى الحكومه الإسلاميه ١٢٥ [٢٧]

الفروق اللغويه والعرقيه ١٢٧ [٢٨]

لا للقوميه والشيوعيه ١٢٨ [٢٩]

أخطاء الشيوعيه ١٢٩ [٣٠]

مقومات تقويه الإسلام ١٢٩ [٣١]

ص: ٣٠٧

لا رخصه للأحزاب الإلحاديه ١٣١ [١]

الإسلام دين السلام ١٣٣ [٢]

من أخطاء الخلافه المغتصبه ١٣٤ [٣]

الدوله الإسلاميه والبناء على السلم ١٣٥ [٤]

إيقاف الحروب والثورات وسباق السلاح ١٣٦ [٥]

خطوات الإصلاح فى الدوله الإسلاميه ١٤٠ [٦]

إنقاذ المسلمين المظلومين فى العالم ١٤٣ [٧]

من مقومات الإنقاذ ١٤٤ [٨]

الثقافه الفكرية الإسلاميه ١٤٨ [٩]

الاستفاده من الإنجازات البشريه ١٤٩ [١٠]

النظام الاقصادى الإسلامى ١٥١ [١١]

استثمار الموارد الطبيعیه والعامه ١٥٢ [١٢]

النظام الاقصادى فى الإسلام ١٥٣ [١٣]

النظام الاقصاديه ١٥٤ [١٤]

العمل فى دوائر الحكومات الكافره ١٥٥ [١٥]

تطبيق قانون الكفار عليهم ١٥٥ [١٦]

الكفار وقانون الإسلام ١٥٦ [١٧]

الكفار والقانون الثالث ١٥٧ [١٨]

الكفار وترك التحاكم فيهم ١٥٧ [١٩]

المسلم وقانون الكفار ١٥٧ [٢٠]

حكومه المخالفين والولايه عنهم ١٥٨ [٢١]

لا فرق بين حكومات المخالفين ١٥٩ [٢٢]

أدله جواز الدخول فى حكوماتهم ١٦٠ [٢٣]

الولايه عن المؤلف الجائر ١٦٣ [٢٤]

حرمه تصرف الحكومات الجائره ١٦٥ [٢٥]

إسقاط الطواغيت ١٦٩ [٢٦]

عدم إعانه الظلمه ١٦٩ [٢٧]

وجوب إسقاط الظلمه ١٧٣ [٢٨]

الطرق السلميه فى تغيير الطغاه ١٧٥ [٢٩]

إسقاط الجائرين وحكم القتل من الطرفين ١٧٦ [٣٠]

اتهام الظلمه والجائرين ١٧٧ [٣١]

مقومات إسقاط الطغاه ١٧٧ [١]

رضا الناس شرط فى الحاكم ١٨٠ [٢]

فروق السلطه الشرعيه والاستبداديه ١٨١ [٣]

الاستبداد والجهل ١٨٣ [٤]

من أمثله التغيير ١٨٧ [٥]

اعتراف ومعاهدات دوليه ١٨٩ [٦]

الاعتراف بسائر الدول ١٨٩ [٧]

الحلف مع الكفار ١٨٩ [٨]

استرداد الأراضى الإسلاميه ١٩٠ [٩]

حرمة أنواع الاستعمار ١٩٠ [١٠]

لا للحدود بين الدول الإسلاميه ١٩١ [١١]

التأثرون وحرية المطالبه بالحقوق ١٩١ [١٢]

الحركه الإسلاميه والتواضع ١٩٣ [١٣]

من اهتمامات الدوله الإسلاميه ١٩٧ [١٤]

الأخوه الإسلاميه ١٩٧ [١٥]

المساواه ١٩٧ [١٦]

العلم والعمل ١٩٧ [١٧]

الحرريات ١٩٨ [١٨]

العدل والإحسان ١٩٩ [١٩]

السلم والسلام ١٩٩ [٢٠]

إنقاذ المستضعفين ٢٠٠ [٢١]

العلم والأخلاق ٢٠٠ [٢٢]

التعاون ٢٠٠ [٢٣]

اليسر ٢٠١ [٢٤]

النظام والنظافة ٢٠١ [٢٥]

الفقهاهم والاجتهاد ٢٠١ [٢٦]

تفجير الطاقات ٢٠٢ [٢٧]

تعمير الأرض ٢٠٢ [٢٨]

استيعاب الحياه والمعنويات ٢٠٢ [٢٩]

التطور والتقدم ٢٠٣ [٣٠]

الإيمان والاطمينان ٢٠٤ [٣١]

ص: ٣٠٩

- [١] ٢٠٤ الثقة وحسن الظن
- [٢] ٢٠٤ أصاله الصحه
- [٣] ٢٠٤ أصاله البراءه
- [٤] ٢٠٤ حرمه التعذيب
- [٥] ٢٠٧ التدرج والهدوء فى تطبيق الإسلام
- [٦] ٢٠٧ الحفظ عن الانهيار
- [٧] ٢٠٨ الجيش الشعبى
- [٨] ٢٠٨ المحاكم الشعبيه
- [٩] ٢٠٩ الإبطال التدريجى
- [١٠] ٢٠٩ ضوابط الحدود
- [١١] ٢٠٩ لا للاختلاط المحرم
- [١٢] ٢٠٩ المرأه وحقوقها
- [١٣] ٢١٠ حقوق العامل والفلاح
- [١٤] ٢١٠ العفو التدريجى
- [١٥] ٢١٠ العقوبات وعدم التسرع فيها
- [١٦] ٢١١ مؤسسات الدوله الإسلاميه
- [١٧] ٢١٤ العفو عن المجرمين أو الحكم عليهم
- [١٨] ٢١٥ أموال الطغاه
- [١٩] ٢١٨ المعرفه أولاً ثم الإنهاض
- [٢٠] ٢١٨ وحده القانون وأسبابها

القانون والمبادئ الساميه ٢١٩ [٢١]

الشورى والحكم المطلق ٢٢٠ [٢٢]

ما حدث فى الزعامات الإسلاميه ٢٢٠ [٢٣]

من عوامل الاستبداد ٢٢١ [٢٤]

من مآسى الاستبداد ٢٢١ [٢٥]

موجز أعمال زعماء الإسلام ٢٢٢ [٢٦]

دور الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ٢٢٢ [٢٧]

دور أمير المؤمنين عليه السلام ٢٢٤ [٢٨]

دور فاطمه الزهراء عليها السلام ٢٢٦ [٢٩]

دور الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام ٢٢٦ [٣٠]

هل هناك فرق بين السبطين عليهما السلام ٢٢٦ [٣١]

ص: ٣١٠

لماذا حارب الإمام الحسن عليه السلام ٢٢٨ [١٨٣]

التغلب على معاوية ٢٣١ [١٨٤]

الإمام الحسن عليه السلام والتضحية ٢٣٤ [١٨٥]

ما يستفاد من نهضة الإمام الحسن عليه السلام ٢٣٦ [١٨٦]

دور سائر الأئمة عليهم السلام ٢٣٧ [١٨٧]

أسس الحضارة الإسلامية ٢٣٨ [١٨٨]

ما قام به الأئمة عليهم السلام ٢٣٨ [١٨٩]

مقاومة الحكومات الجائرة ٢٤٢ [١٩٠]

المقاومة الإيجابية ٢٤٢ [١٩١]

فذلكه ٢٤٣ [١٩٢]

نماذج من مباشرة الصلحاء للحكم ٢٤٤ [١٩٣]

حروب الردة وماسى صلاح الدين ٢٤٦ [١٩٤]

المقاومة السلبية ٢٤٧ [١٩٥]

تممه ٢٤٨ [١٩٦]

فصل [١٩٧] فى حرمه إعانه الظالمين والكون معهم ومدحهم ٢٤٩ [١٩٨]

فصل فى [١٩٩] حرمه الولاية من الجائر إلا ما استثنى ٢٥٧ [٢٠٠]

فصل [٢٠١] فى ما ينبغى للوالى العمل به فى نفسه ومع أصحابه ومع رعيته ٢٧١ [٢٠٢]

فصل [٢٠٣] فى جوائز الظالم ٢٧٩ [٢٠٤]

خطبه للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بصفتين. ٢٨٥ [٢٠٥]

عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر ٢٨٩ [٢٠٦]

المحتويات. ٣٠٥ [٢٠٧]

ص: ٣١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩